



UNIVERSITE  
Abdelhamid Ibn Badis  
MOSTAGANEM

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم



UNIVERSITE  
Abdelhamid Ibn Badis  
MOSTAGANEM

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

دراسة علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة

- حالة الجزائر 2009 – 2021 -

تحت إشراف: أ.د مخفي أمين  
مشرف مساعد: أ.د بوظراف الجيلالي

مقدمة ومناقشة من طرف الطالب: حمدي شريف الجيلالي

أعضاء لجنة المناقشة

رقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
1.	د. درقاوي أسماء	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مستغانم	رئيسا
2.	أ.د مخفي أمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا، مقرا
3.	أ.د بوظراف الجيلالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
4.	د. حيرش عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	ممتحنا
5.	أ.د سدي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	ممتحنا
6.	أ.د بوزيد سفيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023



## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وسهل الصعاب. اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً فإنك إذا شئت تجعل الحزن سهلاً، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

يسرني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم أو ساعد في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد، لا سيما الأستاذ المشرف على الأطروحة، الأستاذ المساعد والأستاذ المشرف على التخصص وإلى موظفي مكتب الإحصائيات بالمديرية العامة للضرائب. كما أتقدم بالشكر إلى كل الإداريين والأساتذة والعاملين على مستوى معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم، وإلى الأساتذة المكلفين بمناقشة الأطروحة.

## الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى روح الوالد والأجداد رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته؛

إلى الوالدة الكريمة حفظها الله وشفافها وعافاها وأطال في عمرها؛

إلى الزوجة والأولاد حفظهم الله ورعاهم ووفقهم لما يحب ويرضاه؛

إلى كل الأصدقاء والأقارب، لا سيما من ساهم ولو بكلمة تشجيع أو دعم؛

إلى كل أساتذتي على مستوى مراحل التعليم، التكوين والتدريب.

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الجباية البيئية والنمو والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2021، مستعملين المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية لكل من النمو الاقتصادي التنمية الاقتصادية، البيئة والتنمية المستدامة، ثم السياسة الجبائية والجبائية البيئية. كما تم استعراض وتحليل التطورات الحاصلة على مستوى إيرادات الجباية البيئية.

توصلت الدراسة إلى أن علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة متبادلة باعتماد كل منهما على الآخر، تساهم في الحد من الأضرار البيئية، ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتبني التنمية التي تحقق التوازن بين المتطلبات الضرورية والمحافظة على البيئة.

**الكلمات المفتاحية:** الجباية البيئية؛ النمو الاقتصادي؛ التنمية المستدامة؛ البيئة؛ الجزائر

### Abstract

The purpose of this study is to provide light on the connection between environmental taxation, economic growth, and sustainable development in Algeria from 2009 to 2021, by using the descriptive analytical method and discussing the key theoretical ideas behind each of economic development, economic growth, environmental sustainability, tax policy, and environmental taxation. Analysis and analysis of changes in environmental taxation revenue levels were also conducted.

As a result, it was determined that environmental taxation and growth are mutually dependent and help to reduce environmental damage, rationalize the exploitation of natural resources, and adopt development that strikes a balance between the requirements that are necessary.

**Keywords:** environmental taxation; Economic growth; sustainable development; environment; Algeria.

### Résumé

L'objectif de cette étude est d'éclairer le lien entre la fiscalité environnementale, la croissance économique et le développement durable en Algérie de 2009 à 2021, en utilisant la méthode analytique descriptive et en discutant les idées théoriques clés qui sous-tendent le développement économique, la croissance économique, la durabilité environnementale, la politique fiscale et la fiscalité environnementale. Une analyse de l'évolution des niveaux de recettes de la fiscalité environnementale a également été réalisée.

Il en ressort que la fiscalité environnementale et la croissance sont interdépendantes et contribuent à réduire les atteintes à l'environnement, à rationaliser l'exploitation des ressources naturelles et à adopter un développement équilibré entre les exigences nécessaires.

**Mots clés :** fiscalité environnementale ; Croissance économique; Le développement durable; l'environnement; Algérie

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	عناوين المحتويات
I	ملخص
V - II	فهرس المحتويات
VII - VI	فهرس الجداول
IX - VIII	فهرس الأشكال
أ - ح	مقدمة
65 - 1	<b>الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية</b>
1	تمهيد
2	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
2	المطلب الأول: النمو الاقتصادي
8	المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية
23	المطلب الثالث: التخلف الاقتصادي
28	المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية
29	المطلب الأول: النمو والتنمية قبل الكلاسيك
34	المطلب الثاني: الفهم الكلاسيكي للنمو والتنمية
40	المطلب الثالث: النظريات الكلاسيكية الجديدة الخاصة بالنمو والتنمية
49	المبحث الثالث: النماذج والنظريات الحديثة المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية

49	المطلب الأول: نماذج النمو المتوازن
53	المطلب الثاني: نماذج النمو الخطية
56	المطلب الثالث: نماذج النمو الذاتي (الداخلي)
65	خلاصة
125-66	الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة
66	تمهيد
67	المبحث الأول: البيئة بين المفاهيم والقيم
67	المطلب الأول: مفهوم البيئة
72	المطلب الثاني: العناصر المكونة للبيئة
77	المطلب الثالث: النظام البيئي
80	المبحث الثاني: علاقة البيئة بالنمو والتنمية
81	المطلب الأول: الواقع الاقتصادي للموارد الطبيعية
85	المطلب الثاني: التلوث البيئي
91	المطلب الثالث: توازن البيئة الطبيعية
94	المبحث الثالث: التنمية المستدامة
94	المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة
105	المطلب الثاني: مبادئ وخصائص وأهداف التنمية المستدامة
114	المطلب الثالث: مقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة



125	خلاصة
193 - 126	الفصل الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الجبائية
126	تمهيد
127	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الجبائية
127	المطلب الأول: مفاهيم عامة
136	المطلب الثاني: مميزات، ومبادئ الضريبة وأهم خصائصها
142	المطلب الثالث: أهداف الجبائية وتصنيفاتها
150	المبحث الثاني: الجبائية البيئية
150	المطلب الأول: ماهية الجبائية البيئية
158	المطلب الثاني: أدوات الجبائية البيئية
164	المطلب الثالث: التطور التشريعي لموضوع الجبائية البيئية
174	المبحث الثالث: واقع الجبائية البيئية في التشريع الجزائري
174	المطلب الأول: الجبائية البيئية على النشاطات والمنتجات الملوثة و/أو الخطيرة
181	المطلب الثاني: الجبائية البيئية على النفايات
185	المطلب الثالث: الجبائية البيئية على التلوث الجوي
188	المطلب الرابع: الجبائية البيئية على المنتجات الملوثة للتربة
193	خلاصة
243 - 194	الفصل الرابع: علاقة الجبائية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

194	تمهيد
196	المبحث الأول: تطور إيرادات الجباية البيئية ونسب توزيعها في الجزائر خلال الفترة 2009-2021
197	المطلب الأول: تطور إيرادات الجباية البيئية على النشاطات والمنتجات الملوثة و/أو الخطيرة
202	المطلب الثاني: تطور إيرادات الجباية البيئية على النفايات
208	المطلب الثالث: تطور إيرادات الجباية البيئية على التلوث الجوي
213	المطلب الرابع: تطور إيرادات الجباية البيئية على المنتجات الملوثة للتربة
217	المبحث الثاني: علاقة الجباية البيئية بالتنمية (المساهمة في تمويل الخزينة وتوجيه التنمية)
217	المطلب الأول: توزيع إيرادات الجباية البيئية
221	المطلب الثاني: مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات
224	المطلب الثالث: مساهمة الجباية البيئية في تمويل التنمية
227	المبحث الثالث: علاقة الجباية البيئية بالنمو الاقتصادي وحماية البيئة
228	المطلب الأول: علاقة البيئة بالنمو الاقتصادي
230	المطلب الثاني: علاقة الجباية البيئية بالنمو الاقتصادي
238	المطلب الثالث: مساهمة الجباية البيئية في تحديث المعدات والوسائل واستغلال الطاقات المتجددة
243	خلاصة
244	خاتمة
248	قائمة المراجع

# فهرس الحد اول

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	الفرق بين النمو والتنمية	1-1
91	بعض مصادر الضوضاء وشدتها على جهاز الديسبيل	1-2
94	توزيع مساحة الأراضي الجافة على مستوى قارات العالم	2-2
113	الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة	3-2
120	المؤشرات الاجتماعية التي طورتها لجنة الأمم المتحدة	4-2
121	المؤشرات البيئية التي طورتها لجنة الأمم المتحدة	5-2
122	المؤشرات الاقتصادية التي طورتها لجنة الأمم المتحدة	6-2
123	المؤشرات المؤسسية التي طورتها لجنة الأمم المتحدة	7-2
124	أهداف، مقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة	8-2
167	مجالات زيادة الضرائب البيئية مقابل تخفيض الضرائب الشخصية في بعض الدول الغربية	1-3
172	إيرادات الجباية البيئية ونسبها في الناتج المحلي الإجمالي بفرنسا 1995-2021	2-3
173	إيرادات الجباية البيئية ونسبها في الناتج المحلي الإجمالي بألمانيا 1995-2021	3-3
176	المعامل المضاعف المطبق على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة	4-3
177	أهم التعديلات التي مست الرسم السنوي المطبق على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة	5-3
179	أهم التعديلات التي مست قيمة الرسم على المنتوجات البترولية	6-3
180	قيمة الرسم على تراخيص استغلال المؤسسات الجديدة المصنفة	7-3
180	مبلغ الرسم على اعتمادات مكاتب الدراسات الناشطة في مجال البيئة حسب الفئات	8-3
192	مجال تطبيق إتاوة الاقتصاد في كمية الموارد المائية ومعدلها السنوي حسب الصنف	9-3
196	تطور إيرادات أهم أنواع الجباية البيئية حسب القيم 2009-2021	1-4
197	تطور وتغير إيرادات الجباية البيئية على النشاطات والمنتوجات الملوثة و/أو الخطيرة خلال الفترة 2009-2021	2-4
199	تطور وتغير إيرادات الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة خلال الفترة 2009-2021	3-4

200	تطور وتغير إيرادات الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي خلال الفترة 2009-2021	4-4
201	تطور وتغير إيرادات الرسم على المنتجات البترولية خلال الفترة 2009-2021	5-4
203	تطور وتغير إيرادات الجباية البيئية على النفايات خلال الفترة 2009-2021	6-4
204	تطور وتغير إيرادات رسم التطهير ورفع القمامات خلال الفترة 2009-2021	7-4
205	تطور وتغير إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية خلال الفترة 2009-2021	8-4
207	تطور وتغير إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية خلال الفترة 2009-2021	9-4
208	تطور إيرادات الجباية البيئية على التلوث الجوي خلال الفترة 2009-2021	10-4
209	تطور وتغير إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي خلال الفترة 2009-2021	11-4
211	تطور وتغير إيرادات الرسم على الوقود خلال الفترة 2009-2021	12-4
212	تطور وتغير إيرادات الرسم على حرق الغاز خلال الفترة 2009-2021	13-4
213	تطور وتغير إيرادات الجباية البيئية على المنتجات الملوثة للتربة خلال الفترة 2009-2021	14-4
214	تطور وتغير إيرادات الرسم الزيوت والشحوم خلال الفترة 2009-2021	15-4
216	تطور وتغير إيرادات الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية خلال الفترة 2009-2021	16-4
218	تطور وتغير توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2009-2021	17-4
221	مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2009-2021	18-4
223	مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات العامة خلال الفترة 2009-2021	19-4
225	مساهمة الجباية البيئية في تمويل ميزانية الدولة خلال الفترة 2009-2021	20-4
226	مساهمة الجباية البيئية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية (البلديات) خلال الفترة 2009-2021	21-4
231	مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2021	22-4
234	مساهمة الجباية البيئية في تمويل الصندوق الوطني للبيئة خلال الفترة 2009-2021	23-4
236	مساهمة الجباية البيئية في حماية الموارد الطبيعية خلال الفترة 2009-2021	24-4
239	المؤسسات المعلنة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وحجم تمويلها حسب قطاع النشاط، خلال الفترة 2015-2019	25-4

# فهرس الأشكل

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
3	أهم عناصر ومحددات النمو الاقتصادي	1-1
13	أنواع التنمية	2-1
16	أهم أهداف التنمية الاقتصادية	3-1
71	التداخل بين البيئة والاقتصاد	1-2
72	تداخل النظام البيئي مع النظام الاقتصادي والاجتماعي	2-2
74	توزيع الماء على الكرة الأرضية	3-2
81	دور الطبيعة في تموين الحياة العامة والتخلص من النفايات	4-2
83	الموارد الطبيعية المكونة للبيئة	5-2
86	أهم أشكال التلوث البيئي	6-2
97	النموذج المفاهيمي للتنمية المستدامة	7-2
101	العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة	8-2
104	الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة	9-2
115	مؤشرات التنمية المستدامة	10-2
119	مؤشرات التنمية المستدامة	11-2
132	أهم محددات النظام الضريبي	01-3
144	أهم التصنيفات الشائعة للضرائب	02-3
154	أهم الخصائص والأهداف الرئيسية للضرائب والرسوم البيئية	03-3
156	المستوى الأمثل للتلوث أو الضرر البيئي	04-3
158	كيفية تحديد السعر الأمثل للضرية البيئية	05-3
174	أهم الرسوم المكونة للجباية البيئية في الجزائر	06-3
199	تطور إيرادات الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة خلال الفترة 2009-2021	01-4
201	تطور وتغير إيرادات الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي خلال الفترة 2009-2021	02-4
202	تطور وتغير إيرادات الرسم على المنتجات البترولية خلال الفترة 2009-2021	03-4
204	تطور وتغير إيرادات رسم التطهير ورفع القمامات خلال الفترة 2009-2021	04-4

206	تطور وتغير إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية خلال الفترة 2009-2021	05-4
207	تطور وتغير إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية خلال الفترة 2009-2021	06-4
210	تطور وتغير إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي خلال الفترة 2009-2021	07-4
211	تطور وتغير إيرادات الرسم على الوقود خلال الفترة 2009-2021	08-4
213	تطور وتغير إيرادات الرسم على حرق الغاز خلال الفترة 2009-2021	09-4
215	تطور وتغير إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم خلال الفترة 2009-2021	10-4
216	تغير إيرادات الرسم على الأطر (العجلات) المطاطية الجديدة خلال الفترة 2009-2021	11-4
217	تغير إيرادات الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية خلال الفترة 2009-2021	12-4
219	تطور وتغير توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2009-2021	13-4
220	توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2014 – 2017	14-4
220	توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2018-2021	15-4
222	مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2009-2021	16-4
224	مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات العامة خلال الفترة 2009-2021	17-4
225	مساهمة الجباية البيئية في تمويل ميزانية الدولة خلال الفترة 2009-2021	18-4
227	مساهمة الجباية البيئية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية (البلديات) خلال الفترة 2009-2021	19-4
229	منحى "كوزنتس" البيئي	20-4
232	مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2021	21-4
235	مساهمة الجباية البيئية في تمويل الصندوق الوطني للبيئة خلال الفترة 2009-2021	22-4
237	تطورات مساهمة الجباية البيئية في الصندوق الوطني للطرق	23-4
238	تطورات مساهمة الجباية البيئية في الصندوق الوطني للمياه وصندوق الموروث الثقافي	24-4
240	تطور عدد المؤسسات وحجم تمويل قطاعات النشاط في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب السنوات، خلال الفترة 2015-2019	25-4
240	تطور عدد المؤسسات وحجم التمويل حسب قطاع النشاط في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2015-2019	26-4
242	تطورات الطاقات المتجددة في الجزائر نهاية سنة 2021	27-4



مقدمة

# مقدمة

مقدمة

تعتبر الثورة الصناعية بمثابة الانطلاقة الأساسية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبلدان، من خلال تدعيم النمو والتنمية لصالح شعوبها وفق مبدأ التخصص والكفاءة والفعالية في الإنتاج والتسويق وتصريف المنتجات، وزاد الاهتمام حدة مع بداية القرن التاسع عشر إثر إدخال التكنولوجيا في الإنتاج. لكن هذا التطور الحاصل على مستوى المؤسسات الاقتصادية كانت له تبعات وخيمة على البيئة والمجتمع، خاصة في ما يتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية جراء الاستعمال غير العقلاني للموارد الاقتصادية والتلوث البيئي بأنواعه المختلفة (المائي، الهوائي والإشعاعي...) الناتج عن مخلفات عملية الإنتاج ونفايات الاستهلاك، التي أثرت على التوازن البيئي ككل، وكانت السبب في تدهور الشروط البيئية، وعادت بالسلب على الفرد والمجتمع. هذه التبعات والمشاكل البيئية دفعت بالهيئات والمنظمات المحلية والدولية إلى المناداة بحق الإنسان في العيش الكريم ضمن بيئة نقية ونظيفة، جعلت البلدان في حيرة من أمرها، للبحث عن آليات تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة لشعوبها مع الحفاظ على بيئة نظيفة للأجيال الحالية والقادمة في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة. ولعل من بين أهم تلك الأدوات والآليات التي لجأت إليها، فرض بعض الضرائب والرسوم الخاصة بالتلوث البيئي تحقيقاً لمبدأ الملوث يدفع مقابل الأضرار التي تسبب فيها. اصطلح على هذه الضرائب والرسوم والإتاوات اسم الجباية البيئية أو الجباية الخضراء، التي تعتبر من بين أهم الأدوات الاقتصادية استعمالاً في هذا المجال بغية التخفيف من التلوث والبحث عن بدائل أقل تلويثاً، إضافة إلى تحقيق الإيرادات التي تساهم في معالجة الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي.

وبناء على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

- ماهي دوافع وطرق تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية؟
- ما هي طبيعة علاقة البيئة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة؟
- ما هي علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة؟
- ما هي حقيقة الجباية البيئية في الاقتصاد الجزائري من منظور التنمية المستدامة؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

## مقدمة

- وجود علاقة طردية بين كل من التنمية الاقتصادية، الأضرار البيئية والجباية البيئية؛
- النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أساس وجود الجباية البيئية؛
- الجباية البيئية تحقق التوازن بين المتطلبات الاجتماعية ومبدأ الحفاظ على البيئة؛
- إيرادات الجباية البيئية في الجزائر تحقق مقاصد التنمية المستدامة؛

### دراسات سابقة

في إطار التحضير لإعداد هذا البحث تم الاطلاع على عدة مراجع، دراسات وبحوث حول موضوع الضرائب والرسوم البيئية ودورها في المحافظة على البيئة وتحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تعددت هذه الدراسات والأبحاث من شتى مجالات العلوم والتخصصات لا سيما منها الاقتصادية والقانونية.

### أولاً: دراسات اقتصادية

1- دراسة السعيد زنات (2020) بعنوان " دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة - دراسة عينية من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - " مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراه في علم التسيير، هدفت إلى إبراز وتوضيح دور الضرائب و الرسوم البيئية في توجيه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نحو تفعيل إرساء البعد البيئي أثناء إعداد أو اتخاذ قراراتها الإستراتيجية، من خلال التطرق إلى رهانات المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة الأطر النظرية للضرائب و الرسوم البيئية، ودور الضرائب البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تواجه رهانات عديدة ولا تزال معظمها تولي اهتمام أكبر للربحية. رغم أنها استطاعت إلى حد ما كسب بعض رهانات التنمية المستدامة، وتعمل على دمج الجوانب البيئية في أنشطتها وتتطلع إلى تبني منتجات آمنة بيئياً، وتحتاج إلى مرافقة ودعم بخصوص التحفيزات الجبائية. خرجت هذه الدراسة ببعض التوصيات أهمها مراجعة العناصر الأساسية للضريبة البيئية (السعر، الوعاء والتخصيص) وإعادة النظر في مجال تطبيقها، تفعيل الدور الرقابي على إيرادات ونفقات الصندوق الخاص بالبيئة وإزالة التلوث والبرامج التصحيحية التي يتكفل بها، وإعادة النظر في التحفيزات الجبائية المرتبطة باقتناء تجهيزات صديقة للبيئة.

## مقدمة

2- دراسة برحمون حياة (2019) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان "الجباية البيئية كألية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-"، هدفت إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية في ظل تحديات تحقيق التنمية المستدامة، إبراز أهم المشاكل البيئية التي يتعرض لها النظام البيئي والآليات الكفيلة بحماية البيئة. من خلال تسليط الضوء على الجباية البيئية في إطار التنمية المستدامة وإيضاح أثرها في الحد من التلوث، مع التركيز بالتحليل على الإطار القانوني والمؤسسي لحماية البيئة، والرسوم البيئية المطبقة في الجزائر، باعتماد المنهج التاريخي، الوصفي والتحليلي.

توصلت الدراسة إلى أن الجباية البيئية المطبقة في الجزائر تعد واسعة نوعا ما من حيث التشريع لكنها محدودة من حيث التطبيق والفعالية، ولا تتوفر على إحصائيات دورية عن أحجام ونسب التلوث التي تسمح بمعرفة مدى تأثير الرسوم البيئية على حجم التلوث، حصيلة الرسوم البيئية غير مخصصة كلها لحماية البيئة، وعدم مردودية بعض الرسوم. كما خرجت ببعض التوصيات منها ضرورة القيام بإصلاح أكثر عمقا للجباية البيئية وتكييفها مع مبدأ الملوث الدافع؛ التشجيع على استخدام السيارات التي تعمل بالغاز المميع، إنشاء مؤسسات خاصة بجمع وفرز وإعادة تدوير النفايات وإعفاء المنتجات المتأتية منها.

3- دراسة طاهري الصديق (2016/2015) تحت عنوان "أثر النظام الضريبي للحد من التلوث البيئي في الجزائر"، مقدمة في إطار متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي. هدفت إلى التركيز على الآليات الجبائية وسبل تطبيقها لحماية البيئة وتخفيف آثار التلوث وتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من البيئة والتنمية، استعراض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للبيئة وأهميتها، وأهم المشكلات التي تطرأ عليها والأدوات الاقتصادية المستخدمة لحمايتها ومنها الجباية البيئية باعتبارها أهم الآليات.

خلصت هذه الدراسة إلى أن الضريبة البيئية لا تؤدي إلى منع التلوث إنما تهدف إلى التوصل للحجم الأدنى الأمثل من التلوث وأن تطبيق الضرائب البيئية في الجزائر يفتقد إلى المقاربة الاقتصادية المبنية على زيادة الإنتاج والتنافسية. وتم الخروج بحزمة من الاقتراحات منها ربط الضرائب البيئية بأغراض وأهداف محددة مسبقا، تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا المخفضة لمستوى التلوث البيئي والمعالجة لأضراره وتوجيه التحفيزات البيئية لتطوير مصادر الطاقة البديلة (النظيفة)؛

## مقدمة

4 – دراسة العايب عبد الرحمان (2010/2011) من خلال أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان: "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة". هدفت الدراسة إلى بيان و تحليل كيفية التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية بصفتها شريكة في التنمية المستدامة واعتبار أن الأداء الشامل هو تجميع للنتائج الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية من خلال التطرق إلى ماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمؤسسات الاقتصادية وأدوات تطبيقها للتحكم في الأداء الشامل، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى غياب تام لقياس الأداء الشامل والتركيز على قياس الأداء المالي والاقتصادي والإفصاح عنه دون الأداء البيئي والاجتماعي، وتسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والاستثمار في المعدات التي تسمح بالتقليل من الانبعاثات الصادرة. وتم اقتراح الاقتداء بالمؤسسات الرائدة عالميا لا سيما شركة لافارج الفرنسية التي أصبحت أكبر منافسا للمؤسسات المحلية في صناعة الاسمنت. في مجالي إدماج أبعاد التنمية المستدامة وإعداد التقارير الخاصة بالإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي.

5 – دراسة سالمي رشيد (2005/2006) من خلال أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان "اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، هدفت إلى دراسة الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل حمايتها، من خلال تحليل الظاهرة وتحديد آثارها على النشاط الاقتصادي والموارد الطبيعية والتطرق إلى الأخطار والتهديدات، بالرجوع إلى التجارب التونسية، المصرية والجزائرية. باستعمال المنهج التحليلي الوصفي.

خلصت الدراسة إلى أن الحماية والتحكم في الموارد الاقتصادية تمنع ظاهرة التلوث. إصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة بديل لحماية البيئة. وتم الخروج ببعض التوصيات منها تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي والعمل على إعادة توظيف الصناعات القائمة حاليا، إنشاء إدارة مستقلة لشرطة البيئة وإتباع نظام الردم التقني للنفايات ...

ثانيا: دراسات قانونية

6 – دراسة شطيبي زينب (2016/2017) تحت عنوان "الجباية البيئية كألية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة". مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، هدفت إلى إبراز مدى فعالية ومساهمة الأدوات الجبائية المطبقة في الجزائر، في حماية البيئة ودفع عجلة التنمية

## مقدمة

المستدامة، من خلال الإحاطة بالإطار القانوني لحماية البيئة وحق الإنسان في العيش ببيئة سليمة ومتوازنة، على اعتبار أن الجباية البيئية من أهم الإجراءات التي أسفرت عنها المؤتمرات والندوات بهذا الخصوص، وتبيان مدى فعالية ومساهمة الأدوات الجبائية المطبقة لحماية البيئة ودفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر، باعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن مسؤولية البيئة ليست مسؤولية الدولة وحدها؛ وأن الضريبة البيئية التي يدفعها الملوث مجرد رسوم إضافية تؤدي إلى استدامة التلوث وتغير مبدأ الملوث الدافع إلى الدافع الملوث؛ - محدودية الضرائب البيئية في الجزائر وضعف مردوديتها المالية فلا تكفي لتغطية تكاليف الأضرار البيئية. كما خرجت ببعض التوصيات منها: إعادة النظر في مالية الجماعات المحلية، التقسيم الدقيق للأضرار البيئية، التوعية، توسيع نظام التحفيز الضريبية لمكافحة التلوث، إعادة النظر في نسبة الضرائب البيئية وكيفية تصليحها.

7- دراسة وناس يحي (2007) من خلال أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام بعنوان "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، هدفت إلى معرفة مدى فعالية وكفاية الآليات الوقائية والعلاجية لحماية البيئة بطرق متكاملة تضمن تحقيق أقصى فعالية، من خلال دراسة الآليات الوقائية لحماية البيئة باعتبارها هدف رئيسي تسعى من خلاله السياسة العامة إلى تفادي الوقوع في كوارث بيئية، بالتخطيط البيئي، التحفيز الضريبي البيئي، قواعد الشراكة البيئية ومشاركة الجمعيات؛ دراسة سبل معالجة وإصلاح ما وقع من أضرار عن طريق الآليات العلاجية بإعادة النظر في نظام تعويض الضرر البيئي وتمويله، والانتقال من المسؤولية المدنية الإصلاحية إلى المسؤولية المدنية الوقائية، باعتماد المنهجين التحليلي والنقدي.

توصلت إلى جملة من النتائج أهمها: - فشل وعطب النظام القانوني وغياب إدارة مركزية ومحلية لحماية البيئة في الجزائر بسبب التناوب المستمر لمختلف الوزارات على مهمة حماية البيئة؛ - غياب مرجعية واضحة فيما يتعلق بالمنهجية والوسائل المادية والبشرية والإطار الزمني لمعالجة حالات التدهور الخطيرة التي تعاني منها مختلف العناصر البيئية؛ - أن تطبيق مبدأ الملوث الدافع يثير نوعا من الغموض حيث يفقد قيمته التحفيزية عندما يسترجع الملوث الأقساط التي يدفعها؛ - تطبيق الرسوم البيئية بصرامة سيؤدي إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الملوثة؛ - فعالية وتأثير الجمعيات في حماية البيئة يظل ناقصا. حيث يقترح أن يكون هناك عمل حقيقي لتغيير ذهنيات

## مقدمة

الإدارة في إقرار حق الاطلاع والإعلام، كما يجب توعية المواطنين والجمعيات على المطالبة بحقهم في الإعلام والاطلاع على الوثائق البيئية بالطرق الودية، أو غير الودية عن طريق القضاء.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها في أنها تعرضت لبعض الرسوم البيئية الجديدة، التي تم سنها سنة 2021، لا سيما الرسم على تراخيص تصدير النفايات الخاصة الخطيرة، الرسم على تراخيص استغلال المؤسسات الجديدة المصنفة والرسم على اعتمادات مكاتب الدراسات الناشطة في مجال البيئة. كما تعرضت إلى الرسم على حرق الغاز والرسم على المنتجات البترولية وتحليل إيراداتهما المحصلة، باعتبار أن هذين الرسمين يحققان إيرادات جد معتبرة، تدعم إيرادات الجباية البيئية والخزينة العمومية. بالإضافة إلى تحيين الإحصائيات الخاصة بالجباية البيئية إلى غاية سنة 2021، حيث مست الدراسة الفترة 2009 – 2021.

### أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في أنها تتطرق إلى موضوع حساس، شامل ومتشابك، يمس الحياة اليومية للإنسان وبيئته في حاضره ومستقبله. كما أنها تتعارض وتتداخل فيما بينها، حيث لا بد من توفير الحياة الكريمة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. مما يتطلب وجود آليات وسياسات يتم من خلالها التنسيق بين هذه المتطلبات لتوفير نوع من التوازن في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة، ومن بينها الجباية البيئية.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز علاقة الجباية البيئية بالتنمية، من خلال إحداث التوازن بين مختلف متطلبات الحياة العامة في إطار المحافظة على البيئة، لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة.

### حدود الدراسة

1- الحدود المكانية: تركزت الحدود المكانية للدراسة حول دولة الجزائر (كما تم إثراء موضوع البحث من خلال الإشارة إلى بعض التجارب الدولية).

2- الحدود الزمانية: نظرا لحدثة الموضوع على المستوى الدولي، وحدثة الاهتمام به تدريجيًا في الجزائر خلال العقد الأخير من الألفية الماضية وبداية الألفية الثالثة. تم تحديد مجال الدراسة خلال الفترة 2009 - 2021، على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب وبعض الموقع الرسمية لاسيما الديوان الوطني للإحصائيات.

# مقدمة

## منهجية الدراسة

تم استخدام بعض المناهج التي يمكن أن تساهم في الإحاطة بمختلف الجوانب الأساسية للموضوع لاسيما المنهج الوصفي لإبراز المفاهيم والجوانب النظرية، المنهج التاريخي في إطار سرد المراحل التاريخية، كما تم استخدام المنهج التحليلي لإظهار العلاقة بين الجباية البيئية والنمو والتنمية المستدامة في ضوء المعلومات والمعطيات التي تم الحصول عليها.

## هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بالجوانب الأساسية للموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة وأسئلتها الفرعية تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

**الفصل الأول:** تحت عنوان " النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية " حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرق المبحث الأول إلى أهم المفاهيم الأساسية لكل من والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتخلف وتم التطرق في المبحث الثاني إلى النظريات الكلاسيكية المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية عبر مراحلها المختلفة كما تم استعراض النماذج والنظريات الحديثة المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية لاسيما نماذج النمو المتوازن النماذج الخطية والنمو الداخلي من خلال المبحث الثالث.

**الفصل الثاني:** تحت عنوان "البيئة والتنمية المستدامة" حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى البيئة بين المفاهيم والقيم باستعراض مفهوم البيئة، العناصر المكونة لها والنظام البيئي. أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لمعرفة علاقة البيئة بالنمو والتنمية والمشاكل البيئية المتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية، التلوث البيئي واختلال التوازن البيئي الطبيعي وتطرق المبحث الثالث إلى التنمية المستدامة، مبادئها، خصائصها، أهدافها، مقاصدها ومؤشرات قياسها.

**الفصل الثالث:** تحت عنوان "الإطار العام للسياسة الجبائية" وتم تقسيم هذا الفصل كذلك إلى ثلاث مباحث، أين تم التطرق خلال المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية حول السياسة الجبائية ومميزاتها، أهدافها وأهم تصنيفاتها. في حين تطرق المبحث الثاني إلى الجباية، ماهيتها، أدواتها والتطور التشريعي لموضوعها، وفي المبحث الثالث تم استعراض واقع الجباية البيئية في التشريع الجزائري والتطرق



## مقدمة

لمختلف الضرائب والرسوم المكونة لها لا سيما الضريبة على النشاطات الملوثة و/أو الخطرة، الضرائب على النفايات، الضرائب على التلوث الجوي والضرائب على المنتجات الملوثة للتربة.

**الفصل الرابع:** تحت عنوان "علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر" هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لاستعراض تطور إيرادات الجباية البيئية ونسب توزيعها في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2021، فيما خصص المبحث الثاني لدراسة مساهمة الجباية البيئية في تمويل الخزينة العمومية وتوجيه التنمية. أما المبحث الثالث فخصص لدراسة علاقة الجباية البيئية بالنمو الاقتصادي وحماية البيئة أين تم التطرق بالتحليل إلى علاقة البيئة بالنمو الاقتصادي، علاقة الجباية البيئية بالنمو الاقتصادي ومساهمة الجباية البيئية في تحديث المعدات والوسائل واستغلال الطاقات المتجددة.

### صعوبات الدراسة

لا يكاد يخلو أي عمل مهما كان نوعه، من الصعوبات. ومن بين أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها في إطار هذه الدراسة، حداثة الموضوع وأهميته من جهة والتطورات المتسارعة في التعامل معه محليًا ودوليًا من جهة أخرى. بالإضافة إلى نقص المراجع الرسمية والإحصائيات الدورية لا سيما المحلية، باستثناء بعض الدراسات التي تم ذكر عدد منها أعلاه، ونظرًا لافتقار الموضوع إلى معايير وأساليب دقيقة وموضوعية لقياس الأضرار والمشاكل البيئية، التي يمكن من خلالها حصر المتضررين، قيمة الضرر، نوعيته، المتسبب الأصلي والرئيسي في الأضرار، حجمها الحقيقي وطرق دقيقة، واضحة وكفيلة لتفاديها ومعالجتها.

# الفصل الأول

## التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

# الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

## تمهيد

يهتم موضوع التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بتحسين نوعية متطلبات الحياة اليومية للإنسان (البشر). والتي بدأت مع ظهوره في هذا الكون الواسع بأرضه وسمائه وما تحتويه من بحار ومحيطات وغابات، من خلال محاولات استغلال كل ما يحيط به، فتطورت المحاولات تدريجياً حتى صارت إلى ما هي عليه الآن، حيث مرت بمراحل تأسست خلالها عدة حضارات خلدها التاريخ. لكن الاهتمام الفعلي بالنمو والتنمية بدأ مع ظهور عصر النهضة في أوروبا، في إطار مدارس متخصصة تهتم بذلك، بداية من المدرسة التجارية والطبيعية ثم الكلاسيكية وصولاً إلى المدارس الحديثة. هذه المدارس قامت بالتنظير ووضع النماذج للنمو والتنمية وتطويرها عبر الوقت معتمدة على ما توصل إليه من سبقها من تجارب أو بحوث، فالنمو والتنمية صارت تخص جميع مستويات الحياة الإنسانية ومجالاتها، وعملية تجسيدها تتوقف على الظروف والعوامل الخاصة بكل منطقة أو دولة، حيث أن الدول المتقدمة تسعى من خلالها إلى تحقيق مستويات عُليا من التقدّم والرفاهية، في حين تسعى الدول النامية إلى محاولة التغلب على الفقر والجوع والخروج من دائرة التخلف والتبعية التي تسبب فيها الاستعمار وما يزال، من خلال دعمه لتطبيق نظريات ونماذج تخدم مصالحه على حساب مصالحها، ومحاولة إفشال أي محاولات أخرى، بكل الوسائل.

من خلال هذا الفصل سيتم استعراض المفاهيم الأساسية لكل من النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتخلف. والتطرق إلى أهم النظريات والنماذج المفسّرة لهما، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث جاءت كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: النظريات والنماذج الكلاسيكية المفسّرة للنمو والتنمية الاقتصادية.
- المبحث الثالث: النظريات والنماذج الحديثة المفسّرة للنمو والتنمية الاقتصادية.

# الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

صارت الدول تصنف في العصر الحديث إلى متقدمة ومتخلفة، متطورة ونامية وغيرها من المسميات التي تعبر في الأصل عن مستوى نوعية الحياة، والتي يرجعها الكثير إلى عوامل اقتصادية، ومدى قدرة اقتصاد أي بلد على تلبية الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع، حيث يتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية لكل من النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

النمو حسب المرجعية الطبيعية يعني مجموع الحالات المتتالية التي يمر بها أي كائن حي من حيث التطور في العمر، الحجم وباقي الخصائص الطبيعية، أما الاستعمال الاجتماعي والاقتصادي فمتعدد الأبعاد وتتجمع فيه معاني مختلفة مثل التقدم، التطور الايجابي والتحسن...<sup>1</sup>، حيث سيتم التطرق إلى أهم الجوانب الأساسية لهذا الموضوع من خلال الإشارة إلى مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره، كيفية قياسه، أنواعه، مراحل وخصائصه مع تبيان علاقته بالتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني الحقيقي، بما يحقق زيادة حقيقية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي<sup>2</sup>. لذلك يعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تتطلع الدول إلى تحقيقها، كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود المبذولة من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد. فهو ظاهرة مستمرة تدريجية وتراكمية، تعبر عن مقدار الزيادة في الإنتاج المحلي على المدى الطويل<sup>3</sup>. من خلال هذه المفاهيم يتبين أن النمو الاقتصادي زيادة حقيقية، مستمرة، تدريجية وتراكمية، لأن الزيادة في الإنتاج أو الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بعوامل أخرى لا سيما منها نمو السكان وارتفاع الأسعار (التضخم).

1 اشرف عبد القادر، وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2013، ص35.

2 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجية-المشكلات)، مكتبة طريق العلم، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008، ص ص 77-81.

3 قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص 19.

# الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ثانياً: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي: يعتمد تحديد عناصر النمو الاقتصادي على عدة عوامل أو محددات، أهمها:<sup>1</sup>

الشكل (1-1): أهم عناصر ومحددات النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى صندوق النقد العربي، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، أبو ظبي، سبتمبر 2022.

file:///C:/Users/compaq/Downloads/ تاريخ الاطلاع 2023/05/30

1- حجم ونوعية الموارد البشرية: حيث يتم تحديد متوسط الدخل الحقيقي للفرد ونسبة القوة العاملة على أساس عدد السكان من خلال قسمة كل من الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي وعدد السكان القادرين في سن العمل على عدد السكان. ونوعية القوى العاملة التي تتطلب رفع مستوى التعليم، الصحة، التدريب، التنظيم، الإدارة ونوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج.

متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

نسبة القوة العاملة = عدد السكان في سن العمل والقادرين عليه / عدد السكان

2- حجم ونوعية الموارد الطبيعية: من خلال استغلال الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة من خصوبة التربة، موارد معدنية، مصادر المياه والغابات... أو تطوير نوعية الاستغلال، أو اكتشاف موارد جديدة.

1 أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط 1 القاهرة 2014، صص: 21-24.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

3- التراكم الرأسمالي: يتمثل في إعادة استثمار جزء من إنتاج الاقتصاد المحلي لتطوير البنى التحتية من مصانع ومنشآت وما تحتويه من آلات ومعدات ومشاريع كالطرق والجسور والسدود.

4- التقدم العلمي والتكنولوجي: يعتبر من أهم العناصر، لما لذلك من سرعة في الاستجابة وتحقيق نمو معتبر في الوقت الحالي من خلال تطبيق المعرفة الفنية، حيث أصبحت الدول التي تملك المعرفة تحقق نمواً أكبر وأسرع من الدول التي تمتلك الموارد الطبيعية أو البشرية ولا تمتلك معها المعرفة. يعني الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بشكل يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس عناصر الإنتاج أو إنتاج نفس الكمية بعناصر إنتاج أقل.

5- عوامل اجتماعية ومؤسسية: يتطلب النمو الاقتصادي بالإضافة إلى العناصر السابقة، تعليماً عصبياً يعتمد على البحث والتطوير، مؤسسات مصرفية ومالية حديثة لتمويل المشاريع الاقتصادية الفعالة واستقرار سياسي لضمان التماسك الاجتماعي.

### الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

يتم قياس النمو الاقتصادي كنسبة مئوية للزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبعد ذلك يتم احتساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الفردي). كما يمكن قياسه عن طريق القدرة الشرائية<sup>1</sup>.

أولاً: الناتج المحلي: يقاس معدل النمو الاقتصادي على أساس الناتج المحلي الإجمالي (ن م إ) لسنتين وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \left[ \frac{\text{ن م إ} \text{ للسنة الجديدة} - \text{ن م إ} \text{ للسنة السابقة}}{\text{ن م إ} \text{ للسنة السابقة}} \right] \times 100$$

غير أن هذا المعدل يتم وفق العملة المحلية لكل دولة، لذا غالباً ما تستخدم عملة دولية واحدة قوية للتقييم حتى تسهل عملية المقارنة بين مختلف معدلات النمو. كما أنه لا يعبر بدقة عن النمو الحقيقي، حيث لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة على مستوى الأسعار (التضخم).

$$\text{معدل النمو الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في الدخل النقدي للفرد} - \text{معدل التضخم}$$

1 أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 26.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ثانياً: الدخل الفردي: تتجلى أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج ونمو السكان، إذ يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

$$\text{معدل نمو الدخل} = \text{معدل النمو الاقتصادي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

حيث يتم حساب الدخل الفردي من خلال قسمة الدخل الكلي على عدد السكان، فإذا زاد عدد السكان بنفس زيادة الدخل الحقيقي يبقى الدخل الفردي ثابتاً، أما إذا ارتفع أحدهما على حساب الآخر فينعكس ذلك على الدخل الفردي بالزيادة أو بالنقصان حسب الحالة ومن ثم على المستوى المعيشي. وبذلك فإن<sup>1</sup>:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل النمو الاقتصادي} \setminus \text{معدل النمو السكاني}$$

ثالثاً: القدرة الشرائية: يتم القياس على هذا الأساس من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد على مستوى كل الدول، ومن ثم يتم ترتيب الدول الأكثر نمواً على أساس أكبر قدرة شرائية.

كما يمكن قياس النمو الاقتصادي (الزيادة المضطربة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أو تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني) بواسطة مقاييس بسيطة من خلال بعض المعدلات أهمها<sup>2</sup>:

1- المعدلات النقدية للنمو: يتم حساب هذه المعدلات استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد المحلي، من خلال تقييم المنتجات العينية بما يعادلها نقدياً من العملات المتداولة، وفق الأسعار الجارية أو الثابتة أو الدولية حسب الحالة:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية: هذه المعدلات يتم استخدامها لدراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة استناداً إلى البيانات الخاصة بذلك مقدرة بأسعار العملة المحلية.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: يتم استخدام هذا النوع من المعدلات لاستبعاد أثر التغيير في الأسعار على المدى الطويل، اثر دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة المدى.

1 علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، حوض الفرات/النجف الأشرف، 2017 ص34.

2 علي حاتم القرشي، المرجع نفسه، ص.ص: 38-39.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية: تستخدم هذه المعدلات أثناء إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، نظرا لاختلاف أسعار الصرف بين مختلف البلدان، حيث يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2- المعدلات العينية للنمو: تعبر المعدلات العينية للنمو عن التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية، ... نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في هذا المجال (الخدمات).

### الفرع الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

هناك عدة أنواع من النمو الاقتصادي، حيث تجدر بنا الإشارة إلى ذكر أهمها<sup>1</sup>:

أولاً: النمو الاقتصادي الطبيعي: هو ذلك النمو الذي يحدث بصورة عمليات موضوعية لمسارات تاريخية، وقد حدثت هذه الظاهرة تاريخيا بانتقال مجتمع من الإقطاع إلى الرأسمالية. فأدت العمليات الموضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي لأغراض المبادلة؛ وتكوين السوق الداخلية بحيث يكون لكل منتج سوق يتفاعل فيها العرض والطلب.

ثانياً: النمو الاقتصادي المخطط: هو ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة، حسب موارد ومتطلبات المجتمع. حيث ترتبط قوة وفعالية هذا النمط أو النوع ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين، واقعية الخطط المرسومة، وكذلك بفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة وتفاعل أفراد المجتمع. وبذلك يكون ذاتي الحركة، حيث أنه إذا استمر خلال مدة طويلة تتجاوز عدة عقود يتحول إلى نمو اقتصادي مضطرب؛ ومن ثم يتحول إلى تنمية اقتصادية.

ثالثاً: النمو الاقتصادي العابر: هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الاستمرارية أو الديمومة والثبات وهو يأتي كنتيجة لظهور ظروف وعوامل طارئة، عادة ما تكون خارجية، يسود في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية في التجارة الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها. يؤدي في أحسن الأحوال إلى نمو بدون تنمية.

1 علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 36- 38



# الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

## الفرع الرابع: مراحل النمو الاقتصادي وخصائصه

حسب بعض الاقتصاديين فإن النمو الاقتصادي يمر بعدة مراحل وعلى رأسهم "روستو". كما أنه يتميز بمجموعة من الخصائص، حيث سيتم التطرق إلى مراحل النمو وأهم خصائصه فيما يلي:

أولاً: مراحل النمو الاقتصادي: مراحل النمو الاقتصادي تصنف حسب العالم الاقتصادي الانجليزي "روستو" على خمس مراحل<sup>1</sup>:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة بالركود والاستقرار بسبب النظام السياسي التقليدي المحافظ الذي يحكم المجتمع واعتماده على نظام اقتصادي يرتكز على طرق وأساليب إنتاجية غير متطورة تعتمد في الأساس على الطاقة البشرية، وتتميز هذه المرحلة بقلّة الاستثمارات بالنسبة للدخل الوطني.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تبدأ هذه المرحلة على العموم بمجرد نجاح البعض في الخروج عن إطار الفكر التقليدي ولجوء بعض الأفراد إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة التي من شأنها المساعدة على خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي يتغير النشاط الإنتاجي الذي يواكبه تغير على مستوى هيكل الدولة التي تبدأ بالحرص على التخلص من الأوضاع والأساليب التقليدية، والعمل على توسيع نطاق التجارة الداخلية والخارجية ويزداد حجم الاستثمارات.

3- مرحلة الانطلاق: يعتبر "روستو" هذه المرحلة من أدق وأصعب المراحل وأكثرها تعقيداً، حيث تتميز بارتفاع معدلات التنمية وارتفاع في نسبة الاستثمار، وتتصف بحدوث ثورات في الأساليب الإنتاجية، توسع سريع في التصنيع، حدوث تغييرات عميقة في أساليب الإنتاج الزراعي، بحيث يرتفع معدل الادخار والاستثمار إلى ما يفوق 10% من الدخل الوطني.

4- مرحلة النضج: يرى "روستو" بأن هذه المرحلة ينضج فيها المجتمع فكرياً وفنياً. مرحلة طويلة نسبياً من النمو المطرد، تميل فيها الأجور إلى الارتفاع، يتم خلالها تعديل تشريعات الدولة، تزداد أعداد الفئات الفنية والفكرية والثقافية، يتحقق نمو سريع ومتوازن على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية. ترتفع معدلات الاستثمار ويزيد الإنتاج الوطني بمعدلات تفوق الزيادة في عدد السكان.

1 أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 24-25.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

5- مرحلة الاستهلاك الوفير: بعد أن يكون المجتمع قد وصل إلى درجة يبدأ فيها بتحديد وفرض وزناً خاصاً به متأثراً بوضعه الإقليمي وبموارده وإمكانياته ومركزه السياسي. خلال هذه المرحلة ينصب تفكيره إلى السعي لتحقيق مزيد من المكاسب في الخارج، زيادة الرفاهية الاجتماعية في الداخل مع إعادة توزيع الدخل، توفير السلع الاستهلاكية، التوسع في الاستهلاك وتحديد ساعات العمل.

كما يرى "روستو" بأن التطور الاقتصادي لا ينتهي إلى نظام معين، حسب ما يرى "كارل ماركس" وإنما هناك احتمالات مختلفة في اتجاه هذا التطور. غير أنه يؤخذ على نظرية مراحل النمو عند "روستو" أنها لا تعطي تفسيراً حقيقياً للتخلف، حيث تصف المرحلتين اللتين يظهر فيهما التخلف والمرحلة التي تبدأ عندها التنمية ولكنها لا تفصح عن الأسباب المؤدية إلى هذا التغيير وهذا الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي: يتميز النمو الاقتصادي بمجموعة من الخصائص نذكر منها بشكل مختصر ما يلي<sup>1</sup>:

- 1- لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثماره؛
- 2- يحدث تلقائياً ولا يحتاج إلى ضرورة تدخل الدولة؛
- 3- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من النمو الاقتصادي؛
- 4- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية؛
- 5- يؤدي إلى تحسين ورفع مستويات المعيشة على المدى الطويل،
- 6- يتناول سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بشكل سهل وأكثر يسراً؛
- 7- يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛
- 8- يلعب دوراً كبيراً، وذا أهمية خاصة في الأمن الوطني؛

### المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية

التنمية في اللغة من النماء أي الازدياد التدريجي بمعنى نما المال أي ازداد وكثر. ومصطلح التنمية عادة ما يستخدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولعل أول من استخدم مصطلح التنمية كان العالم "بوجين ستيلي" سنة 1889، أثناء اقتراحه خطة لتنمية العالم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص: 16-17.

<sup>2</sup> اشرف عبد القادر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

# الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

## الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية

بالنسبة إلى العالم الاقتصادي (امارتيا صن) "التنمية هي توسيع الحريات الحقيقية والفرص التي يجب أن يتمتع بها الفرد... التنمية الحقيقية تتمثل في القضاء على أكبر مصادر الحرمان من الحرية، مثل الفقر وقلة الفرص الاقتصادية والاجتماعية...<sup>1</sup>. وبالتالي تعبر التنمية عن إجمالي السياسات المطبقة في المجتمع والمؤدية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي على أساس الإمكانيات الذاتية بصفة متواصلة ومستمرة لتلبية متطلبات الأفراد وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية.

أولاً: تعريف التنمية: عُرِفَت التنمية بأنها: "العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية؛ بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات". كما عُرِفَت بأنها: "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية الإنسان". وعُرِفَت أيضاً على أنها: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وتوجيههم للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية، لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً، اقتصادياً، صحياً، وثقافياً، وتلبية احتياجاتهم بالانتفاع الكامل من الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة. وبذلك فهي تغيير إيجابي يهدف لنقل المجتمع إلى حالة أفضل من خلال تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات<sup>2</sup>.

بينما تُعرفها سميرة محمد كامل " على أنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات يهدف لإشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير اجتماعي مقصود وموجه. له مواصفات معينة يهدف إشباع حاجات الإنسان"<sup>3</sup>.

غير أن العالم الاقتصادي الانجليزي "آرثر لويس" يقول في كتابه "نظرية النمو الاقتصادي": أنه من العبث الادعاء بأن مبرر التنمية أنها تجعل الناس أكثر سعادة، فالسعادة، كما يعرف الجميع، تتوقف على أكثر من مجرد زيادة في الدخل، فهناك مثلاً الشعور بالاطمئنان على المستقبل، وهناك الحرية، وهناك نوع العلاقات الاجتماعية السائدة، بل وحتى مجرد الرضا بالنصيب، وكلها لا تتغير بزيادة الدخل بل قد تؤثر فيها زيادة الدخل تأثيراً سلبياً. إنما تستمد التنمية الاقتصادية (أو زيادة

1 اشرف عبد القادر وآخرون، نفس المرجع، ص.33.

2 أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص.6-8.

3 الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دار الهادي، ط1، بيروت 2006، ص.39-40

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الدخل) تبريرها من أنها تزيد من حرية الاختيار. حيث تؤدي إلى إنتاج سلع جديدة لم تكن تنتج من قبل، وأصناف جديدة من السلع القديمة، تتيح للفرد حرية أكبر للاختيار بين عدد أكبر من السلع، كما أنها تسمح باختيار أوسع بين العمل والفرغ من خلال أنها تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية وارتباطها بإحلال الآلة محل العمل الإنساني، إذ لا يغدو الفرد مضطراً إلى العمل، أو على الأقل إلى العمل نفس العدد من الساعات، (أي بتوفير الجهد)...<sup>1</sup>

يرى الدكتور أسامة عبد الرحمان أن التنمية "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه. - والتنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم حيث يصاحب ذلك العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي"<sup>2</sup>

ثانياً: المفاهيم المشابهة لمصطلح التنمية: قد يقع الكثير في الخلط بين التنمية وبعض المصطلحات أو المفاهيم الأخرى التي قد تبدو مشابهة من حيث اللفظ كمصطلح "النمو" أو من حيث المعنى أو المدلول مثل التطور، التحديث، التقدم. لذلك يمكن الإشارة إلى أهم الفروق بين بعض تلك المفاهيم ومفهوم التنمية كما يلي<sup>3</sup>:

1- النمو والتنمية: يشير مصطلح النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة ويحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن.

2- التغيير والتنمية: التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب. بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

3- التطور والتنمية: مصطلح أو مفهوم التطور يرتكز بالأساس على التصور الذي يفترض أن المجتمعات تمر بمراحل محددة وثابتة تبدأ من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

4- التقدم: يأتي كمرحلة أخيرة ونهاية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

1 جلال أمين، تنمية.. أم تبعية اقتصادية وثقافية؟، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1995، ص.ص: 47-51  
2 مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص.ص: 122.  
3 أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 11-12.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

5- التحديث: هو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدّات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولا تعبر بالضرورة عن التنمية حيث لم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لأنها وقعت أسيرة للنموذج الغربي وتجاهلت الخصائص النوعية والإمكانات الذاتية لدول العالم الثالث أو المتخلف التي تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي.

ثالثاً: أهداف التنمية وخصائصها: تتعدد أهداف التنمية لتشمل كل احتياجات ومتطلبات الأفراد والمجتمعات كما أنها تتميز بجملة من الخصائص.

1- أهداف التنمية: تهدف التنمية إلى تجسيد مجموعة من الأهداف يمكن حصر أهمها في العناصر التالية<sup>1</sup>:

أ- تحسين نوعية الحياة لدى البشر؛ من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية، وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

ب- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع؛ وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بشكل أسرع من معدل النمو الطبيعي.

ج- الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومُقدّراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.

د- تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانياته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

هـ- تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن، وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.

و- إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي.

1 مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعملة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا-دمشق 2014، ص:ص: 54-55.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

م- إقامة مجتمع يتمتع بأفضل مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وتحقيق الكفاية لكل فرد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية.

2- خصائص التنمية: تتميز التنمية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن بعض المصطلحات التي تقاربها في المعنى أو الاصطلاح أو الهدف، حيث تختص التنمية بما يلي<sup>1</sup>:

- أ- التنمية عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن احتياجات المجتمع وتزايدها وليست حالة؛
- ب- التنمية عملية مجتمعة تتطلب مساهمة كل فئات وقطاعات وجماعات المجتمع؛
- ج- التنمية عملية واعية محددة الغايات والأهداف وليست عشوائية؛
- د- التنمية عملية موجهة تعنى بغايات ومتطلبات المجتمع وتلتزم بتحقيقها؛
- هـ- التنمية تعني إحداث تحولات هيكلية في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي كواحدة من السمات التي تميزها عن النمو الاقتصادي؛
- و- بناء قاعدة محلية وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، لا تعتمد على الخارج؛
- م- تحقيق تزايد منتظم عبر فترات زمنية طويلة؛
- ن- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد، أي تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد؛
- ي- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متصاعد لبلوغ غاياته؛
- ك- الإطار الاجتماعي السياسي الذي يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره من خلال اعتماد نظام - الحوافز القائم على الربط بين الجهد والمكافأة؛

رابعاً: أنواع التنمية: من خلال تعريف التنمية بأنها: تعني تحسين وتطوير أنماط الحياة الاقتصادية/المعيشية، الاجتماعية، الصحية والبيئية، بهدف الحصول على الاحتياجات الإنسانية المختلفة بنمط نوعي أكثر كفاءة مع السعي لتحسينها والارتقاء بها<sup>2</sup>. فإن إنجاح عملية التنمية يتطلب وجود كفاءات إدارية وتنظيمية، تعمل على تلبية الرغبات وإشباع الحاجات الأساسية والثانوية للمجتمع. من خلال تحديث، تحيين وتنمية المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية<sup>3</sup>:

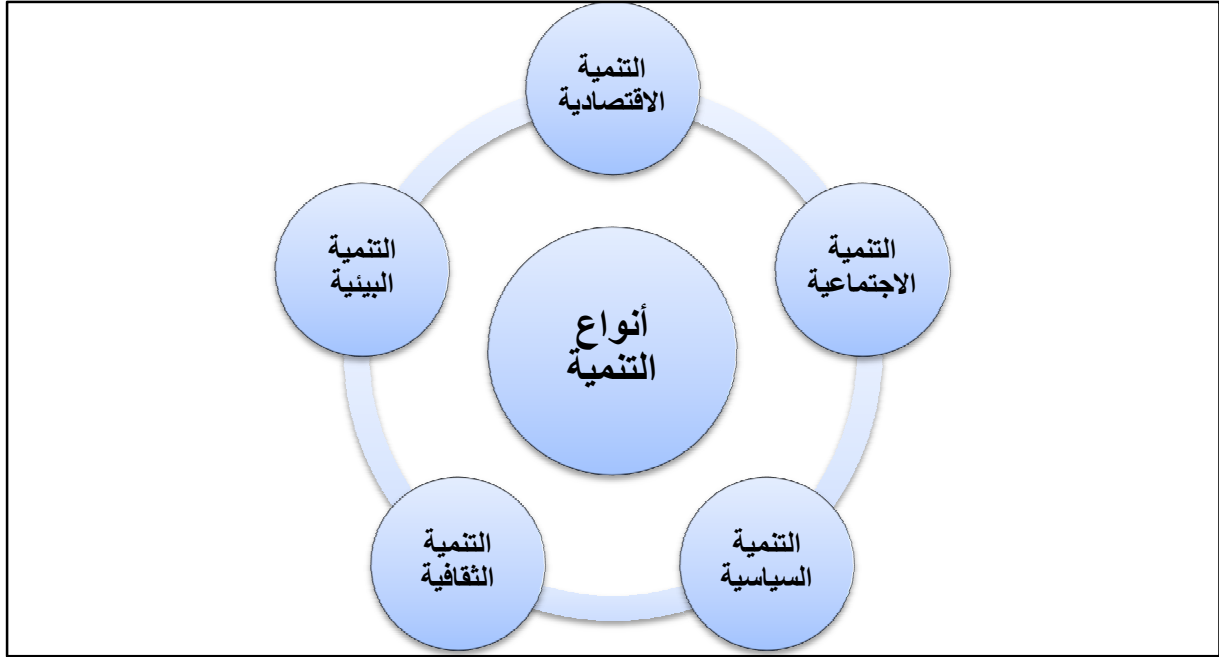
1 أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 10-11.

2 مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية وآفاق التنمية المستدامة، الطبعة العربية 2016، دار اليازوري، عمان-الأردن، ص 19.

3 مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 53-54.

# الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الشكل (1-2): أنواع التنمية



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص:53-54

1- التنمية الاقتصادية: تتمثل في استخدام الموارد المتاحة قصد تحقيق التوسع الاقتصادي الذي يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني، من خلال توفير رؤوس الأموال والخبرات الفنية والتكنولوجية للتغلب على المعوقات الاقتصادية؛

2- التنمية الاجتماعية: تتمثل في إحداث سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية المناسبة والضرورية لنمو المجتمع من خلال بذل الجهود لزيادة قدرة الأفراد على استغلال الموارد والطاقات المتاحة بشكل يحقق قدر من الحرية ونوع من الرفاهية لأفراد المجتمع، يكون أسرع من معدل النمو الطبيعي؛

3- التنمية السياسية: تتضمن التكفل بتحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية، من خلال دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة على المستويين المركزي والمحلي، ومعالجة المشكلات التطبيقية على مستوى التنظيم والإجراءات؛

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

4- التنمية الثقافية: تكمن في التغيرات التي تحدث في الجوانب الثقافية، بما في ذلك مختلف العلوم والتكنولوجيا والفلسفة والفنون والأذواق، إضافة إلى التغيرات التي تتم على المستوى الهيكلي للمجتمع ووظائفه.

5- التنمية البيئية: تركز على تلبية احتياجات الأجيال المتعاقبة من خلال تلبية متطلبات الحاضر دون إلحاق الضرر بمتطلبات واحتياجات الأجيال القادمة التي من شأنها أن تقود المجتمع إلى ممارسة وتحقيق النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة المضرة بالبيئة، استغلال الموارد القابلة للتجديد وحماية البيئة من التلوث والتلف والاستنزاف؛

### الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية هدف مختلف المنظمات والنظم الاقتصادية، حيث أصبح معيار الوصول إلى الحكم يقاس على أساس برامج التنمية الاقتصادية التي يتم إعدادها وطرحها من طرف الأحزاب والشخصيات التي تتطلع إلى الحكم، ويقاس على أساسها نجاح أو إخفاق الحكومات، ومحاسبة الحكام من قبل شعوبهم. كما تعد على أساسها أو تقوم إحصاءات الدخل الوطني للبلدان، وتحديد متوسط دخل الفرد سنوياً. فصارت الشغل الشاغل للهيئات التشريعية والمجالس التنظيمية في جميع بلدان العالم، لا سيما من خلال مناقشة الميزانية، أسعار العملات، معدلات النمو، التضخم، والبطالة التي أضحت من أهم أعمال مجالس الشعوب والدوائر الحاكمة. كما كانت ومازالت تصنف دول العالم على أساس التنمية الاقتصادية إلى دول متقدمة، دول نامية، ودول أقل نمواً أو متخلفة<sup>1</sup>.

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية تعني تقدم المجتمع عن طريق استقطاب أو استنباط أساليب إنتاجية حديثة ومتطورة تهدف إلى رفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية مهارات وطاقات الموارد البشرية وخلق تنظيمات وهياكل مناسبة تتماشى مع ذلك، حيث لا تقتصر أو تنطوي التنمية الاقتصادية على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن تغييرات هامة على مستوى المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، بما في ذلك زيادات الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد منه التي تساهم في رفع الادخار الذي بدوره يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي<sup>2</sup>. فالتنمية الاقتصادية تعني الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة.

1 أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 13

2 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي أليثي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 20-21.



## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يرى آخرون بأن التنمية الاقتصادية هي: "العملية التي تستخدمها الدولة غير مكتملة النمو في استغلال مواردها الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه". بينما التعريف الشامل للتنمية الاقتصادية في إطار النظرة الاقتصادية فيعبر عنها بأنها: "مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفعاً مستمراً لدخل الفرد الحقيقي. كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع التي تساهم في تحقيقه"<sup>1</sup>

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية في العصر الحديث صارت تنصدر تطلعات واهتمامات الشعوب، لما لها من أهمية في تحسين الأوضاع المعيشية وتلبية رغبات الأفراد والمجتمعات، حيث تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها<sup>2</sup>:

أ- زيادة الدخل الوطني الذي يعتبر أول وأهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصادياً، على الخصوص. بسبب فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها وازدياد نمو عدد سكانها، حيث لا سبيل للتخلص من ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة. كما تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية؛

ب- رفع المستوى المعيشي الذي يعتبر كذلك من بين أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية الاقتصادية لاسيما في الدول المتخلفة اقتصادياً، حيث أنه من المتعذر تحقيق ضرورات الحياة المادية ما لم يتم رفع المستوى المعيشي بدرجة كافية للسكان. لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل الوطني، فإن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير على المستوى المعيشي، عندما تكون نسبة زيادة السكان أكبر من نسبة الزيادة في الدخل الوطني، أو عندما يكون هناك خلل في نظام توزيع ذلك الدخل.

ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل. فكلما كان ذلك المتوسط مرتفعاً دل على ارتفاع مستوى معيشته، كما يشير ذلك إلى ما يستهلكه من سلع وخدمات.

ج- تقليل التفاوت في المداخل والثروات الذي يعتبر من بين أهم الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية على مستوى أغلب الدول المتخلفة، حيث أن هناك فوارق كبيرة في توزيع المداخل

1 خبايا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2 أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 16- 20

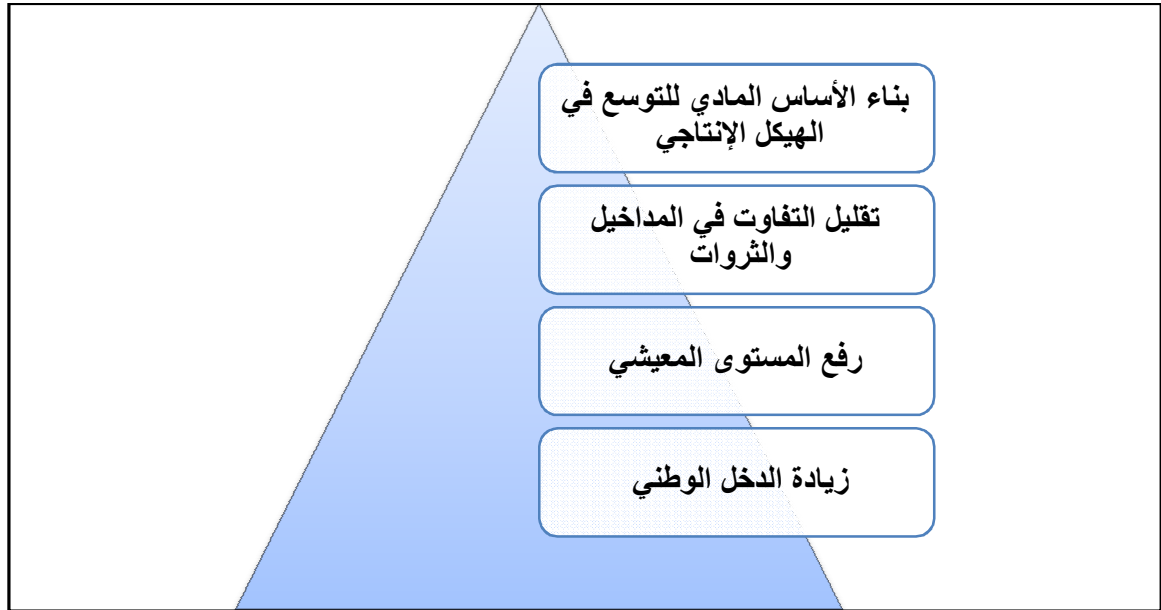
## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

والثروات. نظرا لاستحواذ فئة قليلة على جزء كبير من الثروة والدخل الوطني، بينما لا تحصل الغالبية من أفراد المجتمع إلا على جزء قليل من تلك الثروة، فيكون نصيب الفرد من الدخل الوطني لهذه الفئة جد متواضع يعبر عن عدم الشعور بالعدالة الاجتماعية، ويساعد ذلك على ظهور طبقات متفاوتة في المجتمع، يتوجه جراء ذلك، إنفاق الأغنياء نحو السلع الكمالية والاستهلاك المظهري فتنجس إلى استيرادها من الدول المتقدمة، رغم ما ينتج عن ذلك من عجز ومتاعب اقتصادية.

د- بناء الأساس المادي للتقدم أو التوسع في الهيكل الإنتاجي حيث أن التنمية الاقتصادية يجب أن تقترن ببناء قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي، من خلال بناء وإقامة الصناعات الثقيلة التي تمد الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة لعملية إعادة الإنتاج. والتي تمثل بداية الطريق للتنمية وبعدها يختار الاقتصاد الوطني طريقه وفقا لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتلاءم مع ذلك المجتمع تبعا لظروفه وحاجاته.

تمثل هذه العناصر أهم أهداف التنمية الاقتصادية التي تظهر في الشكل رقم (1-3) الموالي:

الشكل (1-3): أهم أهداف التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 16-20

ثالثا: خصائص التنمية الاقتصادية: تتميز التنمية الاقتصادية على العموم بجملة من الخصائص يمكن ذكر أهمها في ما يلي:<sup>1</sup>

- ظاهرة إنسانية: باعتبار الإنسان العنصر الأساسي لعملية التنمية، كما أنها تستهدف رفاهيته؛

1 عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 22-23.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

- ظاهرة تاريخية: تلازم حركة التاريخ وفق الظروف التي تمر بها الدول؛
- عملية مجتمعية شاملة؛
- عملية تغيير مقصودة؛
- تتم بأساليب وفق خطط مرسومة لها مسبقاً؛
- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانيات المادية والبشرية؛
- تتضمن جهود رسمية وشعبية مشتركة؛

بينما تتميز البلدان النامية بعدة خصائص إن وجدت في بلد ما أطلق عليه بلد نامي، ومن بين أهم هذه الخصائص ما يلي<sup>1</sup>:

أ- تكون متخصصة في إنتاج المواد الأولية: القطاعات المنتجة للمواد الأولية هي الزراعة والتعدين، حيث عادة ما يتوفر في البلدان النامية، العمالة والثروة الطبيعية. ولذلك ترتفع بهذه الدول نسبة العمالة الزراعية والعمالة في قطاعات التعدين، وتخفض بقطاعات الصناعة والتجارة. وبالتالي انخفاض نسبة مساهمة الصناعة والتجارة في الدخل الوطني.

ب- ارتفاع معدلات النمو السكاني: تتميز الدول النامية بزيادة معدل نمو السكان بدرجة كبيرة قد تفوق الزيادة في معدل نمو أو استغلال الموارد الاقتصادية مما يترتب عليه ارتفاع نسبة البطالة وضعف المستوى المعيشي.

ج- انخفاض كفاءة استغلال الموارد الطبيعية: البلاد النامية لا تشكوا من قلة الموارد بقدر ما تشكوا من ضعف استغلال تلك الموارد. فهذه البلاد وإن كانت تعتمد على الزراعة فإن لديها مساحات من الأراضي الممكن زراعتها ولكنها غير مستغلة، كما قد تتوافر في هذه الدول المعادن ومصادر الطاقة غير المستغلة، بسبب ارتفاع كلفة الاستغلال التي تعجز عن تحملها.

د- ندرة رأس المال: وذلك نتيجة لضعف المدخرات الناجم عن الفقر وسوء توزيع الدخل بين السكان وزيادة الميل للاستهلاك. وعادة ما تستغل رؤوس الأموال في هذه الدول في شراء الأراضي والعقارات التي تعطي أرباحاً سريعةً ومضمونةً وخاليةً من الشبهات. بالإضافة إلى عدم ملائمة الجهاز المصرفي مع متطلبات واحتياجات تلك المجتمعات.

هـ- اعتماد اقتصادياتها على تجارتها الخارجية: حيث تعتمد اقتصاديات الدول النامية على إنتاج عدد قليل من المواد الخام التي قد تصدر بأكملها للحصول على العملة الأجنبية اللازمة للحصول على

1 أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 47- 49.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

احتياجاتها الغذائية من الدول الأجنبية واحتياجاتها من المعدات اللازمة للتنمية. وحتى الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذه الدول عادة ما تكون موجهة لقطاع التصدير.

و- نقص القدرة التنظيمية والفنية: التي تعود إلى نقص التدريب، عدم وجود الحافز الاقتصادي، ضيق السوق وانخفاض المستويين التعليمي والثقافي.

م- انخفاض المستوى الصحي والتعليمي: حيث تصل نسبة الأمية في بعض الدول النامية إلى 95%، كما أن انخفاض المستوى المعيشي ومستويات الدخل تؤثر على المستوى الصحي الذي يتصف في هذه الدول بالتخلف.

ن- سوء توزيع الثروة على طبقات المجتمع: إذ تتكون مجتمعات الدول النامية عادة من طبقتين: طبقة أو فئة قليلة من الأغنياء التي تستحوذ على الجزء الأكبر من الدخل الوطني وطبقة أو فئة كبيرة من الفقراء التي تحصل على الباقي من ذلك الدخل الوطني.

ي- ارتفاع نسبة تشغيل الأطفال كنتيجة لتفشي الأمية وانخفاض مستوى الدخل.

رابعاً: عناصر ومتطلبات التنمية الاقتصادية: يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية توفير جملة من العناصر لاسيما الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة إلى رأس المال المادي والتكنولوجيا، كما تحتاج الدول النامية فضلاً عن ذلك إلى تطوير مؤسسات داعمة وتهيئة الظروف الاجتماعية المناسبة التي تحقق توازن في جانب الطلب والعرض في الإنتاج. ويمكن ذكر تلك العناصر بشيء من التفصيل كما يلي<sup>1</sup>:

أ- الموارد الطبيعية: تمثل الموارد الطبيعية العنصر الأساسي لإحداث التنمية لاسيما في البداية، للبدء بعملية تكوين رأس المال المطلوب. حيث تكمن هذه الموارد الطبيعية حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة في كل الأشياء التي وجدها الإنسان في بيئته والتي يمكن أن يستغلها لمنفعته، من صخور وخامات ومعادن وماء وتربة ومصادر الطاقة وغيرها، المتواجدة على مستوى سطح الأرض، في جوها وفي باطنها.

ب- الموارد البشرية: تشمل كل الجهود والطاقات البشرية التي تدخل في إطار عملية الإنتاج ممثلة في عرض العمل الذي يتألف من عدد العمال القادرين على العمل، بالإضافة إلى تلك الفئة التي تقوم أو تشرف على التسيير والتنظيم لقوة العمل.

1 محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص54-67.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ج- رأس المال المادي: يتجلى هذا النوع من الموارد في البنى التحتية المادية التي تشمل المباني والمعدات والأدوات المادية التي تساهم في تطوير الإنتاج وتسهيل عملية تسريعه وتوسيعه وتنويعه بما في ذلك المخزونات من السلع الوسيطة أو نصف المصنعة.

د- التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا على أنها أية معرفة عملية منظمة ومؤسسة على التجربة أو النظرية العلمية والتي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، بحيث تساهم في زيادة الإنتاج من خلال إدخال وتجسيد التحسينات. ومنها ما يتعلق بالبشر في شكل مهارات وإبداعات لتحسين العمل والإدارة. حيث توصل "دينوسن" إلى أن عناصر الإنتاج التي تشمل التعليم كانت السبب في تحقيق نصف النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1929-1969. وأن النمو المتأتي من النفايات أو العناصر المتبقية يعود في الأساس إلى التحسينات التي طرأت على مستوى أساليب (تكنولوجيا) الإنتاج والإدارة والتنظيم والتخصيص الأفضل للموارد ووفرات الحجم.

هـ- تكنولوجيا المعلومات: هي وسائل إلكترونية تستخدم للحصول على المعلومات وإعدادها وتخزينها وتوصيلها، تأسس على معلومات رقمية. ولبناء نموذج لتكنولوجيا المعلومات يظهر عنصرين مستقلين: الأول التكنولوجيا والثاني المعلومات التي تعمل عليها. ومن أجل جعلها تعمل أو تسير على شكل نظام لا بد من إضافة عنصرين آخرين هما: عمليات النشاط والناس الذين ينفذون تلك العمليات. هذا النظام يستغل في عملية تسريع وتوسيع وتنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية الهادفة إلى إشباع حاجيات أفراد المجتمع وتسهيل عملية مساعدة الفقراء.

و- العناصر المؤسسية والاجتماعية: هذه العناصر ممثلة في الأجهزة والأنظمة التي تشرف على معالجة المعطيات وتنفيذ المخططات ورعايتها ومتابعتها فتكون مكملة للعناصر التي تم التطرق إليها أعلاه، وبالتالي فإنها تلعب الدور الأساسي والكبير في عملية التنمية، بحيث يجب أن تكون بالكمية المناسبة والنوعية الصحيحة لضمان استغلال ملائم ومناسب للمعلومات والمدخلات التكنولوجية وتوفير المناخ الأفضل للتنمية.

خامساً: معايير قياس التنمية الاقتصادية: يقصد بقياس التنمية الاقتصادية الوسائل التي من خلالها يتم التعرف على ما يحققه أي مجتمع من تنمية أو تقدم، فمن الصعب قياس التنمية الاقتصادية نظراً لتشعب مجالاتها التي تشمل مختلف نواحي الحياة العامة انطلاقاً من المستوى المعيشي إلى نوعية الحياة المادية، ويمكن قياسها وفق مؤشرات أو معايير رئيسية أهمها<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 44-53.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1- المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل): يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يتم استخدامه لقياس التنمية ومدى التقدم الاقتصادي الذي تم تحقيقه، غير أنه يتعين الأخذ في الحسبان عند تقدير تلك المؤشرات: ضعف الأجهزة الإحصائية بالدول النامية، صعوبة تحديد مفهوم دقيق للدخل الوطني، اختلاف الدول في معالجة بنود الدخل، عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية<sup>1</sup>. لذلك انقسمت الآراء حول من يؤيد ويركز على اعتماد معيار الدخل الوطني الإجمالي كمؤشر للتنمية ومن يعارض أو يقلل من أهميته، حيث تم حصر أهم مبررات تلك الآراء في ما يلي:

أ- المبررات المؤيدة لاستعمال الدخل الوطني الإجمالي كمؤشر للتنمية:

- أنه مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية، ولتوفير السلع والخدمات. كما أنه يعبر عن زيادة تعتبر شرطاً ضرورياً للتنمية؛
- قواعد قياس الدخل الوطني الإجمالي تطورت مع الوقت وصارت معروفة ومفهومة جيداً؛
- يتم إعداده من طرف معظم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ضمن الإحصائيات الرسمية التي تعتمد عليها هذه الأخيرة؛

ب- المبررات المعارضة لاستعمال الدخل الوطني الإجمالي كمؤشر للتنمية:

- مؤشر لبعض الخصائص الاقتصادية فقط، حيث لا يأخذ في الحسبان توزيع الدخل الوطني المتغير، وليس له مضامين مباشرة للمعايير غير الاقتصادية الأخرى. كما أنه مؤشر محمل بالقيمة على نحو ثقيل؛
- يمكن أن يكون مقياساً للنشاط الاقتصادي الوطني غير أن هناك مشكلات في استعماله لأغراض المقارنات الدولية؛
- مؤشر يركز على كمية السلع والخدمات ويتجاهل كلياً نوعية الحياة التي ترتبط مثلاً بزيادة العمر المتوقع، غذاء أفضل، ملابس، مأوى، تعليم وتكوين وغيرها؛

2- المعايير غير الاقتصادية أو المختلطة: من خلال اعتبار مؤشر الدخل الوطني الإجمالي غير كافي لقياس التنمية، جرت بعض المحاولات لإيجاد أساليب فردية لقياس خليط من المؤشرات (اجتماعية، سياسية واقتصادية)، فكانت من بينها محاولة "أدلمان وموريس" لإنتاج مؤشر للتنمية السياسية لقياس درجة المساهمة السياسية. أُتبعَت بمحاولة من طرف "درينوسكي وسكوت 1966" بوضع مؤشر لقياس مستوى المعيشة على أساس تقييم حاجات مادية وثقافية أساسية، ثم تم إعداد قائمة أولية تضم 73 مؤشراً لقياس مختلف النواحي المتعلقة بالتنمية. إلى أن جاء دور "ماكجران وجماعته 1972" كتتمة لما

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي ألبثي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

سبقهما باستعمال إجراءات قياس ووزن بالتطبيق على 18 مؤشر رئيسي قادرة أن تجمع في قيمة رقم قياسي للتنمية.

هناك كذلك مقياس آخر يهتم بقياس نوعية الحياة المادية الذي جاء اثر تردي الأوضاع الاقتصادية لعدد كبير من السكان في الدول الأقل تقدما، ويتكون من ثلاث عناصر تشمل توقع الحياة، وفيات الأطفال الرضع والقراءة أو التعليم، حيث يبين النتيجة النهائية لاستعمال الدخل الوطني في تحقيق الرغبات الضرورية لأفراد المجتمع، وتلبية الحاجات المادية الأساسية من غذاء، سكن وتوفير الخدمات العامة مثل الماء الصالح للشرب والصحة والتعليم.

كما أن هناك رقم قياسي آخر للتنمية البشرية الذي يعتبر الأحدث والأكثر حساسية، حيث تم استعماله سنة 1990 من قبل الأمم المتحدة في إطار برنامجها الإنمائي، والذي يتأسس على ثلاث خصائص للحياة البشرية هي الدخل الفردي لضمان حياة كريمة كمؤشر اقتصادي، التحصيل العلمي وتوقع الحياة كمؤشرين اجتماعيين.

3- المعايير الهيكلية: حصول الدول النامية على الاستقلال دفعها إلى محاولة التحرر من التبعية السياسية والاقتصادية للدول التي كانت تستعمرها عن طريق إحداث تغييرات هيكلية في نمطها أو بنائها الاقتصادي من خلال الاهتمام بالمجال الصناعي لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه. أدى ذلك إلى تنشيط مختلف القطاعات وبالتالي إحداث تغييرات على مستوى فرص العمل والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، حيث ظهرت متغيرات أخرى تحتاج إلى قياس كي تعبر عن المستوى الحقيقي للنمو أو التقدم الذي تم تحقيقه. فتم استحداث مؤشرات أو مقاييس تعبر عن تلك التغييرات الهيكلية لاسيما: - الوزن النسبي للنتائج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛ - الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الصناعية؛ - نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

يشير كلا المصطلحين إلى معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة غير أن هناك بعض الفوارق الأساسية فيما بينهما، إذ يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المضطربة في الناتج الوطني الإجمالي على مدى فترة زمنية طويلة دون مراعاة التغيرات الطارئة على مستوى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، في حين تراعي التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي، حدوث تغييرات واسعة ومهمة على مستوى شتى مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والبيئية، زيادة على ذلك حدوث تغييرات في التشريعات والأنظمة، حيث تتجلى أهم تلك التغييرات الهيكلية أساسا في: - ازدياد حصة الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي مقابل انخفاض حصة

1 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي أليثي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 127-128.



## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الزراعة، التي يقبلها زيادة نسبة سكان المدن على حساب الريف؛ - تغيير نمط الاستهلاك نحو السلع الاستهلاكية المعمرة و السلع الترفيهية والخدمات؛ - مشاركة الأفراد في العملية التنموية التي كانت السبب في إحداث التغيرات الهيكلية<sup>1</sup>.

فالتنمية أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني تسعى إلى توسيع وتنوع مصادر الدخل فيه. حيث يرى بونيه " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً وواعياً، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة". أي أن النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فإنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، وأن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وبذلك صارت عناصر التنمية تتجلى في التغير في البنيان والدفع القوية والإستراتيجية الملائمة. فلو أخذنا الإنسان كمثال، فإنه ينمو منذ مرحلة الطفولة حتى الشباب فيزداد من حيث الوزن والطول (هذا النمو)، أما التنمية فتعني التغيرات الطارئة على مستوى تصرفاته نتيجة التجربة والخبرات المكتسبة<sup>2</sup>.

ويمكن التمييز عموماً بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال العناصر الواردة في الجدول رقم (1-1) كما يلي<sup>3</sup>:

الجدول (1-1): الفرق بين النمو والتنمية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- نمو	- تنمية
- مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما؛	- مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات (تغيرات هيكلية وفنية)؛
- عملية تغيير تلقائية؛	- جهد إرادي هادف ومقصود. أي أنها عملية مقصودة ومخططة؛
- لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية؛	- تتناول مختلف نواحي الحياة؛
- يقاس بالدخل الفردي الحقيقي؛	- تقاس بمعايير متعددة الأبعاد تترجم تغيرات (اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية)؛

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص16.

1 خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص:37-39.

2 أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص:28-29.

3 عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص16.



# الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

## المطلب الثالث: التخلف الاقتصادي

يعتبر التخلف ظاهرة معقدة ومركبة، ذات أبعاد سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية<sup>1</sup>. يعبر عن التأخر، التبعية، عدم الاستقلالية وعدم القدرة على تلبية المتطلبات الأساسية لأفراد المجتمع، وهو عكس التقدم، التطور، الرقي، الازدهار والنمو التي تصاحب أو ترتبط بالجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى، على اعتباره المحرك الأساسي للأبعاد الأخرى. فالتخلف هو الانخفاض النسبي في مستوى المعيشة... والدول المتخلفة هي التي تتميز بالانخفاض في متوسط دخل الفرد<sup>2</sup>.

## الفرع الأول: التخلف الاقتصادي تعريفه ومظاهره

أولاً: تعريف التخلف: تعدد التعاريف الخاصة بالتخلف وتتنوع حسب المعايير التي يتم الاستناد إليها، ولا يكاد يوجد تعريف شامل لجميع مظاهره وأسبابه. حيث يعرفه "سيمون كورنت" بالفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية - الفشل في أداء الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول المتقدمة - الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة<sup>3</sup>.

في حين عبر "دونيس غولفتات" عن التخلف بأنه مروع، ولا يجب أن يفهم على أنه مجرد بند إحصائي يعكس الدخل المنخفض والمسكن المتواضع والوفاة الجماعية مبكراً، فالإحساس العام بالتخلف هو شعور بالعجز في مواجهة الفقر والمرض والوفاة، وتعبير عن حالة واضحة من الحرمان لا تطاق. لا سيما بوجود مجتمعات أخرى متقدمة<sup>4</sup> تتمتع بنوع من الرخاء والرفاهية أو حتى البذخ والترف.

ثانياً: مظاهر التخلف الاقتصادي: يمكن الإشارة إلى أهم مظاهر التخلف من خلال بعض التعاريف الاقتصادية، حيث عرف الأمريكي "بول هوفمان الخبير في شؤون البلدان النامية" الدول المتخلفة هي تلك التي ينتشر فيها الفقر والفقراء، يعيش فيها القرويون عيشة الكفاف، لا تمتلك مصانع قوية وتفتقر إلى موارد القوى المحركة والكهرباء. كما تقل فيها المستشفيات والمدارس ودور الثقافة وأن معظم سكانها

<sup>1</sup> قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>2</sup> الطاهر سعود، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 32-33.

<sup>3</sup> قنادزة جميلة، المرجع نفسه، ص 14.

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجية-المشكلات)، مكتبة طريق العلم، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008، ص 14.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أميون. بينما يعدد الاقتصادي "ألفريد سوفي" صفات التخلف في: ارتفاع نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال؛ انخفاض متوسط العمر المتوقع للفرد؛ الخصوبة المرتفعة؛ سوء التغذية؛ ارتفاع نسبة الأمية؛ ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة عن نسبة المشتغلين بالصناعة؛ انحطاط المستوى الاجتماعي للمرأة؛ تشغيل الأطفال؛ الخضوع لنظام حكم تعسفي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: معايير وخصائص التخلف الاقتصادي

تشارك الدول النامية رغم اختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جملة من الخصائص الاقتصادية التي تميزها عن الدول المتقدمة اقتصاديا لاسيما:<sup>2</sup>

أولاً: انخفاض مستويات المعيشة: تتميز الدول النامية (المتخلفة اقتصاديا) بانخفاض مستوى المعيشة لدى أغلبية السكان مقارنة بالدول المتقدمة اقتصاديا، حيث يتم قياس ذلك الانخفاض وفق الجانب الاقتصادي (الكمي) من خلال ثلاثة معايير أساسية:

أ- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، حيث تبين سنة 2001، أن الدخل الوطني للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض والتي تمثل حوالي 84 بالمائة من سكان العالم قد بلغ 6 تريليون دولار تمثل ما يعادل 19 بالمائة من الدخل الوطني العالمي الذي بلغ حوالي 31.5 تريليون دولار بما يعادل أقل من 2 دولار متوسط نصيب الفردي يوميا. في المقابل حققت الدول ذات الدخل المرتفع والتي تمثل 16 بالمائة حوالي 81 بالمائة من الدخل الوطني العالمي، بما يمثل 70 دولار يوميا للفرد الواحد؛

ب- انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث يؤدي الانخفاض المستمر في معدل نمو ذلك المتوسط مقارنة بما تحققه الدول المتقدمة اقتصاديا إلى اتساع الفجوة سنويا والتي بلغت حوالي 14، 21، 27.6 ضعف خلال السنوات 1981، 1993 و2001 على التوالي؛

ج- سوء توزيع الدخل الوطني باستحواذ نسبة قليلة من أفراد المجتمع على الجانب الأكبر من الدخل الوطني، ووجود فجوة كبيرة بين دخول الأغنياء ودخول الفقراء في نفس المجتمع، حيث يصل دخل

1 الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دار الهادي، ط1، بيروت 2006، ص 32.  
2 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، المرجع نفسه، ص: 15-55.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الطبقات الغنية التي تمثل 10 بالمائة من السكان في المجتمعات النامية من 5 إلى 10 أضعاف الدخل الخاص بأفقر 40 بالمائة من السكان؛

ثانياً: الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي: يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحقق في مجال الإنتاج الزراعي بالدول النامية حوالي ثلث الإنتاج المحلي الوطني، من خلال استيعاب الجزء الأكبر من العمالة بما يفوق 50 بالمائة من إجمالي العمالة الوطنية. فوفق بيانات سنة 1993 مثل الناتج الزراعي في الدول منخفضة الدخل حوالي 37 بالمائة مقابل 12 بالمائة في الدول متوسطة الدخل و3 بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي بالدول المتقدمة.

بالإضافة إلى اعتماد الدول النامية على الزراعة كأولوية لإشباع الحاجات الأساسية في ظل انخفاض الدخل، فإن هذا القطاع يتميز ببعض الخصائص التي لا تساعد على بلوغ مستويات جيدة لدعم الناتج المحلي الإجمالي لاسيما منها:  
أ- شيوع الملكيات الزراعية الصغيرة؛

ب- الاعتماد على الأدوات البدائية وطرق الإنتاج التقليدية التي تعتمد أساساً على العمل والأرض؛  
ج- نقص في الإقبال على تطبيق نتائج البحوث العلمية الهادفة إلى تطوير الإنتاج والتي تتطلب إمكانيات مادية وقدرات تنظيمية قد لا تتوفر على مستوى الملكيات الزراعية الصغيرة الشائعة؛

ثالثاً: انخفاض إنتاجية عنصر العمل: تقاس إنتاجية عنصر العمل بقسمة الناتج الكلي على عدد الأفراد العاملين من بين قوة العمل، حيث تعاني الدول النامية من انخفاض كبير على هذا المستوى إذ بلغت سنة 2002 حوالي 3.2 ألف دولار، مقارنة بالدول المتقدمة التي بلغ متوسط إنتاجية العامل فيها حوالي 59 ألف دولار، بما يعادل 18.4 ضعف متوسط إنتاجية العامل بالدول النامية. ويرجع ذلك الانخفاض إلى بعض العوامل من أهمها:

أ- انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال العيني؛  
ب- نقص الخبرات الإدارية والتنظيمية؛  
ج- الاعتماد المتزايد على النشاط الزراعي الذي أصبح يمتص نسبة كبيرة من العمالة مقابل إنتاج محدود؛

د- انخفاض مستوى التعليم والتدريب (رأس المال البشري)؛

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

هـ- انخفاض المستوى الصحي والغذائي الذي يترتب عنه انخفاض المقدرة الجسمانية والذهنية للفرد؛

رابعاً: ارتفاع معدلات البطالة: من الصعب الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل لكل القوة العاملة في اقتصاد ما، غير أن مشكلة الدول النامية تكمن في تزايد حجم البطالة ومعدلاتها وآثارها السلبية اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً. تنشأ بسبب عدم التناسب بين عنصر العمل وباقي عناصر الإنتاج الأخرى. حيث تتجلى في شكلين من أشكال البطالة:

أ- البطالة السافرة بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية لاستيعاب فائض عرض العمل في كافة القطاعات في ظل تزايد عدد السكان.

ب- البطالة المقنعة وتنتشر على مستوى القطاع الحكومي والقطاع العام وقطاع الخدمات بسبب بعض العوامل الاجتماعية والسياسية، حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة، فكثيراً ما تلتزم بعض الحكومات بتعيين خريجي المعاهد والجامعات والمسرحيين من القوات المسلحة في الحكومة أو القطاع العام رغم عدم تناسب مؤهلاتهم مع سوق العمل. مما يستنزف تلك الطاقات في أعمال لا تفيد الاقتصاد ولا يترتب عنها إضافات مهمة إلى الناتج الوطني، وبذلك تعد من أخطر أنواع البطالة.

خامساً: التبعية الاقتصادية للخارج : التبعية إلى الخارج تشمل عدة مجالات أو قطاعات لا سيما منها التجارية، المالية والتكنولوجية.

أ- التبعية التجارية من خلال توجيه الدول الاستعمارية للنشاطات الإنتاجية لاسيما في مستعمراتها السابقة بشكل يخدم أو يوفر المواد الأولية اللازمة للصناعة بالدول الاستعمارية. كما تكون تلك الدول بمثابة سوق لتصريف المنتجات الصناعية المتزايدة. ترتب على ذلك تخصيص الدول النامية بشكل شديد في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية لتصديرها والاعتماد بشكل كبير على استيراد المنتجات الصناعية، بسبب عجزها عن قيام صناعة وطنية قادرة على المنافسة في ظل حرية التجارة الخارجية، ووجود الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية التي تتحكم فيا الدول الاستعمارية المتقدمة.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ب- التبعية المالية الناتجة أساساً عن التبعية التجارية حيث أن بطء وتناقص نمو قيمة الصادرات واستمرار نمو الواردات أدى إلى ظهور عجز في موازين مدفوعات بما يسمى البلدان النامية أو المتخلفة وبالتالي اللجوء إلى الاستدانة من تلك الدول المصدرة أو المؤسسات المالية العالمية لتمويل وارداتها من السلع الاستهلاكية فضلاً عن السلع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية. ترتب عن ذلك تزايد المديونية وما ينتج عنها من فوائد التي تضاف كعبء، ومن ثم تزايد التبعية المالية.

ج- التبعية التكنولوجية التي تتمثل في جانبها المادي على شكل معدات وأدوات أو في شكل معرفة محيطية بابتكار التكنولوجيا المادية وكيفية استخدامها، حيث تعد هذه التبعية من أخطر أشكال التبعية الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية.

سادساً: انخفاض معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار: يرجع انخفاض مستوى الادخار في الدول النامية عموماً إلى تدني وانخفاض مستويات الدخل التي تكاد لا تكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية، كما أن أسلوب معيشة أصحاب الدخل المتوسط والمرتفع في هذه الدول أصبح يميل عادة إلى تقليد أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الغربية المتقدمة التي تصل إليهم باستمرار عبر الإشهار من خلال وسائل الإعلام والاتصال. بالإضافة إلى تواضع حصة مساهمة كل من الصناعة والتجارة الخارجية في الدخل الوطني التي يمكن أن تساهم في عملية تمويل الاستثمارات. وبذلك فإن انخفاض معدل الادخار يقابله انخفاض في معدلات الاستثمار مما قد يؤدي إلى اللجوء والاعتماد على القروض الخارجية والمنح والمعونات وما يترتب عنها من أعباء ومشاكل لتمويل الاستثمارات الجديدة. فهذه السلسلة أو الحلقة المتداخلة فيما بينها تعمل بصورة عملية تراكمية على إبقاء الدول النامية في حالة من الفقر والتخلف.

### الفرع الثالث: أسباب التخلف الاقتصادي

يرجع بعض الاقتصاديين أسباب التخلف الاقتصادي إلى عدة عوامل أو أسباب أهمها<sup>1</sup>:

أولاً: الأسباب الجغرافية: حيث يرى البعض أن بخل الطبيعة لاسيما سوء الظروف الجوية وضعف التربة وندرة الموارد الطبيعية الصالحة للاستغلال يعتبر من الأسباب الرئيسية لظهور التخلف الاقتصادي بحجة أن معظم الدول المتخلفة اقتصادياً تقع في المناطق الحارة وأن معظم الدول

1 أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص.ص 49-51.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

المتقدمة تقع في المناطق المعتدلة، غير أنه يعيب هؤلاء وجود بعض الدول المتخلفة مثل كوريا وشيلي في المناطق المعتدلة إضافة إلى أن الإنتاج الصناعي لا يرتبط بالمناخ.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية: يرى فريق من الاقتصاديين أن ظاهرة التخلف التي تعاني منها بعض الدول تعود إلى عوامل الازدواج في النظم والقيم الاجتماعية بين تلك المحلية والدخيلة أو المستوردة لاسيما عن طريق الاستعمار أو الإعلام. حيث يترتب على ذلك حدوث حالة من التفكك الاجتماعي التي تشكل في حد ذاتها عائقاً للتقدم، كما يرى آخرون أن تلك الظاهرة ليست سبباً لحدوث التخلف لكن قد تكون إحدى مظاهره، حيث تقوم بعض المجموعات في تلك المجتمعات، بإنشاء بعض الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المتاحة، مع استخدام المعدات الرأسمالية والأساليب الإدارية والفنية الحديثة. فيترتب على ذلك ظهور قطاعيين أحدهما متخلف يتبع طرق الإنتاج القديمة، وآخر متقدم يتبع طرق الإنتاج الحديثة. فيستغل القطاع الأول في امتصاص العمالة والخامات، ثم يبيع له ما ينتجه بأثمان مرتفعة. وبذلك يزداد القطاع المتخلف تخلفاً. ويزداد معه الخلل في التوازن الاقتصادي بين مختلف القطاعات في الدولة الواحدة.

ثالثاً: الأسباب السياسية: يرى بعض الكتاب أن ظاهرة التخلف تعود إلى الاستعمار الذي لعب دوراً كبيراً في تخلف الدول، من خلال ربط اقتصادياته باقتصاديات الدول التي استعمرها، حيث عمل على تنمية القطاعات التي تنتج المواد الخام الأولية اللازمة لصناعاته بشكل يجعل معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول المتخلفة على المدى الطويل من خلال حصوله على المواد الخام بأسعار زهيدة. ثم يبيع إنتاجها الصناعي والزراعي لهذه الدول بأثمان مرتفعة، وبذلك تخسر الدول المتخلفة كمنتج للمواد الأولية وكمستهلك للسلع الصناعية. لذلك يرى ويركز هؤلاء الكتاب على أن الاستعمار والتجارة الخارجية المسؤولين المباشرين عن التخلف الاقتصادي، وأن الحل يكمن في الاستقلال الكلي لتلك الدول (السياسي، الاجتماعي والاقتصادي).

### المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية

النظريات الخاصة بالنمو والتنمية الاقتصادية بمختلف اتجاهاتها وألوانها، نسبة الصحة وليست مطلقة لأسباب قد تتعلق بالزمان أو المكان أو بالفكر المنظر أو بالغرض المبتغى من التنظير أو

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

من بعضها معاً<sup>1</sup>. فقد تمت صياغة مجموعة من التخمينات والترتيبات وضعت في شكل نظريات عبر العصور والأزمنة لمواكبة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية

### المطلب الأول: النمو والتنمية قبل الكلاسيك

بدأت عمليات النمو والتنمية مع بداية وجود الإنسان في هذا الكون بصفته خليفة الله في الأرض، من خلال سعيه لتحسين ظروفه المادية والمعنوية التي يتطلبها استمرار وجوده وعمارة هذا الكون، كل حسب الظروف التي عاصرها والإمكانات المتاحة في زمانه ومكانه. حيث سادت حضارات تلوى الحضارات، أهدرت الجيل الحالي، رغم اعتمادها على وسائل وإمكانيات تبدوا تقليدية، كان من ورائها مفكرين، باحثين وعلماء. حضارات سبقت المدارس الاقتصادية المنظرة لعمليات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لاسيما منها الحضارة البابلية، الفرعونية، الرومانية، والإسلامية التي استمرت حتى نهاية العصور الوسطى، ولا تزال تحاول إثبات وجودها من حين لآخر إذا ما أتيحت لها الفرصة المناسبة خاصة عند ظهور الأزمات.

### الفرع الأول: النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

بداية الاقتصاد الإسلامي تزامنت مع ظهور الإسلام وامتدت خلال القرون الوسطى حتى القرن الخامس عشر، تميزت بغزارة العلم والعلماء وتكثيف الأبحاث في شتى مجالات العلوم، في ظل الشريعة السماوية، فجمعت بين الروح والمادة حتى وصلت في بعض الفترات إلى مرحلة الإشباع العام للرغبات لاسيما خلال فترة خلافة عمر ابن عبد العزيز. وعلى العموم تميزت تلك فترة بما يلي<sup>2</sup>:

أولاً: بروز العلماء والمفكرين: برز خلال الفترة مجموعة من المفكرين المسلمين على سبيل المثال: أبو يوسف الحنفي (798 م) (الخراج)، محمد الشيباني (804 م) (الكسب)، يحيى آدم القرشي (818 م) (الخراج)، ابن حزم (1064 م) (المحلي)، ابن تيمية (1328 م) (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، ابن خلدون (1406 م) (المقدمة) و(1421 م) (الفلاحة والمفلكون)، ولم تتوقف عند هؤلاء بل امتدت على مدى العصور التالية لتشمل دراسات وبحوث متعددة ومتنوعة في شتى مجالات المعرفة والعلوم، تهدف لتفسير الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية على ضوء الشريعة الإسلامية الثابتة والصالحة لكل زمان ومكان، فصارت هناك جامعات ومعاهد إسلامية للبحث والدراسات وتلقين العلوم في شتى

<sup>1</sup> فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ص 8

<sup>2</sup> فرهاد محمد علي الأهدن، المرجع نفسه، ص.ص: 79-82

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

مجالات العلم والمعرفة على أمل معايرة البحوث والدراسات ومحاولة التوصل إلى استقرار مادي وروحي أفضل للإنسان المسلم، بصفته الهدف الأسمى الذي يجب أن تسعى إليه أي تنمية اقتصادية أو نمو.

ثانياً: خصائص الاقتصاد الإسلامي: حدد الباحثون الاقتصاديون عدداً من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي، هادفين من ذلك الكشف عن الأسس الصحيحة من الكتاب والسنة أصلاً وما يتبع هذه الأسس من التطبيقات العلمية ورعاية أهدافها ومقاصدها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المسلم وتحقيق مستوى معيشي كريم لكل من يعيش في كنفه وأيضاً المعرفة التفصيلية لأصول المعاملات الإسلامية وما انتهت إليه مناهج الاقتصاد الإسلامي في هذه القضايا من الإباحة أو المنع. حيث يمكن حصر أهم الخصائص في: - الاستخلاف في الأرض ؛ - الارتباط بمنهجية التشريع والأخلاق ؛ - التوازن بين الروح والمادة والتنسيق بينهما ؛ - انسجام مصلحة الفرد والجماعة حيث لا تهدم مصلحة الفرد لصالح الجماعة ولا مصلحة الجماعة لصالح الفرد وحرته كما هو الحال في النظامين الاشتراكي والرأسمالي؛ - ترشيد الاستهلاك من خلال ربطه بطاعة الله والاعتدال في الإنفاق؛ - منع الاكتناز وترشيد الاستثمار وتوجيهه ؛ - احترام العمل ؛ - إيتاء الزكاة ؛ - تحريم الربا.

ثالثاً: مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام: استطاع المفكر الإسلامي والاقتصادي البروفسور "أحمد خورشيد" أن يقدم المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية في سياق نظري متكامل، يعكس عظمة الإسلام واستيعابه لمشكلات الإنسان وتقديم الحلول المناسبة من واقع الفهم والإدراك الواعين لطبيعة البشر، وما جبلوا عليه من الطبائع والفطر والسنن الإلهية. فيقول: "أن الإسلام يهتم بعمق مشكلة التنمية الاقتصادية، ولكن يعالجها في إطار التنمية البشرية؛ لأن الهدف الأساسي للإسلام هو هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم". حيث يحدد عناصر المفهوم الإسلامي للتنمية في أنه: يشمل الجوانب المادية والروحية معاً، يلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام وتناغم ؛ التنمية موجهة للإنسان وترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحيطة به ؛ عملية التنمية نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب واحد دون الآخر، لإحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى



## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

المختلفة ؛ يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية ؛ الاستخدام الأمثل للموارد ؛ وتحقيق التوزيع المتكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: النمو والتنمية عند المدرسة التجارية

يعد التجاريون من بين الأوائل الذين وضعوا نظرية اقتصادية بشكل واضح حول النمو الاقتصادي، فشملت اهتماماتهم رخاء الدولة وتدخّلها في الإشراف على الاقتصاد كشرط لعملية التنمية. وتميزت بما يلي<sup>2</sup>:

أولاً: أفكار المدرسة التجارية: يرى التجاريون أن رخاء ورفاهية الأفراد يأتي من رخاء ورفاهية الدولة التي يتوجب عليها أن تكون صادراتها أكثر من وارداتها وأن تعالج الفرق الناتج بين الصادرات والواردات بتدفق المعادن الثمينة ممثلة في الذهب غالباً، حتى تكون غنية وأنها كلما امتلكت ثروات أكثر كلما ازدادت قوة وأشد بأساً. ثم تبني فكرة قيام الدولة بتنمية الصادرات وتقييد الواردات، ففي إسبانيا على سبيل المثال طالب التجاريون الدولة بأن لا تشتري من الخارج إلا بقدر ما تشتري الدول الأجنبية منها، وبأن تخرج السفن محملة بالسلع المحلية وتعود بثمنها ذهباً وفضة، وأن الذهب لا يسمح بخروجه إلا لتسديد الديون الملكية. أما في بريطانيا التي كانت ميزتها النسبية في الصناعة آنذاك، فضلت استيراد المواد الفلاحية لاسيما المواد الأولية للصناعة كالقطن والحديد والصوف. وكذلك نفس الشيء في فرنسا التي ركزت على الصناعات التصديرية كوسيلة للحصول على الثروة والمحافظة عليها، من خلال وضع نظم ومعايير للجودة يجبر الصناع الالتزام بها، حماية السوق المحلية من المنافسة الخارجية، تخفيض أسعار المنتجات الزراعية بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج وأجور العمال، وتقديم الإعانات والمنح للمنتجين.

ثانياً: ملخص الأفكار: على العموم يرتكز جوهر الأفكار والمبادئ الاقتصادية عند التجاريين في ما يلي:

- ✓ أن تكون الدولة قوية اقتصادياً من خلال تملك الثروة (المعادن الثمينة) والاحتفاظ بها؛
- ✓ ضرورة تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري للدولة مع الخارج، بالسعي للحصول على الذهب والفضة بكل الإشكال لاسيما التجارية أو امتلاك المستعمرات؛
- ✓ اعتبار أن الثروة عبر العالم ثابتة وبالتالي ما تكسبه دولة ما يكون على حساب دولة أخرى؛

<sup>1</sup> خباياة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 74-75.

<sup>2</sup> علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 53-56.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

✓ التركيز على التجارة والصناعة لدعم الاقتصاد وإعطاء الأهمية للتجارة الخارجية التي تزيد في ثراء الدولة ؛

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لنظرية التجارين: بما أن العلوم الوضعية تعتمد على الأفكار المكتسبة والبحوث والتجارب المادية التي تبقى دائماً فيها نقص وبحاجة إلى من يواصل المسيرة، فإنه لا يخلوا أي فكر بشري مادي من الانتقادات، وأهم الانتقادات الموجهة إلى هذه المدرسة ما يلي:

- ✓ الثروة الحقيقية هي قدرة الدولة الإنتاجية من السلع والخدمات وليست الذهب والفضة ؛
- ✓ استمرار تدفق المعادن الثمينة سيؤدي إلى زيادة التداول النقدي الذي يترتب عنه ارتفاع في الأسعار المحلية التي تقود إلى نقص الصادرات وبالتالي عجز الميزان التجاري ؛
- ✓ الثراء يكون من خلال اكتشاف كميات أكبر من الموارد، وإنتاج أكبر من السلع والخدمات واستخدام العمل بطريقة أكثر كفاءة. لا على إفقار الدول الأخرى ؛
- ✓ استغلال المستعمرات لصالح الدول القوية ؛

### الفرع الثالث: النمو والتنمية عند الطبيعيين

جاءت أفكار الطبيعيين مخالفة تماماً لأفكار التجارين، فحاولوا الاستفادة من الثغرات والأخطاء التي وقع فيها أسلافهم من المدرسة التجارية، وبناء أفكارهم على أساس تلك الانتقادات التي تم توجيهها للتجارين، فتميز الطبيعيين بما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: أفكار الطبيعيين: من خلال اعتبارهم أن المصدر الوحيد للثروة هي الطبيعة، وأن النشاط الاقتصادي المنتج يكمن في استغلال الموارد الطبيعية فقط ممثلة في الإنتاج الزراعي الذي اعتبروه المنتج الوحيد، أما التجارة والصناعة فهما مكملتان ونافعتان لكنهما مجرد تحويل أو تحويل المواد التي كانت متواجدة من قبل. كما دعوا إلى الحد من تدخل الدولة في العملية الاقتصادية من خلال الحرية في مجال الإنتاج داخليا تحت شعار "دعه يعمل" والحرية في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية تحت شعار "أتركه يمر" فاتحين بذلك المجال للمصالح الفردية التي ارتكز عليها النظام الرأسمالي فيما بعد، كانت بمثابة الأركان أو الأسس الثلاثة التي اعتمد عليها هذا النظام ممثلة في مبدأ المنفعة الشخصية التي تقوم على فكرة أن كل شخص يهتدي إلى ما يحقق منافعه الشخصية، مبدأ المنافسة

1 علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 55-58.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الحرّة، من خلال دخول كل فرد في تنافس مشروع مع الآخرين لتحقيق منافعه الشخصية وإيمان بوجود قوانين طبيعية تتولى الحياة الاقتصادية عن طريق المبدأين أعلاه.

ثانياً: رواد المدرسة الطبيعية: يعتبر فرانسوا كيناي من بين أبرز رواد ومفكري هذا التيار الذي حاول إظهار كيفية انتقال السلع والنقود بين مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال الجدول الاقتصادي مركزاً على القطاع الزراعي الذي اعتبره مصدر توليد الدخل للمجتمع بحكم الفترة التي عاش فيها والتي سبقت الثورة الصناعية. كما ساهم في وضع آليات توزيع الناتج الوطني الصافي بين القطاعات المنتجة له، وكيفية ترابط تلك القطاعات أو الطبقات المكونة للمجتمع آنذاك<sup>1</sup>، بناءً على مساهمة كل منها في خلق وتنمية الثروة،

ثالثاً: ملخص الأفكار: يرتكز جوهر الأفكار الاقتصادية عند الطبيعيين في:

- ✓ الثروة تتمثل في الإنتاج الزراعي ؛
- ✓ النشاط الزراعي هو النشاط الفعال في الدورة الاقتصادية ؛
- ✓ توحيد الضريبة وفرضها على الناتج الزراعي فقط باعتباره الناتج الصافي الوحيد ؛
- ✓ العمل على تشجيع الصناعة وتأييد حرية التجارة ؛

رابعاً: الانتقادات الموجهة لنظرية الطبيعيين: الفكر البشري كما تم ذكر ذلك أعلاه بُني على الانتقادات ولا يسلم منها، ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة ما يلي:

- ✓ القوى الخفية إلهية لا يجوز معارضتها ؛
- ✓ حصر الضريبة في النشاط الزراعي وعقم النشاطين الصناعي والتجاري يؤدي إلى تقليل موارد الخزينة وبالتالي لا يسمح بتحقيق التنمية الشاملة ؛
- ✓ الاعتماد على قدرات الزراعة فقط في خلق القيم الجديدة ؛
- ✓ الاقتصاد السياسي لا يخضع لقوانين ثابتة ومطلقة ؛

<sup>1</sup> الطبقات المكونة للمجتمع آنذاك تتمثل في: - الطبقة المنتجة المشكلة من المنظمين الزراعيين والتي تنتج الناتج الكلي السنوي، - طبقة الملاك التي تضم الملك وحاشيته وملاك الأراضي من الأشراف والنبلاء، - الطبقة العقيمة التي تتكون من الأشخاص العاملين في الأنشطة غير الزراعية حسبهم.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

### المطلب الثاني: الفهم الكلاسيكي للنمو والتنمية

كان لظهور وسيادة القانون الطبيعي أن ساد اتجاه عام يبحث ويدرس في كشف القوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر العلمية وتتحكم فيها بعيدا عن الانطباعات والتأثيرات الدينية التي سادت خلال القرون الوسطى، شمل ذلك مختلف العلوم بما فيها علم الاقتصاد، إضافة إلى العوامل والأجواء التي حدثت في أوروبا خلال القرن الثامن عشر مثل الثورة الصناعية وما نتج عنها من تحقيق وفرة في الإنتاج من حيث الكمية والنوعية، جذب الاستثمارات، توسيع نطاق الأسواق وحجمها، ثم الانفصال بين الملكية والعمل والتحول من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية. أدت إلى بروز فكر اقتصادي جديد حاول بحث ودراسة المشكلات الاقتصادية آنذاك لاسيما مشكلات الثروة، الإنتاج والنمو الاقتصادي، مستعينا ببعض الأفكار التي تزامنت مع ذلك لاسيما الفكر الديكارتي "أنا أفكر إذا أنا موجود" وظهور المدرسة النفعية على يد (جيرمي بنتام) "بمبدأ اللذة والألم". هذه الأفكار والمبادئ أدت إلى شعور عام بأن يكون أي فرد بذاته أساسا للمعرفة وقادر على الإقناع والاقتناع، كما أنه في سبيل تحقيق قدر من اللذة يرغب في تحمل قدر من الألم. حيث ظهرت هذه المدرسة الكلاسيكية بداية من آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، جون ستيوارت ميل والفريد مارشال في إنجلترا. جون باتست ساي، شارل جيد وشارل رست في فرنسا<sup>1</sup>. حيث سيتم استعراض بعض أفكار ومبادئ النمو والتنمية عند أهم رواد هذه المدرسة قبل التطرق أو الوصول إلى ملخص الأفكار الخاصة بالنمو والتنمية عند المدرسة والانتقادات الموجهة إليها.

### الفرع الأول: النمو والتنمية عند "آدم سميث" 1776

يعتبر "آدم سميث" رائد المدرسة الكلاسيكية ولقب بأبو الاقتصاد، حيث أكد في كتابه "ثروة الأمم" على النمو الذي يتمثل في تقسيم العمل وتراكم رأس المال اللذان يحفزان على زيادة الثروة. إذ أن تقسيم العمل يمكن من زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الثروة. كما أن هذه الزيادة في الإنتاج تساهم في توسيع السوق وتسمح بالمزيد من التخصص، الذي يؤدي إلى مزيد من الإنتاج والتراكم، بما يساهم في رفع مخصصات الأجور<sup>2</sup>.

أوضح "آدم سميث" أن وسيلة تقسيم العمل لها دور قوي في زيادة إنتاجية العمل وقام بتحليل خصائصها الرئيسية بالتفصيل لاسيما التحسن في براعة العاملين، الادخار في الوقت (التحول من

<sup>1</sup> فرهاد محمد علي الأهدن، مرجع سبق ذكره، ص: 25-26.

<sup>2</sup> علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

عمل إلى آخر) وابتكار وسائل وأنظمة يدار بها العمل. كما اعتقد أن هناك ميل في الطبيعة البشرية إلى المقايضة أو المبادلة التي تستدعي تقسيم العمل، وأن تراكم رأس المال يدفع عملية البحث والتطوير في تصميمات صناعية جديدة إلى الأمام ويفتح لها أسواقا جديدة إضافة إلى تكبير الأسواق الموجودة وبذلك يزداد الطلب الفعال. ومن ذلك توقع فكرتين بارزتين: أن تحسينات جديدة في المهارات تولدت عن طريق النشاطات المتخصصة، وأن المعرفة التكنولوجية سوف تصبح سلعة عامة ليست تنافسية ولا يمكن استثناء أحد من استعمالها.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: النمو والتنمية عند "دافيد ريكاردو" 1772-1823

ولد "ريكاردو" في لندن، كان مصرفيا ناجحا وعضو في مجلس العموم، من أشهر كتبه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817" اشتهر بنظرية الربح التي تعتمد على قانون المردود المتناقص للأرض واتساع رقعة الأراضي المستعملة بسبب تزايد السكان. حيث يرى في أن قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج محدودة للغاية وبالتالي سيصطدم النمو حتما بالقيود التي تفرضها ندرة الأراضي الزراعية الخصبة، في ظل تزايد الطلب على المواد الغذائية وإدخال أراض أقل خصوبة مع كل موجة استثمارات في الصناعة، فتزيد تكلفة الإنتاج الزراعي، ترتفع أسعار السلع الزراعية وبالتالي يزيد ربح الأراضي الخصبة، ويطالب العمال برفع الأجور. فتكون النتيجة تناقص في الإرباح يقل معها الدافع للقيام بموجة استثمارية جديدة، فيتباطأ معدل الاستثمار والنمو، ويصل الاقتصاد إلى حالة من السكون، فيكون عند ذلك كل شيء ثابت. ويعتبر "ريكاردو" من السابقين إلى وضع أسس اقتصاديات البيئة المعاصرة، من خلال فكرته الخاصة بتناقص غلة الموارد الطبيعية مع زيادة الاستخدام بما يفوق قدرتها على التجدد.<sup>2</sup> أي استنزاف الموارد الطبيعية.

وعلى عكس "آدم سميث" الذي اعتقد أن تراكم رأس المال سوف يقود إلى تحسينات في القوى الإنتاجية، فإن "ريكاردو" عامل تلك التحسينات على أنها نتيجة لأحداث أخرى مثل الاكتشافات العلمية ولا ترتبط بالضرورة بتراكم رأس المال. فكان "ريكاردو" من الأوائل الذين أكدوا على أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة تترافق مع متضمنات مختلفة لأداء النظام الاقتصادي

<sup>1</sup> محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 76-78

<sup>2</sup> علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 64

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ونموه والاستخدام والمشاركة في الإنتاج بين الأجور والريع. كما اعتقد أن الادخار والاستثمار هما تراكم يعتمد بنحو كبير على الأرباح، بينما الريع والأجور فإنهما يقومان بدور بسيط يمكن تجاهله.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: النمو والتنمية عند "روبرت مالتوس" (1766-1834)

ولد روبرت مالتوس بانكلترا، عمل راهبا بروتستانتيا، ثم أستاذ في التاريخ والاقتصاد، يعد من المتشائمين من خلال نظريته المشهورة المتعلقة بتزايد السكان والتي أدرجها في كتابه "مبادئ السكان سنة 1798"، كما اصدر كتاب "مبادئ الاقتصاد سنة 1820". حيث يعتبر في كتابه الأول أن عنصر تزايد السكان أحد أهم عوائق النمو، لأن الزيادة في الإنتاجية يتبعها زيادة في الدخل. هذه الزيادة في الدخل تنعكس في تزايد السكان الذي سيمتص النمو على المدى الطويل. فرغم اعترافه بأن الزيادة في السكان من شأنها أن تخلق الطلب الفعال، غير أنه تمسك بوجهة نظره في أن عدم الازدهار والتطور الاقتصادي يعود إلى النمو السكاني المستمر الذي يؤدي إلى شح الأرض من حيث الكمية والنوعية. ولذلك كان من أشد المعارضين لإغاثة الفقراء والعاجزين معتبرا ذلك تقليص في النمو.<sup>2</sup>

### الفرع الرابع: النمو والتنمية عند كارل ماركس

ينطلق ماركس في تحليل قوانين النمو والحركة للمجتمعات البشرية من خلال تحليله لمفهوم السلعة الذي ظهر بظهور الإنتاج السلعي كشكل من أشكال الإنتاج الاجتماعي، خلال فترة أو مرحلة تطور الإنتاج وعلاقات الإنتاج، حيث صارت المنتجات تنتج في وحدات إنتاجية مستقلة متخصصة في إنتاج أنواع معينة من المنتجات لغرض المبادلة عن طريق التخصص وتقسيم العمل. ذلك أدى إلى بروز التبادل السلعي الذي أعطى للسلعة قيمتين، قيمة استعمالية تتصف بطابعها الذاتي غير الموضوعي والنفع للآخرين، وقيمة تبادلية تتم على ضوءها مبادلة السلعة بغيرها من السلع. ويرى ماركس أن القيمة التبادلية لأي سلعة تتولد عند عملية الإنتاج وتظهر إثر عملية التبادل، وأنها لا بد أن تعبر عن أشياء متساوية تحتوي كل منها على شيء مشترك هو نتاج العمل الإنساني الذي ينقسم حسبه إلى عمل ملموس يخلق القيمة الاستعمالية، وعمل مجرد يخلق القيمة التبادلية للسلعة. فإذا تساوى منتجان، يعني أنهما يحتويان على قيمة متساوية من ذلك العمل الإنساني المجرد الذي يمكن أن يكون عملا حيا أو ميتا. حيث يحدد ماركس قيمة العمل على أنها كمية العمل اللازم للإنتاج في الظروف العادية والمتوسط العام لمهارة العمل وفقا لما هو سائد في المجتمع. وتوصل إلى أن الرأسمالي يشتري قوة العمل التي تعبر عن قدرات العامل العضلية، الذهنية والعصبية التي يستخدمها أثناء العملية

<sup>1</sup> محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 80-81.

<sup>2</sup> علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 61-64.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الإنتاجية، والتي لا تتحول إلى سلعة إلا إذا كان العامل مالكا لقوة عمله ومحروما من وسائل الإنتاج التي تضطره لبيع قوة عمله. وبالتالي تكون لها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية. كما توصل إلى أن وقت العمل ينقسم إلى قسمين: وقت العمل الضروري الذي يعمل فيه العامل من أجل نفسه لإنتاج ما يعادل قيمة قوة العمل والنتائج المحقق منه هو الناتج الضروري، ووقت العمل الفائض الذي يخلق فيه العامل فائضا للقيمة والناتج المحقق عنه هو الناتج الفائض. هذا الأخير هو هدف الرأسمالي الذي يسعى إلى تعظيمه من أجل إعادة استخدامه في عملية إعادة الإنتاج الموسع، إما عن طريق إطالة يوم العمل أو تخفيض الأجر<sup>1</sup>.

أولا: عناصر النظرية: تتلخص نظرية كارل ماركس للنمو في العناصر التالية<sup>2</sup>:

1- مفهوم فائض القيمة: حيث يقصد بفائض القيمة الحقيقي زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار. أما فائض القيمة الكامن فهو ذلك الفائض الناتج عندما يكون النظام الاقتصادي في أسى عطائه. ويرى "ماركس" أن قيمة السلع والخدمات ومنها عنصر العمل تتحدد بعدد ساعات العمل المبذولة في إنتاجها. وبالتالي إذا وافق العامل على بيع قوته العضلية والعصبية والذهنية لصاحب العمل مقابل ساعات معينة. ثم استخدام صاحب العمل (الرأسمالي) تلك الساعات في إنتاج سلعة ما بقيمة أخرى يفوق عدد ساعاتها عدد الساعات السابق لشراء قوة العمل بها، يكون معنى ذلك تحقيق فائض في القيمة يمثل الفرق بين القيمتين<sup>3</sup>.

2- التطور نحو الرأسمالية الاحتكارية: حيث يرى كارل ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدها الخاصة بالطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها بالاستعمال الأمثل لمواردها الطبيعية وقواتها العاملة. وحتى تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج، وذلك يؤدي إلى تركيز الإنتاج بأيادي قليلة من الرأسماليين، وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة الذي ينجم عنه زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

<sup>1</sup> علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 71-75.

<sup>2</sup> أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

<sup>3</sup> فرهاد محمد علي الأهدن، مرجع سبق ذكره، ص. 34.



## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

3- السير نحو رأسمالية الدولة: تنبأ كارل ماركس أنه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقتضي تدخل الدولة من خلال نفقاتها العامة التي تساعد على فتح مناصب عمل جديدة كما تساعد الرأسماليين بواسطة الإنفاقات العسكرية وما تتيحه من مستعمرات التي تعتبر فرصة مواتية لاستثمار الفائض المحقق من طرف هؤلاء الرأسماليين، الذين يستخدمون البطالة كسلاح من أجل رفع الغبن عنهم وهو ما يؤدي بالمجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة من مراحل التطور الذي يقصد به الرقي الذي يشمل في طياته التطور والنمو الاقتصادي.

ثانياً: الانتقادات الموجهة لنظرية "كارل ماركس": من بين أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية ماركس حول النمو والتنمية، إهماله للطلب ودوره في تحديد القيمة، واقتصاره فقط على العمل كمحدد للقيمة. كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم ينافي ما ذهب إليه كارل ماركس من أن أجور العمال سوف تتجه إلى الانخفاض، نجد أن أجور العمال تزايد باستمرار في تلك الدول ولم يؤثر على الفائض المحقق بها. بالإضافة إلى عدم تحقق تنبأ ماركس بزوال الرأسمالية عن طريق الثورة العمالية وحلول الاشتراكية محلها بل العكس. لم يقدم الفكر الماركسي نظرية مستقلة أو كاملة عن النمو أو التنمية الاقتصادية ولم يتعرض لمظاهر التخلف الاقتصادي أو يضع له وصفاً أو شرحاً لمفهومه وبالتالي لم يقدم علاجاً لذلك.<sup>1</sup>

### الفرع الخامس: ملخص أفكار النمو والتنمية عند الكلاسيك والانتقادات الموجهة إليهم

يعود الفضل إلى الفكر الكلاسيكي في كونه أول من وضع المعالم الأساسية للاقتصاد كعلم، له مكانته المتميزة بين سائر العلوم، كما وضع أسس سليمة لنظرية النمو الاقتصادي تتفق مع الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أوروبا حينها، حيث قدمت تلك النظرية تحليلاً بارعاً لعملية تحقيق التراكم الرأسمالي وخلق الفائض الاقتصادي<sup>2</sup>. كما أنها لم تسلم من الانتقادات التي تعبر عن عدم كمال الفكر البشري من جهة وعن تطلعات واستمرارية هذا الفكر من جهة أخرى في البحث والتطوير والتجديد. حيث يمكن استعراض أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك والانتقادات التي إليهم في ما يلي<sup>3</sup>:

أولاً: ملخص الأفكار عند الكلاسيك: يمكن حصر أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية حول النمو في العناصر التالية:

<sup>1</sup> فرهاد محمد علي الأهدن، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>2</sup> فرهاد محمد علي الأهدن، المرجع نفسه، ص 31.

<sup>3</sup> أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص: 35-37.



## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1- سياسة الحرية الاقتصادية: من خلال التركيز والمناداة بضرورة الحرية الفردية وأهمية حرية التجارة مع سيادة المنافسة الكاملة وبعد الدولة عن أي تدخل في الحياة الاقتصادية وترك اليد الخفية تدفع بالدخل الوطني نحو القمة:

2- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم: اعتبر الكلاسيك أن التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي من خلال التأكيد على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، وأن الرأسماليون وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك. أما العمال فإن أجورهم تميل إلى الاستقرار عند مستوى حد الكفاف، ولا تمكنهم من تحقيق نسبة مدخرات ذات أهمية تذكر.

3- الربح هو الحافز على الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار، حيث كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

4- ميل الأرباح للتراجع: تميل الأرباح للتراجع مع التقدم نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر "سميث" ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب تلك المنافسة، ويرى ريكاردو أن ارتفاع الأجور والربح الذي يتحقق بسبب ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية يحدث تراجعاً في الأرباح.

4- حالة السكون: من خلال الاعتقاد بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي. أي أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع فإنها تستمر على ذلك إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر فيتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان فيصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف. وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتقوده إلى حالة السكون. أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة يمثلان عقبة أمام التنمية. كما يعتبر جون ستيوارت ميل أنه في حالة غياب التحسينات الفنية في الزراعة، وارتفاع معدل السكان عن معدل التراكم الرأسمالي، فإن مستوى الأرباح يبدأ في التراجع ويصل الاقتصاد إلى حالة السكون.

ثانياً: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية: على الرغم من أن المدرسة الكلاسيكية تعد من أفضل المدارس لاسيما في زمنها، من حيث إسهاماتها المفصلة، الواضحة والمتكاملة. ومن تحليلات وأفكار حول النمو الاقتصادي إلا أنها واجهت ببعض الانتقادات أهمها:

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

- 1- تجاهل الطبقة الوسطى: يفترض الكلاسيك وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم الملاك) والعمال وتجاهل دور الطبقة الوسطى التي تقوم بإسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي،
- 2- إهمال القطاع العام: بإبعاد الدولة عن أي تدخل في الحياة الاقتصادية،
- 3- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا: بافتراضهم أن المعارف الفنية من المعطيات ولا تتغير مع الزمن. بالرغم من أن مفكري المدرسة الكلاسيكية أشاروا في بعض آرائهم إلى الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في رفع المستوى المعيشي إلا أنهم جزموا بأنه لا يمكن لهذا التقدم أن يلغي أثر تناقص الغلة،
- 4- القوانين غير حقيقية: تقوم النظرة التشارؤية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال مالتوس أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد،
- 5- خطأ النظرة للأجور والأرباح: لم يحدث في الواقع أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم،
- 6- عدم واقعية مفهوم عملية النمو: حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أنهم افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر، غير أن هذا التفسير في الواقع، لا يعد مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه الحال في هذا الزمن،

### المطلب الثالث: النظريات الكلاسيكية الجديدة الخاصة بالنمو والتنمية

ظهرت المدرسة الكلاسيكية الجديدة بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بإضافة فروض جديدة تتلاءم مع متطلبات ذلك الوقت، في شكل بوادر فكر اقتصادي قام أساساً على فكرة التحليل الحدي، جراء للانتقادات العنيفة التي وجهت للمدرسة الكلاسيكية من طرف الاشتراكيين بزعامة كارل ماركس، الأزمات الاقتصادية الصعبة التي مرت بها بعض المجتمعات الرأسمالية والوضع المتردي الذي وصلت إليه الطبقة العاملة في تلك المجتمعات لاسيما على مستوى

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

مستعمراتها والتي حاولت القيام بالتمرد والثورات. فجاءت هذه المدرسة كامتداد للفكر الكلاسيكي من خلال تبني أفكاره ومبادئه مع إضافة بعض الفروض<sup>1</sup>. من بين أهم روادها "جوزيف شومبيتر"،

### الفرع الأول: النمو والتنمية لدى شومبيتر

يرى "جوزيف شومبيتر" أن التغييرات الاقتصادية التي تتمخض عن تحقيق الانتقال إلى مستويات معيشية أعلى، تتمثل في صورة تدفقات مفاجئة وثابتة، عندما تبرز فرص استثمارية جديدة على نطاق واسع مثل تلك التي برزت مع نمو السكك الحديدية في القرن التاسع عشر والتوسع في انتشار الكهرباء واستخدام الأساليب والعمليات الاتوماتيكية في القرن العشرين، ويرى أن التنمية الاقتصادية غالباً ما تحدث في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة، حيث أصبحت نظرية التراكم الرأسمالي غير مرضية بالنسبة إليه، بحيث تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالأعمال على درجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد. فيتصور أن رجال الأعمال العاديين يترددون عن القيام بالاستثمار في ظل مثل هذه الظروف، التي تجري خلالها معظم الاستثمارات الضخمة التي تدفع الاقتصاد إلى الأمام. فرأى أن الأمر في هذه الحالة يتطلب وجود نوع معين من الأشخاص يحرك ويدفع الأشياء إلى الأمام، وهو المنظم الذي يحفز على رفع مستوى الدخل، فتتوفر لديه أهداف كبرى تحفزه على المنافسة والرغبة في خلق شيء جديد. وعليه فإن مفتاح التنمية بالنسبة لـ "شومبيتر" هو التنظيم، حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات إلى الاقتصاد الوطني بعدة صور مثل تقديم طرق مزج جديدة لعوامل الإنتاج، إدخال سلع جديدة إلى السوق، استخدام طرق إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة، تنمية موارد جديدة، ... فرأى في أن الشخص الأكثر أهمية في عملية التنمية هو ذلك الذي يوجه استخدام الأرصدة الاستثمارية (المنظم)، وليس الشخص الذي يمدده بها (المدخر)<sup>2</sup>.

لقد تمثلت مساهمات "شومبيتر" الأساسية في نظرية التنمية في تأكيده على أهمية دور المنظم. وفي تحليله لعملية التنمية في ظل التمويل عن طريق التضخم، هذا الأسلوب الذي تحاول حكومات الدول النامية تطبيقه في بعض الفترات الزمنية، حيث يتوقف نجاح ذلك الأسلوب لتمويل التنمية على إنفاق الأفراد الذين بقيت دخولهم ثابتة بنفس القدر أو الصورة السابقة. رغم ما قد ينجم عن تزايد الاستثمار عن طريق التمويل بالتضخم لفترات طويلة من مشاكل.

### الفرع الثاني: النموذج الكينزي في النمو والتنمية

قدم "جون مينارد كينز" نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات التجميعية أو الكلية، بعد ظهور أزمة الكساد العالمي الكبير أواخر العشرينات والتي سادت لفترة زمنية

<sup>1</sup> فرهاد محمد علي الأهدن، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي ألبلي، مرجع سبق ذكره، ص 91-98.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

دامت عدة سنوات، حيث يعتمد مستوى الاستثمار في نموذج "كينز" على تحديد الدخل الوطني من معدلات العائد على الزيادات الاستثمارية المتتالية من ناحية، ومعدل الفائدة من ناحية أخرى، مثل باقي الكلاسيكيين الجدد، غير أنه لا يتحدد لديه مستوى الادخار بنفس الطريقة. فقد اعتبر "كينز" الادخار دالة في الدخل فقط، أي أن الادخار يعتمد على مستوى الدخل وحده. حيث يأخذ معدل الفائدة السائد في السوق كمعطية من المعطيات مع افتراض توفر جدول معين للطلب على الاستثمار، بحيث تتوافر إمكانية تحديد حجم الاستثمار، الذي في ظله يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني من خلال العملية المشهورة التي يطلق عليها مضاعف الاستثمار. غير أن ذلك المستوى التوازني طبقاً لـ "كينز" قد لا يكون مرتفعاً بدرجة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة. كما قرر أن البطالة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دوراً أكبر في الاقتصاد الوطني، استناداً إلى سيادة النظرة التشاؤمية فيما يتعلق بالفرص المستقبلية للاستثمار<sup>1</sup>.

ركز "كينز" على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب التجميعي أو الكلي والاهتمام بمشكلة الاستخدام الكامل للعمل ولرأس المال القائم، ولم يتعرض كثيراً لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ويولي اهتماماً لمسألة خلق الطاقات الإنتاجية الناجمة عن الاستثمار. فجاء من بعده ممن ينتسبون إلى هذه المدرسة بإدماج تلك الأفكار كان أبرزها من جانب الاقتصاديين "هارود ودومار".

### الفرع الثالث: نموذج هارود - دومار في النمو

جاءت أعمال الاقتصاديين الانجليزي "روي هارود" والأمريكي "إفسي دومار" كامتداد واستمرار للنموذج الكينزي، حاولا توسيع النموذج مع الاعتماد على بعض الفرضيات، حيث ستم الإشارة إلى أعمالهما مع الانتقادات الموجهة إلى نموذجهما في ما يلي<sup>2</sup>:

أولاً: النموذج: عمل الباحثان على توسيع التحليل الكينزي على المدى القصير والذي كان مصاحباً لآثار الاستثمار والادخار على مخزون رأس المال وكذلك حول توسيع الطاقة الإنتاجية، كمحاولة لتبرير التوازن الديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل، حيث أكدت نظريتهما على أهمية تراكم رأس المال كمصدر للنمو. لتعتبر من أبسط دوال الإنتاج التي استخدمت في تحليل النمو الاقتصادي وأكثرها انتشاراً، من خلال اهتمامها بتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة على مستوى المجتمعات الرأسمالية، كما أنها استعملت وبشكل واسع في البلدان النامية باعتبارها طريقة بسيطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي أليئي، مرجع سبق ذكره، ص. 98 - 103.

<sup>2</sup> محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 91 - 93.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ثانياً: الفرضيات: يعتمد نموذج هارود-دومار في النمو، على بعض الافتراضات يتجلى أهمها في ما يلي:

1- إنتاج أي وحدة اقتصادية يركز على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة ؛

2- المدخرات هي التي تسمح بإمكانية التفكير في الاستثمار؛

3- رأس المال الذي يخلقه الاستثمار في المصانع والمعدات يعتبر المقرر الرئيسي للنمو؛

4- كما أن معدل نمو الإنتاج يعتمد على معدل نمو عناصر الإنتاج والتغيير التكنولوجي من خلال العلاقة التي تجمع بين الإنتاج والمدخلات والتكنولوجيا المعبر عنها بدالة الإنتاج.

ثالثاً: نقد النموذج: قام الباحثان بمحاولة دراسة تذبذب معدلات النمو المتوالية التي تتسم بها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، لذلك يصعب تطبيق هذا النموذج على مستوى البلدان النامية نظراً لخصوصياتها لاسيما ضعف معدلات نمو اقتصادياتها، صعوبة تقدير معامل رأس المال، ارتفاع عدد السكان المستمر الذي يخلق ارتفاعاً على مستوى الطلب على العمل، وانخفاض رأس المال عكس ما تتطلبه افتراضات النموذج من مستوى التشغيل التام والاستخدام الكامل لرأس المال<sup>1</sup>.

### الفرع الرابع: نموذج صولو "SOLOW"

كانت نظرية "هارود - دومار" متشائمة باعتمادها على أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، وبسبب ذلك الضعف حاول العديد من الاقتصاديين ومن أبرزهم "صولو" البحث عن نماذج أكثر تعقيداً تسمح بحصول تغيرات على مستوى الأجور ومعدلات سعر الفائدة بشكل يسمح أو يؤدي إلى المبادلة بين العمل ورأس المال وإمكانية الإحلال بينها (إحلال أحدهما محل الآخر). حيث استطاع (صولو) توضيح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر العمل ينخفض بالنسبة إلى سعر الفائدة الذي يعد سعر رأس المال، وأن نمو رأس المال بنسب أعلى من نمو عرض العمل يرفع من سعر العمل. ثم تبين أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد لاسيما على المدى البعيد فتم إدخال مفهوم التقدم التقني لتوليد نمو متوسط دخل الفرد، وكعنصر يدعم إنتاجية العامل وعادة ما يتم افتراضه لدراسة النمو طويل المدى<sup>2</sup>. من بين نتائج نموذج "صولو" التقارب المطلق والتقارب الشرطي بين الدول، من خلال اعتماده على مجموعة من الفرضيات، يتم التطرق إليها مع النتائج والانتقادات في ما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط 1 2012، ص 99.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

<sup>3</sup> خياطة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 51-52.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أولاً: الفرضيات الأساسية: يرتكز نموذج "صولو" على جملة من الفرضيات أهمها:

- 1- أن كل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، مما يعني انه إذا تمت مضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية؛
- 2- أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي بحيث تكون كل الأرباح الناتجة عن التخصص مستغلة بشكل كامل؛
- 3- أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تؤول إلى ما لانهاية عندما يؤول كل من رأس المال والعمل إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر عندما يؤولان إلى ما لانهاية؛
- 4- أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي؛
- 5- القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال تتمثل في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات.

ثانياً: النتائج: توصل "صولو" إلى ما يسمى بالتقارب المطلق والتقارب الشرطي بين الدول:

- 1- التقارب المطلق: يتمثل في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة يكون لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، حيث يكون اقتصاد الدول الفقيرة في الفترة الابتدائية أقل من اقتصاد الدول الغنية، مما يجعل نموها يفوق نمو الدول المتقدمة؛
- 2- التقارب الشرطي: يتمثل في كون الحالة النظامية تختلف من بلد لآخر، وبالتالي فإن نمو اقتصاد بلد ما يزداد كلما كان بعيداً عن وضعيته النظامية؛ فإذا كان معدل الادخار في اقتصاد بلد غني يفوق معدل الادخار في اقتصاد بلد فقير، فإن الاقتصاد الغني يكون نسبياً بعيداً عن وضعيته النظامية وبالتالي يحقق أكبر زيادة.

كما توصل إلى بعض الحقائق التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

- 1- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت عبر فترات طويلة بدرجة معتبرة من الزمن مع وجود تقلبات في الزمن القصير؛

<sup>1</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

- 2- مخزون رأس المال الحقيقي يقاس على نحو تقريبي ينمو بمعدل ثابت تقريبا يزيد على معدل نمو مدخل العمل؛
- 3- معدل ربح رأس المال يأخذ اتجاه أفقي، رغم ما ينتابه من تغيرات عرضية عنيفة تتواكب مع التغيرات الحادة في الطلب الفعال؛
- 4- معدل الناتج الفردي يمكن أن يتغير من بلد لآخر تغيرا معتبرا؛
- 5- الاقتصاديات التي تحصل على أنصبة عالية للأرباح في الدخل تميل إلى أن يكون لديها معامل استثمار ناتج مرتفع؛
- 6- ثبات معامل رأس المال في الوقت الذي حلت فيه مشكلات القياس؛

ثالثا: نقد نموذج "صولو": تعرض نموذج "صولو" كباقي النماذج لجملة من الانتقادات أهمها:

- 1- إهماله لمدى تأثير الاستثمار على النمو، والتركيز على نسبة الإحلال بين العمل ورأس المال؛
- 2- إهمال تأثير التغير التكنولوجي رغم أهميته الكبيرة؛
- 3- افتراض تماثل السلع غير واقعي لاسيما في السلع الرأسمالية؛
- 4- افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع لاسيما في الدول النامية.

الفرع الخامس: نموذج "روزنشتين - رودان" "الدفعة القوية"

الفكرة الأساسية لهذه النظرية تؤكد على أنه لا يمكن للدول النامية القضاء على حالة التخلف التي تتخبط فيها إلا بالقيام بدفعة قوية من الاستثمارات الضخمة لإقامة الهياكل الاقتصادية الأساسية، وإنشاء مشروعات عديدة متكاملة، تمكن الاقتصاد من الخروج من حالة الركود. حيث يرى "روزنشتين رودان" أن هناك ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية تشمل كل من دالة الإنتاج، دالة الطلب وعرض الادخار. كما يبرر أتباع هذه الإستراتيجية أن من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، ضيق السوق الذي يرجع إلى انخفاض القوة الشرائية، الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يسهم بدوره في انخفاض مستوى الإنتاجية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> خياطة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 54 - 56.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

غير أن استخدام أسلوب التنمية بالاعتماد على نظرية الدفع القوية يحتاج إلى تمويل كبير قد يفوق طاقة الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل، كما قد يكون غير مجدي لحالتها، من خلال قيامه أساساً على افتراضات غير واقعية من أن العرض سيصنع طلباً موازياً، لاسيما على مستوى الدول النامية.

### الفرع السادس: نموذج "نيركسه R. Nurks" "النمو المتوازن"

ترتكز نظرية النمو المتوازن على تنمية مجموع القطاعات الاقتصادية دون تمييز بمعدل يتلاءم مع احتياجات الطلب الكلي، بافتراض وفرة رأس المال الذي تحكمه المقدرة والرغبة في الادخار، كما يوفر الطلب على رأس المال الحافز على الاستثمار. وتستهدف هذه النظرية التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية، لاسيما خلال المراحل الأولى لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة منتجات الدول المتقدمة من جهة، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم، بالإضافة إلى الدعوة للاعتماد على الموارد المحلية التي تغني الدول النامية عن شروط التبادل القاسية التي تفرضها الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية<sup>1</sup>.

يعتبر "نيركسه" من مؤيدي النمو المتوازن فكان يرى أن استثماراً في صناعة واحدة بدون أن يرافقه استثمار في صناعات أخرى سيكون فاشلاً أو يفشل نفسه بنفسه، طالما أن ذلك الاستثمار سوف يكون بدون مكافأة بسبب عدم كفاية الطلب على إنتاج الصناعة التي تم الاستثمار فيها. حيث يقترح توسعاً آنياً في الوقت نفسه لكل صناعة، بوصفه وسيلة للحصول على خصائص توليد الطلب للاستثمار، فالزيادة في إنتاج صناعة واحدة لا تولد الطلب على منتجاتها، بينما الزيادة في الإنتاج على مدى واسع من السلع القابلة للاستهلاك التي تكون متطابقة مع الأنماط المفضلة للمستهلكين تولد الطلب عليها<sup>2</sup>.

هذا النموذج تعرض للعديد من الانتقادات كونه يعتمد على الاكتفاء الذاتي ويرفض التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي الذي ترتكز عليه التجارة الدولية، إهمال طرق تحسين إنتاجية نشاطات القطاع الزراعي، احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة التي لا تواكب

<sup>1</sup> خباياة عبد الله، المرجع نفسه، ص 57

<sup>2</sup> محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 191.



## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الحجم الأمثل الذي يمكن من الحصول على وفورات الحجم، بالإضافة إلى عدم واقعيتها لضرورة توفر موارد ضخمة لتنفيذه<sup>1</sup>.

### الفرع السابع: نموذج "هيرشمان" "النمو غير المتوازن"

قام النموذج على أساس الانتقادات الموجهة للنمو المتوازن من أنه غير واقعي، فيرى أنصار النموذج وعلى رأسهم "هيرشمان" أن يكون التركيز من طرف الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلّة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية، ومن ثم سيؤدي نمو القطاع الرائد إلى تنمية القطاعات الأخرى وجذبها إلى مرحلة النمو المتوازن وبالتالي سيؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. أي أنه ليس من الضروري تنمية كل القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل، بل يستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تكون بمثابة حجر الأساس الذي تبنى عليه التنمية. ورأى "هيرشمان" أنه يجب التركيز أولاً على قطاع الإنتاج المباشر ولفترة محدودة، ثم يتم توجيه الاستثمارات نحو البنية الأساسية كتهيئة الطرق وبناء الجسور والسدود. ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج؛ كيفية اختيار القطاع الاستراتيجي، نقص النمو في بعض القطاعات التي قد لا تلاقي الاهتمام الكافي<sup>2</sup>.

### الفرع الثامن: ملخص أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة في النمو والتنمية وأهم الانتقادات الموجهة إليها

حاول رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة الاستفادة من المدارس الاقتصادية التي سبقتها، من خلال محاولة تنويع الأفكار وربطها مع ما يحيط بها من أحداث، ولم تسلم من الانتقادات، حيث يمكن ذكر أهم ما جاءت به هذه المدرسة (أضافته) والانتقادات الموجهة إليها في ما يلي<sup>3</sup>:

أولاً: ملخص الأفكار التي تمت إضافتها؛ تلخصت أهم الأفكار التي تمت إضافتها من طرف المدرسة الكلاسيكية الجديدة في النقاط التالية:

1- الأجر يتساوى مع الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، من خلال تساوي الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل (المنفعة) مع الجهد والمشقة التي يبذلها في ذلك العمل (الألم):

<sup>1</sup> خباياة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 59

<sup>2</sup> خباياة عبد الله، تطور المرجع نفسه، ص: 59 - 60

<sup>3</sup> فرهاد محمد علي الأهدن، مرجع سبق ذكره، ص: 39- 42

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

2- تمتع المستوى العام للأسعار بقدر عالٍ من المرونة، بحيث زيادة الطلب على أي سلعة ما سيعمل على رفع أسعارها وزيادة أرباح منتجها، مما يغري منتجين آخرين بالدخول في سوق إنتاج هذه السلعة فيزداد المعروض منها حتى يتساوى مع الطلب عليها، والعكس وبذلك يتساوى سعر الفائدة مع الكفاءة الحدية لرأس المال؛

3- إمكانية استخلاص قوانين اقتصادية عامة لتفسير النمو الاقتصادي العام ثم التحكم فيه، عن طريق دراسة فرد معين يخضع للدوافع الاقتصادية البحتة فقط، ويسعى إلى تحقيق أكبر نفع من خلال بذل أدنى مجهود ممكن؛

4- القرار الاقتصادي المتعلق بالإنتاج أو الاستهلاك على المستوى الكلي أو الجزئي يخضع للتحليل الحدي (تحليل عائد ونفقة الوحدة الواحدة الأخيرة المنتجة أو المستهلكة من سلعة ما) على افتراض أن: - مختلف الحاجات قابلة للإشباع، يكون أشد ذروة في بدايتها، ثم يخمد شيئاً فشيئاً مع استهلاك المزيد منها، وكلما زادت درجة الندرة زادت الحاجة إلى الإشباع، وأن منفعة السلعة تتوقف على الوحدة الأخيرة المنتجة أو المستهلكة منها.

5- النمو الاقتصادي عملية تلقائية أو طبيعية تمر بفترات من الازدهار ثم الركود غير المنتظمين، عبر دورات اقتصادية أو تجارية تعبر عن عملية اختلال في القوى الإنتاجية نتيجة تغيرات ملموسة في حالة التوازن التي يصل إليها الاقتصاد الوطني ثم محاولة إعادة ذلك التوازن مرة أخرى. وأن تلك العملية تركز على:

- الاعتبار والمحددات الإنتاجية التي يتحكم فيها المجتمع مثل رأس المال والطبيعة والسكان،
- المستوى التقني أو التكنولوجي وما ينتج عنه من تغيرات على المدى القصير تكون آثاره على المستوى البعيد. كما يتضمن إنتاج سلعة جديدة، تحسين سلعة معروفة، فتح أسواق جديدة أو إجراء تعديلات على الهياكل الإدارية والتنظيمية،
- البيئة الثقافية والاجتماعية السائدة وما تتطلبه من تعديلات هيكلية تجعلها جاهزة للعمليات السريعة أو المفاجئة الخاصة بالتنمية.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

6- تقديم تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة للمنظم حتى يتسنى له الحصول على احتياجاته من رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء المشروعات الإنتاجية أو توسيعها، وتنشيط الاختراعات والابتكارات للوصول إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي المطلوب.

ثانيا: الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة

1- افتراضها لحالة التشغيل الكامل، تساوي الادخار مع الاستثمار، مرونة سعر الفائدة، ...

2- اعتبرت كمحاولة لإطالة عمر النظام الرأسمالي ؛

3- اعتبرت الرجل الاقتصادي الذي قامت بدراسته أو تخيلت دراسته بمثابة الرجل المثالي البعيد عن واقع البشرية أو الإنسانية، كنموذج خرجت منه بقوانين اقتصادية حاولت تطبيقها على جميع الناس ؛

4- أخذ المشروعات أو الوحدات الاقتصادية الصغيرة (فرد أو مستهلك) واعتبارها الأساس الذي يجب على المجتمع أن يحذو حذوه لتحقيق صالح الأخير جراء تعظيم منفعة الأول.

### المبحث الثالث: النماذج والنظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي

قامت النماذج والنظريات الحديثة المفسرة لعمليات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على إثر الأداء المتواضع للنظريات الكلاسيكية الحديثة في توضيح مصادر النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ ليس هناك خصائص جوهرية أو حقيقية تعمل على دفع الاقتصادات إلى النمو عبر فترات طويلة ممتدة. حيث اهتم التنظير الاقتصادي الحديث بالعملية الحركية التي تصل عبرها معدلات رأس المال في المدى الطويل إلى مستوى التوازن، في غياب التقدم التكنولوجي والصدمات الخارجية.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: نماذج النمو المتوازن

ركزت نماذج النمو المتوازن على ضرورة قيام نمو شامل يمس مختلف القطاعات، ومن بين أهم هذه النماذج، نموذج "فليدمان- ماهالانوبيس"، نموذج "كالدور" ونموذج "جيمس جوهان ميد"، والتي يمكن استعراض أهم ما جاءت به في ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> محمد صالح تري القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 91- 117.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: نموذج "فليدمان- ماهالانوبيس"

يعتبر نموذج "فليدمان- ماهالانوبيس" من بين أقدم نماذج النمو الاقتصادي، بحيث يهدف إلى زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية بواسطة زيادة إنتاج وسائل الإنتاج مع الزمن إلى الحد الذي يسمح باستثمار جزء كبير من دخل البلاد. قد تستمر هذه العملية فترة من الزمن يمكن أن تتجاوز العشرين (20) سنة. ينطلق نموذج "فليدمان- ماهالانوبيس" من فرضية وجود اقتصاد مغلق مؤلف من قطاعي السلع الإنتاجية (إ) والسلع الاستهلاكية (C)، كما يراعي جملة من الفرضيات.

أولاً: الفرضيات

- 1- اختلال في التوازن وعدم وجود تأخر في الزمن؛
- 2- رأس المال عامل ثابت لا ينتقل من قطاع إلى آخر، وتكون الأسعار دائمة؛
- 3- يتحدد الاستثمار بواسطة التراكم الرأسمالي في كل قطاع بواسطة معامل رأس المال فيه؛
- 4- حجم الاستثمارات ثابت في القطاعين خلال الخطة.

هذه الافتراضات تسمح بتوجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى القطاع الأول على حساب القطاع الثاني في المرحلة الأولى من خطة التنمية مما يحدث لا توازن في النمو بين القطاعين. ومع مرور الوقت فإن النمو الذي سيحصل في القطاع الأول سيؤدي إلى تطوير القطاع الثاني من خلال توجيه جزء من النمو الحاصل في القطاع الأول إلى أن يصل إلى مرحلة التوازن.

ثانياً: نقد النموذج: كباقي النماذج تعرض هذا النموذج إلى جملة من الانتقادات أهمها أنه يؤكد على وجود تناقض بين زيادة الاستهلاك وزيادة الطاقة الإنتاجية للسلع الإنتاجية في المدى القصير ثم ينفي ذلك على المدى الطويل، وبذلك أعتبر كنموذج مخصص للتخطيط على المدى البعيد فقط؛ لا يمكن لاقتصاد حقيقي أن يتكون من قطاعين فقط؛ بني على افتراضات بسيطة مجردة من الواقعية؛ اعتبر كأداة لحساب نتائج المتغيرات الأساسية وتحديد القرارات المكتملة التي يحتاج لها نجاح عملية التنمية؛ لم يستطع أن يجد حل لمشكلة تقادم المعرفة التي تتفاقم مع التطور السريع للتقدم التكنولوجي.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

رغم تلك الانتقادات الموجهة لهذا النموذج إلا أنه بين لأصحاب القرار والمخططين شروط النمو على المدى الطويل، حيث لا يهدف إلى دراسة شاملة لخطة، إنما يشرح آليات النمو فيها ضمن فرضيات مختلفة وتبعاً لمتغيرات محددة كمعاملات فعالية رأس المال ونسبة الاستثمار المخصص لإنتاج السلع الإنتاجية من إجمالي الاستثمار.

### الفرع الثاني: نموذج "كالدور"

يعتبر "كالدور" من أبرز الاقتصاديين الذين انتقدوا الفكر التقليدي الجديد (النيوكلاسيكي) والنقدي، انطلاقاً من المقولة الأساسية التي تركز على أن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ومعدل الادخار، حيث قام ببحث أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على النمو، إضافة إلى أثر كل من الادخار وتراكم رأس المال على ذلك النمو؛ أضاف إلى تحليله تحليل مستقبل النمو، كما أدخل دالة التقدم التكنولوجي التي ترجع النمو إلى نمو الإنتاجية وتراكم رأس المال محل دالة الإنتاج الاعتيادية التي ترجع النمو إلى نمو نصيب الفرد في الناتج ونصيبه في رأس المال. جاءت تلك النتائج من خلال القيام ببناء نموذجين مهمين في النمو الاقتصادي.

### أولاً: فرضيات نماذج "كالدور"

1- النموذج الأول لـ "كالدور" قام على مجموعة من الفرضيات يمكن سردها كما يلي:

أ- اعتبار أن نسبة الادخار على الدخل متغير أساسي ضمن المتغيرات التي تؤثر على درجة النمو كفرضية أساسية، عكس ما جاء في نموذج "هارود - دومار" القائم على فرضية ثبات تلك النسبة؛

ب- الاستناد إلى دالة الدخل التقليدية التي تفترض أن الادخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل الوطني؛

ج- الدخل الوطني يتكون من الأجور والأرباح فقط؛

د- الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين مما يجعل الميل الحدي للادخار لدى العمال أقل من نظيره لدى المستثمرين؛

هـ- نسبة الاستثمار على الادخار متغير مستقل؛

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

و- عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام؛

م- ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع.

2- بينما قام نموذج الثاني على أساس وضع مجموعة من الافتراضات النظرية، كانت أهمها كما

يلي:

أ- تحقق العمالة الكاملة، مع مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات؛

ب- اعتماد التقدم التقني على معدل تراكم رأس المال؛

ج- الدخل يتكون من الأجور والأرباح (الأجور تمثل دخل العمال ورواتب الموظفين)؛

د- الجزء الخاص بالأرباح من الدخل الكلي يعد دالة للاستثمار؛

هـ- افتراض جميع المؤشرات الكلية تتم بالأسعار الثابتة (الدخل، الأرباح، رأس المال، الادخار، الاستثمار)؛

و- دالة الاستثمار هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغير رأس المال لنفس الفترة؛

م- اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال، والتقدم الفني الحاصل.

ثانياً: نقد نموذج كالدور: يمكن اختصار أهم نقاط الضعف التي تم انتقادها في أنه لم يحاول إعطاء أسباباً لاستقرار أو عدم استقرار النظم الاقتصادية.

الفرع الثالث: نموذج "جيمس جوهان ميد"

يعتبر "ميد" من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية وكامتداد لها. انطلق في نموذجه من أن الزيادة في أي عنصر من عناصر دالة الإنتاج أو في تركيبة من عناصرها سيؤول إلى زيادة في الإنتاج بكميات غير محددة، عندما تكون الأرض هي العنصر الثابت بينما يتغير العمل ورأس المال بالزيادة، مع وضع عامل الزمن كبديل عن التقدم التكنولوجي. حيث استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفرة الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أولاً: فرضيات النظرية: كما افترض وجود منتج واحد يمكن إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، من خلال ثلاثة عوامل للإنتاج (رأس المال، العمل والأرض) مع الزمن إضافة إلى افتراضات أخرى أهمها:

1- الاقتصاد مغلق، مع وجود أسواق تسود فيها المنافسة التامة؛

2- يتم إنتاج كل السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية محلياً؛

3- ثبات نسبة الاهتلاك السنوية للمعدات والآلات؛

4- تشابه الآلات في المجتمع باعتبارها الشكل الوحيد لرأس المال.

فحسب "ميد" يتشكل النمو الاقتصادي من حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال بمعدل نمو تكوين رأس المال يضاف إليه حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل بمعدل نمو القوى العاملة، إضافة إلى التغير التقني.

$$\text{النمو الاقتصادي} = (\text{مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال} \times \text{معدل نمو تكوين رأس المال}) + (\text{مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل} \times \text{معدل نمو القوى العاملة}) + (\text{التغير التقني}).$$

ثانياً: نقد النموذج: تعرض النموذج كسابقه إلى مجموعة من الانتقادات يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

1- افتراضات النموذج تتلاءم مع أوضاع الدول المتقدمة، لاسيما سيادة المنافسة التامة وسلوك أصحاب الاستثمار؛

2- رأس المال لا يمثل إلا رأس مال مادي فقط غير مندمج مع العمل وباقي العوامل الأخرى للإنتاج؛

3- حصر أسباب النمو الاقتصادي في عدد محدد من عوامل الإنتاج مما يؤدي إلى ظهور الأخطاء التي ترافق المتغيرات أثناء عملية التجميع.

### المطلب الثاني: نماذج النمو الخطية

من بين أهم نماذج النمو الخطية، هناك نماذج "ليونتييف" الساكنة والحركية ونموذج "نيومان-موريشيما"، والتي سيتم التعرّيج عليها في ما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 117-133.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

### الفرع الأول: نماذج "ليونتييف"

دأب "واسيلي ليونتييف" على دراسة مجالات تفاوت مستوى الرفاهية بين مختلف مناطق العالم مقاسا بالدخل النقدي الفردي، الراتب الغذائي اليومي، الطاقة والمواد الخام، التلوث ومكافحته، انطلاقا من اعتبارات إستراتيجية التنمية العالمية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة سنة 1970 لعقد التنمية الثاني. حيث تم تقسيم العالم حسب هذا النموذج إلى 15 منطقة، وضع لكل منها جدول (مدخلات - مخرجات)<sup>1</sup>، يضم 48 قطاعا ويتم ربط كل منطقة بباقي مناطق العالم من خلال تدفقات التجارة الدولية على مستوى 40 فئة من السلع والخدمات الرأسمالية. تقسم جداول المدخلات - المخرجات إلى شكلين من النماذج: ساكنة (ستاتيكية) وحركية (ديناميكية).

أولا: النماذج الساكنة وهي التي يتوازن فيها الإنتاج مع الاستهلاك خلال الدورة الإنتاجية الواحدة التي لا تتجاوز السنة عادة، حيث لا يأخذ بعين الاعتبار فيها التراكم الرأسمالي الضروري لتكرار العملية في الدورة الإنتاجية الموالية. وينقسم هذا الشكل من النماذج بدوره إلى نوعين: نماذج مغلقة يعالج من خلالها كل السلع والخدمات كسلع وسيطية في المدى القصير، ويعالج العمل كنتاج للاستهلاك العائلي، حيث تتميز بالاستقرار والثبات، فتكون في حالة توازن عندما ينتج كل قطاع ما يكفي فقط احتياجات بقية القطاعات. أما النماذج المفتوحة فيتم من خلالها فصل عناصر من الطلب النهائي من الطلب الوسيط، ويعتبر أن الطلب النهائي متغير خارجي.

ثانيا: النماذج الحركية وتكمن نقطة الخلاف بينها وبين النماذج الساكنة في كون أنه في الساكنة يعالج الاستثمار كمتغير خارجي يتحدد مثل باقي عناصر الطلب النهائي، بينما تعالج النماذج الحركية الاستثمار كمتغير داخلي يتحدد داخل النظام.

### الفرع الثاني: لغز ليونتييف

حسب نظرية "هكشر - أولين" فإن دولة كثيفة رأس المال نسبيا تتخصص في إنتاج سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل والعكس، غير أن "ليونتييف" لاحظ من خلال دراسة هيكل الصادرات والواردات للولايات المتحدة الأمريكية عكس ذلك بارتفاع الكثافة الرأسمالية في الواردات

<sup>1</sup> تعود فكرة جداول المدخلات والمخرجات إلى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا كينيه سنة 1758 ضمن كتابه "الجدول الاقتصادي". إلا أن انتشار هذه الجداول يعود إلى الاقتصادي الأمريكي الجنسية "واسيلي ليونتييف" اثر دراسته للاقتصاد الأمريكي سنة 1941 تحت عنوان "بنية الاقتصاد الأمريكي 1919-1939" حيث قام بتطوير فكرة كينيه من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية.



## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات. فأطلق على ذلك اسم "لغز ليونتييف" الذي كان السبب في وجود أو إجراء عدة محاولات لإيجاد تفسيرات لذلك.

أولاً: محاولات تفسير لغز "ليونتييف": كان من بين أهم التفسيرات التي حاول إثباتها ما يلي:

1- فعالية عنصر العمل الأمريكي وكفاءته التي حاول ليونتييف إثباتها لا كنها لم تلقى القبول ولم تكفي؛

2- تحيز الطلب المحلي نحو السلع كثيفة الإنتاج محلياً؛

3- انعكاس كثافة عوامل الإنتاج من خلال إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)؛

4- هيكل الحماية بوضع تدابير وإجراءات يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية؛

5- رأس المال البشري بالإنفاق على التعليم والتدريب لرفع مستوى إنتاجية ومهارة العاملين وقدراتهم؛

6- أثر البحوث والتطوير في خلق فجوة تكنولوجية تجعل الدولة تتمتع بميزة نسبية في سلع معينة؛

ثانياً: نقد نماذج ليونتييف: رغم وجود الكثير من الدول التي عملت على تطبيق هذا النموذج من خلال استخدام جداول المدخلات والمخرجات، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات التي يمكن الإشارة إلى أهمها في ما يلي:

1- افتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات عائد السلعة غير واقعي ؛

2- ثبات معدلات الفنية غير منطقي ويلغي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج؛

3- لا يوضح الفرق بين الاستهلاك الحكومي والاستهلاك العائلي؛

4- صعوبة توفر البيانات الإحصائية اللازمة التي يعتمد عليها مدى نجاح النموذج، لاسيما بالدول النامية؛

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

### الفرع الثالث: نموذج "نيومان- موريشيما"

ظهر هذا النموذج سنة 1960، والذي أثبت أن معدل النمو الأقصى تابع أو دالة متناقصة بالنسبة للأجر الحقيقي، وراهن على أن القيمة الواجب أخذها هي معدل الأجر الحقيقي للحصول على نمو متوازن في ظل الاستخدام الكامل. كما يفترض أن أصحاب رؤوس الأموال لا يدخرون إلا جزءا من دخولهم، في حين يستهلك العمال أصحاب الأجور والرواتب مجمل دخلهم.

ينطلق هذا النموذج من اعتبار أن معدل النمو الديمغرافي معطى، حيث حتى يكون التوازن ممكنا لابد أن يكون معدل النمو يساوي حاصل ضرب معدل الفائدة مع معدل الأجر الحقيقي، ومن خلال تلك المعادلة يتم تعيين قيمة معدل الفائدة الذي يجب أخذه، لكن ذلك لا يكفي إذ لابد من معرفة معدل الأجر الحقيقي ومجموعة الأسعار، كما أنه لم يشر إلى كيفية تحديد تلك القيمة التي يجب أخذها (قيمة معدل الفائدة).

### المطلب الثالث: نماذج النمو الذاتي (الداخلي)

يمكن تأصيل نظريات النمو الداخلي بإعادتها إلى بداية الستينات من القرن الماضي عندما نشر أرو (Arrow) سنة 1962 عمله حول التعلم بالعمل، فسعى إلى توضيح التغيرات في التكنولوجيا من خلال تحليل دور الاستثمار في البحث والتدريب والتعليم من طرف الشركات والسياسات الحكومية<sup>1</sup>. تعتمد نماذج النمو الداخلي على جملة من الفروض على رأسها ثبات العائد بالنسبة لرأس المال خلافا لفرضية تناقص العائد النيوكلاسيكية. كما أنها تركز على تعدد أو تنوع مصادر النمو من خلال الاستثمار في: رأس المال المادي، رأس المال البشري، رأس المال العام، رأس المال التكنولوجي<sup>2</sup>، حيث يتم تقسيم هذا النوع من النماذج إلى ثلاث (3) فئات أساسية:

### الفرع الأول: نماذج النمو الداخلي ذات الوفورات الخارجية

من بين أهم أمثلة هذه النماذج مع روادها، هناك نموذج رومر 1986، نموذج لوكس 1988، ستوكي 1991، والتي تعتمد على جملة من الفروض، بالإمكان جمع هذه الفروض والإشارة إلى هذه النماذج ما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 136.

<sup>3</sup> إسماعيل محمد بن قانة، المرجع نفسه، ص.ص: 137-143.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أولاً: فروض نماذج النمو الداخلي ذات الوفورات الخارجية: تتلخص أهم فروض هذه النماذج في العناصر التالية:

- المعدل الكلي للاختراعات والاكتشافات متغير داخلي يتحدد بالأشياء والتصرفات التي يقوم بها الأفراد؛
- إمكانية مضاعفة الإنتاج خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة (رأس المال المادي أو العمل أو رأس المال البشري أو المعرفة)؛
- المنشآت تعمل في ظل المنافسة الكاملة وأنها متلقية للسعر؛

ثانياً: نموذج "رومر" 1986 "رأس المال المادي أو المعرفة": تركزت محاولات "مايكل بول رومر" في الأساس على تقديم بديل للنموذج الكلاسيكي الجديد حول النمو الاقتصادي طويل الأجل، القائم على فرضية تناقص عائد رأس المال المستخدم في تحقيق الإنتاج المتوسط وما يتبع ذلك من نتائج، حيث أنه من المفترض في حالة غياب التغير التكنولوجي أن يقترب الناتج المتوسط من قيمة ثابتة مع انعدام النمو.

في نموذج "رومر" يوجد مخزونين مترابطين: مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه، فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت حيث يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للدخار، فزيادة المدخرات تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعاً.

يتميز هذا النموذج بعدة خصائص من بين أهمها:

1- أن الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية تتحقق عبر آليتين: فيما يؤدي إليه الاستثمار من زيادة إنتاج ورأس المال نفسه لا المعرفة التي تتولد عنه؛

2- الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل ؛

3- التأثير المستمر للالتزامات في مسار النمو بسبب تأثر مخزون رأس المال (المعرفة)؛

4- وجود ثلاث حالات رئيسية للنمو (حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أقل من الواحد "1"، مساوية للواحد أو أكبر من واحد).

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

كما كان "رومر" رائد المرحلة الثانية في العمل على نماذج النمو من خلال اقتراحه سنة 1990 نموذجا للاستثمار في البحث والتطوير، تستثمر فيه شركات القطاع الخاص حتى تتمكن من خلق سلعا جديدة تزيد كفاءة عملية الإنتاج. ثم صارت تلك الشركات تستثمر فقط في البحث والتطوير والحصول على المكافآت عن براءة الاختراع وأشكال أخرى من حماية حقوق الملكية التي تسمح لها بالاحتكار مؤقتا من خلال تقييد عدد مستعملي التكنولوجيا الجديدة. فكانت هذه العملية ضرورية لتشجيع وتسريع وتنويع أساليب البحث والتطوير<sup>1</sup>.

### ثالثا: نموذج "لوكس" 1988 "تراكم رأس المال البشري"

ينصرف رأس المال البشري حسب لوكس إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل والتدريب التي تزيد من الفاعلية الإنتاجية للأشخاص، كما أنها تنصرف إلى مستوى الحالة الصحية والنظافة والغذاء خاصة في الدول النامية. ولذلك قام "لوكس" بتخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وإعدادهم وتكوينهم، حيث تتميز دالة الإنتاج بنوعين من المدخلات : مخزون رأس المال المادي وتراكم العمل الفعال، (أي عرض العمل المادي بعد إعادة تقويمه باستخدام مؤشر الفاعلية، الذي يعبر عن تأثير الوفورات الايجابية للإعداد والتكوين على انجازات العمال مطروح منه الوقت المخصص لذلك التكوين).

توصل "لوكس" من خلال هذا النموذج إلى استخلاص نتيجتين مهمتين: الأولى تتعلق بفصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل، الناتج عن وجود وفورات خارجية ايجابية، (فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر ارتفاعا عن معدله المتوازن الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية). والثانية أن الاقتصاد الذي يجري تخصيص أولي لرأس المال المادي والبشري أحسن من غيره سيظل على الدوام في وضع أحسن وأفضل من غيره.

من خلال ما توصل إليه "لوكس" يستخلص أنه يكفي أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري (المخصص للتكوين والإعداد) ثابتة حتى يتولد نمو ذاتي (داخلي) يركز على رأس المال البشري ؛ وإذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل؛ بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق.

<sup>1</sup> محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 113-114.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

رابعاً: نموذج "ستوكي" 1988-1991: قدمت الاقتصادية الأمريكية "نانسي لورا ستوكي" نموذجين للنمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية من خلال عرضها لورقتين بحثيتين:

1- النموذج الأول يقوم على نفس الافتراضات التي قدمها "لوكس" في أن حدوث النمو من الداخل المستمر في الناتج المتوسط وأن تراكم رأس المال البشري هو المحرك الأساسي للنمو، أن هناك وفورات خارجية لتراكم رأس المال البشري، وأضافت إليه (ستوكي) افتراضاتها في أن:

أ- إنتاج كل السلع في كل فترة يتم بدون التمييز بثبات عائد النطاق :

ب- كل الأسواق في حالة منافسة كاملة :

ج- تراكم رأس المال البشري يتم من خلال التعلم أثناء العمل مع استبعاد وجود رأس المال المادي.

أهم ما ميز هذا النموذج أنه اعتبر أن إنتاج وتقديم السلع الجديدة الأجود والأفضل من السلع القائمة جزء مكمل لعملية النمو، حيث أن قائمة أو مجموعة السلع المنتجة تتغير من حين لآخر، من خلال إدخال سلع جديدة ذات نوعية وجودة أفضل وطرح سلع ذات نوعية وجودة أقل.

2- النموذج الثاني سنة 1991، ميزت فيه "ستوكي" بين رأس المال البشري للأفراد ورصيد المعرفة للمجتمع ككل، حيث يقوم الفرد بتراكم رأس المال البشري عبر مراحل الدراسة عن طريق الاستثمار في الدراسة، وعند ولوج الفرد إلى مجال العمل فإن مستوى رأس المال البشري عنده يحدد حسب طول فترة تعليمه ومدى نجاعة الوقت الذي خصص له للتعلم (هذا يدخل فيه الرصيد المعرفي للمجتمع ككل) إضافة إلى معدل الأجر الذي يمكنه الحصول عليه، وتستبعد أن يزداد تعلم الفرد بعد الولوج إلى ميدان العمل. ومن ذلك تستخلص "ستوكي" أن رأس المال البشري يحقق وفورات خارجية هي المحرك الأساسي للنمو. ومن الافتراضات المميزة والمحسوبة لـ "ستوكي" في هذا النموذج أنها رأت بأن الأنواع المختلفة للعمل لا تعتبر بدائل تامة لبعضها البعض، فالعامل الذي يمتلك رأس مال بشري أكبر يمكنه أن ينتج السلع ذات القيمة والأجود، فرأس المال البشري والجودة يتحركان معا بمعدل متماثل ثابت.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

### الفرع الثاني: نماذج النمو الداخلي الخطية

من بين أهم نماذج النمو الداخلي الخطية التي جاءت في أعقاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة، هناك نموذج "جونز ومانولي" 1990، نموذج "روبلو" 1991 ونموذج "بيكر وميرفي" والتي يمكن الإشارة إليها بشكل مختصر في ما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: نموذج "جونز ومانولي" 1990: يتميز هذا النموذج بأنه محدب في الجانب التكنولوجي، يتحدد النمو فيه من خلال جملة من المتغيرات الاقتصادية مثل معلمات دالة الإنتاج والتكنولوجيا، متغيرات السياسة الحكومية وغيرها، كما أنهما ونظراً لاستحالة إمكانية تفسير الفروق في معدلات النمو بين الدول والتغيرات الحاصلة في معلمات المنفعة والتفضيلات فيما بينها لاختلاف معدلات النمو بالنسبة للدولة الواحدة من فترة زمنية إلى أخرى استنتجا أنه يمكن التركيز على السياسات الحكومية باعتبارها المفسر الأول لذلك، وتوضيح أن وجود دالة إنتاج تتميز بتزايد عائد النطاق لا يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق حالة النمو المستمر.

ثانياً: نموذج "روبلو" 1991: اعتبر "سيرجيو روبرو" في هذا النموذج الذي تم نشره في بحث له سنة 1991 أن دالة الإنتاج الكلي تتغير وفقاً لمتغيري رأس المال المادي ورأس المال البشري اللذان يتعرضان لعملية الاهتلاك بنفس المعدل. تشابه تعريفه لمهية رأس المال البشري مع تعريف لوكس غير أنه استبعد منه فرض الوفورات الخارجية واستخدام رأس المال المادي في إنتاج رأس المال البشري وأن وقت الفرد مقسم بين العمل المنتج (لاكتساب الدخل)، تراكم رأس المال البشري ووقت الفراغ (يتحدد بعوامل من خارج النموذج)، وبذلك فإذا كان يخصص لإنتاج السلع النهائية نسبة محددة من رصيد رأس المال فإن النسبة المتبقية من رصيد رأس المال المادي تخصص لإنتاج رأس المال البشري.

كما افترض أنه لا بد أن تكون دالة الإنتاج الكلي متجانسة من الدرجة الأولى بشكل يظهر ثبات عائد النطاق بالنسبة للمدخلين التراكميين المستخدمين ليكون الوصول إلى حالة النمو الثابت الداخلي ممكناً، بحيث ينمو كل من الاستهلاك، رأس المال المادي، رأس المال البشري، والدخل الفردي بمعدل نمو مشترك. وبعد توصله إلى ذلك كان من أهم استنتاجاته أن هذا المعدل المشترك يتزايد طردياً مع

<sup>1</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 144-148

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تزايد عدد ساعات العمل على مستوى كل من قطاع الإنتاج وتراكم رأس المال البشري. لذلك توقع "روبلو" أن الاقتصاديات التي تتميز بالعمالة الماهرة يمكن أن يكون نموها أسرع.

ثالثاً: نموذج "بيكر وميرفي": هدفاً للاقتصاديين "جراي بيكر" و"ميرفي" من خلال هذا النموذج إلى محاولة إثبات أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو عكس ما جاءت به النظرية النيوكلاسيكية، حيث تبين لهما أن هناك علاقة بين رصيد رأس المال البشري والاستثمارات في رأس المال البشري من خلال استبعاد فرص تناقص معدلات العائد على رأس المال البشري باستمرار مع زيادة رصيد هذا الأخير (رأس المال البشري). فعندما يكون رصيد رأس المال البشري قليل تكون معدلات العائد منخفضة، ثم تنمو على الأقل لفترة مع تزايد رأس المال البشري، وعندما يصبح من الصعب على الفرد استيعاب المزيد من المعرفة الجديدة يمكن أن يتناقص معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري.

قامت نظرية "بيكر وميرفي" استناداً إلى جملة من الفروض لإنتاج رأس المال البشري أهمها:

1- أن معدلات العائد على الاستثمار في رأس المال البشري ترتفع بدلاً من أن تنخفض مع زيادة رأس المال البشري؛

2- أن معدل النمو السكاني من العوامل التي تتحدد بمتغيرات من داخل النظام الاقتصادي؛

3- أن ارتفاع معدلات الأجور يمكن أن يكون له أثر إحلال من إنتاج الأطفال إلى إنتاج السلع المادية بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الأطفال؛

4- أن معدل الخصم الذي يستخدمه الجيل الحاضر لحساب القيمة الحالية للاستهلاك المتوسط للأجيال الموالية أو اللاحقة يعتمد سلباً على معدل الخصوبة للجيل الحاضر؛

الفرع الثالث: نماذج النمو الداخلي في ظل المنافسة غير الكاملة

تسمح هذه النماذج بتضمين إمكانية الأفراد والمؤسسات تحقيق أرباح الاحتكار مقابل الاستكشافات والاختراعات والتجديدات، حيث يعود الفضل الأول في ذلك إلى الاقتصادي النيوكلاسيكي "جوزيف شومبيتر" الذي أكد على توافر قوة الاحتكار التي توفر الدعم القوي لعمليات التجديد والتطوير، غير أن عملية دمج نظريات التجديد والتطوير والمنافسة غير التامة ظهر في بدايات

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

التسعينيات مع رومر، جروسمان وهيلبمان، آجيون وهويت، بارو وسالا، حيث سيتم التطرق بشكل موجز لأهم هذه النماذج في ما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: نموذج "رومر" 1990 "ابتكار سلع رأسمالية جديدة": لجأ "رومر" في هذا النموذج إلى فكرة تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم رأس المال التكنولوجي الداخلي، من خلال البدء في إدخال أنواع جديدة من السلع الوسيطة التي تضاف إلى قائمة السلع الموجودة، وتلك السلع الجديدة من المفروض أن تؤدي إلى المزيد من تقسيم العمل الجماعي الذي يعد المصدر الحقيقي للنمو. حيث يقوم هذا النموذج على افتراض ثلاث مدخلات إنتاج رئيسية: رأس المال المادي، العمل ورأسمال المال البشري والتكنولوجي. وأن الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات:

1- قطاع البحث الذي يستخدم رأس المال البشري، رصيد المعرفة القائم على إنتاج معرفة جديدة وتصميمات جديدة لإنتاج سلع معمرة؛

2- قطاع السلع الوسيطة الذي يستخدم التصميمات التي ينتجها قطاع البحث، بالإضافة إلى الإنتاج المدخروذلك لإنتاج عدد كبير من سلع الإنتاج المعمرة التي تستخدم في إنتاج السلع النهائية؛

3- قطاع السلع النهائية الذي يستخدم كل من العمل، رأس المال البشري و سلع الإنتاج المعمرة لإنتاج السلع النهائية التي يمكن استهلاكها أو إدخالها في عملية إنتاج سلع رأسمالية جديدة.

ثانياً: نموذج "أجيون – هويت" 1992 "الهدم البناء": تدارك هذا النموذج مشكلة الإحلال التي لم يتطرق لها "رومر" في نموذجه، حيث يعتمد على ثلاث قطاعات: البحث والتطوير، السلع الوسيطة و سلع الاستهلاك. وأن التقدم التقني فيه يتمثل في ابتكار سلع وسيطة جديدة تحل محل تلك التي كانت من قبل والتي يترتب عنها زيادة في كفاءة المنتجات أو نقص في تكاليف الإنتاج، كما سيزيد معدل الإنتاجية المستقبلية على مستوى الاقتصاد الكلي.

تلك الابتكارات والاختراعات الجديدة تمثل وفرة خارجية تكنولوجية مؤقتة، تؤدي إلى هدم سلع إنتاجية قديمة، فأن كل جديد يكون على حساب الذي قبله في إطار ما يسمى بعملية الإحلال التي تتم في مجال زمني معين، بحيث تكون الإيرادات المحصلة من الاكتشافات والاختراعات الجديدة

<sup>1</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 148-156.



## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إيجابية في بدايتها ثم تعود إلى سلبية مع بداية اكتشافات جديدة أخرى لاحقاً. كما يبين هذا النموذج (الهدم البناء) ثلاث أنواع من الحلول:

- 1- تخصيص حجم كاف وثابت من الموارد للبحث، يؤدي إلى تحقيق معدل نمو متوازن ؛
- 2- تخصيص ضعيف من الموارد للبحث والتطوير، يؤدي إلى تحقيق معدل نمو معدوم ؛
- 3- اختلاف في حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير، يؤدي إلى تحقيق معدل نمو وسط بين الوضعين.

رغم أن هذا النموذج تدارك بعض نقائص النماذج السابقة لاسيما "مشكلة الإحلال" التي لم يتطرق لها "رومر"، إلا أنه تجاهل الدور الذي تلعبه المؤسسات والهيئات المختلفة المساهمة في الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالتقدم الفني كالمشروعات والجمعيات المهنية والحكومة ...

ثالثاً: نموذج "بارو" 1992 "تراكم رأس المال العام": حاول "روبرت جوزيف بارو" من خلال هذا النموذج إثبات العلاقة التي تربط رأس المال العام بالنمو، حيث أن رأس المال العام الذي يتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو لأشخاص اعتبارية والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات الضرائب على الدخل من جهة ومن خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية من جهة أخرى. يمكنه أن يساهم في الرفع من النمو الاقتصادي، لأنه يبرئ البنية التحتية التي تساعد على زيادة إنتاجية رأس مال القطاع الخاص وبالتالي الاقتصاد ككل.

لاحظ "بارو" وجود مستوى أمثل للإنفاق العام يسمح بمعدل نمو مستمر للاقتصاد أكثر ارتفاعاً حينما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج، بحيث يصبح الاقتطاع من الاستهلاك الجاري الذي يتم من خلال الضرائب، مرتفعاً جداً وغير مبرر في نفس الوقت، بالنظر إلى أنه لا يتم تعويضه من خلال زيادة معدل النمو في المستقبل. حيث توصل "بارو" إلى أنه لا بد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثراً إيجابياً على الاقتصاد، واستخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- تأكيد وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة، تبين أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج ؛

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

---

- 2- أن النمو لا يولد نموا ذاتيا مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص ؛
- 3- أن معدل الضريبة له دور ايجابي أو سلبي في التأثير على النمو، حيث أن ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام من خلال الإيرادات الناجمة عنه، أما إذا كان ارتفاع معدل الضرائب إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إلى فشل وتثبيط هذا القطاع ومن ثم انخفاض معدل النمو.

## الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

### خلاصة

عمدت الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي الي انتهاج سبل وسياسات اقتصادية مختلفة في إطار محاولاتها الخروج من دائرة التخلف وتحسين الأوضاع الاجتماعية والإنسانية المتردية التي خلفها الاستعمار. حيث قامت بانتهاج سياسات تنموية تختلف من دولة إلى أخرى كل حسب إمكانياتها وظروفها قصد حصولها على الاستقلال الاقتصادي، غير أن أغلب هذه الدول فشلت في ذلك وبقيت نامية إن لم نقل متخلفة، ولا تزال بعيدة كل البعد إلى ما وصلت إليه الدول الاستعمارية المتقدمة. رغم تحسن أوضاعها على مستوى بعض نواحي الحياة.

يعود فشل سياسات النمو والتنمية المنتهجة من طرف تلك الدول النامية إلى اعتماد نظريات أو نماذج غير مناسبة لظروفها الاجتماعية والثقافية، تم استيراد أغلبها من الدول الاستعمارية التي تحاول من خلال تلك النظريات والنماذج، إبقاء السيطرة والتبعية لما يخدم مصالحها الاقتصادية في إنتاج واستخراج الموارد الأولية لصناعاتها من جهة وضمائها كأسواق لتصريف منتجاتها من جهة أخرى، وإفشال ما دون ذلك. لتبقى الدول الضعيفة أو النامية تعاني من سوء تسيير الموارد المالية وسوء استغلال الموارد البشرية.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني

البيئة والتنمية المستدامة

## البيئة والتنمية المستدامة

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

### تمهيد

يمتد اهتمام الإنسان بالبيئة نظريًا وعمليًا منذ نشأته عليها، وان اختلفت حلقات ذلك الاهتمام وتطورت باختلاف مراحل الحياة وأطوارها، ولعل أول اهتمام عملي تمثل في سعي الإنسان للانتفاع بالبيئة بما يحفظ حياته ويوفر له العيش الكريم، حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من تطور ورفاهية. كما كان اهتمامه النظري موازياً لذلك من خلال محاولاته المتكررة والمتنامية لرصد الموجودات والمظاهر البيئية وإيجاد تفسيرات لها تتماشى مع قدراته الفكرية حيث بدأت على شكل تصورات أسطورية يبتدعها الخيال، ثم تطورت إلى تصورات فلسفية من تأملات العقل، في وقت كانت تنزل فيه الشرائع السماوية - على الأنبياء والرسول- بتصورات تفسر البيئة على أساس عقدي بقي يتراوح في الأذهان بين الذكر والنسيان إلى أن تشكل لدى الإنسان التصور البيئي على نطاق واسع<sup>1</sup>، حيث أننا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم ما يدور حول البيئة وأهميتها، الاهتمامات التي تتطلبها عملية الحفاظ عليها من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: البيئة بين المفاهيم والقيم

- المبحث الثاني: علاقة البيئة بالنمو والتنمية

- المبحث الثالث: التنمية المستدامة

<sup>1</sup> عبد المجيد عمر النجار، قضايا البيئة من منظور إسلامي، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الدوحة، 2004، ص8.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

### المبحث الأول: البيئة بين المفاهيم والقيم

أصبح موضوع البيئة هاجس يثير القلق نظرا للأخطار التي باتت تحدق بها لاسيما مكوناتها الحية من إنسان ونبات وحيوان، وذلك عقب الآثار السلبية التي خلفتها تصرفات البشر من استنزاف للموارد الطبيعية وإحداث مظاهر التلوث التي أدت إلى اختلال توازن النظام البيئي بعد الثورة الصناعية. حيث دق ناقوس الخطر من طرف العلماء والباحثين، فتحررت الحكومات والمنظمات إلى إقامة هيئات وجمعيات تهتم بهذا المجال والدعوة إلى عقد الندوات والمؤتمرات العلمية وسن التشريعات والقوانين الهادفة إلى المحافظة على البيئة وحمايتها، حتى أصبحت فرع من فروع العلوم يسمى علم البيئة وكتخصص قائم بذاته يدرّس في المدارس والمعاهد والجامعات. يهتم بمعرفة طبيعة مكونات البيئة، القوانين والأنظمة التي تحكمها وتشكل توازنها ومعرفة المشكلات التي طرأت عليها والحلول المادية التي يمكن أن تعالجها<sup>1</sup>. وبذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم الأساسية للبيئة ومكوناتها وعلاقتها مع بعض العلوم.

### المطلب الأول: ماهية البيئة

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْجِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَادْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>2</sup>. حيث يبين المولى عز وجل علاقة الإنسان بالمحيط الذي يعيش فيه، وكيفية التعامل معه بعدم إفساده، ومن ذلك يبدو أن أصل لفظ البيئة مشتق من بوا يتبوا الذي مصدره باء يبوا. وبواكم أي أسكنكم «في الأرض تتخذون من سهولها قصورا» لتسكنوها في الصيف «وتنحتون الجبال بيوتا» لتسكنوها في الشتاء<sup>3</sup>.

### الفرع الأول: تعريف البيئة

تعرف البيئة علميا بأنها ذلك المكان الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم بمعنية كل الكائنات الحية التي يتعايشون معها. بينما تعرف ايكولوجيا على أنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية. أما وفق مفهوم مؤتمر ستوكهولم "فهي مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان

<sup>1</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>2</sup> سورة الأعراف، الآية 74

<sup>3</sup> تفسير الجلالين.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطاتهم"<sup>1</sup>، وهي "رصيد الموارد المادية، والاجتماعية المتاحة، في زمان ما ومكان ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"<sup>2</sup>.

وبتعريف أوسع وأشمل فهي " مجموعة العناصر غير الحية ممثلة في الطبقات الأرضية، الهواء والماء، والعناصر الحية التي تمثل الإنسان، النبات، الحيوان والأحياء المجهرية، مع مجموعة العلاقات المعقدة التي تضمن تحقيق التوازن البيئي الديناميكي. ومن هذه العوامل الضوء، الحرارة، الغذاء، الطاقة وباقي العوامل التي تكون في مجموعها بيئة سليمة تحقق التوازن ما بين عناصر البيئة الحية وغير الحية"<sup>3</sup>.

كما تعرف البيئة حسب تشريعات بعض الدول لاسيما منها العربية<sup>4</sup>: إذ عرفها التشريع المصري بأنها " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت": بينما في التشريع العراقي على أنها " المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية والتأثيرات الناجمة عن نشاطات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". كما ينص التشريع الجزائري بأن " البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية"<sup>5</sup>. وعليه تعتبر البيئة ذلك الخزان العظيم الذي يستمد منه الإنسان متطلباته اليومية، التي تضم كل عناصر الحياة كالماء والهواء والغذاء والدواء والمأوى والنبات والحيوان؛ ومصادر الطاقة والصخور والمعادن ...<sup>6</sup>

وباختصار تعرف البيئة على أنها الطبيعة بما فيها، أي الأرض بما فيها وما حولها<sup>7</sup>، كما تشمل العلاقات بين مختلف مكوناتها والنظم والآليات التي تحكمها وتسيرها من قوانين وأعراف وعادات وتقاليد.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> شادي خليفة الجوارنة، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، ط 1، عماد الدين للنشر والتوزيع 2014، ص 28.

<sup>3</sup> شيماء فارس محمد الجبر، الوسائل الضريبية لحماية البيئة، ط 1، دار الحامد، عمان -الأردن 2015، ص 22.

<sup>4</sup> شيماء فارس محمد الجبر، المرجع نفسه، ص 21.

<sup>5</sup> القانون رقم 10-03، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 19/07/2003، ج رقم 43 الصادرة بتاريخ 20/07/2003. ص 10. <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2003/A2003043.pdf?znjo=43>

<sup>6</sup> علي سالم الشاورية، المدخل إلى علم البيئة، دار المسيرة، عمان-الأردن 2012، ص 1

<sup>7</sup> طاهري الصديق، أثر النظام الضريبي للحد من التلوث البيئي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 19.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

من خلال التعاريف السابقة يظهر أنها غالبا ما تشير أو تركز على الجوانب المادية التي تتكون منها البيئة بمفهومها الواسع بين جامدة وحية والنظام الذي يحكم أو يسير العلاقة المتبادلة بينها بما يحدد العناصر المادية المكونة للبيئة.

### الفرع الثاني: علم البيئة

أولا: تاريخ علم البيئة: يُعتبر هذا العلم حديث النشأة كعلم من علوم الأحياء مستقل بذاته، ولعل أول من صاغ كلمة ايكولوجيا (علم البيئة = Ecology = Ecologie) إشارة إلى العلم الذي يهتم بالبحث ودراسة العلاقة بين الكائنات الحية فيما بينها وفيما بينها وبين الكائنات غير الحية، هو عالم الحيوان الألماني أرنست هيكل (Ernst Haeckel) سنة 1966م، والتي كان قد صاغها قبله العالم (هنري تورو) سنة 1858م إلا أنه لم يحدد معناها وأبعادها. غير أن الأفكار والأسس التي قام عليها هذا العلم تمتد إلى عصور قديمة منها ما يعود إلى الحضارة اليونانية القديمة من خلال كتاب "عبر الأجواء والمياه والأماكن" لمؤلفه (أبوقراط) سنة 377ق.م تطرق فيه إلى تأثير الطبيعة على الإنسان والحيوان، ثم كتاب "الحيوان" (لأرسطو) سنة 322ق.م. تلت ذلك قيام بحوث ودراسات في ظل الحضارة الإسلامية اعتمدت على التاريخ القديم من خلال ترجمة الكتب والدراسات وربطها بالجانب العقدي. نتج عنها ظهور مؤلفات في هذا المجال، من أبرزها كتاب "الحيوان" (للجاحظ) سنة 255هـ الموافق لسنة 869م أشار فيه إلى نظرية المكافحة الحيوية؛ ثم كتاب "النبات" لمؤلفه (أبو حنيفة الدينوري) سنة 282هـ/895م صنف فيه النباتات وشرح علاقاتها ببيئاتها؛ كذلك كتاب "في الطبيعيات وتأثير النشأة والبيئة على الكائنات الحية" (لمسلمة بن أحمد المجريطي) سنة 398هـ/1008م الذي يعتبر أول من استعمل لفظ أو مصطلح البيئة وأثبت تأثيرها في الأحياء؛ ثم كتاب "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" لمؤلفه (عبد الله بن أحمد البيطار) سنة 646هـ/1248م؛ أيضا كتابين بعنوان "عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات" و"آثار البلاد وأخبار العباد" لمؤلفه (زكريا بن محمد القزويني) سنة 682هـ/1283م؛ وغيرهم ممن اهتموا بهذا المجال<sup>1</sup>.

ثانيا: المبادرات الغربية: بعد كل ذلك تم أخذ المبادرة من طرف الحضارة الغربية التي ارتكزت على ما وصلت إليها سابقاتها بالبحث والدراسة في تطوير هذا المجال حتى أصبح بما هو عليه الآن مرورا بعدة علماء وباحثين منهم العالم الفرنسي "سانت هيلر" سنة 1835م، "هنري تورو" و"ارنست هيكل" الذين

<sup>1</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 44-44.



## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

اشرنا إليهما أعلاه، و"آرثر بيجو" سنة 1920 صاحب نظرية الآثار الخارجية والذي دعا إلى فرض ضرائب ورسوم على المؤسسات مقابل ما تخلفه من تلوث<sup>1</sup>. ثم "يوجين أدرم" سنة 1923 بكتابه (أسس الايكولوجيا)؛ وكذلك العالم "فرانك بلير" بكتابه (البيولوجيا العظمى)<sup>2</sup>.

ثالثًا: تعريف علم البيئة: يعرف علم البيئة " بأنه العلم الذي يبحث في علاقة العوامل الحية من حيوانات ونباتات وكائنات دقيقة مع بعضها البعض ومع العوامل غير الحية المحيطة بها"<sup>3</sup>. أي أن علم البيئة يختص بالبحث والدراسة في مجال العلاقات العامة أو السلوكيات التي تنظم الحياة بين الكائنات الحية فيما بينها وفيما بينها وبين الكائنات غير الحية التي توفر لها الظروف الملائمة لضمان استمراريتها بشكل منسق ومتكامل. ومن هذا المنطلق نرى أن علم البيئة يرتبط بمجموعة من العلوم التي تتقاطع معه لا سيما علم الأحياء من خلال الاهتمام بعلاقات هذه الكائنات ودراسة سلوكياتها والنظم التي تحكمها، وللوصول إلى ذلك كان لا بد من معرفة حقائق تلك المكونات الحية من خلال علوم الحيوان وعلو النباتات إضافة إلى علوم أخرى كالجغرافيا والكيمياء الحيوية ... حتى قيل "أنه يشبه أن يكون كتلة من الجذور متمثلة في علوم الحيوان والنبات والمناخ والتربة والجغرافيا والكيمياء الحيوية تلتقي كلها لتكون جذعًا واحدًا هو علم البيئة"<sup>4</sup>.

### الفرع الثالث: علاقة البيئة بعلم الاقتصاد

أولًا: التداخل بين البيئة والاقتصاد: تعتبر البيئة في علم الاقتصاد من الأصول الخاصة باعتبار أنها توفر نظم الحياة ومجموعة من الخدمات التي تضمن بقاء الإنسان على قيد الحياة<sup>5</sup>. حيث تتداخل البيئة مع الاقتصاد من خلال توفير المستلزمات الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد من ماء وهواء وطاقة ووسائل ومواد خام التي تدخل في الدورة الاقتصادية من إنتاج واستهلاك حيث يترتب عن تلك الدورة مخرجات يتم طرحها في البيئة من نفايات بشتى أنواعها (صلبة، سائلة وغازية) كما هو موضح في الشكل رقم (2-1):

<sup>1</sup> مصباح حراق، الجباية البيئية: عرض تجارب دولية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 01/2014، ص 92.

<sup>2</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص 45.

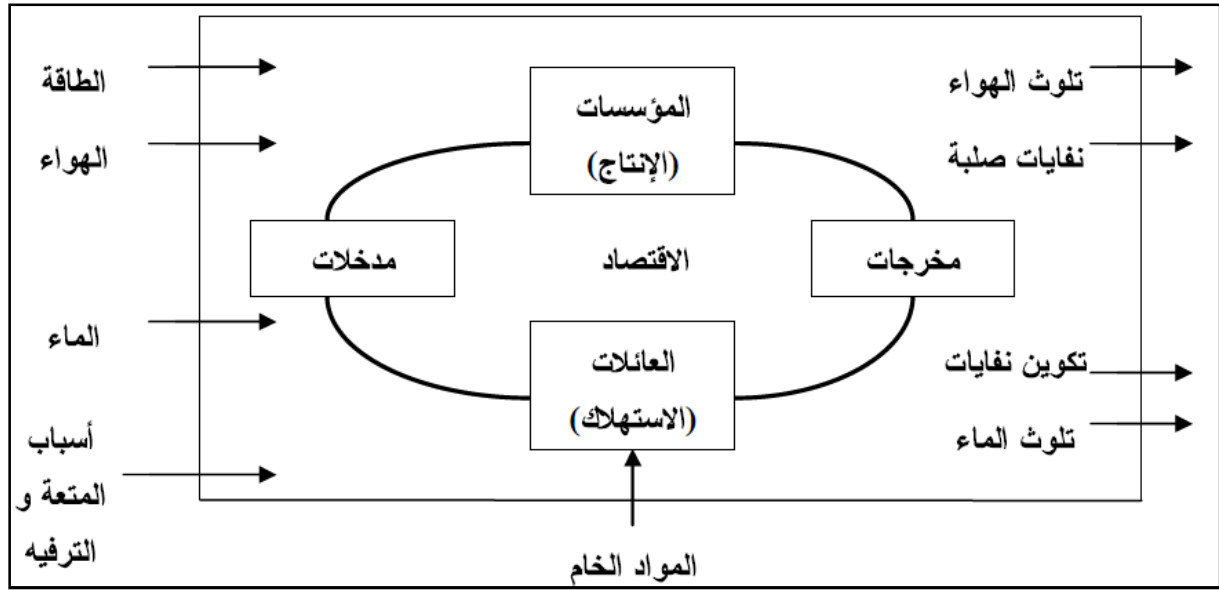
<sup>3</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>4</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص 41.

<sup>5</sup> دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق 2003، ص 45.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الشكل (2-1): التداخل بين البيئة والاقتصاد



المصدر: دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق 2003، ص45.

وبذلك يرتبط علم الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بالبيئة كونه يهدف إلى إيجاد الأساليب الملائمة لإشباع الرغبات المتعددة والمتزايدة للأفراد من السلع والخدمات التي توفرها البيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان، باستخدام مختلف التوليفات والتحالييل والمعادلات من جهة، ومن جهة أخرى استخدام أدوات اقتصادية ترشيدية أو ردعية أو تحفيزية لإحلال وسائل استغلال اقتصادية غير مضرّة بالبيئة، في إطار السعي لإيجاد حلول للمشكلات البيئية<sup>1</sup>. ومن هذا ظهر علم اقتصاد البيئة كفرع متخصص من فروع علم الاقتصاد والذي يشير إلى تسخير مبادئ علم الاقتصاد في الاستخدام الأمثل للموارد البيئية بكل أبعادها من أجل تعظيم الربح، إشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة اقتصادية وبيئية وضمان استغلال عقلائي يحافظ على توازنات البيئة<sup>2</sup>.

ثانياً: علم اقتصاد البيئة: يعرف على أنه "العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستديماً"<sup>3</sup> بينما يعرف علم اقتصاد البيئة في الفكر الاقتصادي الإسلامي في إطار الفقه الإسلامي للمعاملات بالعلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة

<sup>1</sup> فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، ع7، 2009-2010، ص346.

<sup>2</sup> علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص1

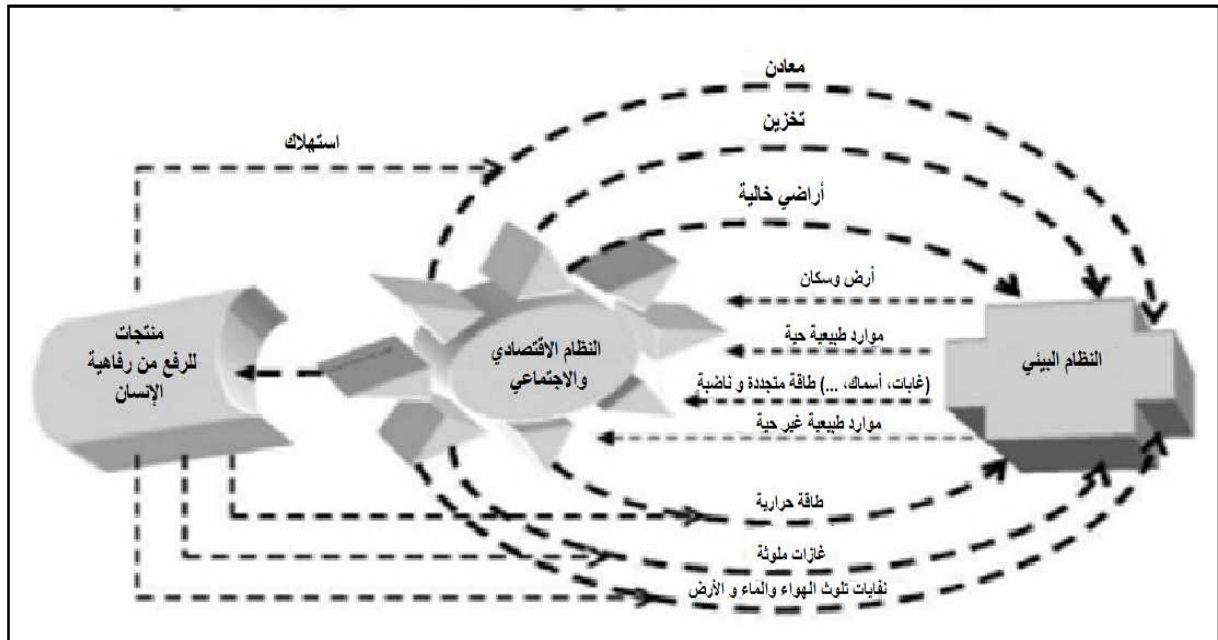
<sup>3</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص16

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الاقتصادية الأخلاقية الرشيدة بهدف ضمان استغلال بيئي عقلاني يحافظ على توازنات البيئة بما يحقق نموا مستديما مباحا<sup>1</sup>.

يظهر من خلال التعريفين السابقين لعلم اقتصاد البيئة بأن الفكر الإسلامي يركز على الجانب الأخلاقي في عملية استغلال البيئة بما يحقق التوازن من خلال إشباع الحاجات بأقل تكلفة اقتصادية وبيئية مصداقا لقول الله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>2</sup>. كما يوضح الشكل رقم (2-2) الموالي ذلك التداخل بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

الشكل (2-2): تداخل النظام البيئي مع النظام الاقتصادي والاجتماعي



المصدر: حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، ط1، العبيكان، الرياض 2007، ص48.

### المطلب الثاني: العناصر المكونة للبيئة

اختلف الباحثون في تصنيف مكونات البيئة من حيث المفردات وعددها لكنها تصب في نفس المضمون حيث تتكون البيئة من عنصرين أساسيين أحدهما طبيعي لا دخل للإنسان في وجوده وآخر

<sup>1</sup> فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص:346-347.

<sup>2</sup> سورة الأعراف، الآية 31.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

مستحدث من طرف الإنسان<sup>1</sup>، يكونان جملة من العناصر التي تتفاعل وتحتك فيما بينها بشكل متناسق ومتكامل مشكّلة بذلك ما يسمى بالنظام البيئي.

تقسم أو تصنف عموماً العناصر المكونة للبيئة إلى عناصر طبيعية حية وجامدة وقوى طبيعية وجدت قبل الإنسان، سخرت له باعتباره مكلف بعمارة الأرض، أُضيف إلى مكوناتها ما شيده هذا الإنسان على أنه أهم مورد من موارد البيئة يؤثر فيها ويتأثر بها ولا يمكنه العيش إلا في أحضانها. إذ لا يمكن تجاهل عطائه قدراً ونوعاً<sup>2</sup>، والتي تكونت عبر الزمن من خلال إحداث تفاعلات بين أجزاء من الطبيعة، والنظام العام الذي يدير وينظم العلاقة بين هذه المكونات.

من خلال ما سبق يمكن حصر العناصر المكونة للبيئة في كل ما هو موجود من انهار، بحار، محيطات، غابات، هواء، ماء، تربة، حيوانات، نباتات، شمس، كواكب، ... أي كل ما في هذا الكون بما في ذلك الإنسان ككائن حي بالإضافة إلى انجازاته التي تراكمت عبر الزمن من مباني، مصانع، طرق، موانئ، مطارات، ... . حيث يمكن تصنيف العناصر الأساسية المكونة للبيئة حسب طبيعتها إلى عناصر طبيعية جامدة، عناصر طبيعية حية، قوى طبيعية وعناصر مستحدثة من طرف الإنسان:

### الفرع الأول: العناصر الطبيعية الجامدة

تمثل الطبيعة الجامدة الأساس الأول أو حجر الأساس المكون للبيئة التي تدب عليها الكائنات الحية وتشمل كل الجمادات التي خلقها الله من تربة وماء وهواء مصنفة حسب طبيعتها بين صلبة، سائلة وغازية:

أولاً: الجمادات الصلبة: تعبر الجمادات الصلبة عن القشرة الأرضية وما عليها من سهول وهضاب وجبال؛ وما تحتوية من رمال وصخور ومعادن صلبة كالحديد والذهب والنحاس وغيرها؛ وتلك الطبقة الهشة من التربة التي تساعد على قيام النشاط الزراعي وتوفير المواد الغذائية اللازمة والملائمة لاستمرار الحياة البشرية<sup>3</sup> من خلال تفاعلها مع مختلف العناصر الأخرى المكونة للبيئة.

ثانياً: الجمادات السائلة: تمثل السوائل المتواجدة على سطح الأرض وما في باطنها على اختلافها ويأتي في مقدمتها وعلى رأسها الماء الذي يعتبر عنصر الحياة مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا

<sup>1</sup> محمد علي سيد امبابي، الاقتصاد والبيئة (مدخل بيئي)، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1998، ص17

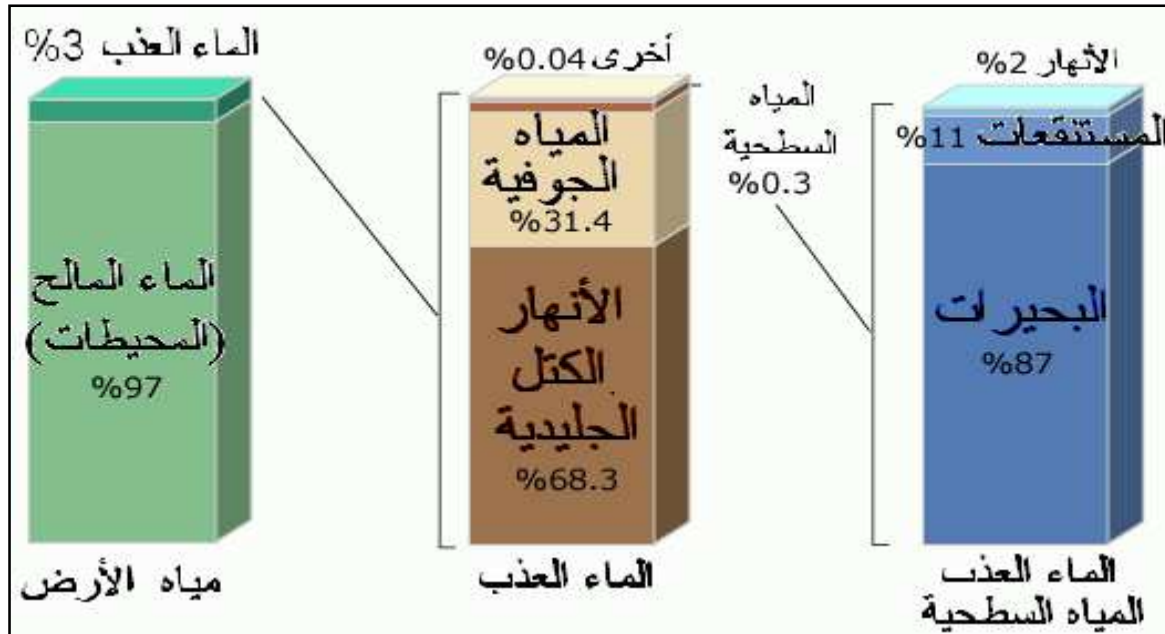
<sup>2</sup> شادي خليفة الجوارنة، مرجع سبق ذكره، ص29.

<sup>3</sup> شادي خليفة الجوارنة، المرجع نفسه، ص32.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ<sup>1</sup>، فالماء سائل شفاف لا لون له ولا رائحة ولا طعم يمكن أن يكون سائل أو بخار أو متجمد. وهو المؤثر الأكبر على المناخ من خلال تشكيله وتكيفه عبر دورته بين التجمد والسيولة والتبخر<sup>2</sup>. حيث يغطي الماء أكثر من 70 بالمائة من الكرة الأرضية، تقدر كميته بألف وخمسمائة (1500) مليون كيلومتر مكعب، منها 97 بالمائة مالحة تشكل البحار والمحيطات و3 بالمائة عذبة، منها حوالي 75 بالمائة متجمدة في شكل ثلوج وجليد، متمركزة في القطبين المتجمدين والمناطق الباردة؛ والباقي موزع على الأنهار والبحيرات، المياه الجوفية وماء المطر المتخلل في التربة وأجسام الكائنات الحية والجو<sup>3</sup>. حيث يبين الشكل رقم (2-3) توزيع المياه على الكرة الأرضية.

الشكل (2-3): توزيع الماء على الكرة الأرضية



المصدر: <https://www.marefa.org/> تاريخ الاطلاع 2023/05/28

كما تعتبر من السوائل كذلك الزيوت النفطية المستخرجة من باطن الأرض والتي أصبح لها دور كبير في التفاعل البيئي إيجاباً وسلباً من خلال استعمالها في توليد الطاقة من جهة وما تخلفه من تلوث من جهة أخرى.

<sup>1</sup> سورة الأنبياء، الآية 30.

<sup>2</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>3</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صبارني، البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت أكتوبر 1979، ص 34-35.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

ثالثًا: الجمادات الغازية: يحيط بسطح الأرض ويتغلغل فيها أحيانا هواء عبارة عن غازات لا ترى، ضرورية لوجود الكائنات الحية، تكون الغلاف الجوي مرتبة حسب الطبقات التي تحيط بالأرض وتشارك في النظام البيئي العام، بعضها يبني المادة الحية، ومنها ما يصد الأشعة الضارة، وبعضها يقوم بدور مهم في تعديل المناخ. ومن هذه الغازات الأكسجين، الهيدروجين، النيتروجين، أكسيد الكربون، الأوزون، الهليوم وأنواع أخرى<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: العناصر الطبيعية الحية

تضم الطبيعة الحية أعداد كثيرة من الكائنات التي تختلف في أشكالها وأحجامها وألوانها وأنواعها وطرق معيشتها لكنها تشترك في الخصائص والمظاهر الدالة على الحياة كالإحساس، الحركة، التنفس، التغذية، طرح الفضلات، النمو والتكاثر. تصنف هذه الكائنات الحية في مجموعتين رئيسيتين من حيث طريقة الحصول على الغذاء، حيث تقوم المجموعة الأولى بإمكانية صنع الغذاء في عملية البناء الضوئي والتي يطلق عليها اسم المنتجات لأنها توفر الغذاء لنفسها وللأحياء الأخرى، بينما تسمى المجموعة الثانية بالمستهلكات والتي تشمل آكلات الأعشاب، آكلات اللحوم وآكلات الأعشاب واللحوم، حيث يشترك في ذلك الإنسان، الحيوانات، النباتات، والطلائعيات<sup>2</sup>:

أولًا: الإنسان: ذلك الكائن الحي الذي كرمه الله بالعقل وجعله خليفة في الأرض فسخر له كل ما في الكون من جمادات ونباتات وحيوانات، يتفاعل معها فيؤثر فيها ويتأثر بها إيجابًا وسلبًا من خلال انفراده باستغلال موارد البيئة الطبيعية وترويضها لخدمته حتى تمكن عبر الزمن من إنشاء أو تشييد حضارات سميت بالبيئة المشيدة أو الاصطناعية.

ثانيًا: الحيوانات: أحياء كثيرة التنوع من حيث الشكل والحجم والحركة والسلوك وطريقة المعيشة، تتميز بقدرتها على الحركة الانتقالية والتغذية غير الذاتية. تنتشر في البر والجو والبحار والمحيطات<sup>3</sup>.

ثالثًا: النباتات: كائنات حية ذاتية التغذية (منتجة) عادة ما تكون مثبتة في التربة بواسطة جذور ولها سيقان تحمل الأوراق والأزهار التي تتحول إلى ثمار تحوي بذورا عند نضجها مثل الأعشاب والأشجار<sup>4</sup>. توفر الغذاء للإنسان والحيوان، وتقوم بدور مهم في البيئة، حيث تمتص غاز ثاني أكسيد الكربون

<sup>1</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص24.

<sup>2</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، مرجع سبق ذكره، ص55.

<sup>3</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، المرجع نفسه، ص57.

<sup>4</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، المرجع نفسه، ص56.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

وتطرح الأكسجين خلال النهار والعكس ليلاً. كما تلعب دورًا مهمًا في تشكيل المناخ وتوزيع الأمطار<sup>1</sup> حسب كثافتها وتمركزها.

رابعاً: الطلائعيات: كائنات حية بعضها لا يرى بالعين المجردة تشمل البكتيريا والطحالب والفطريات وأنواع العفن المختلفة، الكثير منها يظهر صفات نباتية وأخرى حيوانية في نفس الوقت مثل الطحالب ذاتية التغذية شبه النباتات وتتحرك حركة انتقالية كالحيوانات ومنها غير ذاتية التغذية تشبه صفة الحيوانات كالفطريات<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: القوى الطبيعية

القوى الطبيعية هي عنصر من عناصر الطبيعة الجامدة إلا أنها تتميز ببعض الخصوصيات، حيث ينتمي بعضها إلى الأرض يحدث من خلال التفاعلات الأرضية، ويرد بعضها من خارج كوكب الأرض مشكّلةً بذلك عنصرًا بيئيًا ذا أهمية بالغة في استقرار البيئة وتوازنها. تتمثل هذه القوى الطبيعية أساساً في الجاذبية، الحرارة، الضوء والرياح<sup>3</sup>:

أولاً: قوة الجاذبية: للقوة الجاذبية أهمية بالغة في التناسب الموضوعي لكل العناصر البيئية، ومن هذه القوة الأرضية الجاذبة ما يجعل القمر يدور حول الأرض محدثاً حركتي المد والجزر، كما أن الأرض منجذبة إلى الشمس بقوة جاذبية تجعلها تدور حولها مشكلة الفعل الشمسي في البيئة على النحو الذي هو عليه وتعاقب الليل والنهار والفصول.

ثانياً: القوة الحرارية: المصدر الأساسي والأكبر للحرارة هو أشعة الشمس الساقطة على الأرض من خلال الغلاف الجوي، حيث تعد القوة الحرارية عنصراً بيئياً بالغ الأهمية في البيئة ككل، وهي أساس نشأة الحياة وتنميتها، وترتيب البيئة المناخية وتنظيم عناصرها من ضغط جوي، دورات مائية وحركة الرياح. وبالإضافة إلى القوة الحرارية القادمة من الفضاء الخارجي هناك قوة حرارية مصدرها باطن الأرض من المعادن المنصهرة في درجة حرارة عالية يتسرب بعض منها إلى سطح الأرض ليحدث أو يكون دور بيئي.

<sup>1</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص 29

<sup>2</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>3</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص 25-28



## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

ثالثًا: القوة الضوئية: المصدر الأساسي للقوة الضوئية هي الشمس كما جاء في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ۗ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾<sup>1</sup>. والضوء هو مصدر الطاقة لجميع الكائنات الحية، حيث يؤثر في بنيتها الفسيولوجية وسلوكياتها التي تكون بها دورة التكاثر ودورة التوزيع المكاني للأحياء على الأرض من حيث الانتشار والتخلص، الإقامة والهجرة.

رابعًا: قوة الرياح: قوة الرياح تكمن في دورها المهم في البيئة بما تحتويه من عناصر حية أو غير حية، من خلال دورها في تحريك التربة على سطح الأرض، حت الصخور ونقلها ذراتها، نقل السحب وتوزيع انتشار هطول الأمطار، لها دور في إحداث التيارات المائية، كما لها دور في انتقال، نشر وتوزيع بذور النباتات واللقاح وهجرة أنواع كثيرة من الطيور والحشرات. ودور الرياح في البيئة أشار إليه القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾<sup>2</sup> وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَبِيدٍ فَأَخْرَجْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۗ كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾<sup>3</sup>

### الفرع الرابع: العناصر المستحدثة أو المشيدة أو الاصطناعية

تتألف البيئة المستحدثة من العناصر التي استحدثها أو اصطنعها الإنسان مع مرور الوقت في إطار عمارته للأرض التي استخلفه الله فيها، والتي تتمثل في المباني والتجهيزات، الطرق والمواصلات، الموانئ والمطارات، المصانع والمنشآت، ... إضافة إلى النظم الاجتماعية التي تنظم العلاقة بين الناس من عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات وأنماط سلوكية وثقافية<sup>4</sup>. حيث شكلت هذه العناصر المستحدثة عبر الزمن، الإطار العام الذي يوفر المستلزمات الأساسية التي تتطلبها الحياة اليومية للبشر وينظم العلاقات الاجتماعية فيما بينهم.

### المطلب الثالث: النظام البيئي

عرف النظام البيئي على أنه "سمة تطلق على اتحاد مجموعة حية بوسطها غير الحي، وهو وحدة بنيوية ووظيفية للطبيعة على وجه الأرض"<sup>5</sup>. حيث يمثل النظام البيئي ذلك التفاعل الحركي أو

<sup>1</sup> سورة يونس، الآية 5.

<sup>2</sup> سورة الحجر، الآية 22.

<sup>3</sup> سورة فاطر، الآية 9.

<sup>4</sup> طاهري الصديق، أتر مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>5</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص 45.



## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الديناميكي بين كل عناصر البيئة في إطار عملية تبادل المواد بين المكونات البيئية الحية وغير الحية، أي التفاعل الديناميكي لجميع أجزاء البيئة بما يشملها من جماعات ومجتمعات ومواطن بيئية مختلفة مع التركيز بصورة خاصة على تبادل المواد بني الأجزاء الحية وغير الحية<sup>1</sup>. بشكل ينتج عنه عدة مظاهر مهدت أو شكلت بمرور الوقت وتعدد الدراسات والأبحاث لتبني علم خاص بالبيئة يهتم بالعلاقة بين مكونات البيئة. ولعل من أهم تلك المظاهر أو أبرزها الترابط والاتزان أو التوازن.

### الفرع الأول: الترابط البيئي

تتجلى مظاهر الترابط البيئي في علاقة كل عنصر بيئي مع غيره من العناصر بخصوص وجوده وبقائه، نموه وتحوله من مكان إلى مكان ومن حال إلى حال في إطار عملية اخذ وعطاء فيما بينها بحيث تندرج الموجودات أو المكونات البيئية في سلسلة أو حلقة دائرية من الترابط<sup>2</sup>. فعلى سبيل المثال:

1- تتغذى الكائنات المنتجة (الأعشاب) على المواد الأولية المنحلة في التربة والغازات اللازمة لعملية البناء الضوئي؛

2- ثم تتغذى آكلات الأعشاب (اغليها من الحيوانات) على الكائنات المنتجة (الأعشاب) في مستويات متعددة من بسيطة إلى معقدة؛

3- وتتغذى آكلات اللحوم (الإنسان وبعض الحيوانات) على بعض الأعشاب وآكلات الأعشاب من الحيوانات؛

4- ثم تتغذى المحللات على الجثث والفضلات العضوية فتعيد المواد الأولية إلى التربة، فتبدأ دورة أخرى مترابطة وهكذا.

### الفرع الثاني: الاتزان أو التوازن البيئي

يتجلى مفهوم الاتزان في أن جل الأنظمة البيئية تتميز إما بالمرونة وإما بالمقاومة ونادرا ما تجمع بين الميزتين معا وعادة ما يكون النظام البيئي المقاوم قليل المرونة والنظام المرن قليل المقاومة. كما أن النظم البيئية تتميز بالقدرة على أداء وظيفتها بمقدار معين من التنظيم الذاتي ضمن قدرة احتمالها، التي لا يمكن تجاوزها بشكل قد يفقدها مهامها و/أو إلحاق الضرر بها. حيث تطرق العالم "كرايس" (Krebs)

<sup>1</sup> عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص14.

<sup>2</sup> عبد المجيد عمر النجار، المرجع نفسه، ص:34-35.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

لظاهرة الاتزان البيئي مبرزا أن له مفهومين أساسيين أولهما اتزان محلي والآخر عام أو شامل<sup>1</sup>. ويمكن أن يكون الاتزان أو التوازن الأول نوعي ومحلي يخص نوع كل عنصر من عناصر البيئة وعلى مستوى كل قطر أو جهة من الجهات كالتوازن في البيئة المائية أو توازن الغازات الفضائية، تكون تلك التوازنات الفرعية أو النوعية بمثابة حلقات أو لبنات يتألف منها التوازن العام أو الشامل<sup>2</sup>.

أولاً: الاتزان أو التوازن النوعي أو المحلي: يتعلق بكل مكون من مكونات البيئة وكل منطقة من مناطقها أو جهة أو صنف من جهاتها أو أصنافها مثل توازن الغازات على مستوى الغلاف الجوي للأرض بنسب محددة وثابتة تسمح بتغذية الحياة على الأرض وحفظها من عوامل الإبادة كالشمس المحرقة أو التجمد وغير ذلك، كما أن الدورات المناخية المتعاقبة على الأرض عبر السنة من فصول محددة يكون لكل فصل منها دور معين في حفظ الحياة على هذه الأرض وتنميتها.

ثانياً: الاتزان أو التوازن العام أو الشامل: يشمل التوازن أو الاتزان العام جملة التوازنات النوعية أو الفرعية أو المحلية التي تحدث على مستوى البيئة ككل والتي تنظم الحياة والوجود في هذا الكون بما تتعادل به المدخلات البيئية التي تأتي من الوسط المحيط كالطاقة الشمسية، ثاني أكسيد الكربون، الأوكسجين، الماء والعناصر الغذائية مع المخرجات البيئية التي تطرح في الوسط المحيط من أكسجين، ثاني أكسيد الكربون، ماء وطاقة حرارية مفقودة. حيث تقوم البيئة على توازن دقيق بين أحجام تلك المدخلات والمخرجات في التفاعل البيئي كله خلال دورتها الكبرى.

### الفرع الثالث: التنوع الحيوي

يعبر التنوع الحيوي عن المجموع الكلي للكائنات الحية التي تعيش على سطح الأرض في اليابسة أو في المياه، وفي العادة يشير التنوع الحيوي إلى مستويات مختلفة، منها النظم البيئية، تنوع الكائنات المختلفة والتنوع الوراثي داخل الأنواع نفسها. حيث تلعب الأنواع الحية من نباتات وحيوانات وكائنات دقيقة دور كبير في التنمية بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في توازن النظام البيئي، من خلال مساهمة التنوع الوراثي والمادة الجينية للأنواع الحية في تطوير الزراعة والصناعة والطب رغم اقتصار الدراسات على أنواع قليلة من النباتات لا تتعدى نسبة 1 بالمائة من إجمالي أنواع النباتات الموجودة على سطح الأرض ونسبة أقل من ذلك من أنواع الحيوانات. فحماية التنوع الحيوي وتنوع المورثات

<sup>1</sup> عادل الشيخ حسين،، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>2</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص 36.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

والسلالات استثمار ضروري لحماية وتحسين إنتاج الأراضي الزراعية، تطوير الأشجار والنباتات ومصائد الأسماك، من أجل مواجهة التغيرات غير الملائمة التي تطرأ على البيئة وإبقاء الخيارات مفتوحة على المستقبل.

في الواقع لم يستخدم الإنسان إلا عددا محدودا للغاية من الأنواع والسلالات الزراعية وتربية الحيوانات التي استأنس معظمها من آلاف السنين، حيث لا تستفيد الزراعة العالمية إلا من حوالي 100 نوع من النباتات من أصل ما يزيد عن 250 ألف نوع التي وصفها علماء النباتات، وأن حوالي 70 بالمائة من الإنتاج الغذائي العالمي يعتمد على ثلاثة أنواع من النباتات وهي القمح والأرز والذرة. كما أن هذه السلالات المستأنسة من النباتات والحيوانات معرضة للإصابة بالأمراض والآفات والمؤثرات المناخية غير المناسبة بكل سهولة، وبفضل تهجينها مع السلالات البرية الأصلية تكتسب قدرة أكبر على المقاومة. حيث أدى تهجين نباتي القمح والأرز في آسيا مع سلالات برية إلى زيادة سنوية في الإنتاج بلغت 2 بليون دولار للقمح و1.5 بليون دولار للأرز، كما أن استنباط سلالات جديدة مقاومة من أنواع الذرة البرية المكسيكية مكن الولايات المتحدة الأمريكية من التغلب على نكسة 1970 التي أصابت محصول الذرة إثر تعرض أوراق النباتات لفطر في مناطق زراعة الذرة كافة أدى إلى خسائر بلغت 2 بليون دولار<sup>1</sup>.

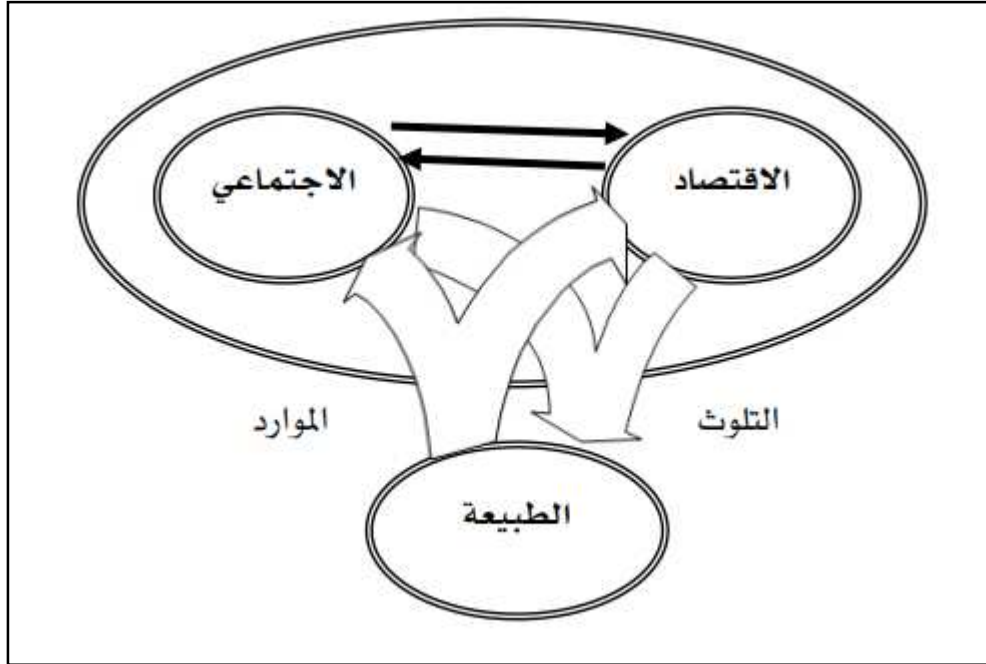
### المبحث الثاني: علاقة البيئة بالنمو والتنمية: الاستنزاف، التلوث واختلال التوازن

النظام البيئي المحيط بالإنسان يعتبر المصدر الرئيسي لدعم الحياة على سطح الأرض، فهو منبع الموارد التي يستخرجها أو يستمددها الإنسان من الطبيعة في إطار السعي لتحسين وتطوير مستوى رفاهيته، كما يعتبر (النظام البيئي) مصب للمخلفات الناتجة عن استعمالات الإنسان لتلك الموارد الطبيعية أو استهلاكها. حيث أن النظام البيئي مهماً على هذه الكيفية في إطار عملية تجديد الموارد وامتصاص النفايات. لكن خلال القرنين الأخيرين تضاعفت تلك الاستعمالات للموارد نتج عنها تضاعف النفايات بشكل فاق قدرة البيئة على التجديد والاستيعاب. تسبب في إحداث مضاعفات أصبحت تهدد البيئة والنظام البيئي ككل لاسيما استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، التلوث وخلل التوازن البيئي. حيث يبين الشكل الموالي رقم (2-4) دور الطبيعة في تموين الحياة العامة بالموارد اللازمة لضمان استمراريتها واستقبال المخلفات في محاولة لإعادة تجديدها.

<sup>1</sup> عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 21-22.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الشكل (2-4): دور الطبيعة في تموين الحياة العامة والتخلص من النفايات



المصدر: مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والبيئة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2014، ص 103.

### المطلب الأول: الواقع الاقتصادي للموارد الطبيعية

مصادر البيئة المتوفرة سواء كانت متجددة أو غير متجددة، هي ثروات متاحة لصالح الإنسان يأخذ منها حسب حاجته إليها بما يوفر له وسائل العيش والراحة ويضمن له الاستقرار والاستمرار في هذا الكون وكسب لهذه الموجودات. لكنه دأب على الاستمرار المتواصل للتربة والغابات والطيور والأسماك وحتى المعادن والثروات الباطنية كالنفط والغاز والمياه الجوفية، ولم تتمكن التكنولوجيات الحديثة التي طورها الإنسان من إيجاد بدائل تكافئ النقص الملحوظ في الموارد الطبيعية المستنزفة<sup>1</sup>، أو إمكانية الاستغناء عنها.

مصطلح استنزاف الموارد تعني اختفاء المورد أو التقليل من قيمته في أداء دوره العادي المنوط به في إطار سلسلة الحياة والغذاء. والأخطر من ذلك هو تأثير هذا الاستنزاف على ميزان النظام البيئي، حيث أن استنزاف مورد ما قد يؤدي إلى استنزاف موارد أخرى وبالتالي تتسع دائرة الاستنزاف وتتداخل فيما بينها على المستوى المحلي ثم الدولي، ثم النظام البيئي ككل<sup>2</sup>. تعود أسباب استنزاف الموارد الطبيعية إلى عدة عوامل رئيسية أغلبها من صنع الإنسان ومنها ما هو طبيعي.

<sup>1</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، مرجع سبق ذكره، ص 136.

<sup>2</sup> علي سالم الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

### الفرع الأول: أسباب استنزاف الموارد الطبيعية

ترتبط أغلب أسباب استنزاف الموارد الطبيعية بتصرفات الإنسان مع الطبيعة في إطار استغلالها لتوفير أهم احتياجاته التي توفر له العيش الكريم، والتي صارت فيما بعد لتحقيق الرفاهية. حيث يمكن الإشارة إلى أهم الأسباب كما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: سوء استغلال الموارد: من خلال جهل السكان، التخلف الحضاري بعدم وجود البديل، تمسكهم ببعض العادات والتقاليد بالإضافة إلى الاستغلال المفرط والجائر من طرف الإنسان وجشعه في إطار تموين متطلبات الثورة الصناعية، التي صارت تسعى إلى توفير في غالب الأحيان وسائل الرفاهية التي يسعى إليها لاسيما الإنسان الغربي ثم تسويقها إلى باقي الشعوب.

ثانياً: ضغط التزايد السريع في عدد السكان: مما لا شك فيه أن التزايد في عدد السكان له أثر على استنزاف الموارد البيئية، من خلال زيادة الطلب على المنتجات اللازمة لتغطية حاجيات الأفراد، أي أن الزيادة في عدد السكان ينتج عنها الزيادة في الاستهلاك ومن ثم الزيادة التلوث وطرح النفايات، وبأشكال مضاعفة في إطار تنامي الرغبات والطموح إلى تحقيق الرفاهية. كما أن هذا التزايد السريع في عدد السكان له الأثر البالغ على استنزاف الأراضي الزراعية من خلال التوسع في العمران على حساب تلك الأراضي الزراعية والأماكن الخصبة. وعليه فإن الامتداد الحر والطلاق للتوسع العمراني على حساب ما يجاورها من أراض خصبة، هو تدمير لمورد طبيعي لا يمكن ترميمه، حيث بلغ عدد المدن التي يزيد تعداد سكانها عن 1.5 مليون نسمة، سنة 2011 نحو 130 مدينة في العالم، منها 15 مدينة يزيد تعداد سكانها عن 7 ملايين نسمة، من بينها مدن تجاوزت 20 مليون نسمة مثل مدينة شنغهاي.

ثالثاً: الكوارث الطبيعية والإنسانية: تشمل الكوارث الطبيعية انحباس الأمطار كما حصل على مستوى دول الساحل الإفريقي خلال الفترة من 1967 إلى 1976 كان السبب في تدمير الموارد البيئية الحية، الفيضانات كما حدث في الصين عام 1931 بهلاك نحو 3.7 مليون نسمة وإعصار البنغال الذي أدى إلى هلاك 700 ألف نسمة ناهيك عن الخسائر الأخرى للبيئة الحية، سنة 1970 بالإضافة إلى الزلازل والبراكين، غزو الجراد، ضف إلى ذلك تسربات الإشعاعات النووية والكيميائية التي يتسبب فيها الإنسان متعمداً أو من خلال الإهمال أو غير ذلك.

رابعاً: التلوث بأشكاله ومستوياته: يعتبر التلوث من بين الأسباب الرئيسية التي تساهم في استنزاف الموارد البيئية وتحويلها إلى موارد غير فعالة أو حتى سلبية أو ضارة في الكثير من الحالات، حيث أن عمليات إلقاء مياه الصرف الصحي والمياه الحرارية والنفايات الصناعية في عرض البحار والمحيطات والأنهار والمحيطات يؤدي إلى استنزاف الثروات البيئية المائية من أسماك ونباتات. كما أن تزايد كميات

<sup>1</sup> علي سالم الشواورة، المرجع نفسه، ص.ص: 55-59.

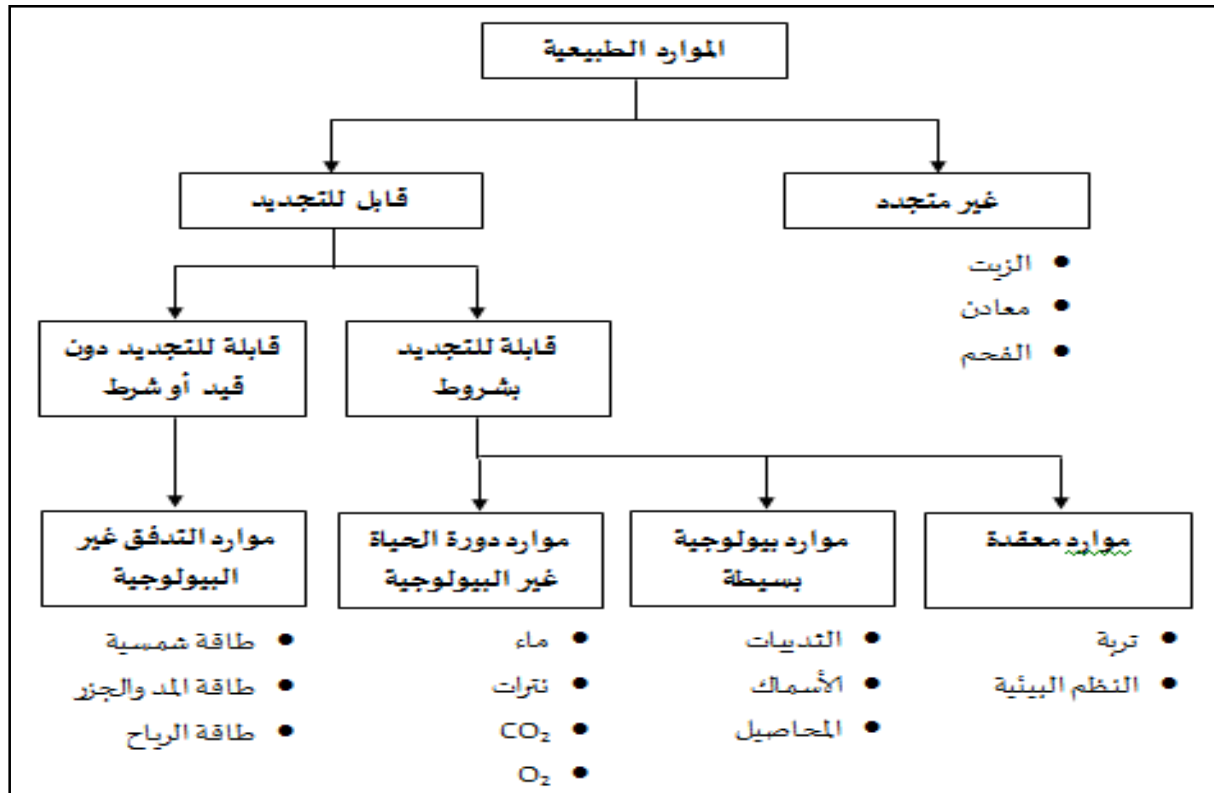
## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

النفائيات وانتشار الغازات السامة في المدن وأجوائها والمبيدات والأسمدة الكيماوية والإشعاعات لها دور كبير في تدمير واستنزاف الحياة البرية.

الفرع الثاني: الموارد البيئية المعرضة للاستنزاف

يمكن تصنيف الموارد الطبيعية المكونة للبيئة من عناصر أو موارد متجددة وموارد غير متجددة، حسب ما يتضمنه الشكل رقم (2-5) الموالي:

الشكل (2-5): الموارد الطبيعية المكونة للبيئة



عدد الموارد الطبيعية القابلة للتجديد دون شروط قليل مثل الإشعاع الشمسي، أما الموارد الطبيعية الأخرى أغلبها قابل للتجديد بشروط مثل حالة الطبقات المائية والغابات والتربة. مما يعني أنه يجب إعطاء اهتمام خاص لإدارة تلك الموارد الطبيعية من حيث النمط الزمني لاستخدامها والتأثير

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

المتبادل بين الموارد وغيرها، ومن حيث معدلات الاستخدام<sup>1</sup>. تصنيف الموارد الطبيعية المكونة للبيئة إلى موارد مادية حية وموارد غير حية<sup>2</sup>.

أولاً: الموارد المادية الحية: رغم أن هذا النوع من الموارد متجدد، غير أن سرعة استغلاله تجاوزت بكثير سرعة تجددته إضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى بقاء عملية تجددته، ومن بين تلك الموارد الحية:

1- النباتات: هذه الموارد متجددة غير أن الإنسان يجتث الكثير منها للحصول على ما يحتاجه من الأخشاب والألياف والأوراق بما يفوق معدل تجددتها، كما أنه دأب على اجتثاث الأشجار وتحويل مكانها إلى مناطق زراعية أو رعوية أو استعمالها لبناء المساكن في إطار الزحف العمراني بتنفيذ برامج الإسكان وامتصاص الضغط الحاصل جراء النمو السريع في عدد السكان. حيث كانت الغابات الاستوائية مع بداية القرن العشرين تغطي حوالي 16 مليون كم<sup>2</sup> تقلصت بفعل الاستغلال الكثيف إلى ما يزيد عن 5 مليون كم<sup>2</sup> مع نهاية القرن ويتوقع إذا استمرت الأمور على هذا الحال أن تزول الغابات الاستوائية بحلول سنة 2050 تماماً<sup>3</sup>. بالإضافة إلى الحرائق التي تلتهم ملايين الهكتارات سنوياً نتيجة الإهمال أو الحرق المتعمد، حيث تعرضت منطقة فيكتوريا بأستراليا إلى حريق في الغابات سنة 1983 أدى إلى تدمير 14 قرية ومقتل المئات من الأفراد وما لا يقل عن ربع مليون رأس من الماشية<sup>4</sup>. وحتى الجنات المسترخية من الشعب المرجانية في الأعماق الزرقاء أصبحت تتلقى الضربات القاصمة من كل الاتجاهات، فمن جهة هجمات الأعاصير الرهيبة والمدمرة التي ازداد عددها وتضاعفت شدتها لعشرات المرات وبسبب عبث الإنسان المتواصل بموازين الطبيعة من جهة أخرى بالإضافة إلى التلوث البيئي<sup>5</sup>.

2- الحيوانات: غالباً ما نسمع عن بحيرة أو نهر صار خالياً من الأسماك أو أن نوعاً منها قد اختفى نتيجة للصيد الجائر أو المفرط، كما اختفى حوالي 45 نوع من الطيور خلال القرنين الماضيين بسبب صيدها بالأسلحة المتطورة، كما انقرض خلال هذه الفترة حوالي 40 نوع من الثدييات. حيث يعود قتل وصيد الحيوانات من طرف الإنسان لتوفير الغذاء أو الكساء أو لتهيئة الظروف المناسبة له ولحيواناته الأليفة، أو في بعض الأحيان لمجرد التسلية بممارسة رياضة الصيد باستعمال الأسلحة النارية المتطورة ووسائل النقل الحديثة والسيارات لمطاردة الحيوانات ليلاً ونهاراً.

ثانياً: الموارد غير الحية: هذا النوع من الموارد منه ما هو متجدد مثل التربة والموارد المائية ومنه ما هو غير متجدد وموجود بكميات محدودة وفي أماكن معينة كالمعادن والثروات الباطنية:

<sup>1</sup> دوناتورومانو، مرجع سبق ذكره، ص 48

<sup>2</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، مرجع سبق ذكره، ص: 137 – 138.

<sup>3</sup> عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص 88

<sup>4</sup> علي سالم الشاورية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>5</sup> عادل الشيخ حسين، المرجع نفسه، ص 86



## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

1- المعادن والثروات الباطنية: هذه الموارد الطبيعية غير متجددة وبالتالي فإنها موارد بيئية مؤقتة تتواجد في أماكن معينة وبكميات محدودة. كما أنها لا يمكن أن تتجدد بنفسها. حيث أكدت دراسات أن كمية المعادن المتبقية في الأرض تتراجع بسرعة فممنها ما نضب ومنها ما هو في طريق النضوب،

2- التربة: هذا المورد قابل للتجدد ويتم استثماره من طرف الإنسان في إنتاج المحاصيل التي يحتاجها. غير أنه لم يسلم هو الآخر من محاولات الاستدرا كزراعة أحد أنواع المحاصيل لمواسم متتالية، عدم تنظيم المخصبات ومياه الري، أو عدم إتباع دورات زراعية منتظمة. حيث أن مثل هذه الممارسات تؤثر على مردود التربة وتؤدي إلى إنهاكها أو حتى إلى جديها وتصحرها.

3- الموارد المائية: مشكلة هذا المورد ذات وجهين هما الندرة والتلوث، حيث يتم استخدامه للشرب والاستحمام والغسيل، الري وفي المؤسسات الصناعية بسرعة تفوق تجده وتعويس ما ينقص. ونظرا لطبيعة هذه المادة الحيوية ظهرت أصوات تنادي بتحسين أساليب الاستعمال أو الحد من عدد المستعملين غير أن الحل يكمن في كلاهما.

### المطلب الثاني: التلوث البيئي

التلوث مشكلة بيئية ظهرت بأكثر وضوح مع مجيء عصر الصناعة، فأخلت بالكثير من الأنظمة البيئية التي عمرت أزمنة طويلة، فصار التلوث يوصف على أنه الوريث الذي حل مكان المجاعات والأوبئة<sup>1</sup>. يعرف التلوث بأنه: "كل تغير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الحية وغير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها"<sup>2</sup>، كما عرف على أنه "كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل التربة والهواء والبحيرات والبحار وغيرها"<sup>3</sup>. أما المشرع الجزائري فيعرفه على أنه: كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرّة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية<sup>4</sup>.

تلوث البيئة ظاهرة خطيرة دخلت على الإنسان من مختلف جوانب الحياة، مصادرّه كثيرة حتى يكاد لا يعرفها أو يدرك أخطارها بسبب تغلغلها مع تيار المدنية والتكنولوجية في شتى المجالات<sup>5</sup>، حيث

<sup>1</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، مرجع سبق ذكره، ص 119

<sup>2</sup> عبد المجيد عمر النجار، مرجع سبق ذكره، ص 55.

<sup>3</sup> محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية ط6، القاهرة 2006، ص 30.

<sup>4</sup> القانون رقم 10-03. متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر بتاريخ 2003/07/19، الجريدة الرسمية رقم 43 لسنة 2003، بتاريخ

2003/07/20، ص 10

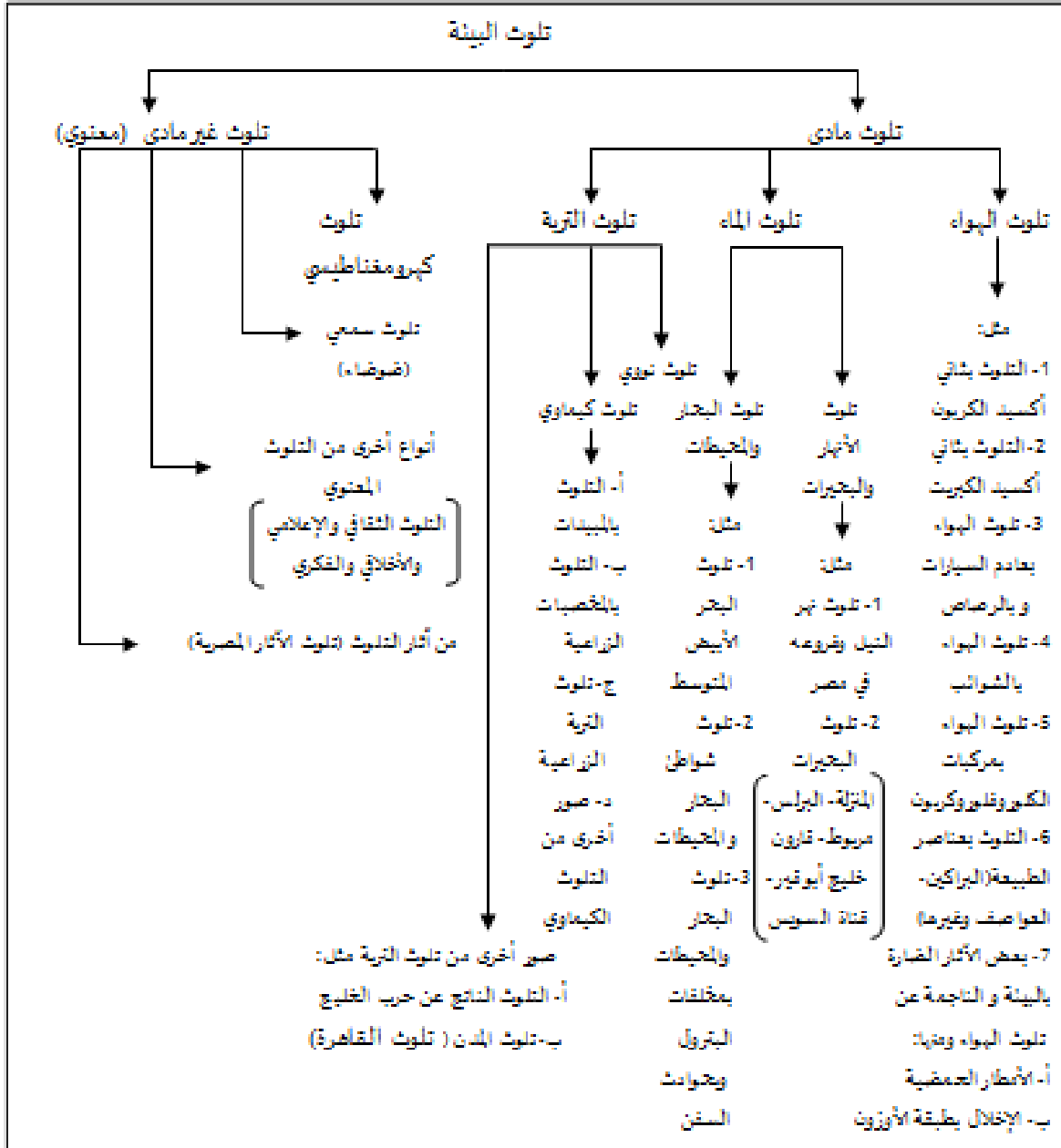
<sup>5</sup> يحيى نهبان محمد، التلوث البيئي أكثر كارثة يواجهها الإنسان، دار جليس الزمان ط1، عمان 2014، ص 5.



## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

مست الهواء الذي يستنشقه، الغذاء الذي يسنده، الماء الذي يشربه وحتى راحة البال التي يطمح إليها بعد العناء والتعب.

الشكل (2-6): أهم أشكال التلوث البيئي



المصدر: محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية ط6، القاهرة 2006، ص 35.

### الفرع الأول: تلوث الهواء

يتكون الهواء الطبيعي من 78% من غاز النتروجين، 20% من غاز الأوكسجين، 1% من الأرجون، 0.02% من ثاني أكسيد الكربون بالإضافة إلى كميات ضئيلة من غازات النيون والهليوم والكربون أما

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

بخار الماء فغالبا ما يتراوح بين 1: 2% من حجم الهواء. حيث يمكن اعتبار الهواء ملوثا عند اختلاف هذا التركيب أو دخول غازات أو جسيمات غريبة<sup>1</sup>.

احتفظ الهواء المحيط بالكرة الأرضية عبر الزمن بتركيبته الطبيعية، رغم اختلاطه بمواد وجسيمات غريبة في شكل غبار أو غازات وأبخرة من حرائق الغابات والبراكين، غير أنها كانت في حدود تحمل الإنسان. لكن بعد الثورة الصناعية والتزايد المستمر في النشاط الصناعي الذي أدى إلى تمركز وازدحام السكان في المدن مع التطور الكبير في وسائل النقل، بدأ الهواء يتعرض لشتى الملوثات لاسيما الغبار، الغازات والأبخرة المتطايرة والمتصاعدة في سماء المدن الصناعية منها أكاسيد الكربون والكبريت والنتروجين، الدخان، الروائح والجسيمات الصلبة من المعادن، ... هذه الملوثات لها تأثير خطير على صحة الإنسان قد تؤدي إلى الوفاة خاصة لدى الأطفال وكبار السن ومرضى الجهاز التنفسي، فبالإضافة إلى تلويث الهواء الذي يتم استنشاقه، قد تتسبب في ظاهرة الانعكاس الحراري التي عادة ما تحدث بالمناطق الصناعية من خلال تشكيل طبقة من ضباب الدخان، تغطي المنطقة ينتج عنها صعوبة في التنفس قد تؤدي إلى كوارث حقيقية مثل ما حدث في مدينة دورونا بولاية بنسلفانيا الأمريكية عام 1948 أدى إلى إصابة نصف السكان بأمراض تنفسية ووفاة 20 شخص منهم. وفي سماء لندن عام 1952، حيث أدى تشكيل طبقة من دخان المصانع إلى انعكاس حراري، حيث امتصت الطبقة لعليا للضباب حرارة الشمس، نشأ عن ذلك هواء أكثر دفئا فوق هواء شديد البرودة، جعل السكان يلجئون إلى تدفئة المنازل بالفحم فتضاعفت كمية ثاني أكسيد الكربون في الجو، أدت إلى سقوط الكثير من المارة في الشوارع وتسببت في وفاة حوالي 4000 شخص<sup>2</sup>. كما يمكن الإشارة إلى أهم طرق أو أنواع ملوثات الهواء<sup>3</sup>:

أولاً: المواد الصلبة كالدخان، عوادم السيارات، أنواع الأتربة، حبوب اللقاح، غبار القطن؛

ثانياً: المواد الغازية والأبخرة السامة والخانقة مثل الكلور، أول أكسيد الكربون، أكسيد النتروجين، ثاني أكسيد الكبريت والأوزون؛

ثالثاً: البكتيريا والجراثيم، العفن الناتج عن تحلل النباتات والحيوانات الميتة والنفائات؛

<sup>1</sup> عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>2</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، مرجع سبق ذكره، ص: 27-28.

<sup>3</sup> يحيى نهان محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 65-66.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

رابعاً: الإشعاعات الذرية الطبيعية والاصطناعية التي تزايدت جراء التجارب والتفجيرات الذرية عبر الوقت؛

خامساً: التلوث الإلكتروني الذي ينتج جراء استخدام الأجهزة الإلكترونية ابتداء من الجرس الكهربائي والراديو والتلفزيون وصولاً إلى الأقمار الصناعية وشبكات الاتصالات المنتشرة هنا وهناك والأجهزة الأخرى الأكثر حداثة؛

### الفرع الثاني: تلوث الغذاء

يشمل الغذاء كل المواد التي يتناولها الإنسان نباتية أو حيوانية كانت والي تضمن قيامه بنشاطاته الحيوية، فالغذاء الصحي يوفر للجسم الطاقة اللازمة التي تساعد على أداء المهام والوظائف التي خلق من أجلها بشكل سليم وتساهم في نموه وإعادة تجديد ما يتطلب تجديده من خلايا، كما يحميه من الأمراض والآفات. لكن تعرض هذه الأغذية للتلوث أصبح مشكلة كبيرة تحيط بالإنسان من كل الجوانب وفي شتى أنحاء المعمورة. حيث يتلوث الغذاء بالكائنات الحية التي تسبب الأمراض مثل بكتيريا السل والتيفوئيد والكوليرا، بيض ديدان الإسكارس والديدان الشريطية، ويمكن أيضاً أن يتلوث جراء تحلل المواد الغذائية التي تسبب فيها بعض الأحياء الدقيقة فيما يسمى بالتسمم الغذائي، كما يعتبر الذباب والحشرات المنزلية الأخرى والقوارض (الفئران)، التي ترعرع في القمامات والنفايات المكشوفة المنتشرة بجانب السكنات، من بين أهم الوسائل النشطة التي تنقل الملوثات إلى غذاء الإنسان. كما يتلوث بالكيماويات والمبيدات المستعملة في حماية المزروعات والمنتجات وكل أنواع التلوث الأخرى التي تكون الغذاء أو تلامسه بما في ذلك المواد المشعة<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: تلوث التربة

التربة مورد متجدد يتكون من مواد صلبة عضوية مغير عضوية بالإضافة إلى الماء والهواء والكائنات الحية بشكل يمكنها من إنعاش ما يزرع فيها، غير أن الآفات والأمراض الزراعية اضطرت الإنسان إلى استعمال المبيدات لمكافحة الحشرات والفطريات وحتى الأعشاب غير المرغوب فيها. غير أن هذه المبيدات تتسبب في قتل العديد من الأحياء التي تساهم في عمليات تحلل المواد العضوية المنتجة للبدال، المكون الرئيسي للتربة<sup>2</sup>، حيث تعتبر التربة مهد الحياة في المنظور البيئي، كما تعبر الأراضي

<sup>1</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 125-126.

<sup>2</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، المرجع نفسه، ص.ص: 134-135.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الرطوبة في النظم البيئية عن الأراضي التي تتلقى المياه من تحت الأرض عبر الينابيع وليس جراء هطول الأمطار<sup>1</sup>.

كما أن العناصر الضرورية لنمو النباتات تكمن في الأزون، الفسفور، البوتاسيوم بكميات كبيرة بالإضافة إلى الكالسيوم، المغنيزيوم، الكربون والهيدروجين بكميات أقل حيث إذا زادت عن الحد النسب المسموح بها تصبح ملوثة للتربة والمياه والنباتات المنتجة. ومن أجل تعويض النقص في خصوبة التربة جراء الاستغلال المفرط لها يلجأ الإنسان إلى استخدام الأسمدة الكيماوية بكميات زائدة تؤدي إلى نتائج عكسية تتسبب في وجود خسائر اقتصادية نتيجة ضياع كميات كبيرة من الأسمدة، تلوث مصادر المياه السطحية، تلوث المنتجات بكميات زائدة من الأسمدة، زيادة حموضة التربة، اضطراب في وظائف النباتات<sup>2</sup>.

### الفرع الرابع: تلوث الماء

أخطار التلوث المائي جسيمة تمس كل أشكال الحياة<sup>3</sup> إذ لقيت مشكلة الماء خلال السنوات الأخيرة اهتمام المنظمات والهيئات المحلية والدولية الخاصة منها والرسمية، حيث تم عقد مؤتمرا دوليا من طرف الأمم المتحدة بالأرجنتين في مارس 1977، حول قضايا الماء، هدف المؤتمر إلى وضع الاستراتيجيات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين الماء الصالح للاستعمال في شتى مجالات الحياة بحدود سنة 1990. حيث أن الماء في البيئة كثير غير أن الصالح منه للاستعمال لا يتجاوز الواحد بالمائة (1%) من الإجمالي، كما أن هذه النسبة الضئيلة صارت تتعرض للتلوث الناتج عن الفضلات المنزلية ومجاري الصرف الصحي والنشاطات الصناعية والزراعية وتصريف مياه الأمطار إضافة إلى عمليات استكشاف، تصدير وتكرير البترول. وبذلك دعم عامل الندرة بعامل التلوث الذي يؤثر على كمية الماء المتاح ويجعل جزء منها غير صالح للاستعمال<sup>4</sup>.

أولا: تأثير تسرب البترول: يعد تسرب البترول من أخطر الملوثات في العصر الحالي لما ينتج عنه من خسائر كارثية تؤدي إلى موت الأحياء البحرية، تسمم الأسماك وتدمير السلاسل الغذائية والنظم البيئية بشكل عام نتيجة انتشار الملوثات النفطية في مساحات كبيرة على مستوى سطح البحر بشكل يحجب الأكسجين والضوء كما يدخل أو يلتصق بأجسام الحيوانات مسببا أمراض قد تنتهي بموتها أو تعيق حركة الطيور البحرية حتى تغرق وكذلك اختراق النفط لأوبار الحيوانات البحرية الشديدة يسبب

<sup>1</sup> علي حاتم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 88

<sup>2</sup> يحيى نهبان محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 109-110.

<sup>3</sup> علي سالم الشاورية، مرجع سبق ذكره، ص 128.

<sup>4</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صبارني، مرجع سبق ذكره، ص 130

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

تعطيل العزل الحراري الذي تؤمنه جلودها مما يعرضها للإصابة بالبرد الشديد الذي قد يؤدي إلى هلاكها مثل ذات الرئة. كما أن انتشار بعض المشتقات البترولية الخفيفة على سطح الماء قد تتطاير بفعل الرياح والحرارة وتذوب مركبات أخرى في الماء تدخل أجسام الأسماك، يعتقد أنها تسبب الأمراض السرطانية للإنسان الذي يتغذى على تلك الأسماك الملوثة. أما بقية الزيوت فتحملها الرياح والأمواج إلى أقرب الشواطئ فتلوثها، كما تؤدي إلى تدمير المنشآت السياحية الشاطئية. ويؤثر النفط على النظام البيئي في منطقة المد والجزر بالذات<sup>1</sup>. حيث وجد مؤخراً أن كميات النفط التي تلوث المياه نتيجة لعمليات النقل لوحدها قدرت بحوالي 2 مليون طن سنوياً، أما الكمية الناتجة عن استخدامات الإنسان للنفط تفوق 10 ملايين طن سنوياً بالإضافة إلى الكميات غير المحدودة الناتجة عن عمليات التنقيب واستخراج النفط والغاز الطبيعي من أعماق البحار والمحيطات<sup>2</sup>.

ثانياً: تلوث الأنهار: الأنهار مصدر خير تحمل نواتج تفتت الصخور وتبسطها على وجه الصحراء وتهبأ بذلك الأرض الزراعية الخصوبة وتلطف المناخ وتوفر الأسماك اللازمة لغذاء الإنسان، حيث أدى النشاط الإنساني المكثف في مجال الزراعة والصناعة وتزايد أعداد السكان إلى تلوث الأنهار حتى أصبح حوالي 11% من أنهار العالم ملوثة مما أدى إلى أن ما يقارب من 3.1 مليار نسمة يعانون من إمكانية عدم الحصول على مياه نظيفة نتيجة زيادة التلوث التي تؤدي إلى تدني كمية المياه الصالحة للشرب. والملوثات التي تلوث الأنهار والمسطحات المائية كثيرة منها العناصر المعدنية كالرصاص، الفلور، الزئبق، الكلور والحديد؛ الأحماض الناتجة عن المخلفات الصناعية والنفايات المشعة الصادرة من المفاعلات النووية المقامة على ضفاف الأنهار والبحار والمحيطات<sup>3</sup>.

### الفرع الخامس: التلوث غير المادي

يجمع المختصون على أن الضجيج صار العدو الأول للإنسان، حيث أن أكثر من 25 مليون شخص على مستوى الدول الصناعية يعانون من أعراض خطيرة أثبت أن سببها الرئيسي هو الضجيج الذي يفوق طاقة الإنسان على التحمل. وحذر العلماء والأطباء من أن ملايين السكان معرضون للمرض عبر السنوات المقبلة لاسيما أولئك الذين يسكنون بالقرب من المناطق الصناعية ومرافق النقل البري والجوي كما أن الطائرات الأسرع من الصوت تتسبب بموت الآلاف من سكان الأرض سنوياً. الضجيج القاتل صار أكبر معضلة يواجهها العالم، رغم ما تحقق من إنجازات حضارية. وجاء في استقصاء شمل

<sup>1</sup> عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص 115.

<sup>2</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، المرجع نفسه، ص 131

<sup>3</sup> عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 107-112.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

عينات من المجتمعات الصناعية الغربية، أن نحو 51% من السكان مرضى بسبب الضجيج وأن هذه النسبة ترتفع في اليابان إلى أكثر من 25%. كما أن الموسيقى الصاخبة في شوارع معظم دول العالم والملاهي والمطاعم بدورها تسبب عوارض صحية خطيرة، حيث تم إحصاء نحو 351 ألف شكوى في أوروبا وحدها بسبب هذا الوضع الذي فاق طاقة التحمل البشرية بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المراهقين الذين أصبحوا مشوشين ذهنياً وبيولوجياً، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن نحو 8500 مراهق قضوا في عام 1996 بسبب سماع الموسيقى الصاخبة جداً<sup>1</sup>.

قد ينجم عن هذه الأوضاع، ضعف السمع، ثم الصمم الوظيفي، كما يسبب الصداع ونقص النظر والشعور بالإرهاق والوهن يرافق ذلك توتر الأعصاب وازدياد ضربات القلب مع تقلص المعدة. بالإضافة إلى نقص قوة الانتباه والقدرة على التركيز<sup>2</sup>. حيث يظهر الجدول التالي بعض مصادر الضوضاء وشدتها:

الجدول (1-2): بعض مصادر الضوضاء وشدتها على جهاز الديسيبل

مصادر الصوت	قوته (بالديسيبل)	مصادر الصوت	قوته (بالديسيبل)
1. الطائرات النفاثة	135 – 150	5. آلات المطابع	97
2. الدراجات البخارية	110	6. الخلاطات	93
3. مغازل النسيج	106	7. وحدات نقل القمامة	85
4. الجرار الزراعي	98	8. حركة المرور بالمدن	80

المصدر: علي سالم الشواورة، المدخل إلى علم البيئة، دار المسيرة، عمان 2012، ص 160

### المطلب الثالث: توازن البيئة الطبيعية

البيئة في إطارها الشامل نظام كبير ومعقد ترتبط مكوناته بأثيرات عكسية على شكل صورة لولبية من التفاعلات الارتدادية تشكل في مجموعها وحدة كاملة ومتكاملة تتميز بالاستمرار والالتزان، من خلال ارتكازها على عنصري الطاقة والمادة. فعبور الطاقة الشمسية إلى النظام البيئي يشترك مع المادة غير العضوية في بناء المادة العضوية التي تبني منها الكائنات الحية، والمادة العضوية هذه تتحلل بفعل بعض الكائنات الحية وتتحول مرة أخرى إلى مادة غير عضوية وهكذا. ومن ذلك يظهر أن المادة تدور أو تسير في مسار دائري من غير عضوية إلى عضوية ثم إلى غير عضوية فعضوية... أما الطاقة فتسير باتجاه واحد ينطلق من الشمس نحو الأرض وفق ما يقتضيه الحال لبناء النظام البيئي، لتشكل

<sup>1</sup> عادل الشيخ حسين، المرجع نفسه، ص.ص: 72-73.

<sup>2</sup> علي سالم الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

بذلك توازن طبيعي ديناميكي يتصف بالمرونة التي تحفظ وحدة النظام وتكامله<sup>1</sup>، حسب ما جاء في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾<sup>2</sup>. لكن ما أصاب مختلف العناصر المادية المكونة للبيئة من تلوث واستنزاف كان له الأثر البالغ على التوازن الطبيعي للنظام البيئي أدت إلى اختلال ذلك التوازن الديناميكي المرن، حيث تسبب هذا الاختلال بالتوازن في بروز عدة ظواهر غير طبيعية لاسيما منها ظاهرة الاحتباس الحراري، تغير المناخ، ضعف طبقة الأوزون والتصحر.

### الفرع الأول: الاحتباس الحراري

ظاهرة الاحتباس الحراري قد تكون طبيعية تحدث على فترات متباعدة تصل إلى 100 عام، لكن حدوث هذه الظاهرة على فترات متقاربة يعتبر مشكلة<sup>3</sup>، قد تعود إلى تصرفات الإنسان السلبية وتأثير مخلفات النشاطات الصناعية.

فظاهرة الاحتباس الحراري والتي يطلق عليها كذلك ظاهرة غازات الدفيئة أو ظاهرة التسخين الكوني، مفادها أن متوسط درجة الحرارة على الأرض يرتفع تدريجيا بسبب زيادة انبعاث الغازات لاسيما غاز أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النترات وبخار الماء والتي يطلق عليها غازات البيت الزجاجي. حيث تقوم بحبس الحرارة حول الأرض وبالتالي تساهم في تسخين سطح الأرض من خلال طريقة طبيعية معقدة تتركز على زيادة درجة تركيز هذه الغازات في النظام البيئي، حيث يعتقد أن تركيز غاز الميثان زاد بعد الثورة الصناعية بشكل كبير جدا وخطير وصل إلى 100%، بينما زاد تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 30%، وزاد تركيز أكسيد النترات 15%. حيث أن هناك شبه اتفاق بين العلماء على أن مضاعفة حجم غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن النشاط الإنساني في الغلاف الجوي سيؤدي حتما إلى ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض بمقدار يتراوح بين (1.5 و 4.5 درجة مئوية)، وأنه سيكون بشكل أسرع على سطح اليابسة أكثر منه على المسطحات المائية<sup>4</sup>.

ظاهرة أو مشكلة الاحتباس الحراري يمكن أن تكون سبب في بعض الظواهر غير الطبيعية أو غير المعتادة والتي من شأنها أن تؤثر على التوازن البيئي الطبيعي لاسيما ارتفاع محسوس في درجات الحرارة، زيادة تساقط الأمطار، ارتفاع مستوى سطح مياه البحار بالإضافة إلى بعض الآثار الأخرى على الكائنات الحية والمناخ ككل.

<sup>1</sup> رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 141-142.

<sup>2</sup> سورة الحجر الآية 19.

<sup>3</sup> وليد حسان عبد الباري، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع ط1، الجيزة 2017، ص 7.

<sup>4</sup> حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، مكتبة العبيكان ط1، الرياض 2007، ص.ص: 56-57.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

### الفرع الثاني: غاز الأوزون

برزت خلال العقود الأخيرة ظاهرة الأوزون ودوره في حماية الأرض من بعض الأشعة القادمة من الشمس وتأثر طبقة الأوزون بالغازات المتبخرة في الجو. إذ يمكن معرفة ذلك من خلال ما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: ماهية الأوزون: الأوزون هو شكل نشط من أشكال الأكسجين غير أنه أثقل من الأكسجين العادي بمرّة ونصف، يحتوي كل جزء منه على ثلاث ذرات أكسجين، يصرّح عليه بالرمز ( $O^3$ )، وهو غاز سام قابل للانفجار كما أنه عامل مؤكسد قوي، لونه أزرق باهت، يتكون نتيجة للعواصف الرعدية وحول المعدات والمحولات الكهربائية، يسبب رائحة تشم في أعقاب العواصف الرعدية وحول المحولات الكهربائية. يمكن إنتاجه صناعياً بتسخين تيار من الأكسجين العادي كهربائياً، له استعمالات صناعية عديدة منها تبييض المركبات العضوية، إبادة الجراثيم، إزالة الرائحة الكريهة ويستخدم في تعقيم مياه الشرب.

ثانياً: أماكن تواجد الأوزون: يتوزع الأوزون أفقياً حسب خطوط العرض حيث تقل كميته عند خطوط الاستواء وتزداد في اتجاه القطبين. كما يتوزع رأسياً أو عمودياً حيث يوجد حوالي 11% منه على مستوى طبقة الاستراتوسفير على ارتفاع يتراوح ما بين 12 و40 كم، وحوالي 9% في طبقة التروبوسفير على ارتفاع من 8 إلى 17 كم، حيث ينتج على مستوى هذه الطبقة من زيادة تركيز ثاني أكسيد النتروجين، ويعمل كملوث يسبب التسمم للإنسان.

ثالثاً: الحد المسموح به: تركيز الأوزون في الجو العادي يصل إلى 0.02 جزء في المليون، بينما تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن كمية غاز الأوزون يجب أن لا تتجاوز 60 إلى 120 جزء من البليون، كما تشير تقارير أخرى بأن الحد الأقصى المسموح به لتركيز غاز الأوزون يتراوح بين 0.5 و1.5 جزء من البليون.

رابعاً: أضرار الأوزون: يسبب الأوزون التهاب الأغشية المخاطية ويسبب احتقان العيون والسعال وحرقان الصدر واحتباس الهواء في الرئة كما يقلل من مقاومة الجسم لنزلات البرد ويسبب التهاب رئوي حاد. يؤثر على النباتات الخضراء ويسبب ظهور البقع على الأوراق ويقضي على المحاصيل الزراعية بنسبة قد تصل إلى 30%.

خامساً: أهمية طبقة الأوزون: يوجد الأوزون على شكل طبقة تغلف الكرة الأرضية، وعلى الرغم من أن الأوزون يشكل نسبة ضئيلة في الجو لا تتجاوز واحد في المليون إلا أنه يعمل كدرع واقٍ يحول دون

<sup>1</sup> عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 47-50.



## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

وصول بعض الأشعة فوق البنفسجية القادمة من الشمس إلى الكائنات الحية فيقوم بامتصاصها. حيث تعمل تلك الأشعة على إفساد المادة الحية وانحلالها.

### الفرع الثالث: التصحر

يعتبر التصحر الذي زادت حدته خلال العقود الأخيرة من أخطر المشكلات البيئية التي تسبب فيها الإنسان نتيجة تعامله السلبي مع بيئته لاسيما البيئات الجافة التي تتميز أنظمتها البيئية بالهشاشة إذ أنها لا تتحمل الضغط في استغلال مواردها الطبيعية بشكل يفوق قدرتها البطيئة على التجديد فيخل بتوازنها الطبيعي. حيث تغطي الأراضي الجافة جزءا كبيرا من سطح الأرض في حدود 36.33% من سطح اليابسة<sup>1</sup> ويتجاوز 48 مليون كم<sup>2</sup>. حيث تتوزع الأراضي الجافة بدرجات متفاوتة على قارات العالم تصدرها قارة إفريقيا بنسبة 36.78% من المساحة الإجمالية، تليها قارة آسيا بنسبة 33.75%، بينما قارة أوروبا لا تحتوي سوى على نسبة 2.08%. كما يتضح من الجدول رقم (2-2) التالي:

الجدول (2-2): توزيع مساحة الأراضي الجافة على مستوى قارات العالم (مليون كم<sup>2</sup>)

النسبة	المجموع	نصف جافة	جافة	شديدة الجفاف	
36.78%	17.943	6.081	7.304	4.558	إفريقيا
33.75%	16.467	7.516	7.909	1.051	آسيا
13.08%	6.381	2.517	3.864	-	أستراليا
14.31%	6.981	4.283	2.496	0.202	أمريكا
2.08%	1.015	0.844	0.171	-	أوروبا
100%	48.796	21.241	21.744	5.811	المجموع

المصدر: عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 33.

أولاً: مفهوم التصحر: التصحر يعني التدهور الكلي أو الجزئي لعناصر الأنظمة البيئية ينجم عنه تدهور القدرة الإنتاجية وتحول الأراضي إلى مناطق شبيهة بالمناطق الصحراوية. ويعرف على أنه عملية التدهور التي تسبب في انخفاض إنتاجية النباتات المرغوبة والكتلة الحية وتنوع الغطاء النباتي والحيواني وتزايد تدهور التربة؛ وباختصار هو تدهور وإفكار النظام البيئي، كما يعرف بأنه امتداد مكاني للظروف الصحراوية أو شبه الصحراوية<sup>2</sup>.

ثانياً: أسباب التصحر: أسباب التصحر كثيرة ومتنوعة غالباً ما يتسبب فيها الإنسان من خلال تصرفاته السلبية والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية بشكل يفوق بكثير قدراتها على التجديد مثل

<sup>1</sup> عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص.ص:33.

<sup>2</sup> عادل الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص 34.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الرعي الجائر، الاحتطاب وقطع الأشجار، الضغط الزراعي واستمرار الضغط السكاني<sup>1</sup>، بالإضافة إلى بعض العوامل البيئية غير الملائمة لاسيما عوامل المناخ كقلة الأمطار، هبوب الرياح القوية، زحف الرمال وتطاير الأتربة في الجو وملوحة التربة.

### المبحث الثالث: التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مصطلح حديث، صار يطلق على التنمية الاقتصادية التي تجمع بين توفير الحاجيات الضرورية لإشباع الرغبات وتحقيق متطلبات التنمية مع ضمان حماية البيئة وصيانتها من أشكال التلوث والاستنزاف.

### المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة حسب المشرع الجزائري يعني "التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"<sup>2</sup>.

### الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

تختلف التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة باختلاف النظرة التي يراد النظر منها إليها. حيث ترتبط بشتى مجالات الحياة لا سيما منها تعاريف ذات طابع اقتصادي، ذات طابع اجتماعي وإنساني، تعاريف متعلقة بالبيئة وتعاريف متعلقة بالجانب التقني أو التكنولوجي، تهدف في مجملها إلى تسليط الضوء على مفهومها، مبادئها، أبعادها وأهدافها.

1- تعرف شبكة التنمية المستدامة للبنك الدولي "أن التنمية المستدامة هي تنمية تلبى احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> يحيى نهبان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>2</sup> القانون رقم 10-03. بتاريخ 2003/07/19، متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 43 لسنة 2003، بتاريخ 2003/07/20، ص 9.

<sup>3</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

2- هي تنمية قابلة للاستمرار، تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز على النوع بنفس الدرجة التي يتم بها التركيز على الكم مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، توفير فرص العمل، الصحة، التربية والإسكان<sup>1</sup>.

3- التنمية المستدامة تعني الإدارة والاستعمال المميز دون الهدر أو التلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية الأساسية كالترية والمياه مثلا، مع الصيانة المستمرة، وإعادة تأهيل عملية الاستثمار والاستخدام لتلك الموارد مقرونة بالتنمية البشرية بمختلف أنماطها إن كانت معيشية، صحية، تعليمية، ترفيهية أم ثقافية، وكل ذلك سعيا وراء طمأنة المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية للسكان عبر شبكة المؤسسات السوقية ووفق التقنيات المتعددة والإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة المقبولة اجتماعياً<sup>2</sup>.

4- تعريف ماهر أبو المعاطي (2014) التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة. هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات<sup>3</sup>.

5- تعريف محمد كامل شرقاوي: (2014) التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة<sup>4</sup>.

من خلال التعاريف السابقة التي تمت الإشارة إليها على مستوى المصادر التي تشير إلى التنمية المستدامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من قريب أو من بعيد. يظهر أنها تتفق على أن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الرفاهية وتلبية الاحتياجات العامة للمجتمعات الإنسانية عبر الأجيال المتوالية دون الإخلال بالتوازن البيئي، من خلال ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة أو

<sup>1</sup> ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دارالخلدونية، الجزائر، 2015، ص 31.

<sup>2</sup> مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية وأفاق التنمية المستدامة، الطبعة العربية 2016، داراليازوري، عمان-الأردن، ص 19.

<sup>3</sup> مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2017.

ص81

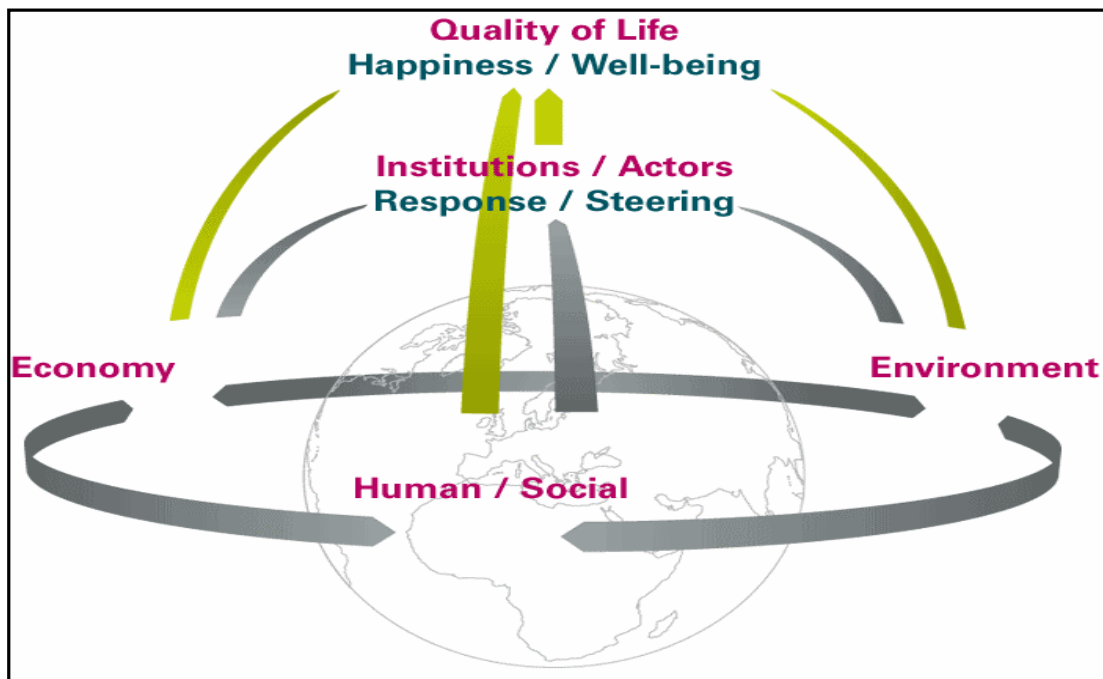
<sup>4</sup> مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، المرجع نفسه، ص82

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

القابلة للاستنزاف، والاستخدام الأمثل للطاقات النظيفة والمتجددة مع محاولة التقليل قدر الإمكان من الأضرار البيئية لا سيما الندرة والتلوث.

فقد تطور النموذج المفاهيمي للتنمية المستدامة باعتبار الصحة البيئية وتلوث الهواء جزأين مهمين في مسارها وديناميكيتهما عبر أطر بناءة تركز على ثلاثة عناصر أساسية ممثلة في البيئة، الاقتصاد والحياة الاجتماعية للإنسان، إذ يهدف هذا الوضع الديناميكي المتداخل إلى خلق القيمة المضافة المرجوة. حيث يبين الشكل (2-7) ذلك التناغم الديناميكي:

الشكل (2-7): النموذج المفاهيمي للتنمية المستدامة



المصدر: Nikolaos I Stilianakis, researchgate. (2020). *researchgate.net*. <https://www.researchgate.net/figure/Conceptual-model-for-sustainable-development-including-environmental-health-and-air> Consulté le 13/12/2020

### الفرع الثاني: أهمية وأساليب التنمية المستدامة

أولاً: أهمية التنمية المستدامة: تتجلى أهمية التنمية المستدامة في كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دوراً كبيراً في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، توزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل الوطني، العدالة الاجتماعية. كما أنها تعتبر همزة وصل بين دول الشمال ودول الجنوب وتكامل للمصالح بينهما وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 91-92

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

ثانياً: أساليب التنمية المستدامة: إن عملية تجسيد مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة على أرض الواقع تستوجب تبني مجموعة من الطرق أو الأساليب من أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

1- تحديد الأولويات بعناية من خلال توجيه الجهود الرامية إلى الوقاية من المشكلات البيئية، وتنفيذ خطط العلاج مع القيام بالإجراءات اللازمة وفق المراحل المطلوبة. كما حدث وفق خطة العمل البيئي التي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء بخصوص أوروبا الشرقية، حيث قامت هذه الخطة على التحليل التقني للآثار السلبية لمشكلات البيئة وتحديد الأولويات في التصدي لتلك المشكلات. حيث أجريت دراسة سنة 1992 بينت أن من أهم المشكلات التي تعاني منها البلدان التلوث بالرصاص ثم الاميان، أدت إلى التقليل التدريجي من استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص؛

2- الاستفادة من كل دولار بتحديد السبل الأقل تكلفة والعمل على تحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة. حيث لا تستطيع الدول النامية استخدام سياسات بيئية بأساليب مرتفعة التكلفة حتى ولو كانت ناجحة. والتي قد تستخدمها الدول الصناعية بصفة تقليدية؛

3- اغتنام فرص تحقيق الربح، حيث تتطلب السياسات المصممة لتحسين الكفاءة في مجال البيئة والحد من الفقر، بعض التكاليف. كما أنها قد تحقق بعض الأرباح الفرعية من أهمها تلك المتعلقة بخفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية. مثلما حدث في البلدان النامية بتخفيض الدعم الذي مس الطاقة بمقدار النصف كما مس المياه المخصصة للري.

4- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكناً؛ ولعل من بين أفضل الأدوات المستعملة في هذا المجال من حيث المبدأ والتطبيق تكمن في خفض الأضرار البيئية من خلال فرض ضرائب ورسوم على الانبعاثات وتدقيق النفايات ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج. الشيء الذي يعمل به حالياً على مستوى أغلب دول العالم.

5- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛ من خلال إتباع سياسات أكثر تنظيم وقدرة على التحكم في الأضرار البيئية بفرض ضرائب على الوقود، وضع قيود على استيراد بعض المبيدات الحشرية، تحفيز المؤسسات الاقتصادية التي تسعى إلى التخفيض من الأخطار البيئية.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 89-92

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

6- العمل مع القطاع الخاص؛ من خلال تشجيع التحسينات البيئية لمؤسسات القطاع الخاص باعتبارها عنصر فعال في العملية الاستثمارية، بإدخال نظام الإيزو 14000 الذي يؤكد على المؤسسات استخدام أنظمة سليمة للإدارة والبيئة، وتوجيه الاستثمار نحو أنشطة تحسين البيئة عن طريق تمويل ووضع محفزات لأنشطة معالجة النفايات وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة.

7- الإشراك الكامل للمواطنين؛ باعتبارهم طرف فعال في عملية متابعة ومراقبة مشاريع البيئة نظرا لمعرفتهم للأولويات التي يجب اتخاذها والحلول المقترحة على المستوى المحلي أكثر من غيرهم.

8- توظيف الشراكة التي تحقق النجاح: من خلال الاعتماد على الارتباطات بين الفاعلين الأساسيين لا سيما الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للقيام بالجهود مشتركة لتنفيذ الإجراءات والتدابير الهادفة إلى التصدي لبعض القضايا التي تتعلق بالبيئة.

9- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية؛ حيث بالإمكان تحقيق إنجازات كبيرة في مجال تحسين وضعية البيئة بأقل تكلفة من خلال استخدام بعض الإجراءات الإدارية. حيث استطاع أصحاب مصانع صهر الرصاص في أوروبا الشرقية من تخفيض معدل تلوث الهواء من 60 الى 80 بالمائة بفضل إدخال تحسينات تخص التنظيم الداخلي للمؤسسات بقليل من الاستثمارات.

10- إدماج البيئة كعمل وقائي من البداية: إدراج عامل البيئة أثناء إعداد مخططات المشاريع يوفر الكثير من الجهد والتكاليف التي تتطلبها معالجة الآثار والأضرار التي تلحق بالبيئة، تحقيقا لمبدأ الوقاية خير (أرخص تكلفة وأكثر فعالية) من العلاج.

11- تفعيل التنمية الريفية للتخفيف من حدة الضغط على المدن: لوضع حد أو كبح جماح النزوح الريفي لا بد من التخفيف من حدة التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. حيث يعبر عن مفهوم التنمية الريفية على أنها "جملة نشاطات وإجراءات اجتماعية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تزويد الريف بالخدمات الأساسية للوصول إلى بيئة متكاملة تمكن الإنسان من أن ينتج ويعيش بدرجة مقبولة من الرفاهية وأن يساهم في الجهود الوطني الاجتماعي والاقتصادي ضمن تصور شامل ومتكامل يشمل جميع البلاد".

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

### الفرع الثالث: متطلبات وعناصر التنمية المستدامة

أولاً: متطلبات التنمية المستدامة: من بين أهم المتطلبات التي تضمن أو تساعد على ضمان تحقيق تنمية مستدامة ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب؛
  - ✓ تجنب المشروعات التي تسبب في تآكل التربة الخصبة وتلويث المياه وتقضي على البيئة؛
  - ✓ تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبيد الموارد؛
  - ✓ الاهتمام بالتنمية البشرية التي تهدف إلى وجود عنصر بشري يضمن تحقيق استمرارية التنمية.
- كما يتطلب تحقيق تنمية مستدامة ذات فعالية حسب ما ورد في تقرير المجلس العالمي للبيئة والتنمية سنة 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك، الانسجام والتوافق بين الأنظمة التالية<sup>2</sup>:
- ✓ نظام سياسي يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار؛
  - ✓ نظام إداري مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي؛
  - ✓ نظام اقتصادي يعتمد على الذات ويمكن من تحقيق الفائض؛
  - ✓ نظام اجتماعي يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها؛
  - ✓ نظام إنتاجي يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع؛
  - ✓ نظام تكنولوجي يمكن من البحث وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات المطروحة التي تعترض ذلك؛

✓ نظام دولي يعزز التعاون وتبادل الخبرات ؛

✓ إضافة إلى نظام ثقافي أو تعليمي يكون ويدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة العامة والتنمية المستدامة خاصة؛

ثانياً: عناصر التنمية المستدامة: تستند التنمية المستدامة إلى جملة مكونات متداخلة ومتكاملة تمثل ثلاثية محورها المجتمع ودعامتها الاقتصاد وموضوع عملها البيئة، والعلاقة بينهم أثر وتأثير، فعل ورد فعل. حيث يساهم المجتمع بأفراده والاقتصاد بخططه ووسائله والبيئة بمواردها وفضائها الواسع بصورة تؤدي إلى تشكيل معادلة يمكن تسميتها بالمعادلة البيئية، وبالتالي فغياب أي أحد من أطرافها يعني تعذر حلها، ومن ثم ظهور إخفاقات في إدارة البيئة، حيث تصبح البيئة في إطار المباحات، لا حرمة ولا احترام، لا صيانة ولا نظام<sup>3</sup>. كما يبين الشكل رقم (2-8) تلك العلاقة والترابط والصلات المتبادلة.

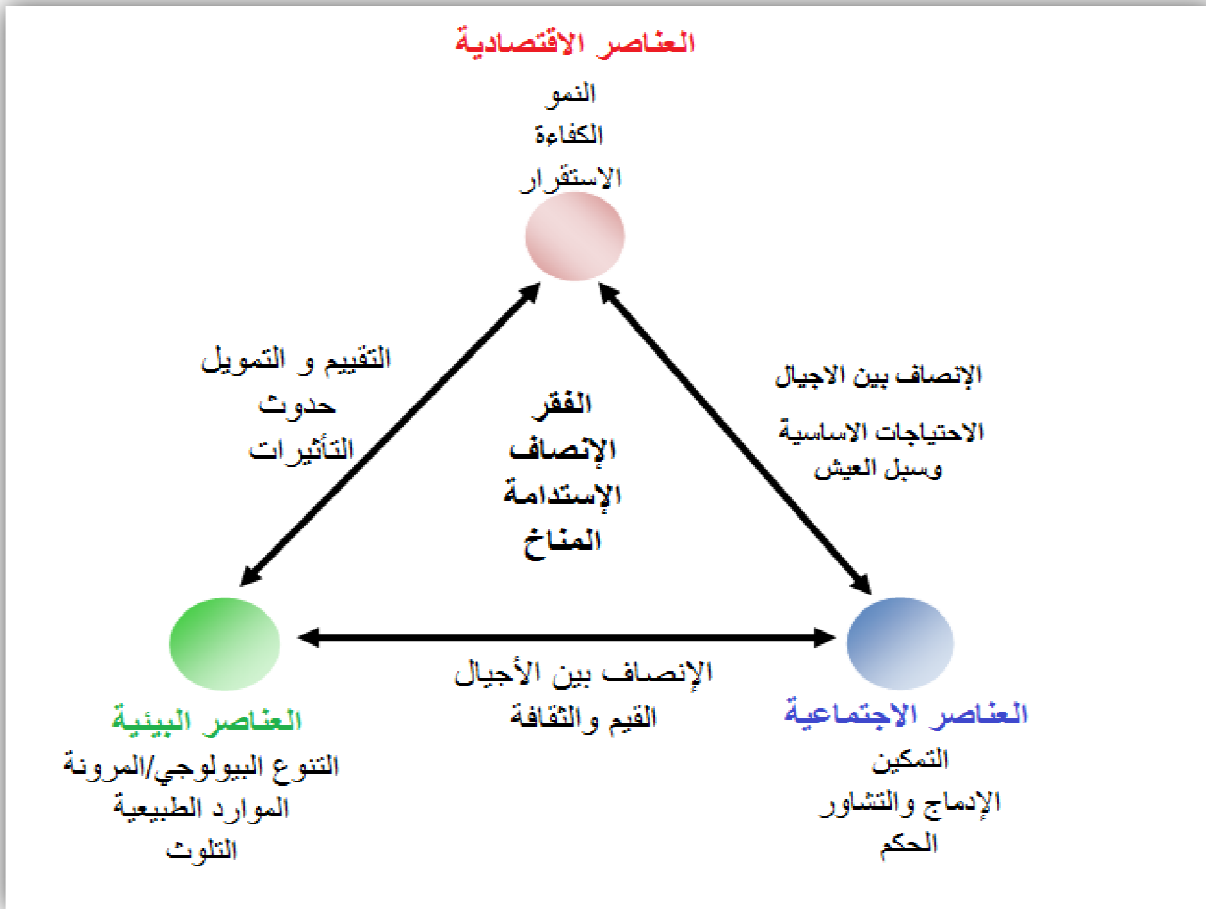
<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 87

<sup>2</sup> عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية، عمان 2015، ص 19

<sup>3</sup> مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 88

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الشكل (2-8): العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة



المصدر: مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2017، ص 98

حيث يُظهر من هذا الشكل (2-8) أن المجالات الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية تمثل رؤوس المثلث. تهدف العناصر الاقتصادية في المقام الأول إلى تحسين رفاهة الإنسان من خلال الزيادات في استهلاك السلع والخدمات. وتركز العناصر البيئية على حماية سلامة ومرونة النظم الايكولوجية. وتشدد العناصر الاجتماعية على تقوية العلاقات البشرية وتحقيق الطموحات الفردية والجماعية. وتُظهر أمثلة للروابط بين العناصر الثلاثة عبارة عن أسهم برأسين بطول أضلاع المثلث تدل على التفاعل (الفعل ورد الفعل). بينما يوجد داخل المثلث القضايا المهمة، مثل تغير المناخ والفقر والإنصاف والاستدامة وهي تتفاعل مع تلك العناصر الثلاثة مشتركة.

### الفرع الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية أبعاد كثيرة مترابطة بتربط متطلبات الحياة اليومية، تتطلب الدقة والموضوعية في إطار التنسيق بينها للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن حصر الأبعاد



## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الرئيسية الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية) الأكثر تفاعلا فيما بينها والتي يجب أن تكون بشكل متوازن ومتزامن مع تجنب السلبيات فيما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: البعد الاقتصادي: يهدف البعد الاقتصادي في إطار التنمية المستدامة إلى التقليل أو محاولة التخلص من الأساليب التنموية المبنية على تحقيق الرفاه الاقتصادي فحسب والذي ترتبت عنه كوارث طبيعية وبشرية بسبب التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية، حيث أصبح من الضروري إدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية، إذ يمكن حصر بعض تلك الأبعاد الاقتصادية في ما يلي:

- 1- الإصلاح الاقتصادي لتحقيق أفضل مستوى معيشي للفرد وزيادة نصيبه من الدخل الوطني؛
- 2- تخفيض مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة وتحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير في أنماط الاستهلاك؛
- 3- المحافظة على رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة بقدر ما يعادل على الأقل ما هو متاح للجيل الحالي؛
- 4- تقليص تبعية البلدان النامية اقتصاديا بالتحسن المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم وجود تفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر؛
- 5- جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة؛

ثانياً: البعد الاجتماعي: يكمن البعد الاجتماعي في تلك العلاقة الوطيدة بين البيئة بشكل عام والناس في إطار الحصول على متطلباتهم الضرورية التي تضمن سبل البقاء والاستمرارية، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والأمن والمشاركة في عملية صنع القرار<sup>2</sup>. فعموما تسعى التنمية المستدامة في هذا الإطار، إلى التوازن بين النمو الاقتصادي ونمو السكان بدرجة أولى، حيث يدخل على مستوى هذا البعد العناصر التالية:

- ✓ تحسين نوعية حياة الإنسان وتوفير فرص العمل؛
- ✓ سيادة قيم العدل والمساواة بين السكان مع التركيز بصفة عامة على الجماعات المحرومة أو ما يُسمى أو يُعرف بمناطق الظل؛
- ✓ الاهتمام بتوجيه الجهود للاستثمار في رأس المال البشري بالاستثمار في الصحة، التعليم والتغذية، وزيادة معارف ومهارات البشر لمساعدتهم على تحسين أداؤهم في العمل والإنتاج؛
- ✓ العمل تثبيت نمو السكان حتى لا يحد التزايد من جهود التنمية؛

<sup>1</sup> مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 103-109

<sup>2</sup> عبد القادر بوعزة، وحاج دحو عامر، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية 2018، مجلد 24 العدد 108، ص 364

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

- ✓ الاهتمام بتوزيع السكان بإنشاء مدن جديدة والنهوض بالتنمية الريفية ؛
- ✓ اعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى، من الآثار البيئية للتحضر؛
- ✓ استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا بمحاربة الجوع؛
- ✓ الارتقاء بمستوى الخدمات وإعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية وحماية التنوع الثقافي؛
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات؛
- ✓ عدم التضحية بالأجيال القادمة في سبل إشباع احتياجات الجيل الحالي.

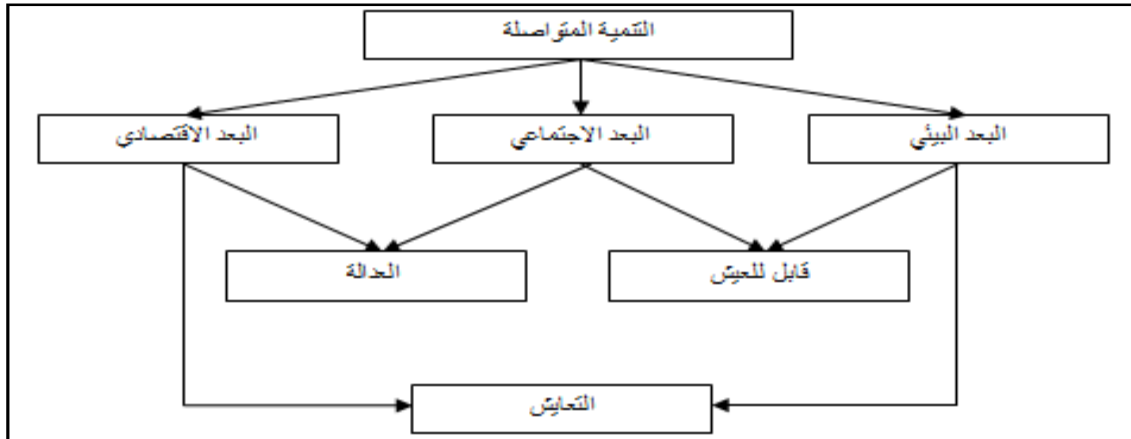
ثالثا: البعد البيئي: البيئة هي ذلك الوسط الذي تدور فيه مختلف الأنشطة الضرورية التي تتطلبها الحياة اليومية مما يستوجب ضرورة إدارتها بشكل سليم ومتوازن، من خلال وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وانجراف التربة والتصحر<sup>1</sup>. حيث تهتم التنمية المستدامة في سياق هذا البعد بتحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة من خلال:

- ✓ دعم الجهود الإيجابية والتغلب على السلبية التي تحدث خللاً في التوازن البيئي؛
- ✓ منع استنزاف الموارد البيئية، حتى لا يؤثر على مستقبل التنمية في المجتمع؛
- ✓ الاهتمام بحماية وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود؛
- ✓ عدم إتلاف التربة أو تدمير الغطاء النباتي باستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الإنتاج؛
- ✓ صيانة المياه خاصة في المناطق التي تقل فيها إمدادات المياه؛
- ✓ حماية المناخ من الاحتباس الحراري؛
- ✓ عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بما يكون من شأنه إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة؛
- ✓ الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض؛
- ✓ وضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع؛
- ✓ الإقلال من النفايات بإعادة استخدام الموارد مما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الإنتاج والاستهلاك ويخفف الضغط على الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها؛
- ✓ الاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن مشاركة جميع سكان المجتمع في المحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها.

<sup>1</sup> ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية 2009، مجلد 18 العدد 46 ص 106.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الشكل (2-9): الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2014، ص 96.

ومن خلال دمج تلك الأبعاد الأساسية السابقة الذكر والمعبر عنها في الشكل رقم (2-9) يمكن صياغة المعادلات التالية<sup>1</sup>:

- ✓ البعد البيئي + البعد الاقتصادي = التعايش بين الاقتصاد والبيئة؛
- ✓ البعد البيئي + البعد الاجتماعي = بيئة قابلة للعيش؛
- ✓ البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي = العدالة في توزيع الموارد بين جميع الأفراد داخل المجتمع؛
- ✓ البعد البيئي + البعد الاقتصادي + البعد الاجتماعي = تنمية مستدامة

إضافة إلى أن ثمة اتجاهات ودراسات حديثة تشير إلى وجود أبعاد أخرى ذات أهمية بالغة في دعم الأبعاد الثلاثة السابقة الذكر وتعد بمثابة المحرك الأساسي المنظم والضامن للعلاقة التبادلية فيما بينهم لا سيما منها السياسية والتكنولوجية<sup>2</sup>:

رابعاً: البعد السياسي: تكمن الأبعاد السياسية التي تتطلبها أهداف التنمية المستدامة في جعل القضايا البيئية من أولوية اهتمامات المجتمع الدولي، بحيث يؤكد على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع على:

- ✓ تبني سياسات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنفيذ برامجها؛
- ✓ توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية؛
- ✓ ترشيد المنظمات المجتمعية والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي بما يمكن من تجسيد تنمية حقيقية في المجتمع؛

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 97

<sup>2</sup> مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص 106

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

- ✓ ضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية بطريقة كاملة في اتخاذ القرار المجتمعي وتمتعهم بالحرية الإنسانية والسياسية للمساهمة في القرارات التخطيطية وتنفيذها؛
- ✓ قيام التنظيم السياسي بتعبئة سكان المجتمع بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة.

خامسا: البعد التكنولوجي: من خلال هذا البعد تسعى التنمية المستدامة نحو التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر لتقليل التلوث وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية المهددة بالاستنزاف والنضوب<sup>1</sup>. في إطار العمل على:

- ✓ تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة التي ليس لها نفايات أو لها نفايات بسيطة؛
- ✓ استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح والغاز الطبيعي في الصناعة والمنازل؛
- ✓ فرض النصوص القانونية الخاصة لردع مستخدمي التكنولوجيا الملوثة والاستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ استخدام المحروقات بطريقة لا تضر بالبيئة؛
- ✓ الحد من انبعاث الغازات الملوثة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون؛
- ✓ استحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر؛

خلاصة: من خلال دمج الأبعاد المختلفة لا سيما التي تم التطرق إليها يمكن التعبير عن التنمية المستدامة على أنها انتهاج أساليب سياسية تدعم الأهداف الاقتصادية التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية وتحافظ على البيئة باستعمال الوسائل التكنولوجية النظيفة التي تركز أساسا على الطاقات المتجددة.

### المطلب الثاني: مبادئ وخصائص وأهداف التنمية المستدامة

#### الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

لقد تم طرح مبادئ قانونية محددة على مستوى الساحة الدولية لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة<sup>2</sup>، والمبادئ هي جمع لمصطلح مبدأ الذي يعبر أو يشير إلى قاعدة علمية تتصف بالعمومية،

<sup>1</sup> إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية 2017، ص 48.

<sup>2</sup> JEAN BARIL, Le BAPE (Bureau d'audience Public Environnementale) devant les citoyens pour une évaluation environnementale au service du développement durable, Les presses de l'Université Laval, Canada 2006, p 51. [https://www.google.dz/books/edition/Le\\_BAPE\\_devant\\_les\\_citoyens](https://www.google.dz/books/edition/Le_BAPE_devant_les_citoyens), date du 20/05/2023.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

تم التوصل إليها في إطار البحث العلمي و/أو نتيجة الخبرات الميدانية المتراكم، يتم الاستدلال أو الاسترشاد بها عند العمل أو التطبيق أو الممارسة. فالمبادئ هي مجموعة من الأسس والقواعد الواجب تطبيقها، والتي تعبر عن مستويات السلوك والأداء التي يتطلب الالتزام بها. حيث يمكن تعريف المبادئ في مجال التنمية المستدامة بأنها "مجموعة من قواعد ومستويات السلوك والأداء المهني التي يجب الالتزام بها ومراعاتها وتطبيقها بواسطة فريق العمل عند الممارسة أو التطبيق لبرامج ومشروعات التنمية المستدامة".

أولاً: المبادئ العامة للتنمية المستدامة: من بين مبادئ التنمية المستدامة هناك: مبدأ المشاركة، مبدأ السرعة، مبدأ الحركة، مبدأ التقبل، مبدأ العلاقة المهنية، مبدأ حق تقرير المصير، مبدأ الفروق الفردية، مبدأ الاستعانة بالخبراء، مبدأ الديمقراطية، مبدأ التقويم، مبدأ تنمية الموارد البشرية، مبدأ اللامركزية، مبدأ الاحترام المتبادل ...<sup>1</sup>:

1- مبدأ المشاركة؛

2- مبدأ المسؤولية المشتركة؛

3- مبدأ ضرورة تنمية الموارد البشرية والمادية والمالية؛

4- مبدأ اللامركزية؛

5- مبدأ الاحترام المتبادل؛

6- مبدأ أهمية التأثير؛

7- خدمة الفقراء؛

8- المشاركة الكاملة للمرأة؛

9- مسؤولية الدول المتقدمة بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للدول النامية؛

10- مبدأ التقويم؛

11- مبدأ الدمج ومبدأ العدالة<sup>2</sup>

بالإضافة إلى تلك المبادئ هناك من يضيف بعض الأسس والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة من خلال التركيز على الإنسان في حد ذاته وما يقوم به من نشاطات في إطار تسيير شؤون الحياة العامة كفرد أو كمجتمع<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 113-116

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 87-88.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

- 1- الإنسان موضوع التنمية، وجوهرها، والمشارك في حدوثها والمستفيد من عائداتها؛
- 2- التنمية حق، والدولة تتحمل مسئولية تهيئة المناخ المناسب لحدوثها بمعدلات أسرع؛
- 3- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية الجادة في كل خطواتها ومراحلها وتوجيه عملياتها؛
- 4- تعدد الخيارات والفرص المتاحة أمام جميع البشر في المجتمع؛
- 5- تفعيل وتمكين الأفراد المهمشين في المجتمع وتقويتهم؛
- 6- حقوق الإنسان في المجتمع دون تمييز بين الفئات المجتمعية أو بين المجتمعات؛
- 7- تدعيم المواطنة الفعالة بجناحها الحقوق والواجبات؛
- 8- الديمقراطية واللامركزية هي التي تفعل المشاركة الشعبية والمجتمعية؛
- 9- المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع في الوصول للموارد؛
- 10- الدولة القوية الفعالة هي التي تتوازن مع مجتمع مدني قوي؛
- 11- التغيير المخطط الهادف للإصلاح الاجتماعي والمجدد للعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة؛
- 12- توافق المفاهيم النظرية للتنمية مع الواقع المجتمعي؛

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة في التشريع الجزائري: استنادا إلى التوصيات التي خرجت بها مختلف برامج ومؤتمرات الأمم المتحدة المرتبطة بالبيئة، قام المشرع الجزائري بتحديد المبادئ الأساسية التي تركز عليها التنمية المستدامة في إطار حماية البيئة أثناء صياغة القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لا سيما المادة رقم 3 منه والمتعلقة بالمبادئ العامة التالية<sup>2</sup>:

- 1- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي: من خلال تجنب إلحاق ضرر معتبر في إطار النشاطات التنموية المختلفة بالتنوع البيولوجي ممثلة في قابلية التغير لدى الأجسام الحية من كل مصدر، بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية أو المائية والمركبات الايكولوجية التي تتألف منها ويشمل التنوع ضمن الأصناف وفيما بينها، وكذا تنوع الأنظمة البيئية؛
- 2- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية: يهدف هذا المبدأ إلى تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء، الهواء، الأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزءا من مسار التنمية ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار لتحقيق تنمية مستدامة؛

<sup>1</sup> مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص 113

<sup>2</sup> القانون رقم 03-10. متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بتاريخ 2003/07/19، الجريدة الرسمية رقم 43 لسنة 2003، الصادرة بتاريخ 2003/07/20. ص 10

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

3- مبدأ الاستبدال: هذا المبدأ يفرض أو يحفز على استبدال نشاط أو عمل مضر بالبيئة بأخر أقل خطر عليها أو غير مضر لها حتى لو كانت تكلفة هذا الأخير أكبر من الأول؛

4- مبدأ الإدماج: بإدماج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقاتها. وذلك بدمج كافة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية عند صناعة أو اتخاذ قرارات آنية أو مستقبلية ذات سمة بيئية وعلى نحو يظهر هذه الاعتبارات بشكل نسيج مترابط ومتماسك<sup>1</sup>.

5- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الإضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: باستعمال أحسن وأفضل التقنيات المتوفرة والتي تكون تكلفتها الاقتصادية مقبولة بحيث يلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا بالبيئة مراعاة تعارض المصالح وتنافي الأضرار مع الآخرين قبل الشروع في ذلك. حيث تخضع مسبقا لدراسة التأثير على البيئة وحسب الحالة، مشاريع التنمية والهيكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، لاسيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات والتوازنات الايكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة؛

6- مبدأ الحيطة: بأن لا يكون عدم توفر التقنيات الحديثة سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة الملوثة للبيئة على أن تكون هذه التدابير بتكلفة اقتصادية مقبولة؛

7- مبدأ الملوث الدافع: حيث يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق ضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص والتخلص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية؛

8- مبدأ الإعلام والمشاركة: بان يكون لكل شخص على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تلحق الضرر بالبيئة. حيث لكل شخص طبيعي أو معنوي الحق في الطلب من الهيئات المعنية الحصول على معلومات متعلقة بحالة البيئة، كما يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بصفة

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 87

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية، تليغها إلى السلطات المحلية و/أو السلطات المكلفة بالبيئة<sup>1</sup>. بما يفسح عن ضرورة توافر الوعي البيئي لدى كافة الشرائح الاجتماعية بدءا بالفرد مرورا بالأسرة والمنظمة وصولا إلى المجتمع الدولي بحيث تنتزع حالات الأنانية وتتجه الجهود لخدمة البشرية بشكل يديم عمليات الحفاظ على البيئة<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

استخلص الدكتور أبو اليزيد بعض الخصائص من خلال الجدول الذي لخص فيه الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة تمثلت فيما يلي<sup>3</sup>:

- 1- الاستمرارية بتحقيق دخل مرتفع يمكن استثمار جزء منه لتجديد وصيانة الموارد؛
- 2-تنظيم استخدام الموارد الطبيعية بشكل يحافظ على حق الانتفاع بها للأجيال القادمة؛
- 3-تحقيق التوازن البيئي الذي يضمن سلامة الحياة الطبيعية بالاستخدام الأمثل للموارد غير المتجددة ومحاولة تكثيف إنتاج واستخدام الثروات المتجددة؛
- 4-اعتماد التنمية المستدامة على الاعتبارات البيئية من خلال المحافظة أو الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية من جهة المدخلات والتقليل من جهة المخرجات بخصوص الأضرار والملوثات في حدود القدرة على استيعابها؛
- 5-تحفيز المشاركة الشعبية العامة وتنسيق الرؤى المختلفة للإبداع والعمل نحو تحقيق الأهداف المشتركة التي تدعم منهجية التكامل والاستدامة؛
- 6- الاستفادة من تجارب الآخرين ونقل أو انتقاء الممارسات الناجحة والملائمة لتحسين نوعية البيئة.

كما أن هناك من حدد خصائص التنمية المستدامة من خلال مفاهيمها المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البيئية والتقنية حيث حدد خصائصها ماهر أبو المعاطي (2014) على أنها<sup>4</sup>: تنمية مستمرة؛ شاملة ومتكاملة؛ عادلة ومتوازنة؛ لا تلي حاجيات الأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة؛ ترشد الاستهلاك دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال؛ تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها؛ تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي؛ بالإضافة إلى الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. كما أن هناك من حدد خصائصها كالتالي:

<sup>1</sup> القانون رقم 10-03. مرجع سبق ذكره، ص.ص:9-10

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 87

<sup>3</sup> ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2015، ص.ص:57-58

<sup>4</sup> مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص 83



## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

1- تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

2- تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

3- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.

4- تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

5- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان. لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم من أولى أولوياتها.

6- تنمية طويلة المدى تعتبر البعد الزمني بعدا أساسياً حيث أنها تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.

بينما خصائص التنمية المستدامة التي تم الإعلان عنها في قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992 حول البيئة والتنمية المستدامة يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

1- تنمية تعتمد على البعد الزمني في تقدير إمكانات الحاضر والتخطيط للمستقبل والتنبؤ أو توقع التغيرات؛

2- ترعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية المتواجدة عبر المجال الحيوي للأرض؛

3- أولوياتها تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس، التعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية البشر؛

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 86

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

4- تراعي الحفاظ على العناصر والمركبات الأساسية للمحيط الحيوي في البيئة الطبيعية كالهواء والماء، والعمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات؛

5- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، لجعلها تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بشكل يحافظ عليها ويحقق التنمية المطلوبة.

### الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية. هدفها الأمثل التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة إضافة إلى أهداف أخرى نذكر منها<sup>1</sup>:

- ✓ تنشيط النمو لمعالجة مشاكل قطاعات كبيرة من السكان الذين يعانون من الفقر المدقع؛
- ✓ تغيير نوعية النمو بشكل يجعل مضمونه أقل كثافة في استخدام الطاقة وأكثر إنصافاً في توزيع عوائده؛
- ✓ تلبية الحاجات الإنسانية؛
- ✓ ضمان مستوى سكاني مستقر؛
- ✓ المحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيزها؛
- ✓ إعادة توجيه التقنية (التكنولوجيا)؛
- ✓ دمج الشؤون الاقتصادية والبيئية في عملية صنع القرار؛
- ✓ تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان بالتركيز على العلاقات بشكل متكامل ومنسجم بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية على أساس خدمة حياة الإنسان؛
- ✓ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وحثهم على المشاركة الفعالة في اقتراح الحلول والإحساس بالمسؤولية؛
- ✓ استخدام واستغلال عقلائي للموارد بشكل يحول دون استنزافها أو تدميرها على اعتبار أنها محدودة أو غير متجددة؛

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 87

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

✓ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع باستعمال تقنيات حديثة بديلة او متطورة في تحسين نوعية الحياة بدون مخاطر وأثار سلبية على البيئة، أو على الأقل التقليل منها.  
✓ إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وألويات المجتمع لتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلات البيئية.

بينما حددت منظمة الأمم المتحدة (1987) خمسة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة تمثلت في<sup>1</sup>:

- 1- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- 2- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية؛
- 3- ترشيد استخدام جميع أنواع الموارد؛
- 4- حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة؛
- 5- التنمية الاجتماعية.

كما قامت هذه المنظمة في السنوات الأخيرة بإجراء دراسة شاملة للجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة أدت إلى توسيع وتفصيل الأهداف حتى تتضح بصفة جلية بعيدا عن التأويلات والشبهات، من خلال تحديد مقاصدها ومؤشرات قياسها والتي حددت بـ 232 مؤشر، تعبر عن 169 مقصد، كلها ملخصة في سبعة عشر هدفا<sup>2</sup>: فأهداف التنمية المستدامة التي حددتها منظمة الأمم المتحدة مؤخرا جاءت كالتالي:

- 1- إنهاء الفقر بكافة أشكاله في كل مكان؛
- 2- إنهاء الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- 3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- 4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛
- 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛
- 7- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة، نظيفة ومستدامة؛
- 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل؛
- 9- إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام وتبني الإبداع والابتكار؛

<sup>1</sup> مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 88-89

<sup>2</sup> الأمم المتحدة (الإسكوا)، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، ص.8. <https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf>

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

- 10- تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول؛
- 11- بناء مدن ومستوطنات بشرية شاملة للجميع، آمنة ومستدامة؛
- 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
- 14- المحافظة على البحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية واستخدامها على نحو مستدام؛
- 15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- 16- تعزيز السلام الدولي بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع، إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛
- 17- تقوية وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.
- كما لخص الدكتور أحمد أبو اليزيد الرسول الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة حسب الاحتياجات الأساسية للمجتمع حسب ما هي مفصلة في الجدول رقم (2-3):

الجدول (2-3): الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة

الموارد	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، الصناعية، الحضرية والريفية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجتمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها البيولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة البيولوجية والأنظمة الداعمة للحياة

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفاء لموارد البناء ونظام المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، وتوفير المواصلات والصرف للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفاء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدايل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكافة القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، 2015، ص: 56-57.

### المطلب الثالث: مقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة

يتمتع البنك الدولي بخبرة طويلة في مجال المؤشرات التي يتم تحيينها بانتظام وأصبحت جزءاً من أهداف التنمية المستدامة<sup>1</sup>. حيث تشير التنمية المستدامة إلى مجموعة واسعة من القضايا، التي تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد، تحقيق النمو والمحافظة على البيئة كأحد العناصر الداعمة لتحقيق التنمية، والاهتمام بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية. حيث يحتاج المشرفون على التنفيذ إلى المعطيات الأساسية التي تقودهم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة ورصد التقدم المحرز دورياً، كالمعلومات الخاصة بمرحلة التقدم الراهنة، معلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، معلومات عن أثر التدخلات؛ ... وينبغي وضع المقاييس العددية بحذر شديد؛ فقد تتوفر أرقام لكن لا تعبر عن ما يراد معرفته -"فوهم اليقين أكثر خطورة من جهل اليقين"- حيث يقتضي التوازن

<sup>1</sup> Michel Prieur, Les indicateurs juridiques, outils d'évaluation de l'effectivité du droit de l'environnement, Institut de la Francophonie pour le développement Durable, Québec, Canada 2018, p 39. [https://www.google.dz/books/edition/Les\\_indicateurs\\_juridiques](https://www.google.dz/books/edition/Les_indicateurs_juridiques), du 22/05/2023.

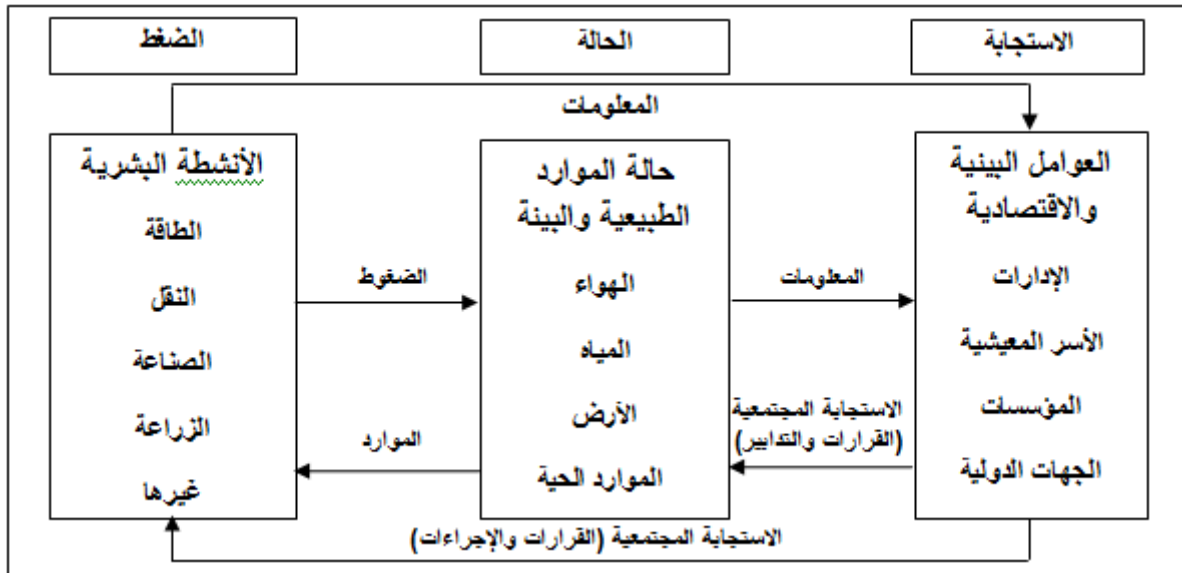
## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

بين الأنشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية، تغيير أنماط صنع القرار، بالاعتماد على وجود مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة تسمح بتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن. ففي هذا الإطار اعتمدت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة سنة 1995 إطاراً تحليلياً يصنف المؤشرات إلى ثلاثة فئات رئيسية موضحة في الشكل (2-10) وهي<sup>1</sup>:

- 1- مؤشرات القوة المحركة أو الدافعة التي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط.
- 2- مؤشرات الحالة التي توفر صورة للحالة الراهنة للأمور.
- 3- مؤشرات الاستجابة التي توجد التدابير المتخذة بصدد التنمية الاقتصادية.

الشكل (2-10): مؤشرات التنمية المستدامة

(القوة الدافعة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة)



المصدر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير العربي للتنمية المستدامة العدد الأول، 2015، ص 197.

[https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic\\_1.pdf-du](https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf-du)  
24/12/2020 09:54.

يتم استخدام المؤشرات الاقتصادية في تحديد أهداف التنمية وقياس التقدم المحرز، حيث كان الهدف الرئيسي للتنمية هو نمو الدخل الفردي، غير أن ظهور أهداف أخرى لا تقل أهمية لتحقيق التنمية المستدامة، مثل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، حماية البيئة، والنهوض بمؤسسات الحكم، أدى إلى الاستناد على بيانات المجاميع الاقتصادية الكلية في قياس المؤشرات، والتي أصبحت تحجب أوجه التفاوت بين الفئات، وتختلف هذه المؤشرات باختلاف الهيئة المعدة لها، إذ يرجع ذلك إلى المتغيرات المأخوذة في الاعتبار، والغرض من المؤشر، وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته. حيث سيتم التطرق إلى المؤشرات القطاعية للتنمية المستدامة والمؤشرات

<sup>1</sup> أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص: 107-109.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الأساسية المراجعة في الفصول ذات الصلة بجدول أعمال القرن الواحد والعشرون<sup>1</sup>، لا سيما خطة عام 2030 التي تم إنشاؤها منذ عام 2015.

### الفرع الأول: المؤشرات القطاعية للتنمية

تنطوي المؤشرات القطاعية للتنمية على إعداد مؤشر البعد البيئي للتنمية المستدامة ومن أهمها:

أولاً: مؤشر البصمة الأيكولوجية: هذا المؤشر أُسس من طرف REES وWACKERNAGEL، لقياس الضغط الذي يمارسه نشاط الإنسان على الطبيعة؛ حيث يركز على المساحة المنتجة اللازمة لتلبية متطلبات مجتمع ما من الموارد، وما يقابله من طرح النفايات. ومن بين أهم خصائص هذا المؤشر:

- ✓ المرونة في قياس البصمة الأيكولوجية للعالم، لدولة، لشخص، لمؤسسة.
- ✓ الديناميكية (الحركة) حسب عدة عوامل، كالنمو الديمغرافي، الاستهلاك المتوسط للفرد، التقدم التكنولوجي.
- ✓ الربط المباشر بين الحاجة والموارد (أهم نقطتين للتنمية المستدامة).
- مع العلم أن وحدة القياس المستخدمة في هذا المؤشر هي "المساحة بالهكتار" والتي تعتمد على:
  - ✓ المساحة الضرورية لامتصاص غاز الكربون.
  - ✓ المساحة الضرورية لتربية المواشي.
  - ✓ المساحة الضرورية للزراعة – تلبية الاحتياجات الغذائية.
  - ✓ المساحة الضرورية للإنشاء.
  - ✓ المساحة الضرورية للصيد.

ويمكن الحصول على البصمة الأيكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد بقسمة مساحة الأرض على عدد السكان. ← البصمة الأيكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد = مساحة الأرض على عدد السكان

ثانياً: مؤشر المحاسبة البيئية: نظام المحاسبة الوطنية هو مجموعة الحسابات التي تقوم عن طريقها الدول بمتابعة تطور اقتصادها دورياً، غير أنه لا يتم في العادة الأخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية أثناء ذلك، لكن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى بالحكومات إلى الرغبة في إدماج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة في حقل القرار السياسي، بواسطة محاسبة بيئية، ابتداء من سبعينات القرن العشرين، ليتم استكمالها في بداية التسعينات من نفس القرن. والتي يمكن تعريفها على أنها

<sup>1</sup> أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 108-119

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الوصف المنهجي للعلاقات المتبادلة بين البيئة والاقتصاد داخل إطار محاسبي، بهدف صياغة مؤشرات تنمية مستدامة، الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية. وتستعمل أدوات المحاسبة البيئية فيما يلي:

1- تسيير المصادر الطبيعية والبيئية: يقتضي جهدا إدماجيا وتنظيميا للمعلومة، وهيكلية وانسجام المعطيات حول البيئة. مما يسمح باكتساب معرفة المحيط، من خلال تشخيص حالة المصادر والأوساط الطبيعية ومدى تطورها تبعا للضغوطات التي تتعرض لها جراء الأنشطة البشرية.

2- تقديم مساعدة إلى صانعي القرار: تساعد الحسابات على تقدير الاتجاهات الهامة الخاصة بتطور البيئة أو آثار النشاطات الاقتصادية على حركة مخزون المصادر الطبيعية، مما يسمح ببلورة سياسات التنمية المستدامة.

3- تطوير مؤشرات الديمومة: تجمع حسابات البيئة معلومات قاعدية تمكن من إعداد مؤشرات الديمومة مثل مؤشرات الاستعمال المكثف للغابات.

رغم عدم وجود نموذج واحد للمحاسبة البيئية، غير أنه يمكن التفريق بين ثلاثة مقاربات رئيسية في هذا المجال:

1- ضبط نظام المحاسبة الوطنية البيئية: تعتمد على مبدأ الناتج الداخلي الخام البيئي (الأخضر)، وتهدف هذه المقاربة الاقتصادية الكلية الخاصة بالمحاسبة البيئية إلى تهيئة نظام المحاسبة الوطنية بإدماج عدة معطيات داخلية، كتكلفة الأضرار الأيكولوجية، وانخفاض مخزونات الموارد الطبيعية، نفقات تسيير البيئة، وقيمة الخدمات البيئية، بهدف ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتحسين طرق استهلاكها بما يسمح بتجديدها، مع اعتبارها استهلاكات وسيطية متعددة، تساهم في تخفيض مبلغ القيمة المضافة بالنسبة لكل إنتاج ومن ثم حساب الناتج الداخلي الخام مصحح من اختراقات البيئة. بما يسمى بالناتج الداخلي الخام البيئي (الأخضر).

طبق هذا النظام لأول مرة في اندونيسيا، مع نهاية الثمانينات من طرف المعهد العالمي للموارد (WRI) الذي قيم اندثار الغابات الإندونيسية بهدف إدماج هذا التقييم في المنتج الداخلي الصافي، حيث أدى إلى لفت انتباه الاقتصاديين والمهتمين بالبيئة حول نقائص نظام المحاسبة الوطنية، مما أدى إلى صياغة مؤشر اقتصادي كلي معبر عن ديمومة الاقتصاد الإندونيسي.

المشكلات المنهجية العملية المرتبطة بإدماج البيئة في نظام المحاسبة الوطنية، لم تجد لها حلولا حتى الآن. نظرا لاتصاف نظام ضبط المحاسبة الوطنية، وحساب الناتج الداخلي الخام البيئي (الأخضر)، ببعض التغيرات الناتجة عن الخصائص الجوهرية للبيئة، والتي تعتبر ذات طابع غير تجاري،



## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

2- الحسابات التابعة: تهدف هذه الحسابات إلى تكملة نظام المحاسبة الوطنية على أساس الحسابات التابعة للمعلومة الاقتصادية التي يحتويها نظام المحاسبة الوطنية من دون تغييره. وقد استعملت في دول كثيرة لتوفير المعلومات المحاسبية المفصلة حول نشاط خاص مثل: البحث والتربية والنقل والحماية الاجتماعية وحماية البيئة.

تجمع حسابات البيئة التابعة، المعلومات الفيزيائية الصادرة عن الإحصائيات حول حالة البيئة والمصادر الطبيعية والمعلومات المتوفرة على المستوى المركزي للمحاسبة الوطنية مثل: مصاريف تجديد المحيط، أو تكاليف الأضرار البيئية. حيث تسمح المحاسبة التابعة بتحديد الجهود المتعلقة بحماية البيئة في بلد ما، دون إحداث أي تغيير في مؤشرات الاقتصاد الكلي. غير أنها توفر القدرة التحليلية لنظام المحاسبة الوطنية. وتساعد على القيام بالوظائف الأساسية التالية:

✓ تفكيك نظام المحاسبة الوطنية لاستخراج المظاهر البيئية منه.

✓ تقويم مخزون المصادر الطبيعية والخدمات البيئية خارج السوق.

✓ تقويم الأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الاقتصادي.

3- حسابات المصادر والتراث الطبيعي: تخيل النرويجيون حسابات فيزيائية للبيئة- منذ سنة 1970 تحت تسمية حسابات المصادر الطبيعية، نظرا لصعوبة التقدير النقدي لبعض المظاهر البيئية في المحاسبة البيئية التابعة، حيث تعالج هذه الأخيرة مصادر نظام الإنتاج معبرا عنها بوحدة فيزيائية أو نقدية. ثم امتدت الفكرة إلى فرنسا التي عمدت إلى استخدام مؤشرات مادية ونقدية للمصادر الطبيعية القابلة للتسويق والعناصر الطبيعية عديمة القيمة التجارية بما فيها الأنظمة البيئية، وأطلق عليها اسم الموروث الطبيعي، لتشكل وصلة بين المحاسبة الوطنية النقدية والمحاسبة الوطنية المادية.

ثالثا: مؤشر التنمية البشرية: وهو مؤشر وطني تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي، يعتمد على إدماج معطيات اجتماعية نوعية، وبإهمال جوانب اجتماعية للتنمية؛ حيث يرتبط بالمستوى التعليمي، نصيب الفرد من الدخل الوطني.... ، ويقتصر هذا المؤشر على إبراز التقدم في مستوى التنمية البشرية من خلال معطيات اقتصادية واجتماعية فحسب، كما يركز على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة وأهمها:

✓ مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

✓ مستوى لائق من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة؛

✓ توفر فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب؛

✓ إتاحة الفرصة الكاملة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع؛

✓ تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

### الفرع الثاني: المؤشرات الأساسية المجمع

تسعى بعض الهيئات والمنظمات المتخصصة إلى قياس مدى التقدم في مجال التنمية المستدامة باعتماد مؤشرات ذات دلالة، حيث طور قسم التنمية المستدامة التابع لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة 2003) قائمة بالمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التنمية المستدامة مكونة من 51 مؤشرا تضم: 17 مؤشر اجتماعيا، 14 مؤشرا بيئيا، 14 مؤشرا اقتصاديا و6 مؤشرات مؤسسية. تسعى إلى تعميمها على دول العالم<sup>1</sup>: حيث يمكن استعراض هذه المؤشرات في ما يلي<sup>2</sup>:

الشكل (2- 11): مؤشرات التنمية المستدامة (المؤشرات الأساسية المجمع)

• مكافحة الفقر • الديناميكية الديمغرافية والاستدامة • تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب • تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية • حماية صحة الإنسان وتعزيزها	<b>المؤشرات الاجتماعية</b>
• حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها • مكافحة إزالة الغابات والتصحر • النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة	<b>المؤشرات البيئية</b>
• التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة • الموارد والآليات المالية • صادرات وواردات السلع والخدمات • تغيير أنماط الاستهلاك • حصة الاستثمار الإجمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي	<b>المؤشرات الاقتصادية</b>
• الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال • العلم والتكنولوجيا • الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية	<b>المؤشرات المؤسسية</b>

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص: 115-119

أولا: المؤشرات الاجتماعية: يمكن قياس هذه المؤشرات بالعناصر الآتية:

1- مكافحة الفقر: يعتبر حساس وواسع حيث يظم أو يظهر المؤشر معدلات البطالة، مؤشر الفقر البشري لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والأقل نموا، نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني؛

2- الديناميكية الديمغرافية والاستدامة: يقيس تغير معدل النمو السنوي للسكان كنسبة من عدد السكان؛

<sup>1</sup> ديب كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 172-175

<sup>2</sup> أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص: 115-119.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

- 3- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب: من خلال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ونسبة الأميين البالغين، ومستوى المشاركة في التعليم الثانوي من معرفة المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية؛
- 4- حماية صحة الإنسان وتعزيزها: يهتم بمتوسط العمر المتوقع أثناء الولادة، نسبة السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية ومياه مأمونة؛
- 5- تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: يستخدم لقياس درجة التوسع العمراني (الحضري).

كما يوضح الجدول رقم (2-4) المؤشرات الاجتماعية من خلال مؤشرات التنمية المستدامة التي طورتها لجنة الأمم المتحدة.

الجدول (2-4): المؤشرات الاجتماعية التي طورتها لجنة الأمم المتحدة

الرقم	المؤشر	الرقم	المؤشر
1	نسبة السكان دون خط الفقر	10	الأطفال المحصنون ضد الأمراض
2	معامل جيني لتوزيع الدخل	11	الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي
3	معدل البطالة	12	الشباب في مرحلة التعليم الثانوي
4	نسبة معدل الإناث إلى أجور الذكور	13	معدل الأمية
5	مستوى التغذية للأطفال	14	مساحة المسكن (متر مربع للفرد)
6	معدل الخصوبة	15	عدد الجرائم لكل مئة ألف من السكان
7	العمر المتوقع عند الميلاد	16	معدل النمو السكاني
8	السكان المخدمون بالصرف الصحي	17	سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية
9	السكان المخدمون بمياه الشرب		

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، ص173-175.

ثانياً: المؤشرات البيئية: تتلخص المؤشرات التي تعبر عن البيئة عموماً في ما يلي:

- 1- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: لقياس النصيب السنوي للفرد من الموارد المائية المتجددة المتاحة بالنسبة لعدد السكان، ونسبة المياه المستخدمة من مجموع الكمية المنتجة؛
- 2- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة: يبين مؤشر نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المتاحة وقياس كثافة استخدام الأسمدة في الزراعة؛
- 3- مكافحة إزالة الغابات والتصحر: يكشف التغير في مساحة الغابات ونسبة الأراضي المتضررة بالتصحر كنسب من المساحة الإجمالية للبلد، كما يقيس مساحة التصحر وشده.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

حيث يوضح الجدول رقم (2-5) المؤشرات البيئية من ضمن مؤشرات التنمية المستدامة التي طورتها لجنة الأمم المتحدة.

الجدول (2-5): المؤشرات البيئية التي طورتها لجنة الأمم المتحدة

الرقم	المؤشر	الرقم	المؤشر
18	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	25	كثافة استغلال أخشاب الغابات
19	درجة استهلاك طبقة الأوزون	26	مساحة الأراضي المتصحرة
20	درجة تركيز الملوثات في للمناطق الحضرية	27	نسبة السكان المقيمون في المناطق الساحلية
21	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة	28	معدلات الصيد حسب النوع
22	استعمال المخصبات	29	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية
23	استعمال المبيدات الزراعية	30	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية
24	نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية	31	أنواع النباتات والحيوانات المنقرضة

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، 2014، ص 173-175.

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية: يمكن التعبير عنها من خلال العناصر الأساسية التالية:

1- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: يركز على قياس مستوى الإنتاج وحجمه من خلال قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر تحسين نوعية الحياة البشرية.

2- حصة الاستثمار الإجمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج؛

3- صادرات وواردات السلع والخدمات الذي يبين القدرة على الاستمرار في الاستيراد؛

4- تغيير أنماط الاستهلاك: يقيس نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة في أي بلد؛

5- الموارد والآليات المالية: تقاس على أساس المؤشرات التالية:

أ- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس مدى سرعة تأثر الاقتصاد، حيث يبين عجز أو فائض الحساب الجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال قياس مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات، صافي الدخل وصافي التحويلات كنسب من الناتج المحلي الإجمالي؛

ب- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لقياس درجة المديونية، وتقييم درجة تحمل الديون؛

ج- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس مستويات المساعدات التسهيلية أو الميسرة الشروط الموجهة للتنمية مثل المساعدات الإنمائية

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الرسمية، المنح، القروض؛ والجدول رقم (2-6) يبين المؤشرات الاقتصادية وفق مؤشرات التنمية المستدامة التي طورتها لجنة الأمم المتحدة.

الجدول (2-6): المؤشرات الاقتصادية التي طورتها لجنة الأمم المتحدة

المؤشر	الرقم	المؤشر	الرقم
نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	39	نصيب الفرد من الدخل	32
كثافة استغلال واستهلاك الطاقة	40	نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي	33
كميات النفايات الصناعية والمنزلية	41	الميزان التجاري	34
كميات النفايات الخطرة	42	نسبة الديون من الناتج الإجمالي	35
إدارة النفايات المشعة	43	كثافة استخدام المواد والمعادن	36
تدوير النفايات	44	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي	37
المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل	45	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوي للفرد	38

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، 2014، ص.ص: 173-175.

رابعا: المؤشرات المؤسسية: تنحصر عناصر قياس هذا المؤشر في الآتي:

- 1- الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال:
  - أ - الحصول على المعلومات: يبين هذا المؤشر مدى حصول السكان على المعلومات، من خلال أجهزة التلفاز، أجهزة الراديو، عدد الصحف اليومية لكل ألف نسمة؛
  - ب- الحصول على وسائل الاتصال: يعبر أهمها عن تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية على أساس خطوط الهاتف الرئيسية لكل ألف نسمة؛
- 2- الحصول على المعلومات بالوسائل الالكترونية: يقيس المؤشر مدى مشاركة البلدان في عصر المعلومات من خلال عدد المشتركين في الانترنت وحاملي الحواسيب الشخصية لكل ألف شخص؛
- 3- العلم والتكنولوجيا: يبين حجم الموارد المخصصة لعمليات البحث والتطوير بإحصاء عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون شخص ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2-7) يحدد أنواع المؤشرات المؤسسية حسب مؤشرات التنمية المستدامة التي طورتها لجنة الأمم المتحدة.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

الجدول (2-7): المؤشرات المؤسسية التي طورتها لجنة الأمم المتحدة

المؤشر	الرقم	المؤشر	الرقم
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 فرد	49	الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	46
نسبة الإنفاق على البحث العلمي	50	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة	47
الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية	51	نسبة عدد المشتركين بشبكة الانترنت إلى مجموع السكان	48

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، 2014، ص173-175.

### الفرع الثالث: خصائص مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الجيدة والفعالة التي تسمح بقياس ومتابعة وتوجيه عملية التنمية المستدامة يجب أن تتصف بجملة من الخصائص كأن تكون هذه المؤشرات<sup>1</sup>:

✓ مناسبة؛

✓ سهلة الفهم والتطبيق؛

✓ موثوق فيها وفي المعلومات التي تمدها؛

✓ تركز على البيانات الصحيحة المتاحة؛

✓ تعتمد على مقاييس كمية.

كما يجب أن تشير أو تدل هذه المؤشرات على ما يلي:

✓ استخدام الموارد الطبيعية وإنتاج المخلفات؛

✓ إبراز البرامج والتطبيقات والممارسات القائمة على مستوى مختلف القطاعات؛

✓ إظهار العلاقات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على مستوى المجتمعات؛

✓ أن تكون موجهة للمدى القصير مع التركيز على المدى الطويل في نفس الوقت؛

✓ أن لا تقيس التنمية المستدامة المحلية على حساب التنمية العالمية؛

✓ توفير المعلومات للمشرفين على تنفيذ القرارات والأفراد، عن الوضع الحالي للبيئة

والتغيرات التي تطرأ عليها دوريا؛

✓ أن تساعد المسؤولين على فهم الروابط والعلاقات بين النتائج والآثار ومؤثرات

السياسات المطبقة، كما تدلهم وترشدتهم عن مدى استجابتها لتغيرات الظروف

البيئية؛

✓ أن تساهم في متابعة وتقييم كفاءة السياسات المتبعة في تدعيم التنمية؛

<sup>1</sup> أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد... و.. المنهج، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2006، ص: 96-97.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

- كذلك تنظم مؤشرات التنمية المستدامة بعدة طرق معهودة وشائعة غالباً ما يطلق على تسمية أي منها بإطار عمل، ومن أشهر تلك الطرق الآتي:
- ✓ قوائم المجموعات أو الفئات والقضايا؛
  - ✓ مصفوفة الهدف - المؤشر؛
  - ✓ جداول القوة الدافعة والحالة والاستجابة التي تستخدمها الأمم المتحدة؛
- الجدول (2-8): أهداف، مقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات	المقاصد	الأهداف	المؤشرات	المقاصد	الأهداف
11	10	10	14	07	1
15	10	11	13	08	2
13	11	12	27	13	3
08	05	13	11	10	4
10	10	14	14	09	5
14	12	15	11	08	6
23	12	16	06	05	7
25	19	17	17	12	8
244	169	المجموع	12	08	9

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019.

حيث يبين الجدول رقم (2-8) أعلاه:

- 1- عدد مقاصد التنمية المستدامة حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي حددتها منظمة الأمم المتحدة، باعتبار أن هذه المقاصد هي في حد ذاتها عبارة عن أهداف فرعية تنطوي تحت مظلة الهدف الرئيسي، من أجل الإلمام بجميع المعلومات والمفاهيم المحيطة بهذا الهدف، ولإزالة أي غموض أو التباس يحول دون بلوغ الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة. حيث يظهر من الجدول أن عدد المقاصد 169 تعبر عن 17 هدف رئيسي.
- 2- عدد مؤشرات التنمية المستدامة تبعا للمقاصد (الأهداف الفرعية) المعبرة عن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث تستخدم هذه المؤشرات لقياس المقاصد أو الأهداف الفرعية من شتى الجهات أو من أوجه مختلفة حتى تستطيع التعبير بكل مصداقية وأكثر شفافية عن مستوى التقدم أو التأخر في تحقيق الأهداف أو الهدف المراد الوصول إليه أو بلوغه. إذ يتم قياس بعض المقاصد باستعمال أكثر من مؤشر. والتي يبلغ عددها 244 مؤشر حسب الجدول، لقياس 169 مقصد.

## الفصل الثاني: البيئة والتنمية المستدامة

### خلاصة

الثورة الصناعية والتطورات التكنولوجية المتسارعة لا سيما خلال القرنين الماضيين، أدت إلى ثورات موازية على مستوى البيئة الطبيعية ومواردها من خلال تنامي مجالات العلم والمعرفة في إطار البحث عن ما تتطلبه عملية استمرار وتحديث التطورات الصناعية والتكنولوجية، بشكل يواكب العصر، يهتم بزيادة رفاهية الإنسان ويحافظ على البيئة بما تحويه، من مخلفات. من خلال التقيد ببعض الالتزامات في إطار ما صار يسمى بالتنمية المستدامة.

المشكلة البيئية صارت لا تعرف حدود سياسية أو جغرافية، والهيم البيئي أصبح مشترك بين كل دول العالم لذا بات لزاما التعامل مع هذه المشكلة من خلال ممارسة الضغط على مؤسسات الإنتاج العالمية الضخمة بضرورة وضع الأضرار التي تصيب البيئة ضمن حساباتها.



# الفصل الثالث الفصل الثالث

## الإطار العام للسياسة الجبائية

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### تمهيد

السياسة الجبائية أداة لتمويل التنمية وأسلوب لتوجيه الاقتصاد تستخدمها الدولة في إطار سياساتها الاقتصادية، حيث تسعى من خلالها إلى تنظيم، تعديل، إصلاح وتوجيه القطاعات والأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، عن طريق تنفيذ برامج تركز على استخدام وسائل وأدوات جبائية تشمل أنواع الضرائب والرسوم والإعفاءات، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية، سياسية، اجتماعية وبيئية مرغوب فيها وتجنب مظاهر وآثار ضارة غير مرغوب فيها أو في تنميتها.

في إطار هذا الفصل تم التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية لكل من السياسة الجبائية، النظام الجبائي والإطار النظري العام للجباية، الجانب النظري للجباية البيئية وأدواتها التي تضمن المحافظة على البيئة مع استمرار النمو والتنمية، والتطور التشريعي لموضوعها (الجباية البيئية)، واستعراض واقع الجباية البيئية في التشريع الجزائري:، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث جاءت كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الجبائية؛
- المبحث الثاني: الجباية البيئية ؛
- المبحث الثالث: واقع الجباية البيئية في التشريع الجزائري.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الجبائية

السياسة الجبائية كمفهوم عام وشامل تتضمن النظام الضريبي الذي يشمل الضرائب والرسوم بالإضافة إلى الأجهزة التي تشرف أو تتكفل بعملية إعدادها وتحصيلها والأساليب والإجراءات التي يتم استخدامها في ذلك. حيث سيتم التطرق خلال هذا المبحث إلى أهم المفاهيم العامة للسياسة الجبائية ومكوناتها، النظام الجبائي والمنظور المفاهيمي النظري للجبائية.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم العامة لكل من السياسة الجبائية ككل والنظام الجبائي كجزء منها، ثم الجبائية التي تشمل مختلف الاقطاعات والمساهمات التي تندرج في شكل ضرائب ورسوم وإتاوات.

### الفرع الأول: السياسة الجبائية

السياسة الجبائية هي جزء من السياسة الاقتصادية للمجتمع، وهي مجموعة من البرامج التي تخطط لها وتنفذها الحكومة عن قصد من خلال استخدام كافة الأدوات الضريبية، لإحداث آثار معينة تتلاءم مع أهداف ومتطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتجنب آثار أخرى غير ملائمة أو غير مرغوب فيها. حيث تعرف على أنها عملية تحديد للإجراءات الجبائية التي تسمح بتطبيق النظام الجبائي وتسهيل عملية دراسة أشكال النشاط المالي لتحقيق الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها بناء على رغبات أفراد المجتمع، ولها علاقة مباشرة مع باقي السياسات الأخرى، كما تسمح بالبحث عن الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي<sup>1</sup>. وبذلك فإن السياسة الجبائية تركز على جملة من المحددات قصد الوصول إلى مجموعة من الأهداف المسطرة.

أولاً: محددات السياسة الجبائية: تركز السياسة الجبائية على بعض المحددات الأساسية، يمكن التطرق إلى أهمها فيما يلي<sup>2</sup>:

1- المحددات السياسية: الضريبة لا يتم تأسيسها أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بموجب القانون، أي أن الضريبة تخضع للقرار السياسي الذي يتم اتخاذه على أعلى مستوى من السلطة. حيث أن السياسة الضريبية ترتبط بالأوضاع والأهداف والقرارات السياسية. وأن علاقة السياسة الضريبية بالتوجه السياسي العام للبلد هي علاقة قوية لا يمكن فصلها، فإذا كان النظام السياسي السائد هو نظام

<sup>1</sup> رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014، ص 487.

<sup>2</sup> لحوّل إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990 - 2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان 2020/2019، ص.ص: 36 - 38.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

الحزب الواحد منهجا وأسلوبا فإنه من المتوقع صياغة السياسة الضريبية بطريقة تخدم الأهداف السياسية لنظام الحكم، بحيث يتم تصميم هذه السياسة بشكل يمنح العديد من الإعفاءات والمزايا للطبقة الحاكمة. أما إذا كان النظام السائد في البلد نظام ديمقراطي فيتم صياغة السياسة الضريبية بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال اختيار وتفضيل أنواع الضرائب التي تساهم أكثر من غيرها في تحقيق الأهداف المرجوة. تتأثر كذلك صياغة السياسة الضريبية للبلد بعلاقته مع البلدان الأخرى، حيث يتم مراعاة علاقات البلد الدولية بهدف تعزيز تلك العلاقات.

2- المحددات الاقتصادية: النظام الاقتصادي السائد في أي بلد له تأثير مباشر وكبير على بناء السياسة الضريبية الملائمة التي تخدم أهدافه. ففي النظام الرأسمالي مثلا تكمن أهداف السياسة الضريبية في تغطية النفقات اللازمة، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية المتمثلة في الإعفاءات التي تسمح بزيادة معدل تراكم رأس المال والتوجه نحو الأنشطة التي تساهم بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، كما تعتبر السياسة الضريبية كأداة لتوزيع الدخل الوطني، ومحاربة الآثار السلبية لسيران السوق الحر، والحفاظ على التوازنات الاقتصادية. أما في النظام الاشتراكي فتكون كل الدخول صورة من صور الإنفاق الحكومي العام وكل نفقات الأفراد مصدر من مصادر الإيرادات العامة، حيث أن الدولة تقوم بتحقيق كل ما يمكن أن تحققه الضريبة، فالدولة هي التي تحدد ماذا تنتج ولما تنتج وكيف تتم عملية الإنتاج، من خلال سلطة الدولة على وسائل الإنتاج، وبذلك فإن السياسة الضريبية في النظام الاشتراكي تستهدف تحويل الاستثمارات والخدمات العامة، توجيه المشاريع، وإعادة توزيع الدخل الوطني لتحقيق أكثر عدالة.

بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة الضريبية تتحدد وفق ما إذا كان هذا البلد متقدما أو سائرا في طريق النمو، حيث تقوم السياسة الضريبية على مستوى الدول المتقدمة بدور هام في إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة كما تعمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي الذي يعد جوهر السياسة العامة باعتبار أن الدول المتقدمة تملك جهازا إنتاجيا ضخما ودخلا قوميا مرتفعا. لذلك تعتبر السياسة الضريبية من الأدوات الهامة لاستمرارية العملية الإنتاجية، الحفاظ على أعلى مستوى للتشغيل الكامل وحماية الاقتصاد من مظاهر التضخم والركود. على عكس البلدان النامية التي تتميز أنظمتها الضريبية بانخفاض نسبة الاقتطاع وهيمنة الضرائب غير المباشرة مما يجعل هذه البلدان بحاجة دائمة إلى إصلاحات عميقة على مستوى السياسة الضريبية.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

3- المحددات الاجتماعية: تتأثر السياسة الضريبية بالفلسفة الاجتماعية بما تتضمنه من نقاط أساسية لاسيما تلك التي تتجسد في العدالة الاجتماعية، القيم والعادات، وحجم السكان.

أ- العدالة الاجتماعية: تعتبر المحدد الأساسي لأي سياسة ضريبية، حيث أن الضريبة التصاعدية قد ارتبطت عبر التاريخ بالفلسفة الاجتماعية لما لها من أهمية في تقليل الفوارق الطبقة بين ذوي الدخل المرتفع والمنخفض أو منعدمي الدخل.

ب- عادات المجتمع والقيم الأخلاقية: السياسة الضريبية على العموم تصاغ وفق المعتقدات والقيم الاجتماعية للبلد، حيث يكون للضرائب الدور البارز في الحد من الأنشطة التي تتعارض مع القيم والمعتقدات مثل الأنشطة الربوية وتجارة الخمر واليناب صيب... الخ أو في إطلاق العنان لها.

ج- الكثافة السكانية وحجم الأسر: يعتبر هذا المحدد جد مهم على مستوى البلدان ذات الكثافة السكانية الضعيفة، حيث تميل سياستها إلى الإعفاءات من الضرائب الشخصية والتركيز على الضرائب غير المباشرة على عكس البلدان ذات الكثافة السكانية العالية التي تعتمد في سياستها الضريبة على الضرائب الشخصية والمباشرة.

ثانيا: أهداف السياسة الجبائية: صارت الحاجة إلى سياسة جبائية تخدم الأهداف المسطرة من طرف الدولة بالمستوى المرغوب فيه من الكفاءة ضرورة حتمية، لاسيما في ظل التحولات والرهانات التي يعيشها العالم. حيث يأتي في مقدمة هذه الأهداف، الهدف التمويلي الذي يعتبر مصدرا هاما للإيرادات العامة، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها<sup>1</sup>.

1- الأهداف المالية: مما لا شك فيه أن الهدف الهام والرئيسي لأي سياسة جبائية يكمن في تأمين إيرادات دائمة ومستقرة لتغطية النفقات العامة المتزايدة، غير أن درجة تحقيق هذا الهدف تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع، وكذلك تبعا لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره

2- الأهداف الاقتصادية: تعتبر السياسة الجبائية أحد الأدوات المهمة والأساسية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في مكونات الطلب الكلي، حيث تعتبر تقلبات الطلب الكلي، المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي، حسب نظرية "كينز".

<sup>1</sup> حجاوي توفيق، مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد 2015/2016، ص.ص 44 - 49.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

ففي فترات التضخم تتبنى الحكومة سياسة انكماشية للحد من تنامي حجم الإنفاق الوطني وتقليص الفجوة التضخمية تدريجياً، بإتباع أحد الإجراءات التالية أو كلها:  
أ- تخفيض الإنفاق الحكومي، خاصة المتعلق بالمواد والسلع الاستهلاكية الكمالية، والحد من أشكال الإسراف والتبذير في الدوائر الحكومية؛

ب- زيادة حجم الضرائب لامتنعاص جزء من القدرة الشرائية للأفراد لتخفيض مستوى الطلب الكلي من خلال: - زيادة الضرائب على الدخل وخاصة الضرائب التصاعدية، - زيادة الضرائب غير المباشرة من خلال رفع سعر الضرائب على الاستهلاك، - تخفيض الضريبة على السلع المستوردة، وخاصة السلع الضرورية والأساسية بهدف زيادة المتاح منها في الأسواق الداخلية؛

أما في فترات الانكماش أو الركود الاقتصادي قد تلجأ الحكومة إلى نفس الطرق والوسائل المشار إليها في معالجة مشكلة التضخم، إلا أن الاختلاف في هذه الحالة يكمن في التأثير على مكونات الطلب الكلي تأثيراً يسمح بزيادته، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو عن طريق تخفيض الضرائب أو كلاهما:

أ- التحفيز على زيادة الاستهلاك الخاص عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل، بما في ذلك رفع مستوى الدخل الذي يقابل الحد الأدنى المعفى من الضريبة العامة على الدخل نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لأصحاب الدخل المنخفضة؛

ب- تغيير الضريبة التصاعدية بشكل يؤدي إلى انخفاض في الضريبة كلما انتقلنا إلى الشرائح أو الطبقات الدنيا، مما يؤدي إلى الرفع من متوسط الدخل الفردي القابل للتصرف والذي يشجع على زيادة الإنفاق الخاص وتخفيض الضغط التضخمي؛

ج- تشجيع الاستثمار الخاص من خلال تخفيض الضرائب على الأرباح وتقديم امتيازات جبائية ملائمة؛

د- رفع الرسوم الجمركية أو توسيع قاعدتها على السلع والخدمات المستوردة، يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ومن ثم انخفاض الطلب المحلي عليها وتحويله لصالح المنتجات المحلية البديلة،

كما تستخدم السياسة الجبائية في توجيه الأنشطة الاقتصادية من خلال تقديم إعفاءات ومزايا جبائية لبعض القطاعات أو النشاطات التي ترغب في ترقيتها والعكس.

3- الأهداف الاجتماعية: يتم استخدام السياسة الجبائية لتحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية كإعادة توزيع الدخل، معالجة أزمة السكن، الحد من بعض الظواهر الاجتماعية السيئة، مكافحة

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

الفقر وتوجيه سياسة النسل وغيرها من الأهداف. حيث أن السياسة الجبائية تسعى من خلال هذا الهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل والقضاء على الطبقة في المجتمع<sup>1</sup>.

4- الأهداف السياسية: قد يتم استخدام السياسة الجبائية لتحقيق أهداف سياسية، من خلال الامتناع عن دفع الضرائب للضغط على النظام الحاكم قصد تطبيق أو إلغاء قرارات معينة أو لمحاولة تغيير نظام الحكم. أو من خلال فرض ضرائب ورسوم على منتجات دولة معينة أو الامتناع عن استيراد منتجاتها لتحقيق أهداف سياسية معها<sup>2</sup>، حيث تم استخدام ذلك في عهد الخليفة عمر بن الخطاب عندما فرض على السلع القادمة من البلدان غير المسلمة والتي ليس بينها عهد مع المسلمين نسبة 10% من قيمة السلع عند دخولها، 5% على سلع أهل الذمة من غير المسلمين الذين بينهم عهد، و2.5% من قيمة السلع لتجار المسلمين مع إعفاء خاص فيما يقل عن 200 درهم<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: النظام الضريبي

يعتبر النظام الضريبي أحد أهم مفردات النظام الاقتصادي القائم لأي دولة. حيث يعكس مدى تطور القطاعات والفروع الاقتصادية، ويساهم في تمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية من خلال الشرائح الاقتصادية في إطار سياسة مالية شاملة تستخدمها الدولة. ويمثل مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها وتشابك عناصرها إلى كيان ضريبي معين يُقرّر من طرف المجلس التشريعي للدولة بشكل يتفق مع ظروف سياسة تلك الدولة ونظرتها الفلسفية إلى تخطيط اقتصادها، بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>4</sup>.

النظام الضريبي هو مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة، تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، والتي تمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة، تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية الصادرة، حيث تسعى تلك الصور الفنية إلى تحقيق أهداف السياسة الجبائية بصفة عامة وأهداف النظام الضريبي بصفة خاصة<sup>5</sup>. كما يعبر النظام الضريبي عن مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن السلطة من الاستقطاع الضريبي انطلاقاً من تحديد الوعاء الضريبي (المادة الخاضعة للضريبة) وعبئها المالي وصولاً إلى تحصيلها<sup>6</sup>. وبالتالي فإن

<sup>1</sup> رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 504

<sup>2</sup> رضا خلاصي، المرجع نفسه، ص 508.

<sup>3</sup> حامد عبد المجيد دراز، رمزي علي سلامة، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص 25.

<sup>4</sup> رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص: 311 - 312.

<sup>5</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع - مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية 2011، ص: 13 - 14.

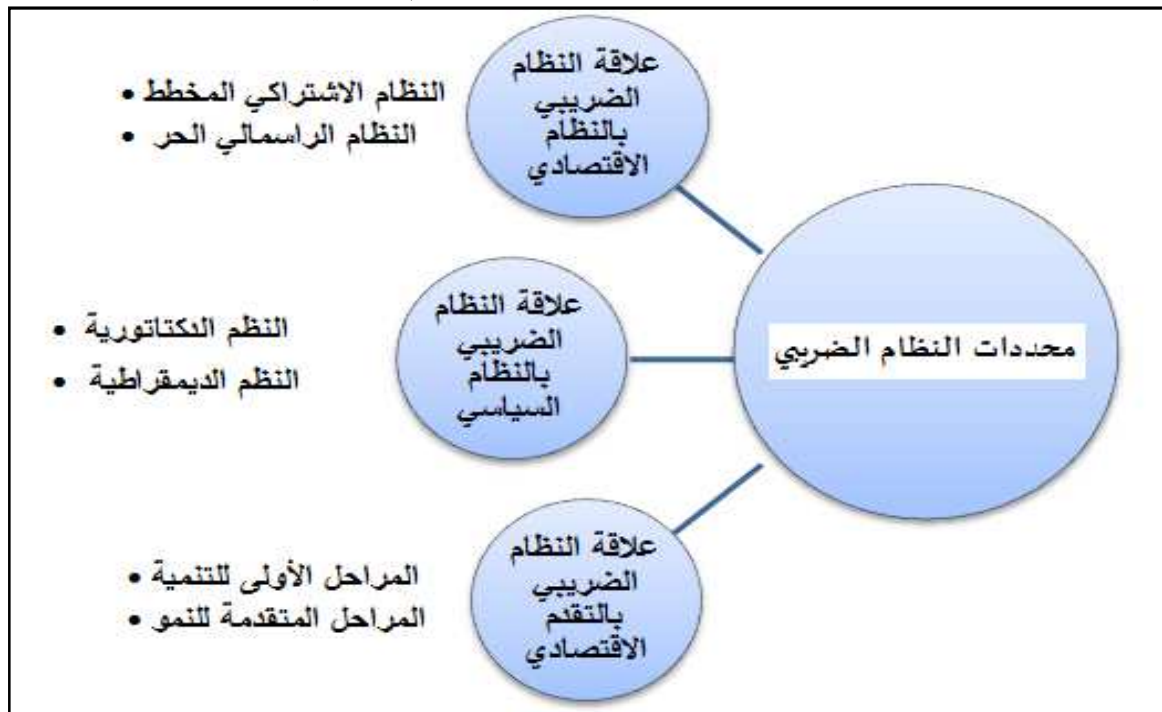
<sup>6</sup> علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

النظام الضريبي هو ترجمة فنية وقانونية للسياسة الضريبية التي هي جزء من السياسة المالية، وهذه الأخيرة بدورها جزء من السياسة الاقتصادية العامة<sup>1</sup>.

تنفيذ السياسة الجبائية يمكن أن تتم بواسطة أكثر من نظام ضريبي، وبذلك فإن اختيار النظام الضريبي الملائم لتنفيذ السياسة الجبائية المستهدفة يتوقف على أساس جملة من المتغيرات السائدة، منها النظام الاقتصادي، النظام السياسي، الظروف السياسية، درجة التقدم الاقتصادي، ... حيث سيتم التطرق إلى علاقة النظام الضريبي بأهم تلك المحددات فيما يلي<sup>2</sup>:

الشكل (3-1): أهم محددات النظام الضريبي



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع - مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية،

الإسكندرية 2011، ص:ص: 16-38.

أولاً: علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي: في إطار هذه العلاقة يمكن التمييز بين النظام الاشتراكي المخطط والنظام الرأسمالي الحر، فيخضع النظام الضريبي المستهدف وخصائصه إلى النظام الاقتصادي السائد. حيث يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة جماعية تهدف في الأساس إلى تحقيق المصلحة العامة، ويختلف تطبيق هذا النظام حسب إيديولوجيات الدول التي تعمل به، إذ يتراوح بين التطرف نحو اليسار كما هو الحال بالنسبة إلى دول أوروبا الشرقية، روسيا والصين والتطرف نحو اليمين كما هو الحال في بعض الدول الإسكندنافية. ويمكن لهذه الاقتصاديات أن تتمتع ببعض

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، المرجع نفسه، ص:ص: 16-38.



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

الخصائص: كارتفاع المعدل النسبي للاقتصاد العام داخل الاقتصاد الوطني مقارنة بالاقتصاد الخاص، اعتمادها على التخطيط للقيام بكافة أنشطتها الاقتصادية التي تعكس المصلحة الجماعية، استخدام التخطيط المالي بما يوافق التخطيط العيني من خلال توزيع الموارد النقدية بما يتفق مع رغبات المخطط في توزيع الناتج الوطني بين إشباع الحاجات العامة وإنتاج السلع الاستثمارية، توزيع الموارد بين القطاعات والأنشطة وفقا لأولويات الخطة، الاعتماد على الضريبة في امتصاص الفائض في الدخل النقدية للأفراد، التحديد المباشر للأجور والتحكم في قيم السلع الاستهلاكية.

أما النظام الرأسمالي الحر أو الليبرالي، فيقوم على أساس جملة من الدعائم منها: تدني دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدنى حد ممكن، الحرية بمعناها الواسع الذي يشمل حرية التملك والاختيار والتعاقد، الدافع الفردي المحرك للنشاط الاقتصادي وسيادة المنافسة الحرة. حيث تتم مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية في إطار هذا النظام من خلال آليه جهاز الثمن، في ظل نطاق مفهوم الدولة الحارسة. لكن مع التطور الاقتصادي لم يعد دور الدولة يقتصر على إشباع الحاجات العامة بل امتد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وصارت الوسائل غير المباشرة ممثلة في السياسة الضريبية الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف في تلك المجتمعات. وبذلك أصبح النظام الضريبي يستخدم في تحقيق الأهداف التالية: إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع، تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الحوافز الضريبية والأسعار التمييزية للضريبة والتي تشجع القطاع الخاص على توجيه الموارد الاقتصادية في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يتذبذب النشاط الاقتصادي في تلك الدول بين الانكماش والرواج بما يعرف بالدورة الاقتصادية.

ثانيا: علاقة النظام الضريبي بالنظام السياسي: من خلال ما هو سائد في العالم فان النظام الضريبي تأثر بالنظم السياسية وتأثرت الأهمية النسبية التي تتمتع بها تلك المكونات داخل النظام الضريبي، فقد أثرت النظم السياسية السائدة على الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها النظام الضريبي وطريقة العمل التي يعمل بها. فاختلف من دولة إلى دولة أخرى كما اختلف بنفس الدولة من فترة إلى أخرى تبعا لاختلاف النظم أو الظروف السياسية السائدة التي تمر بها الدولة. حيث يتم التمييز بين نوعين من النظم السياسية:

- النظم السياسية السائدة في مجتمعات تتخذ أو تعتمد على حكم الفرد أو الحزب الواحد، في هذه الدول يتم تصميم النظام الضريبي وصياغته بما يسمح بتحقيق الأهداف الخاصة للنظام الحاكم من خلال منح العديد من الإعفاءات والمزايا الضريبية لصالح الطبقة الحاكمة.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

- النظم السياسية السائدة في المجتمعات الديمقراطية التي تتعدد فيها الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، التكتلات الاقتصادية والنقابات المهنية، ... تزداد فيها فرص مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرار، فتظهر العديد من الجماعات التي تضغط سياسيا، ومن خلال فإنه من المتوقع أن تتم صياغة نظام ضريبي يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، وان تزداد أهمية الاعتبارات الموضوعية في اختيار مكونات النظام الضريبي وتتم المفاضلة بين أنواع معينة من الضرائب على حساب أنواع أخرى حسب ما يتوافق مع مساهمتها في تحقيق المصلحة العامة. لكن رغم ذلك فان في الكثير من الحالات يتم تحديد النظام الضريبي لصالح بعض جماعات الضغط السياسي التي لها نفوذ اقتصادي من خلال التأثير على القرار السياسي بما يحقق مصالحها الاقتصادية.

ثالثا: علاقة النظام الضريبي بالتقدم الاقتصادي: لقي موضوع العلاقة بين النظام الضريبي ومستوى التقدم الاقتصادي اهتمام العديد من الاقتصاديين. حيث يكاد أن يجمعون على أن عملية اختيار النظام الضريبي الملائم تعتمد بشكل كبير على درجة التقدم الاقتصادي السائد في أي دولة، إذ يتم الاعتماد على الضرائب المباشرة التقليدية خلال المراحل الأولى من عملية التنمية، ينتقل تدريجيا نحو الضرائب غير المباشرة على اثر الاهتمام بالتجارة الخارجية التي تزداد مع ازدياد عملية تطور التنمية وتزداد معها الرسوم الجمركية، إلى أن يصل خلال المراحل المتقدمة للتنمية التي يصاحبها ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني، إلى ارتفاع نسبة حصيله الضرائب المباشرة. وبالتالي يصبح النظام الضريبي يعتمد على الضرائب المباشرة. ويرى "ريتشارد مسجريف Richard M." أنه خلال المراحل المتقدمة للنمو تكون فرصة الحكومات في اختيار النظم الضريبية أفضل منها خلال مراحل النمو الأقل. كما توصل إلى أن نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الحصيله الضريبية، يرتبط عكسيا مع متوسط نصيب الفرد من الدخل، وطرديا مع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي. غير أن هذه النتائج تبقى غير دقيقة ولا تنطبق على سائر الدول أو ترقى إلى مستوى النظرية التي يعتد بها. ويبقى تحديد النظام الضريبي يتوقف على كل المحددات التي تم التطرق إليها، إضافة إلى عناصر ومحددات أخرى قد تكمن في الإيديولوجيات والثقافات التي تسود غالبية سكان ومناطق أي دولة.

### الفرع الثالث: المنظور المفاهيمي للجباية

الجباية هي مجموعة من القواعد القانونية والإدارية التي تنظم مختلف الضرائب والرسوم التي تجبى لصالح الدولة والجماعات المحلية، وتعد بمثابة وسيلة ضرورية للسياسة الاقتصادية

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

والاجتماعية<sup>1</sup>. فالجبائية مفهوم شامل وجامع للاقتطاعات النقدية التي تقوم بها أو تفرضها الدولة على الأفراد لتغطية نفقاتها العامة والتي تكون في شكل ضريبة أو رسم أو إتاوة أو غرامة:

أولاً: الضريبة: هي اقتطاع نقدي يدفعه الأفراد جبراً للدولة حسب مقدرتهم التكلفة دون مقابل. فهي فريضة مالية تجبها الدولة من مواطنيها، والقاطنين بديارها، لتحقيق أهداف مالية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية، حتى تتمكن من الإنفاق على مصالحها ومرافقها العامة، وليس للأفراد الحرية في أداء أو تحديد مقدار الضريبة أو ميعاد دفعها وكيفيته، بل ملزمون بدفعها حسب نصوص القانون الضريبي لكل دولة<sup>2</sup>. والضريبة بوجه عام عبارة عن فريضة مالية يعبر عنها باقتطاع نقدي إجباري يساهم به الأفراد الذين يمارسون أنشطة اقتصادية في مهمة تمويل أعباء الخدمات العامة، تبعاً لمقدرتهم التكلفة وقدرتهم على الدفع، دون النظر إلى المنافع التي تعود عليهم جراء هذه الخدمات بشكل مباشر، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية<sup>3</sup> وبيئية وحتى تكنولوجية.

يُعرف دليل إحصائيات مالية الحكومة لسنة 2001، الصادر عن صندوق النقد الدولي، الضرائب بأنها "تحويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة العامة، وتشمل الضرائب على الرسوم التي لا تناسب على الإطلاق وبكل وضوح مع تكاليف تقديم الخدمة، ولكن تستبعد المساهمات الاجتماعية والغرامات والجزاءات". كما تعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنها "مدفوعات فعلية يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديون لقطاع الإدارة العمومية (بمفهوم المحاسبة الوطنية) على أساس: أن هذه المدفوعات لا تتم بناء على قرار العون الاقتصادي الذي يدفعها، وإنما تتم وفق عملية جماعية تحدد الأشكال والمبالغ الواجبة الدفع. وأن تكون هذه المدفوعات لا تتضمن مقابلاً مباشراً<sup>4</sup>.

أما حسب التعريف المعاصر فإن "الضريبة هي الاقتطاعات النقدية المدفوعة، بشكل دائم وبدون مقابل، من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الملزمون بالقانون الخاص والقانون العام، وفقاً لقدرتهم التساهمية، لتغطية الأعباء العامة للدولة والجماعات المحلية عن طريق تدخل السلطة العامة". كما يعرفها الفكر المالي الحديث على أنها "فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص العامة أو الأفراد جبراً، وبصفة نهائية دون أن يقابلها نفع معين. تفرض طبقاً للمقدرة

<sup>1</sup> رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

<sup>2</sup> شادي خليفة الجوارنة. مرجع سبق ذكره، ص 168.

<sup>3</sup> علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جريب للنشر والتوزيع، ط1 عمان - الأردن 2011، ص 21.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

التكليفية للشخص وتستخدم لتغطية النفقات العامة والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة<sup>1</sup>.

ثانيا: الرسم: هو مبلغ مالي يقتطع جبرا نظير خدمة خاصة، تقدم من طرف الدولة أو من يمثلها كالجماعات المحلية والمؤسسات الإدارية وغيرها، حيث يعرف بأنه مورد مالي، تحصل عليه الدولة، ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة، تتفرد بأدائها الدولة مثل رسوم التسجيل بالجامعة، الرسوم القضائية، رسوم الانتفاع بالسير بالسيارة في الطريق العام<sup>2</sup>. فالرسم يعبر عن المبلغ المحصل مقابل تقديم خدمة من هيئات عمومية. والفرق الجوهرى بينه وبين الضريبة يكمن في كونه يدفع مقابل الحصول على خدمة<sup>3</sup>.

ثالثا: الإتاوة: تعرف على أنها المقابل الذي يدفعه صاحب العقار أو الثروة بسبب ارتفاع قيمة ملكه المترتب عن قيام الدولة، بمشاريع عامة كتعبيد طريق أو إقامة سد يؤثر على قيمة الأراضي المجاورة، مما يقتضي أن يساهم المستفيد في النفقات التي تحملتها الدولة<sup>4</sup>. وتعتبر الإتاوة عن المبلغ النقدي المدفوع من طرف المستخدم أو المستفيد من خدمة عمومية أو منشأة عمومية محددة، حيث تحسب الإتاوة على أساس حجم ونوع الخدمة المؤداة ويتم تخصيص حصيلتها لمكافأة أو تعويض الجهة المقدمة للخدمة، ولا يمكن توجيهها لتغطية أعباء هيئات أخرى خارج المؤسسة المقدمة للخدمة أو الموضوعة تحت التصرف. كما يظهر ذلك جليا في إتاوة استخدام الطريق السيار التي يكون عائدها حكرا للهيئة المكلفة بتسيير وإدارة الطريق السيار<sup>5</sup>.

### المطلب الثاني: مميزات، ومبادئ الضريبة وأهم خصائصها

من خلال ما تقدم من تعاريف خاصة بالضريبة وما شابهها من رسوم وإتاوات يتبين أن للضريبة مميزات تميزها عن باقي المساهمات والاشتراكات، مبادئ ترتكز عليها وخصوصيات تختص بها.

<sup>1</sup> رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>2</sup> لجناف عبد الرزاق. محاضرات في مقياس جبائية المؤسسات. جامعة الجزائر-3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية، الجزائر. 2017/2018، ص 7.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>4</sup> لجناف عبد الرزاق. المرجع نفسه، ص 7.

<sup>5</sup> عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص: 26-27.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### الفرع الأول: مميزات الضريبة

تتميز الضريبة عن غيرها من الاقتطاعات والمساهمات والالتزامات، حيث يمكن استخلاص هذه المميزات من تلك التعاريف، والتطرق إليها فيما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: الضريبة التزام نقدي: فنظراً لحاجة الدولة إلى الأموال لتغطية النفقات العامة فإن اقتطاعها أو فرضها في العصر الحديث يكون نقدياً من الثروة التي يمتلكها أو يتداولها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ولا يكون عينياً مثل ما كان في العصور القديمة، حيث كانت الضرائب تحصل عينياً في شكل محاصيل زراعية أو خدمات جبرية تتناسب مع طبيعة الاقتصاديات السائدة آنذاك والتي كانت تعتمد أساساً على المبادلات العينية.

ثانياً: الضريبة فريضة إجبارية تحددها الدولة: فالفرد ليس له خيار في دفع الضريبة، إنما يدفعها وهو مجبر، حيث أنه يتم تحديد قيمتها ومواعيد تأسيسها ودفعها والإجراءات المتعلقة بها من طرف الدولة التي تتمتع بالسيادة، وبالتالي فإن الدولة تنفرد بوضع الإطار القانوني للضريبة الخاص بكيفية تحديدها، المكلفين بأدائها، سعرها، كيفية تحصيلها بدون اتفاق مسبق مع الخاضعين لها، على أن يتم الالتزام بهذه القوانين والإجراءات كل من الدولة ممثلة في إدارة الضرائب والخاضع المكلف بدفع الضريبة.

ثالثاً: الضريبة تدفع دون مقابل مباشر أو نفع خاص: حيث لا ينتظر المكلف بأدائها الحصول على مقابل أو منفعة خاصة من وراء دفعها، لأن المقابل يعود على المجتمع ككل في إطار النفع العام، ويترتب على ذلك أن مقدار الضريبة لا يتوافق مع ما قد يعود على الممول من نفع.

رابعاً: الضريبة تفرض حسب مقدرة المكلف: وفق هذه الميزة فإن الضريبة تفرض على كل فرد قادر على دفعها حسب مقدرته المادية، بشكل يضمن تقسيم الأعباء العامة للدولة فيما بين الأفراد بما يتناسب مع المقدرة التساهمية لكل فرد.

خامساً: الضريبة أداة للمساهمة في تحقيق المنفعة العامة: تساهم الضريبة في تدعيم الإيرادات العامة للدولة والتي توجهها لتنفيذ وتحقيق مشاريع وأهداف تنموية من شأنها أن تعود بالنفع العام على جميع الأفراد، حيث أصبحت الضريبة تستعمل في أغراض اقتصادية واجتماعية مختلفة، في إطار الدولة الحديثة التي صارت تتدخل في شتى المجالات العامة لاسيما منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

<sup>1</sup> رضا خلاصي، المرجع نفسه، ص.ص: 53-57.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

سادسا: الضريبة فريضة ذات طابع عام: حيث أن القوانين والتنظيمات التي يتم سنها لتطبيق الضريبة تكون بصفة عامة، من خلال تعميم قواعد الخضوع للضريبة على كل أفراد المجتمع الذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة.

سابعا: فريضة ذات طابع نهائي: تستند هذه الميزة إلى أن الضريبة يتم دفعها بصفة نهائية غير قابلة للاسترجاع إلا في حالات استثنائية خاصة، وهذه الميزة تفرق بين الضريبة والقرض الإجباري الذي يتميز بحق الاسترجاع كما قد يتم من خلاله (القرض) الحصول على فائدة، على عكس الضريبة التي تفرض وفق القوانين والإجراءات الصحيحة المعمول بها، فإنها لا ترد وليس عليها فائدة.

### الفرع الثاني: المبادئ والقواعد الأساسية المنظمة للضريبة

قام "آدم سميث Adam Smith" في إطار بحثه عن الشروط العامة لنظام جبائي فعال، بوضع أربعة قواعد تضمنها كتابه الصادر سنة 1776 بعنوان "ثروة الأمم" هذه القواعد تميز بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلفين بمناسبة إصدار أي ضريبة وتحصيلها. حيث يمكن التعرض لهذه القواعد أو المبادئ فيما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: مبدأ أو قاعدة العدالة: حسب هذا المبدأ فإنه يجب إخضاع كل فئات المجتمع للضريبة، حيث ذكر "آدم سميث" في كتابه "ثروة الأمم" أنه "يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقا لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة". حيث قام علماء المالية عند تفسير هذه العبارة بالربط بين تحقيق العدالة والضريبة النسبية التي من خلالها يتم تحديد سعر نسبي من دخل الفرد يمثل قيمة الضريبة، فتكون هذه النسبة واحدة وثابتة مهما كان الأساس أو القاعدة الخاضعة للضريبة. غير أن هذا الرأي تعرض للانتقاد من خلال اعتباره أشد ثقلا على الفئات قليلة الدخل أو ذوي الدخل الضعيف من الفئات المرتفعة الدخل وبالتالي يدفع إلى حرمان الفئات المحدودة الدخل من إشباع الحاجات الضرورية بالنظر إلى ما يتبقى من الدخل بعد خصم قيمة الضريبة. وبالتالي فإن الضريبة النسبية لا تحقق العدالة المنشودة، كما لا تحقق المساواة بين الخاضعين للضريبة.

نظرا لذلك تخلى علماء المالية عن تطبيق الضريبة النسبية والأخذ بفكرة الضريبة التصاعديّة، حيث تتغير نسبة الضريبة بتغير قيمة الأساس الخاضع لها (الضريبة) تصاعديا، فكلما ارتفع الدخل أو مبلغ المادة الخاضعة للضريبة ارتفعت النسبة. وبذلك فإن الضريبة التصاعديّة تحقق

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ط 4، الجزائر 2008، ص 24 -

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

أكبر قدر من العدالة والمساواة بين الخاضعين لها (الضريبة)، وتستند بذلك إلى مبدأ تناقص المنفعة الحدية التي تقضي بأنه كلما زادت الوحدات التي يستهلكها الفرد من السلع والخدمات كلما نقص مقدار المنفعة التي تعود عليه من استهلاك الوحدة التالية.

ثانياً: مبدأ اليقين: يقصد من خلال هذا المبدأ أن تكون الضريبة محددة بشكل قطعي دون غموض أو إبهام، حيث يكون المكلف على علم مسبق بالخضوع لها والالتزام بها. فمبدأ اليقين يعني أن تفرض الضريبة بقانون واضح، يبين الأساس الخاضع للضريبة، نسبتها، طرق حسابها، القواعد المنشأة لها، التكاليف التي يسمح بخصمها، طريقة تسديدها. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون القانون غير معقد وسهل الفهم لكل الأطراف بشكل يسمح للمكلف أن يكون في نفس المستوى مع الإدارة الضريبية المكلفة بالتنظيم والتسيير والتحصيل<sup>1</sup>.

ثالثاً: مبدأ الملائمة: الهدف من هذه القاعدة يكمن في تجنب تعسف إدارة الضرائب في استعمال السلطة فيما يتعلق بإجراءات تصفية وتحصيل الضريبة، حيث تدعو اعتبارات الملائمة إلى أن تكون القواعد والمبادئ المتعلقة بكل ضريبة تتفق مع طبيعتها الذاتية والمكلفين الخاضعين لها، لتجنب المشاكل التي يمكن أن تظهر في حالة عدم الالتزام بهذه القاعدة أو المبدأ. وقد نتج عن تطبيق هذا المبدأ، تأسيس قاعدة الاقتطاع من المصدر الخاصة بالضريبة على الدخل باعتبارها أكثر ملائمة وأكثر سهولة بالنسبة للطرفين (المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب).

رابعاً: مبدأ الاقتصاد في النفقة: القصد من وراء هذا المبدأ أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأبسط الطرق الممكنة والتي لا تكلف الإدارة الجبائية نفقات مرتفعة قد تتجاوز ربما قيمة الضرائب المحصلة، وبمراعاة هذا المبدأ يتم ضمان فعالية الضريبة كمورد هام في دعم الإيرادات العامة للدولة بأقل التكاليف الممكنة.

بالإضافة إلى تلك المبادئ أو القواعد التي قام بوضعها "آدم سميث"، قام العديد من المفكرين الاقتصاديين بمحاولة تطويرها وتكييفها من خلال وضع مبادئ تتماشى مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينهم المفكر الاقتصادي الفرنسي "موريس أليه Maurice Allais" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1988، الذي قام بوضع مجموعة من المبادئ الضريبية وعددها خمسة كما يلي<sup>2</sup>:

1- مبدأ عدم التمييز: بحيث يتم تطبيق نفس القواعد والمبادئ الضريبية على نفس المواطنين؛

<sup>1</sup> رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 41- 42.



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

2- مبدأ الحياد: يرتكز هذا المبدأ على أن لا يتم اعتماد الضرائب التي تمس خيارات الأعوان الاقتصاديين. وعلى أساس ذلك لا يتم إلا فرض الضرائب التي تمس الريع والمداخيل المستقلة عن النشاط الاقتصادي. كما يسعى من وراء الحيادية ضمان المساواة، عدم الانحياز وتفادي ازدواج الضريبي أو ازدواج الإعفاءات غير الطوعية:

3- مبدأ العشوائية: بأن تكون الضرائب المفروضة بسيطة، واضحة ومرتبطة بالقرار الديمقراطي؛

4- مبدأ عدم شخصية الضريبة: بحيث يركز هذا المبدأ على أنه يتوجب احترام الضريبة للأشخاص، من خلال اعتماد ضرائب غير مشخصة، تتفادي إجراءات الإخضاع ذات الطبيعة التفتيشية على مستوى جمع المعلومات الضرورية؛

5- مبدأ الشرعية: حيث لا يمكن في أي حال من الأحوال فرض ضريبة أو تحصيلها إلا إذا تم إصدار نص قانوني بشأنها، وعادة ما يكون من خلال قوانين المالية<sup>1</sup> التي تصدر سنويا.

كما تمت إضافة بعض المبادئ التي من شأنها المساهمة في تجسيد المبادئ الأساسية ومحاولة سد الفجوات وتبسيط الإجراءات لاسيما منها<sup>2</sup>:

1- مبدأ المرونة: بأن يتكيف النظام الضريبي مع تغير الظروف الاقتصادية فتزيد الحصيلة خلال فترات التضخم وتنخفض في فترات الانكماش، من خلال مراعاة التغير في الحصيلة الضريبية بما يتماشى مع التغير في الدخل أي أن تكون هناك علاقة طردية بين الدخل الوطني وحصيلة الضرائب؛

2- مبدأ البساطة: يتطلب ويفترض هذا المبدأ أن تكون قوانين الضرائب والإجراءات الضريبية سهلة ومفهومة ومتاحة للجميع بما في ذلك غير المتخصصين وأن يكون من السهل حصول المكلفين على معلومات عن حقوقهم والتزاماتهم. أي أن مبدأ البساطة ينطوي على ضمان الحق في الحصول على المعلومات الجبائية للمكلفين بدفع الضرائب حتى تتم عملية التطبيق السليم لقانون الضرائب ويلقى القبول العام من طرف الأعوان الاقتصاديين الذين يكونون على علم بالإجراءات وقادرين على تقييم قيمة الضرائب الواجبة عليهم وأخذها بعين الاعتبار ضمن قراراتهم الاقتصادية ؛

3- مبدأ العمومية: يشمل هذا المبدأ بأن تفرض الضريبة على جميع الأشخاص الخاضعين لسيادة الدولة بصرف النظر عن الشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها، كما يشمل إخضاع جميع الأموال والعناصر المادية للثروة، إلى الضرائب باعتبار أن وعاء الضريبة هو المال سواء كان دخلاً أو ثروة في إطار

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>2</sup> رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص: 90 – 92.



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

السعي إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الضريبي مع بعض الاستثناءات. كمنح إعفاءات على ملكية بعض الأموال وأغراضها النهائية كأموال الجمعيات الخيرية والأوقاف وغيرها؛

4- مبدأ الكفاءة: يسعى هذا المبدأ إلى ضمان تخصيص الموارد عن طريق الآليات الاقتصادية على النحو الأمثل من خلال العمل على آلية السعر والعقلانية في العوامل الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين، والتي مفادها أن لا توجه الضريبة للحد من تغيير سلوك الوكلاء الاقتصاديين؛

### الفرع الثالث: الخصائص العامة للضريبة

تتميز الضريبة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المساهمات والقروض والاشتراكات، حيث بالإمكان الإشارة والتطرق إلى أهمها في ما يلي:<sup>1</sup>

أولاً: الضريبة مقابل خدمات مقدمة من الدولة بدون تحديد طبيعتها: الضرائب التي يدفعها المكلف تكون على أساس أنه عنصر في المجتمع يدفعها انطلاقاً من مبدأ التضامن الاجتماعي والمشاركة في تحمل الأعباء اللازمة لتسيير المرافق العامة التي يمكن له الاستفادة منها في إطار حياته العادية كباقي أفراد المجتمع؛

ثانياً: الضريبة تساهم في التكاليف العمومية حسب قدرة المكلف: الضريبة تفرض على المكلف على أساس مقدرته التكلفة ومدى قدرته على تحمل الأعباء العامة لا على أساس النفع الذي يعود عليه من هذه المرافق العامة والنفع الذي يعود عليه يشمل كل أفراد المجتمع؛

ثالثاً: الطابع العام للضريبة: تطبق الضريبة بشكل عام على كل أفراد المجتمع الذين تتوفر فيهم الشروط الضرورية بما يحقق مبدأ الشمولية؛

رابعاً: الطبيعة التشريعية للضريبة: يتطلب فرض الضريبة وتحصيلها وجود نصف قانوني يخضع للتصويت من طرف المجلس الشعبي الوطني أو من طرف رئيس الجمهورية ويتم إصداره في قانون المالية أو قانون الضرائب؛

خامساً: الضريبة تكون بشكل نقدي: حيث تقتضي القاعدة العامة أن تتم تأدية الضريبة نقداً باعتبار أن كل المعاملات الاقتصادية والمالية تتم على أساس نقدي على عكس ما كانت عليه في

<sup>1</sup> رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 42 -

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

العصور القديمة، حيث كانت الضريبة تفرض وتحصل في صور عينية وفق النظم الاقتصادية السائدة آنذاك والتي كانت تتم وفق التعامل العيني<sup>1</sup>؛

سادسا: الضريبة تكتسي الطابع الإجباري: يتم فرض الضرائب ثم تحصيلها في إطار ممارسة السلطة العامة لصلاحياتها من خلال إجبار المكلف بأدائها، كما يترتب على عدم الالتزام بذلك تطبيق عقوبات الغرامات؛

سابعا: الضريبة تدفع بصفة نهائية: يتم تحصيل الضريبة لصالح الدولة بصفة نهائية ولا يحق للفرد المطالبة بردها أو الحصول على فوائد عنها أو أن تلتزم الدولة بردها إلا في حالات الأخطاء الصريحة التي تستوجب ذلك بعد التحري والدراسة؛

ثامنا: الضريبة تساهم في تغطية الأعباء العامة للدولة: من بين أهم المميزات التي تتميز بها الضريبة هو أنها تفرض بصفة خاصة لتغطية الأعباء العامة التي يتطلبها تسيير شؤون الدولة؛  
تاسعا: الضريبة أداة للسياسة الاقتصادية: التطور الحديث لمفهوم الدولة أدى إلى توسيع دور الضريبة فتجاوزت كونها وسيلة لتغطية النفقات العامة للدولة إلى أداة للسياسة الاقتصادية<sup>2</sup>؛

### المطلب الثالث: أهداف الجبائية وتصنيفاتها

تلجأ الجهات القائمة على تسيير الشؤون العامة، في إطار تنفيذ برامجها السياسية إلى تحقيق جملة من الأهداف (مالية، اجتماعية واقتصادية)، من خلال فرض ضرائب ورسوم تطبق على مختلف معاملات ودخل الأشخاص.

### الفرع الأول: أهداف الجبائية (الضريبة)

كان الهدف من الجبائية ماليا، تسعى من خلاله الدولة إلى تحقيق إيرادات تمكنها من تغطية نفقات القيام بتسيير المرافق العامة. لكن في ظل تطور دور الدولة وتنامي أنشطتها وإشرافها على تسيير الشؤون الاقتصادية، تطورت أهداف الضريبة وصارت أداة أساسية بيدها، تعتمد عليها في إطار سعيها لتحقيق الأهداف المالية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 14

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>3</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 30 -

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

أولاً: الأهداف المالية: مما لا شك فيه يعتبر الهدف المالي من وراء الضريبة هو الهدف الأساسي والأهم، حيث كان حسب النظرية الكلاسيكية الهدف الوحيد الذي ينحصر في تغطية النفقات العامة للدولة ويعطيها وظيفة مالية بصورة مطلقة في إطار فكرة الدولة الحارسة. أما في العصر الحديث فصارت للضريبة أهداف أخرى إلى جانب الهدف المالي منها الاقتصادية والاجتماعية في إطار توجيه السياسة الاقتصادية والتكفل بالشؤون الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع.

ثانياً: الأهداف الاقتصادية: في إطار الهدف الاقتصادي يمكن أن توجه الضريبة لامتناع الفئات في القدرة الشرائية ومحاربه التضخم، حيث تقوم الضريبة بعمل انتقائي عندما تريد الدولة تشجيع قطاع اقتصادي معين، فتقوم بسن قوانين ضريبية مخفضة لحساب ذلك القطاع حتى تتمكن من تخفيف التكاليف المرتفعة والحفاظ على مستوى الأسعار. كما يمكن أن تكون انتقائية الضرائب أكثر تخصصاً من خلال اعتماد تقنيه "دفعه بعد دفعه" التي يمكن أن تتحقق من خلال منح امتيازات ضريبية إلى مؤسسات معتمدة تلتزم بالشروط الضرورية والتقييد بالالتزامات الموافقة لأهداف السياسة الحكومية. كما يمكن أن يصل الأثر الاقتصادي للضريبة إلى الحد من النمو في الإنتاج لقطاع غير مرغوب فيه من القطاعات الإنتاجية، والذي ترى السلطات العمومية في زيادة إنتاجه آثار سلبية تضر بوضعية الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية: يمكن استخدام الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات محدودة الدخل، كأن يقرر المشرع الضريبي تخفيف اللعب الضريبي على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة بإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة، من الضرائب. أو كأن تساهم الضريبة في المحافظة على إمكانية الحصول على بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع من خلال فرض ضرائب منخفضة المعدل على تلك السلع، مثل الخبز والحليب مقابل فرض ضرائب تصاعديّة عالية على الدخول والتركات. أو في إطار المحافظة على الصحة العمومية من خلال فرض ضرائب بنسب مرتفعة على السلع التي ينتج عنها أضرار صحية كالتبغ والمشروبات الكحولية.

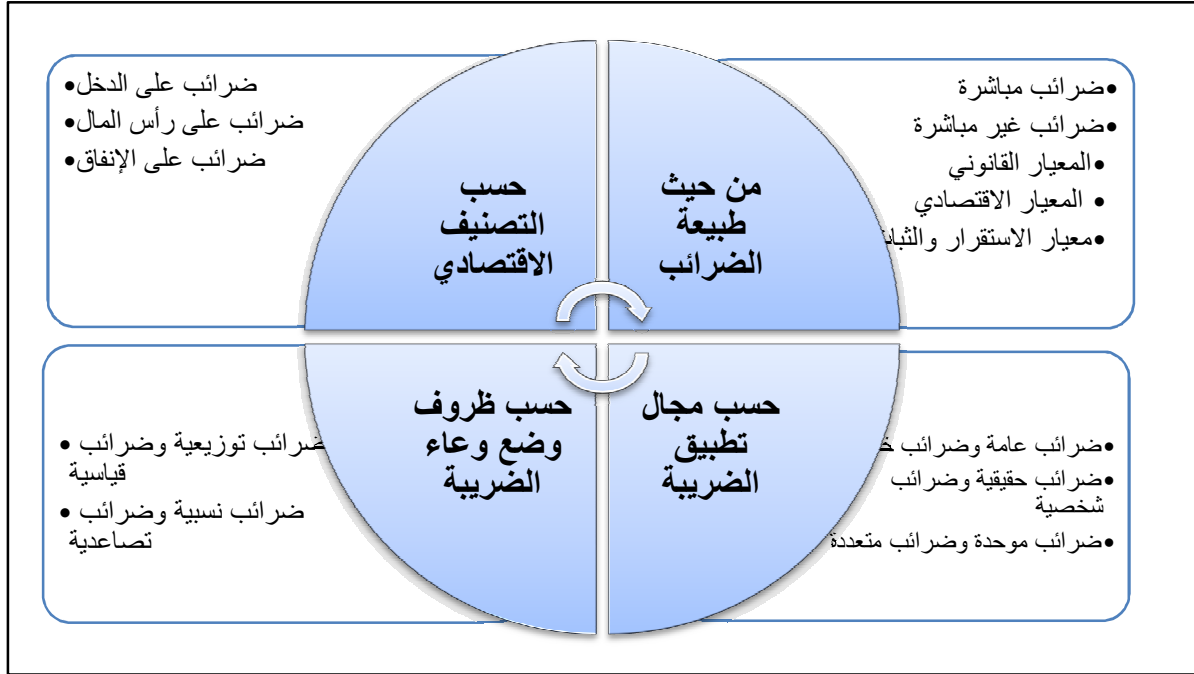
### الفرع الثاني: تصنيف الضرائب

نظراً لتعدد الضرائب واتساع مجالات تطبيقها، اختلاف طرق وأساليب تأسيسها ووسائل وإجراءات تحصيلها، يتم تصنيف الضرائب إلى عدة تصنيفات تختلف من حيث الزاوية التي يتم النظر منها إلى الضريبة، وفي إطار الأسس والمبادئ القانونية والاقتصادية التي يتطلب مراعاتها من جهة،

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

والمشاكل التقنية التي تحيط بتلك العملية (إجراءات تأسيسها، تحديد وعائها، إعدادها، التكفل بها وتحصيلها) من جهة أخرى. حيث يمكن التطرق إلى أهم تصنيفات الضرائب في ما يلي<sup>1</sup>:

الشكل (2-3): أهم التصنيفات الشائعة للضرائب



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى التصنيفات الواردة في المرجع: محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ط 4، الجزائر 2008، ص.ص: 61- 132

أولاً: من حيث طبيعة الضرائب: تصنف الضرائب وفق طبيعتها إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وهذا هو التصنيف الشائع، حيث أن هناك شبه إجماع للاقتصاديين على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب على الدخل والثروة وأن الضرائب غير المباشرة هي ضرائب على التداول والإنفاق. ولا توجد أي معايير مضبوطة تفرق بينهما، وقد اقترحت النظرية المالية عدة معايير للترقية وفقاً للخصائص والصفات المشتركة بينهما، حيث يتم الاعتماد في ذلك على ثلاث معايير أساسية:

1- المعيار القانوني: يقوم هذا المعيار على أساس علاقة الإدارة الجبائية بالمكلف بالضريبة من حيث التحصيل، فإذا كانت الإدارة الجبائية تقوم بفرض الضريبة وتحصيلها بناء على قوائم وجدول اسمية للمكلفين بها، وأن الشخص المكلف بالضريبة هو الموضوع الضريبي والتحصيل يتم سنوياً، فالضريبة هنا تعد مباشرة باعتبار أن العلاقة تكون مباشرة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة دون أي وسيط. أما إذا كانت الضريبة تفرض دون أي علاقة مباشرة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية ويتم فرضها وتحصيلها بمناسبة واقعة أو تصرف اقتصادي معين دون اعتبار لشخص المكلف

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 61- 132

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

بالضريبة لعدم معرفة الإدارة الجبائية له تعتبر هنا الضريبة غير مباشرة. رغم ذلك فإن هذا المعيار لا يعد مضبوطا وجامعا للتفرقة أو الفصل، حيث أن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة تفرض على أساس التوزيعات التي تتخذ صورة أرباح أو فوائد على الأسهم والسندات دون اتصال مباشر بين الإدارة والمكلف بالضريبة، ودون قوائم اسمية بالرغم من أنها نظريا تعتبر من الضرائب المباشرة.

2- المعيار الاقتصادي: يستند هذا المعيار على إمكانية نقل العبء الضريبي من شخص المكلف القانوني إلى جهة أو شخص آخر تربطهما علاقة اقتصادية، حيث تعد الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانونا هو الذي يتحمل عبئها الضريبي بصورة نهائية ولا يمكنه نقل عبئها إلى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية. وعلى عكس ذلك، فإذا كان المكلف القانوني يمكنه أن ينقل عبئ الضريبة إلى جهة أو شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية، تعتبر الضريبة غير مباشرة ويسمى ذلك الأخير بالمكلف الفعلي بالضريبة. غير أن ظاهرة العبء الضريبي تخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة التي لا يمكن التأكد منها سلفا أو مسبقا فضلا عن أن بعض الضرائب قد ينتقل عبئها وقد لا ينتقل، كالضريبة على الأرباح وقت الرخاء ووقت الكساد أو في حالي الاحتكار والمنافسة.

3- معيار الاستقرار والثبات: يعتمد هذا المعيار على مدى ثبات واستقرار المادة الخاضعة للضريبة فتكون الضريبة مباشرة إذا كانت مادتها تتميز بالثبات والاستقرار كالضريبة على الدخل والثروة. أما إذا كانت مادتها ظرفية ومتقطعة بمناسبة استيراد أو استهلاك بعض السلع أو الخدمات تكون الضريبة غير مباشرة والتي تشمل الضرائب على التداول والإنفاق. حيث يعد هذا المعيار أكثر دقة من غيره في التفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، رغم وجود بعض الحالات الشاذة التي لا تخضع لتلك المعايير والاعتبارات كالضريبة على التركات.

ثانيا: حسب مجال تطبيق الضريبة: يتم في إطار هذا التصنيف التفرقة بين الضرائب العامة والخاصة، الحقيقية والشخصية والموحدة والمتعددة:

1- الضرائب العامة والضرائب الخاصة: يعتمد معيار التفرقة في هذه الحالة، في أن الأمر يتعلق بالوصول إلى وضعية اقتصادية في مجملها كقيمة إجمالية فيما يخص الضريبة العامة. أما بخصوص الضريبة الخاصة فتقع على عنصر واحد من النشاط الممارس من طرف المكلف بالضريبة أو عنصر واحد من دخله، فتخص فئة أو شريحة واحدة من الدخل وتعتبر ضريبة تحليلية بما أنها تستهدف كل عنصر. على عكس الضريبة العامة التي تعتبر ضريبة تركيبية لأنها تقع على الدخل الإجمالي للمكلف بالضريبة وتقوم بتركيب كل الدخل بغض النظر عن مصادرها.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

2- الضرائب الحقيقية والضرائب الشخصية: تستهدف الضرائب الحقيقية أو الموضوعية قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة كالسلع، القيم، دخول المؤسسات، حيث يتعلق الأمر بالرسوم على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية، الضرائب على الاستهلاك والضرائب العقارية. أما الضريبة الشخصية أو الذاتية فهي تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الشخصية للمكلف بالضريبة ويتعلق الأمر بالضريبة على الدخل الإجمالي.

3- الضرائب الموحدة والضرائب المتعددة: التفريق بين الضرائب الموحدة والمتعددة يرتبط بالنظام الضريبي السائد في الدولة، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تطبيق النظام الذي يوفر لها أكبر قدر من الإيرادات، في مقابل الالتزام بالقواعد العامة التي تحكم الضريبة. حيث تقوم عند إجراء التنظيم الفني للضرائب بالمفاضلة بين الاعتماد على نظام الضريبة الموحدة أو الأخذ بنظام يركز على فرض ضرائب متعددة يكون لكل منها وعاء مالي خاص بها.

ثالثا: حسب ظروف وضع وعاء الضريبة: وفق هذا التصنيف يتم التفرقة بين الضرائب التوزيعية والقياسية والضرائب النسبية والتصاعدية:

1- الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية: يقصد بالضريبة التوزيعية تلك التي يحدد المشرع حصيلتها الإجمالية ولا يحدد معدلها مسبقا، كما يقوم بتحديد توزيع حصيلتها لاحقا من خلال فرض حصص أو نسب معينة على المكلفين بها، بمساعدة الأجهزة الإدارية على المستوى المحلي بما يتناسب مع ملكية كل فرد من المادة الخاضعة للضريبة، عندئذ يتم معرفه معدل الضريبة (التوزيعية). أما الضريبة القياسية أو المحددة فهي تلك التي يحدد المشرع معدلها مسبقا دون معرفة حصيلتها الإجمالية بصورة قطعية، حيث يبقى أمر تحديد حصيلتها للظروف الاقتصادية. ويتم تحديد الضريبة القياسية بفرض نسب معينة تتلاءم مع قيمة المادة الخاضعة، تكون في شكل نسبة مئوية من إجمالي وعاء الضريبة أو في شكل مبلغ معين يتم تحصيله من كل عنصر من عناصر المادة الخاضعة للضريبة حيث يعلم الخاضع للضريبة مقدارها مسبقا. لذلك تعتبر أنها ضريبة عادلة مقارنة بالضريبة التوزيعية، حيث يكون العبء الضريبي على أساس المقدرة التكليفية لكل خاضع بغض النظر عن محل إقامته، كما تراعي الظروف الشخصية لكل مكلف.

2- الضرائب النسبية والتصاعدية: يقصد بالضريبة النسبية تلك النسب المئوية الثابتة للاقتطاع الذي يتم فرضه على المادة الخاضعة للضريبة ولا يتغير بتغيير قيمتها، مثل ما هو الشأن في الضريبة على أرباح الشركات، حيث تزداد حصيلة الضريبة طرديا أو بالتوازي مع زيادة قيمة المادة الخاضعة لها. أما الضريبة التصاعدية فتتم بمعدلات متفاوتة، تختلف باختلاف قيمة المادة الخاضعة والعكس، حيث تزداد الحصيلة الضريبية تصاعديا وبنسب أكبر من زيادة قيمة المادة الخاضعة لها من

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

خلال تقسيم المشرع لوعاء الضريبة على عدة شرائح، على أن يتم تطبيق معدل خاص على كل شريحة.

رابعاً: حسب التصنيف الاقتصادي: وفق هذا التصنيف يتم الفصل بين الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال والضرائب على الإنفاق.

1- الضرائب على الدخل: تعد الضريبة على الدخل من بين أهم الأدوات الاقتصادية الحديثة التي تمكن من تحديد المقدرة التكليفية للشخص، وتساعد على الاقتطاع من الدخل الذي يتقاضاه بما يناسب ظروفه الاجتماعية إضافة إلى أنها تمثل مصدراً ثابتاً ودائماً للإيرادات العامة للدولة. وتقسم عناصر الدخل وفقاً لمصدرها إلى ثلاثة أنواع أساسية:

أ- رأس المال سواء كان عقاراً أو منقولاً وهو يتمتع بأكبر قدر من الثبات والاستقرار والاستمرار؛

ب- العمل سواء كان ذهنياً أو يدوياً (عضلياً) ويتصف هذا العمل بالدورية وان كان لا يتمتع بنفس درجة الثبات والاستقرار والاستمرار التي يتمتع بها رأس المال ويتم معاملته بدرجة أقل من الدخل الناتج عن رأس المال خلال احتساب الضريبة؛

ج- رأس المال والعمل حيث يشترك العمل مع رأس المال كما هو الحال بالنسبة للأرباح التجارية والصناعية ويتصف هذا النوع بدرجة متوسطة من الثبات والاستمرار، كما يتم معاملتهما ضربياً بمستوى وسط بين الدخل الناتج على رأس المال والدخل الناتج عن العمل.

2- الضرائب على رأس المال: تنقسم الضرائب على رأس المال استناداً إلى دوريتها إلى نوعين أساسيين: الأول ضرائب على رأس المال تدفع من الدخل وهي ضرائب دورية متجددة تفرض بنص القانون، يكون معدلها منخفضاً بحيث يستطيع المكلف بالضريبة دفعها دون أن يضطر إلى اقتطاع جزء من رأس ماله. والثاني ضرائب عرضية على رأس المال ينتفي فيها عنصر الدورية والتجدد وتفرض كذلك بناء على نص القانون، وأن معدلها يكون مرتفعاً بالصورة التي يضطر فيها المكلف بأدائها إلى اقتطاع جزء من رأس ماله ليتمكن من دفعها، بالإضافة إلى أنها تدفع مرة واحدة في مناسبة معينة مثل الضرائب على فوائد القيم أو أرباح الثروة.



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

3- الضرائب على الإنفاق: تكاد تنحصر الضرائب على الإنفاق في الضرائب غير المباشرة، كونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه، أي أنها تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة. فالضرائب على الإنفاق تحتل مكانة بارزة في الأنظمة الضريبية المختلفة لغزارة الحصيلة الناتجة عنها بالإضافة إلى سهوله جبايتها وتناسبها مع فكرة العدالة الضريبية حيث ينفق كل فرد دخله بالصورة التي تناسبه في حدود احتياجاته وقدراته. ويمكن تقسيم الضرائب على الإنفاق إلى نوعين رئيسيين: ضرائب على الاستهلاك وضرائب على التداول.

أ - الضرائب على الاستهلاك وتفرض بمناسبة استعمال الفرد لجزء من دخله قصد الحصول على السلع والخدمات التي يحتاج إليها في إطار تلبية رغباته، وتتعدد الضرائب على الاستهلاك وفقا لطبيعة الأنظمة الضريبية، حيث يتوقف الأمر على مدى حاجة الدولة إلى المال فضلا عن أهمية تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية. ويقسم هذا النوع من الضرائب إلى نوعين أساسيين:

- ضرائب نوعية على الاستهلاك تفرض على استهلاك أنواع معينة من السلع والخدمات إما لتحقيق أهداف مالية لتغطية النفقات العامة أو تحقيق أهداف اجتماعية لتجنب استهلاك سلع معينة كالسجائر والكحول أو تحقيق أهداف اقتصادية بتشجيع استهلاك سلع ومنتجات معينة كالمنتجات الوطنية والامتناع أو التخفيض من استهلاك منتجات معينة.

- ضرائب عامة على الاستهلاك تفرض على إجمالي السلع والخدمات التي يقوم الفرد باستهلاكها، وتتميز بأنها عينية، حيث لا تنظر إلى شخص المستهلك.

ب- الضرائب على التداول: بعد حصول الفرد على الدخل، يقوم بإنفاق جزء منه في شراء ما يحتاج إليه من سلع وخدمات لتلبية رغباته، أما الجزء المتبقي من الدخل فإما يتم ادخاره أو استثماره في شكل أصول جديدة عقارية أو منقولة تخضع للضريبة على التداول أثناء انتقال أو تداول هذه الأصول بين الأفراد، مثل ضريبة الطابع والضرائب على التسجيل.

كما يتم تصنيف الضرائب في مجموعات متجانسة قد تكون أكثر ملائمة، بحيث تساعد على تحليل الجوانب المختلفة التي ترتبط بالضريبة لا سيما منها الإدارية، الاقتصادية والتقنية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 30 -



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

أولاً: التصنيف الإداري: يتم اعتماد التصنيف الإداري في المحاسبة الوطنية حيث تصنف من جهتين:

- 1- الجهة الإدارية التي تعود إليها حصيلة الضرائب فمنها ما يعود لفائدة الإدارة المركزية ومنها ما يعود للجماعات الإقليمية والمحلية ومنها ما يعود للإدارات والمؤسسات الاجتماعية؛
- 2- الجهة الإدارية التي تقوم بتحصيل الضرائب ممثلة في الإدارة الضريبية.

ثانياً: التصنيف الاقتصادي: يستخدم التصنيف الاقتصادي عدة معايير من بينها:

- 1- معيار المادة الخاضعة للضرائب حيث يتم التمييز بين الضرائب على الدخل (دخل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين)، الضرائب على رأس المال أو الثروة والضرائب على الإنفاق بمناسبة استخدام الدخل؛

- 2- أما حسب معيار الأعوان الاقتصاديين فيتم التمييز بين الضرائب على العائلات، الضرائب على الشركات والضرائب على المنتجات؛

ثالثاً: التصنيف التقني: التصنيف التقني يتم استخدامه باعتماد جملة من المعايير أهمها:

- 1- مدى استقرار العبء الضريبي فتصنف إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة؛
- 2- حسب مدى مراعاة حالة المكلف عند فرض الضريبة يتم التمييز بين الضرائب الشخصية التي تأخذ بعين الاعتبار الحالة الشخصية والأعباء العائلية والضرائب العينية التي تفرض على العنصر الاقتصادي دون النظر إلى الحالة الشخصية؛

- 3- تصنف حسب طبيعة معدل الاقتطاع إلى ضرائب نسبية بمعدلات ثابتة وضرائب تصاعدية؛

- 4- تصنف وفق معيار مراعاة قيمة المادة الخاضعة للضريبة إلى ضرائب قيمية تفرض على أساس قيمة المادة الخاضعة وتشمل الضرائب التي لها معدلات نسبية أو تصاعدية، وضرائب نوعية يتم تحديد مقدارها على أساس القياس (وزن أو حجم) مثل الرسم على المنتجات البترولية؛

- 5- حسب تعدد الضرائب يتم التمييز بين الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة؛

- 6- أما بخصوص معيار سعر الضريبة فيتم التمييز بين الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية أو المحددة.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### المبحث الثاني: الجباية البيئية

التطورات المتسارعة التي شهدتها العالم في شتى المجالات لاسيما الصناعة والتكنولوجيا، كان لها دور كبير في تحسين الوضعية المعيشية وتوفير الرفاهية وأساليب الراحة لمعظم الشعوب إلا أن تبعات ذلك التطور كانت وخيمة على الجانب الآخر لنوعيه الحياة، حيث تسببت في الكثير من المشاكل البيئية، لا سيما الاستنزاف، التلوث والضجيج والتي صارت تهدد مستقبل العيش على كوكب الأرض لكل الكائنات الحية بما في ذلك الإنسان. لذلك ونظرا لضرورة توفير متطلبات الحياة العامة تم البحث عن حل وسط للتنسيق والتوازن بين توفير تلك المتطلبات والحفاظ على البيئة من خلال فرض ضرائب ورسوم لإصلاح الأضرار، ردع المتسببين في الأضرار والتحفيز على تحسين أساليب الإنتاج والاستهلاك. فسميت تلك الضرائب والرسوم بالجبائية البيئية.

### المطلب الأول: ماهية الجباية البيئية

الجبائية البيئية هي إحدى السياسات الاقتصادية المستحدثة التي تهدف إلى تصحيح النقائص والسلبيات عن طريق وضع رسم أو ضريبة للتلوث، تستخدم هذه الأموال في الحد من ظاهرة التلوث عن طريق إنشاء أجهزة تسهر على حماية البيئة، كما أنها تمثل حافزا لعدم التلويث مرة أخرى والبحث عن تكنولوجيات نظيفة من شأنها أن تساهم في التقليل من النفقات<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: تعريف الجباية البيئية

حضيت الجباية البيئية بعدة تعاريف قد تختلف من حيث التعبير أو الصياغة إلا أنها تؤدي إلى نفس المعنى، ومن أجل نفس الهدف وهو حماية البيئة والتقليل من التلوث إلى الحد المعقول عن طريق منح حوافز وامتيازات أو الحصول على بعض الإيرادات لتغطية الأضرار الناتجة عن استغلال واستعمال الموارد الطبيعية في إطار الأعمال الإنتاجية المؤدية لتحقيق التنمية. حيث تمت الإشارة إلى الضريبة البيئية لأول مرة من خلال الاقتصادي البريطاني "بيقوسوسيل آرثير" (Pigou Cecil Arthur) (1959/1877) الذي كان يعمل آنذاك بروفيسورا في الاقتصاد السياسي بجامعة كامبريدج خلال الفترة 1908-1944، وفي كتابه اقتصاديات الرفاه (الذي نشره في عام 1920)، اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لمكافحة التلوث. ومن ذلك عرفت الجباية البيئية على أنها نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية. وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا. حيث أن إسقاط وصف البيئية على الجباية في حالة ما إذا كان وعاءها أو ما ينوب عنه عبارة عن وحدة طبيعية (بيئية). كما أن الاتحاد الأوروبي وفي إحدى

<sup>1</sup> كمال رزيق، "حاجتنا إلى التعاون الأوروبي - العربي لحماية البيئة من خلال الجباية البيئية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2009، ص 342..

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

نشراته الإعلامية يؤكد على أن الاقتطاع الجبائي يعتبر بيئياً إذا كان الوعاء الخاضع لهذا الاقتطاع له آثار سلبية على البيئة، وأن إيرادات هذا الاقتطاع توجه مباشرة إلى موازنة الدولة أو يتم تخصيصها لوجهات محددة<sup>1</sup> تعمل على حماية البيئة ومعالجة الأضرار والمخلفات.

عرفت كذلك بأنها "إلزام الممول، جبراً وبصفة نهائية دون مقابل، بدفع مبلغ نقدي محدد لخزينة الدولة بقصد حماية البيئة والحد من التلوث. أي أنها عبارة عن اقتطاع إجباري يدفعه الفرد إسهاماً منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة"<sup>2</sup>. وعرفها أيضاً المشرع البلجيكي على أنها "كل ضريبة تفرض بمعدل يضمن التخفيض المعتبر لاستعمال أو استهلاك المنتجات المضرة بالبيئة، أو إعادة توجيه طرق الإنتاج والاستهلاك نحو منتجات أكثر مواءمة لضرورة الحفاظ على البيئة وحسن استغلال الموارد الطبيعية"<sup>3</sup>.

ويعرفها المعهد الفرنسي للبيئة على أنها "كل الاقتطاعات المالية المباشرة وغير المباشرة التي تنصب أوعيتها على التأثيرات السلبية على البيئة، وهي جميع الضرائب والرسوم التي يتم استخدامها من طرف إدارة الضرائب لأجل تمويل عمليات إصلاح الأضرار التي يتسبب فيها متحمل الضريبة من منتجين أو مستهلكين"<sup>4</sup>.

في حين، يعرف الديوان الأوروبي للإحصائيات (Eurostat) الجبائية البيئية على أنها "جملة التدابير الجبائية التي يتمحور وعائها حول المنتجات، الخدمات، المعدات والانبعاثات التي لها تأثير على نوعية البيئة". أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فتعرف الجبائية البيئية على أنها "مجموعة الضرائب والرسوم والإتاوات التي يتشكل وعائها من الملوثات أو المنتجات أو الخدمات التي تضر بالبيئة وبالموارد الطبيعية". وعليه، ووفق التعاريف السابقة فإن الجبائية البيئية تعرف على أساس وعائها، وليس على كيفية استخدام إيراداتها<sup>5</sup>، وبالتالي فكل ضريبة يتمحور وعائها حول الإضرار السلبية على البيئة تدخل ضمن الجبائية البيئية.

<sup>1</sup> بن عزة محمد، دور الجبائية في حماية البيئة من أشكال التلوث - دراسة لنموذج الجبائية البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 03/ديسمبر 2013 ص 434.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 346.

<sup>3</sup> محمد مسعودي، الجبائية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، ص 48.

<sup>4</sup> محمد طالبي، السياسة الجبائية كأداة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2011/2012، ص 317.

<sup>5</sup> برحمن حياة، الجبائية البيئية كألية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس 2018/2019، ص 136.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### الفرع الثاني: أهداف الجباية البيئية

في الأساس تستخدم الجباية كأداة تمويلية، غير أن ذلك المفهوم تغير مع تطور مهام الدولة، التي أصبحت تستعمل الجباية كأداة لتوجيه الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وحتى التأثير على الوضع البيئي. بعد أن تفتشت ظاهرة التلوث وصارت تهدد الإنسان ومحيطه بما في ذلك الأضرار التي قد تلحق بالمكونات الأخرى للبيئة. حيث يسعى المشرع في إطار سن القوانين والتشريعات الخاصة بالجبائية البيئية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما هو تمويلي بالمساهمة في الإيرادات المخصصة لتغطية التكاليف والأعباء العامة الموجهة لحماية البيئة؛ ومنها ما هو إصلاحي أو علاجي بإجبار الملوث على دفع رسوم من أجل إصلاح الأضرار التي خلفها في إطار القيام بنشاطه؛ ومنها كذلك ما هو وقائي أو تحفيزي من خلال تحفيز المشروعات والشركات على استخدام تكنولوجيات أقل تلويثاً<sup>1</sup>.

ففرض ضرائب ورسوم على الملوثات يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الإنسان من خلال البحث عن الظروف البيئية المناسبة والخالية من جميع مظاهر التلوث، بل أنه يتم فرض ضرائب بأسعار مرتفعة على السلع والخدمات الأكثر ضرراً<sup>2</sup>. بالإضافة إلى ذلك يمكن ذكر بعض الأهداف الأساسية في ما يلي<sup>3</sup>:

- ✓ المساهمة في إزالة التلوث البيئي عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة؛
- ✓ تصحيح نقائص السوق إذ أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين، وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة؛
- ✓ ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع والعالم وفق ما نصت عليه مختلف التشريعات والقوانين والاتفاقيات؛
- ✓ إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات؛
- ✓ غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم؛
- ✓ وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار؛

<sup>1</sup> بوعزة عبد القادر وعامر حاج دحو، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 24، العدد 108 (31 ديسمبر/كانون الأول 2018)، ص 361.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 351.

<sup>3</sup> حروشي جلول، دور الضريبة البيئية في حماية البيئة والحد من التلوث، مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ص 211.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

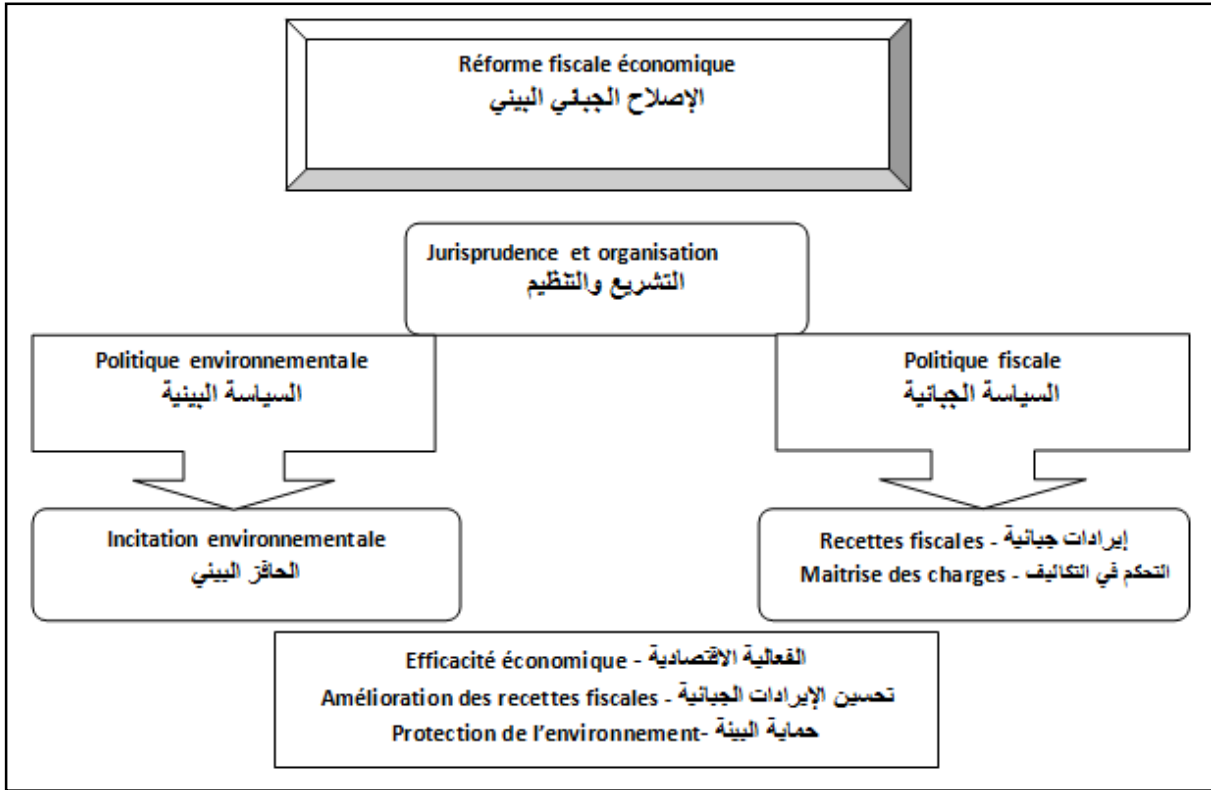
- ✓ تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة؛
- ✓ التحفيز والتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة ؛
- ✓ الحد من التلوث، حيث أن الضرائب البيئية تؤدي بالملكف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث ؛
- ✓ الحد من الأنشطة الخطيرة الملوثة باعتبارها أصبحت مكلفة للبيئة؛
- كما أنها تهدف إلى المساهمة في إرساء مبادئ ودعائم التنمية المستدامة من خلال<sup>1</sup>؛
- ✓ المساهمة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، حيث أصبحت تسمى الجباية البيئية بجباية التنمية المستدامة ؛
- ✓ تشجيع التجديد التكنولوجي والتحويلات الهيكلية في أساليب الإنتاج؛
- ✓ تشجيع المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال سليم بيئيا للموارد المتاحة؛
- ✓ تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، فالآثار الخارجية للتلوث تؤدي إلى عدم التخصيص الأمثل لها، وعليه فالجباية البيئية تلعب دور المصحح بحيث تكفل إعطاء المؤشرات السعرية الحقيقية وبالتالي التخصيص الأمثل للموارد؛
- ✓ المساهمة في تمويل سياسات حماية البيئة، من خلال زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل لتغطية نفقات حماية البيئة، ويعد هذا الهدف من بين الأسباب الرئيسية لتأسيس الضرائب والرسوم البيئية في أغلب الدول، وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذا الهدف غالبا ما يتم عن طريق فرض ضرائب ورسوم بيئية، تمس مجالات الطاقة والكربون ومختلف أنواع الوقود؛
- كما يمكن تبيان أهم الخصائص والأهداف الرئيسية للضرائب والرسوم البيئية من خلال استعراض الشكل رقم (3-3) التالي<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> برحمون حياة، مرجع سبق ذكره، ص 140

<sup>2</sup> N. Cherif, H. Benzidane, La fiscalité environnementale en Algérie <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/374/2/2/24729>

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

الشكل (3-3): أهم الخصائص والأهداف الرئيسية للضرائب والرسوم البيئية



المصدر: من إعداد الباحث استنادا على N. Cherif, H. Benzidane, La fiscalité environnementale en Algérie

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/374/2/2/24729>

### الفرع الثالث: قاعدة أو أساس فرض الجبائية البيئية

تعتبر البيئة المجال الذي تمارس فيه مختلف الأنشطة التي يقوم بها الإنسان في إطار توفير متطلبات الحياة اليومية وتحقيق النمو. وفي ظل التطور التكنولوجي والتنوع الاقتصادي زاد التلوث عن الحد الأقصى الذي يمكن أن تتحملة البيئة وتقدر على معالجته، وبذلك يعتبر التلوث الذي يهاجم البيئة، هو الحدث المنشئ للجبائية البيئية حيث يتم فرض ضرائب ورسوم على مخلفات الأنشطة الملوثة أو المستنزفة للبيئة، لاسيما بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية، حيث أخذت المصانع تلقي بآلاف الأطنان من الغبار والأتربة التي تفسد الهواء، يعادلها ما تلقيه المدن والمناطق الصناعية ومحطات توليد الكهرباء من مخلفات ونفايات في البحار والأنهار والمحيطات<sup>1</sup>.

أولاً: أساس فرض الجبائية البيئية<sup>2</sup>: الأدوات التي اقترحها "آرثر بيكو" يجري تطبيقها بموجب مبدأ الملوثة المدافع والتي تسمح بإدخال المؤثرات الخارجية، فيمكن للرسوم والضرائب أن تتدخل في كل المراحل المختلفة لعملية إنتاج ملوث. وبذلك فإن أساس فرض الضريبة أو الرسم هو المبدأ العالمي

<sup>1</sup> علي حاتم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 171.

<sup>2</sup> كمال رزيق، "دور الدولة في حماية البيئة" مجلة الباحث عدد 2007/5، ص: 100 - 101

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

"مبدأ الملوث الدافع" أي القائم بالدفع، الذي ظهر لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). حيث ينص هذا المبدأ على " أن الملوث يجب أن تقطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة. " وقد اتجه التشريع الفرنسي إلى تحديد الطبيعة الحقيقية لمبدأ الملوث الدافع من خلال الخصائص التي تحدد مفهوم هذا المبدأ وأهمها اعتباره:

1- مبدأ اقتصادي حيث أن ضبط قيمة هذا الرسم تسمح بوضع سياسة مالية لمكافحة التلوث والتقليل من أثاره وعلية فهذا المبدأ له وظيفة فعالة قد تنتهي إلى ظهور سوق التلوث،

2- مبدأ تعويضي حيث يعتبر - مبدأ الملوث الدافع - أحسن الحلول للتعويض المالي المتعلق بالأضرار البيئة دون أي مسؤولية أو نفقات مكافحة التلوث في المشاريع المضادة للتلوث أو مكافحته. وعليه يمكن إسناده إلى مبدأ المسؤولية لتحديد أساس التعويض عن الأضرار البيئية في شأن تطبيق هذا المبدأ ويتم الاستناد في ذلك أيضا إلى أن هناك علاقة بين الضرر والفعل المسبب للضرر فيكون التعويض على أساس الفرض وليس على أساس الخطأ.

ويمكن أن تفرض رسوم بيئية على<sup>1</sup>:

1- عمليات الانبعاثات الملوثة للهواء، الماء، الضجيج....

2- حقوق الاستعمال التي تغطي نفقات الجمع والمعالجة

3- المنتجات الملوثة عند صناعتها واستهلاكها وإتلافها مثل الأسمدة، المبيدات الحشرية، البطاريات، الطاقة ....

4- رخص الصيد وحقوق الدخول إلى الحظائر الطبيعية والمحميات والجباية على الزراعات التي من شأنها المساهمة في تعجيل عمليات الانجراف....

ثانيا: تحديد الوعاء الضريبي للجباية البيئية: يقصد بالوعاء الضريبي الأساس أو المصدر الذي تفرض من خلاله الضريبة أو الرسم، أي المادة التي تفرض عليها الضريبة. حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الخطوات التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> حروشي جلول، مرجع سبق ذكره، ص 212.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 364-365.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

1- اختيار الوعاء الضريبي: يقوم اختيار الوعاء الضريبي في مجال ضريبة التلوث أو الضرائب البيئية على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة الضرر أو التلوث وتأثيرها الملموس لاسيما المادي، بحيث يتعين تحديد العناصر (التي تشكل الوعاء الضريبي) داخل الوعاء بشكل محدد ودقيق وأن تعطي تعريفات موحدة ضمن نطاق المجال الجغرافي الذي تطبق فيه الضريبة، لأن ذلك التحديد الدقيق والتعريف الموحد من شأنه أن يزيد في مصداقية الضريبة البيئية<sup>1</sup>. إذ يدخل ضمن العناصر التي تمثل الوعاء الضريبي، الانبعاثات، عوادم السيارات والمصانع، التدفقات والمخفضات الصلبة والسائلة التي يتم إلّاؤها في البيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يدعو إلى تأسيس ضرائب على الكربون كمقابل للإلزام بالتخفيض من الانبعاثات، استنادا إلى مجموعة من المبررات أهمها:

✓ أنها توفر ميزات إدارية أوسع من ناحية المبدأ، حيث بالإمكان طرح الرسوم على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال نظام الضرائب القياسية، حسب ما تشير إليه إحدى التقديرات النسبية للولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه يمكن فرض الضريبة على الكربون، على 2000 جهة والتي من شأنها أن تغطي تقريبا كامل استهلاك الوقود الحضري ؛

✓ الحد من الآثار السلبية لتدخل أصحاب المصالح الخاصة، حيث لا مجال للتلاعب في أنظمة الإلزام بالحد الأعلى للانبعاثات ؛

✓ إمكانية التنبؤ بالسعر؛

✓ تحقيق عائدات كبرى من شأنها أن تخفف العبء على باقي الأوعية الضريبية، حيث أن القاعدة الضريبية للكربون واسعة للغاية ؛

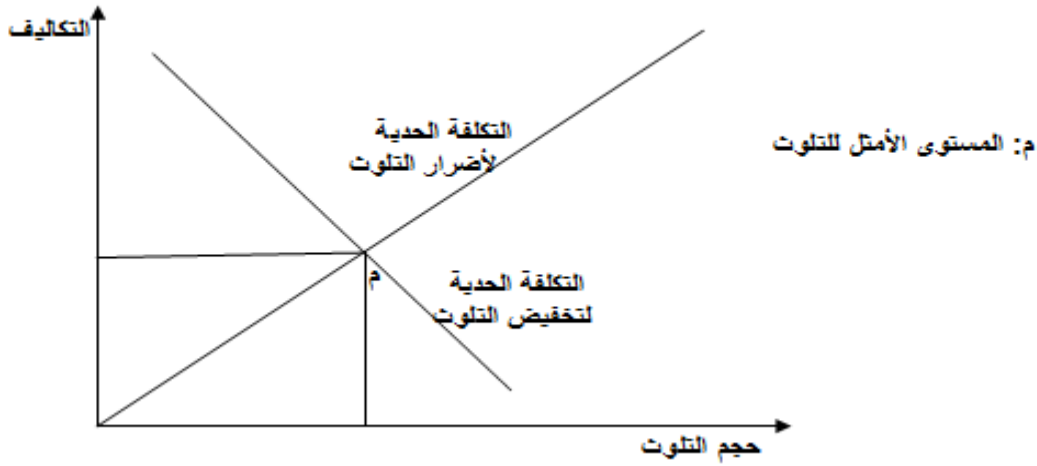
2- تحديد الجزء الخاضع للضريبة: يكون الجزء الذي تفرض عليه الضريبة في مجال ضريبة التلوث أو الضرر البيئي، هو ذلك الجزء الذي يتجاوز المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر البيئي. إذ تمثل "م" المستوى الأمثل للتلوث حسب الشكل رقم (3-4) الموالي:

<sup>1</sup> زروط فاطمة الزهراء، دور السياسة الضريبية في الحد من التلوث البيئي، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة بومرداس، ص 56.



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

الشكل (3-4): المستوى الأمثل للتلوث أو الضرر البيئي



المصدر: مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعمولة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا-دمشق 2014، ص 365

3- تقدير وعاء الضريبة أو الرسم: يتم تقدير الضريبة البيئية من طرف الجهات المختصة من خلال صياغة وحدات الضرر وإدراجها في شكل جداول ومعدلات تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع التلوث أو الأضرار<sup>1</sup>.

ثالثاً: تحديد سعر ضريبة التلوث: على العموم يعرف سعر الضريبة على أنه المبلغ الذي يجب على المكلف الخاضع أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة أو أنه النسبة المئوية التي يحدد بها مقدار الضريبة، وهو عبارة عن مقدار الضريبة منسوباً إلى قيمة وعائها أو محلها. ومن أهم الأشكال التي يأخذها سعر الضريبة، هناك السعر الثابت أو النسبي الذي يبقى ثابتاً بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة، أي أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة والسعر تبقى ثابتة، ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة لكل من الملوث المكلف والإدارة. أما السعر التصاعدي فإن سعر الضريبة يتصاعد مع تزايد أو تصاعد الوعاء الخاضع للضريبة، ويتميز هذا الأسلوب التصاعدي بأنه يتمشى مع مبدأ العدالة وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة، كما أنه يعد من أدوات التوجيه الاقتصادي، وقد يكون له أثر فعال في حث الملوث على تجنب أسعار الضريبة المرتفعة<sup>2</sup>.

فسعر الضريبة يتحدد عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه الملوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث أي أن الضريبة تساوي تكلفة تفادي الضرر أو تكلفة إزالة

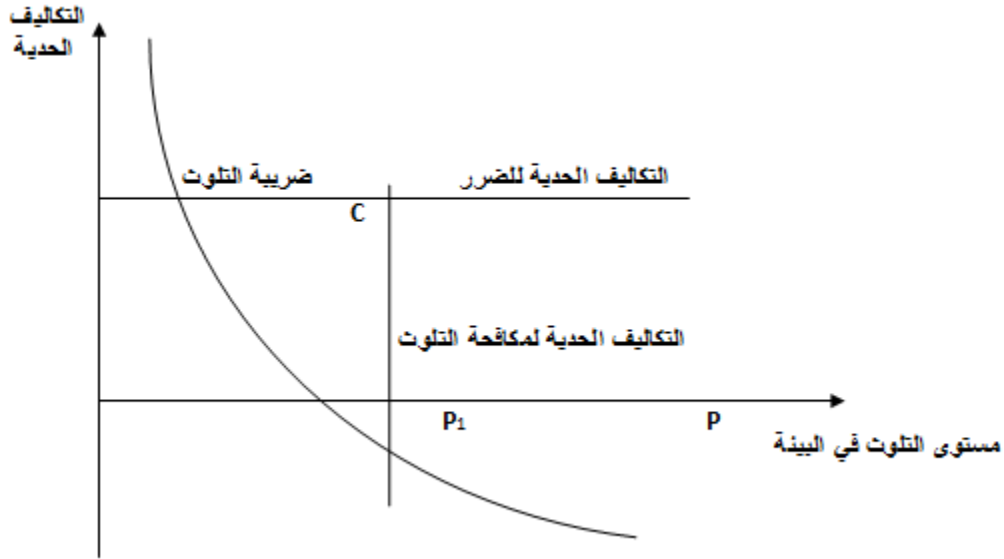
<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 365.

<sup>2</sup> زروط فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 57.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

الضرر. وبالتالي فإن الضريبة المفروضة يجب أن تساوي تكلفة تجنب الضرر البيئي الذي يحدثه التلوث. حسب ما يوضحه الشكل رقم (3-5) والتحليل الذي يليه<sup>1</sup>.

الشكل رقم (3-5): كيفية تحديد السعر الأمثل للضريبة البيئية



المصدر: مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعمولة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا-دمشق 2014، ص 349.

يتضح من الشكل رقم (3-5) أنه في حالة غياب القيود التشريعية، من بينها الضرائب والرسوم التي تكون بمثابة الرادع لتجنب إلحاق الضرر بالبيئة، فإن منحنى التكاليف الحدية للضرر البيئي يشير إلى تكلفة مقدارها (C) تفرضها الصناعات الملوثة على الحيز الذي تتواجد فيه وتعرضه لمخلفاتها وفضلاتها، والتي سوف تسبب قدرا كبيرا من التلوث بمقدار (P) وتكون التكاليف الحدية لمكافحة التلوث تساوي صفر (معدومة).

أما عند فرض ضريبة تكون قيمتها تعادل التكاليف الحدية للضرر (C) فإن التلوث سينخفض عند المستوى (P1) الذي يمثل الوضع الأمثل لنوعية البيئة التي تلي الاحتياجات المرغوبة من وجهة نظر المجتمع. وأن أي وضع أفضل من ذلك ستكون تكاليفه أكبر من منافعها الاجتماعية.

### المطلب الثاني: أدوات الجباية البيئية

يعتمد تطبيق الجباية البيئية من أجل المحافظة على البيئة ومحاولة إحداث التوازن بين متطلبات الحياة العامة على بعض الأدوات الجبائية لاسيما الضرائب والرسوم البيئية، التحفيظات والإعفاءات.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 349-350

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### الفرع الأول: الضرائب البيئية

تختلف الضرائب البيئية من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة حسب الواقع المعاش باعتبارها متعلقة بالأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة الممارسات اللاعقلانية في إطار النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها الإنسان والتي غالبا ما تكون في شكل رسوم وإتاوات أو تحفيظات. إذ يمكن تصنيفها حسب طبيعتها كما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: الرسوم على الانبعاثات الملوثة: يطبق هذا النوع من الرسوم على مختلف المخلفات والانبعاثات الملوثة التي تنتج عن الأنشطة الإنتاجية للوحدات الاقتصادية، حيث تستهدف الآثار السلبية الناتجة عن مختلف الاستعمالات وأنشطة المعدات الصناعية والخدمية وبالتالي فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل تلك المشاريع الملوثة للبيئة. فيتربط عن فرض مثل هذا النوع من الضرائب والرسوم إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تغطي تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها أو آثارها، بما يحفز المنتج على التحكم بمستويات النفايات والمخلفات المصاحبة لعملية الإنتاج لتقليل من تلك التكاليف الإضافية، حيث سيتم المقارنة بين تكلفة التحكم بمستوى التلوث وتكلفة التخلص من النفايات التي تمثلها الضرائب المفروضة لاسيما على مستوى القطاع الخاص. وبالتالي يلجأ المنتجون إلى تخفيض المدخلات التي يتبين أنها تسبب التلوث البيئي<sup>2</sup>.

ثانياً: الرسوم على المنتجات الملوثة: تستهدف هذه الرسوم المؤسسات والوحدات الإنتاجية التي ينتج عن نشاطها أضرار اجتماعية أو تلويث للبيئة، الهدف منها التقليل من أضرار الملوثات البيئية والسعي إلى إيجاد بدائل أقل تلويثاً وأخف ضرراً. هذه الرسوم تفرض على المنتجات التي تسبب التلوث أثناء إنتاجها أو استهلاكها أو التخلص منها، وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية من نفس الصناعة أو النشاط التي يلوث إنتاجها البيئة المحيطة بمستويات متباينة، فإن فرض رسم موحد على الإنتاج لمختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافياً لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات الدنيا المقبولة اجتماعياً، ولن يكون كافياً لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد داخل تلك الوحدات الإنتاجية، بل من المتوقع أن يصاحب ذلك اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات دون البعض الآخر. لذلك لا بد من التمييز في السعر المفروض على الوحدة، بين مختلف الوحدات الإنتاجية وبين مختلف المناطق الجغرافية، ولنفس المشروع من فترة زمنية لأخرى حتى تزداد فاعلية هذا النوع من الرسوم في معالجة مشاكل التلوث البيئي، والحد من الأثر السلبي للضريبة الموحدة على نمط تخصيص الموارد بين الوحدات الإنتاجية المختلفة التي تنتج نفس السلع والخدمات

<sup>1</sup> بوعدة عبد القادر وعامر حاج دحو مرجع سبق ذكره، ص. 362-363

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص. 348.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

نظرا للتباين الشديد في الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة النشاط الصناعي لنفس الوحدات من منطقة جغرافية لأخرى وفقا لاختلاف الطاقة الاستيعابية<sup>1</sup>.

ترتبط فعالية هذه الضرائب بشكل كبير بالمرونة السعرية للطلب على هذه المنتجات وبمدى توفر بدائل أخرى أقل تلويثا، ( مثل المنتجات سريعة التحلل أو القابلة للاسترجاع)، حيث أنه في حالة إذا ما كان الطلب غير مرن ولا يتأثر بارتفاع الأسعار ينتج عن ذلك أثريبي ضعيف لهذه الضريبة بسبب الاستمرار في شراء المنتج، لكن على المستوى الجبائي فإنها تحقق إيرادات معتبرة. وبالعكس، أما إذا كان الطلب مرن وشديد الحساسية لتغيرات الأسعار فان فرض الضريبة سيؤدي إلى انخفاض حاد في استخدام المنتج الملوث واللجوء إلى المنتجات البديلة، حيث يجب أن تكون هذه المنتجات البديلة غير ملوثة أو أقل تلويثا، لكن إذا كانت ملوثة بنفس درجة المنتج المفروض عليه الضريبة، فإن الضريبة في هذه الحالة لن تحقق لا ميزة بيئية ولا ميزة جبائية<sup>2</sup>.

ثالثا: الرسوم على الموارد الطبيعية أو ضرائب الاستخدام: يهدف هذا النوع من الرسوم لضمان التسيير الجيد للموارد الطبيعية قصد الحفاظ عليها والحد من أخطار التلوث ومن ثم البحث عن بدائل أقل ضررا<sup>3</sup>. ويمكن تعريفها على أنها تمثل تكلفة الخدمات المجمعمة التي تستخدم في المقام الأول لتمويل أنشطة الإدارة المحلية، مثل تمويل عمليات جمع ومعالجة النفايات الصلبة والصرف الصحي، أما في حالة الموارد الطبيعية فإن مدفوعات هذا النوع من الضرائب تمثل مدفوعات الاستخدام عند استهلاك أو استخدام المورد الطبيعي مثل الصيد في مياه الأنهار والبحار والمحيطات<sup>4</sup>.

رابعا: التراخيص بالتلوث: تنتشر بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد مقدار الانبعاثات التي يحدثها الملوثون، من خلال إنشاء سوق خاص بشهادات حقوق التلوث لضمان عدم تخطي المستوى المعياري الذي تحدده السلطات، عن طريق إصدار تصاريح تلوث قابلة للتداول بين المتسببين في التلوث وحسب درجة التلوث حيث يلعب التسعير دورا رئيسيا على أساس ربط علاقة السعر بالكمية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> برحمون حياة، مرجع سبق ذكره، ص:ص: 142 – 143.

<sup>2</sup> مونية شلغوم، " فعالية السياسة الجبائية في الحد من التلوث البيئي"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010/2011، ص: 52.

<sup>3</sup> بوغزة عبد القادر ودحو عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص:ص: 362-363.

<sup>4</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 348.

<sup>5</sup> مصباح حراق، الجبائية البيئية – عرض تجارب دولية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي- الجزائر، العدد 01/2014، ص 102.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

خامسا: رسوم عدم الالتزام: مبالغ تفرض على الملوئين غير الملتزمين بالموصفات واللوائح الصادرة عن الإدارة البيئية، حيث يمكن أن تكون هذه الرسوم متناسبة مع الأضرار أو النتائج التي تترتب عن عملية عدم الالتزام، ويطلق على هذه الرسوم في غالب الأحيان بالغرامات على عدم الالتزام البيئي.

### الفرع الثاني: مزايا فرض الضرائب البيئية

السياسات البيئية التي تستخدم الرسوم يمكن أن تحقق أهداف بيئية أقل تكلفة من غيرها من السياسات، بالإضافة إلى أنها تمكن من تحقيق إيرادات لمواجهة الأضرار البيئية والتلوث أو الحد منها أو التقليل من التكاليف التي يتم اعتمادها من قبل الدول للتخفيف من ظاهرة التلوث<sup>1</sup>. إن فرض الضرائب البيئية لتخفيف الأضرار وحماية البيئة في إطار النشاطات الضرورية التي لا بد منها في مجال التنمية وتحقيق متطلبات الحياة العامة، يمكن أن تساهم في ما يلي<sup>2</sup>:

أولا: إجبار المنتج على دفع تكاليف تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، حيث سيحفز ذلك على محاولة التحكم في مستوى التلوث المصاحب لعملية الإنتاج، حتى يتجنب تحمل تلك التكاليف الإضافية التي تمثلها الضريبة والتي تتعادل مع تكلفة التخلص من الأضرار والنفايات بطرق آمنة، أو معالجتها بأسلوب ملائم وسليم؛ وفي القطاع الخاص سيقارن المنتج بين تكلفة التحكم في مستوى التلوث للمستوى المرغوب بالاستثمار في أجهزة ومعدات جديدة، وبين تكلفة التخلص من النفايات أو معالجتها في شكل ضرائب؛

ثانيا: تغيير الأسلوب المستخدم في عملية الإنتاج أو تغيير نوعية المدخلات الإنتاجية: بما أن هدف الوحدة الاقتصادية هو تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات والأضرار، وبالتالي فالمنتج سوف يقارن بين مقدار هذه الضريبة المفروضة مع التكلفة الحدية التي يمكن تحملها في سبيل تخفيض حجم الانبعاثات، وذلك من خلال تغيير الأسلوب المستخدم في عملية الإنتاج أو تغيير نوعية المدخلات الإنتاجية أو التخفيض في حجم الإنتاج على مستوى الأنشطة الملوثة للبيئة إلى الحدود الدنيا التي تتساوى عندها التكلفة الحدية للتخفيض مع معدل الضريبة البيئية أو الرسم. وطالما أن هناك منافسة فإن المؤسسات لا تستطيع رفع الأسعار وبالتالي سوف تسعى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وبذلك يكون فرض الضريبة البيئية قد أدى إلى تخفيض الأضرار إلى الحد المعقول والمناسب. أما في حالة الاحتكار فإن النتائج ستكون عكسية من خلال لجوء المنتج إلى زيادة التكاليف الإضافية المتمثلة في الضرائب البيئية عن الأضرار والملوثات، إلى السعر ونقل العبء الضريبي إلى المستهلك.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 357.

<sup>2</sup> مصباح حراق، المرجع نفسه، ص.ص: 99-101

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

وبالتالي سيقبل مفعول الضريبة في التقليل من معدلات التلوث، ويقل معه دور هذه الضرائب في معالجة مشكلة التلوث والأضرار البيئية، والبحث عن بدائل أخرى في شكل ضرائب تتناسب مع ذلك أو في شكل تحفييزات من شأنها أن تكون أكثر فاعلية ولها قدرة على معالجة تلك الأضرار الناتجة عن ممارسة الأنشطة الملوثة:

ثالثا: إعادة النظر في المخلفات على أنها مدخل إنتاجي: سوف تدفع الضريبة التي يتم فرضها على المخلفات والنفايات الناتجة عن ممارسة الأنشطة الإنتاجية الملوثة، بمتخذي القرار في المؤسسة إلى إعادة النظر في تلك المخلفات على أنها مدخل إنتاجي، يمكن البحث له عن توليفة مثلى تجعله ضمن المدخلات الإنتاجية بما في ذلك معالجة تلك النفايات والمخلفات، من خلال استغلالها في تخفيض تكاليف الإنتاج، وكذلك تخفيض الضريبة إلى أدنى مستوى ممكن. حيث أن الضريبة على النفايات التي يتم فرضها على كل وحدة من الملوثات التي يتم التخلص منها، ستجعل سعرا لاستخدام الموارد البيئية - فرض رسوم وحقوق يتعين دفعها مقابل استعمال أو ملكية الموارد البيئية - تدخل كتكاليف إضافية ضمن المدخلات اللازمة للقيام بالأنشطة الإنتاجية، ومن ثم ستحث المؤسسات الاقتصادية أو الوحدات الإنتاجية على البحث عن بدائل أخرى أقل تكلفة للوصول بمعدلات التلوث والأضرار إلى مستويات مقبولة محليا ودوليا من خلال تقييم المخلفات والنفايات أو ما يعرف بإعادة التدوير:

رابعا: البحث عن إيجاد أشكال وطرق أقل تكلفة لاحتواء مستويات التلوث: سوف يشجع فرض الضريبة على النفايات أو المخلفات التي تسبب فيها المؤسسات الملوثة أو المضرة بالبيئة، على البحث عن إيجاد أشكال وطرق أقل تكلفة لاحتواء مستويات التلوث، وتخفيضها إلى الحدود المرغوبة ومعالجة النفايات والأضرار بطرق ملائمة، من أجل تخفيف العبء الضريبي الذي يمكن أن تتحمله إذا لم يتم تخفيض الانبعاثات المصاحبة للنشاط الممارس إلى المستوى القياسي. فمع ارتفاع سعر الضريبة ستسعى المؤسسة أو الوحدة الإنتاجية إلى الحصول على أساليب تكنولوجية جديدة يمكن من خلالها تحقيق وفورات في التكلفة، حيث سيؤدي اكتشاف أو تطبيق أساليب تكنولوجية جديدة في مجال النشاط الملوث إلى تخفيض التكاليف الحدية لمعالجة ذلك التلوث، بل يمكن أن تصبح تلك التكاليف أقل من مقدار الضريبة المفروضة على وحدة التلوث، الشيء الذي من شأنه أن يشجع المؤسسة المعنية على زيادة إنتاجها بدون دفع ضرائب إضافية:

خامسا: محاولة السيطرة على معدل التلوث إلى المستوى المرغوب: يرى البعض من مؤيدي إتباع نظام ضرائب التلوث في مواجهة المشاكل البيئية، أن هذا النظام يتميز بسرعة الاستجابة من جانب المؤسسات والوحدات الاقتصادية المسببة للتلوث، من خلال محاولة السيطرة على معدل التلوث إلى المستوى المرغوب، كما أنه نظام لا يتأثر مباشرة بالتغيرات السياسية، بالإضافة إلى أنه يعتبر أكثر

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

فاعلية في تحقيق الأهداف المنشودة، مقارنة بأساليب الضغط الحكومي الأخرى المباشرة المؤدية إلى السيطرة على التلوث، مثل التهديد بالغرامات أو توقيف النشاط أو السجن؛

سادسا: الابتكار والتجديد: سوف يكون فرض ضرائب على الانبعاثات والملوثات والأضرار البيئية بمعدلات مرتفعة، حافزا قويا للمؤسسات والوحدات الإنتاجية على الابتكار والتجديد، للحصول على التكنولوجيا الحديثة الأقل تلويثا للبيئة، بل من المتوقع أن تقوم الوحدات الإنتاجية الضخمة باستثمار جزء من أموالها في البحوث والدراسات المتعلقة بذلك، سعيا في ابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات التلوث إلى حدود المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيا.

### الفرع الثالث: التحفيزات والإعفاءات

الحوافز الجبائية هي إجراءات وقائية الهدف منها استعمال أدوات ووسائل وتكنولوجيات أقل ضررا وتلويثا للبيئة تكون في شكل إعفاء جزئي أو كلي من احد أو بعض أنواع الضرائب والرسوم، للتشجيع على إنشاء قطاعات خاصة لحماية البيئة أو على التجهيز بمعدات ووسائل غير ملوثة أو أقل تلويثا. وحماية البيئة لا يتطلب الاعتماد على الأدوات الجبائية العقابية فحسب، بل يجب التركيز على الأدوات التحفيزية والإعفاءات الجبائية، حيث أن متطلبات الحصول على تكنولوجيات صديقة للبيئة يتطلب تحمل تكاليف إضافية من شأنها إنتاج سلع وخدمات بأسعار غير تنافسية، لذلك فإن تدخل الدولة كشريك في تحويل هيكل الإنتاج المناسبة لإنتاج منتجات صديقة للبيئة، أمر أساسي وضروري باعتبارها الشخص المعنوي الوحيد الذي يمكنه القيام بذلك وتحمل التكاليف الضخمة لعملية الانتقال. ويمكن أن يكون هذا التدخل على شكل عقود شراكة تنسحب منها الدولة تدريجيا<sup>1</sup>.

فالحوافز والإعفاءات الجبائية يمكن أن يكون لها اثر كبير في اعتماد وتبني نشاطات اقتصادية نظيفة صديقة للبيئة. حيث أن فرض الضرائب والرسوم قد لا تكون ناجعة بما فيه الكفاية، بسبب صعوبة ومشاكل تطبيقها من جهة وصعوبة تقبلها مع عدم ملائمتها في بعض الحالات التي تواجه تنافسية شديدة من جهة أخرى، أين ستم محاولة الهرب منها أو التلاعب في عمليات وإجراءات الخضوع لها. في حين يمكن أن تلقى التحفيزات والإعفاءات، الاستجابة التلقائية واعتماد تقنيات وتكنولوجيات خضراء صديقة للبيئة. وان هذه الإعفاءات والتحفيزات قد تأخذ أشكالا مختلفة منها: الإعفاء الدائم والمؤقت والتحفيزات الجبائية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 374.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 370.



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

1- الإعفاء الدائم: يكون من خلال إعفاء مؤسسات من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة في إطار التمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة والمضرة بالبيئة والنشاطات الصديقة لها.

2- الإعفاء المؤقت: يكون لمدة محدودة يتم خلالها إعفاء مؤسسات اقتصادية معينة لتحفيزها أو تعويضها عن الحصول على تكنولوجيات عالية التكلفة غير ملوثة وصديقة للبيئة. هذا الإعفاء يساعد المؤسسة على إنتاج سلع أكثر تنافسية بشكل غير مباشر مقارنة مع مؤسسات إنتاجية تستخدم تكنولوجيات مضرة بالبيئة.

3- المزايا والحوافز الجبائية: وهي تتم من خلال إعفاء عمليات الحصول على التجهيزات والمعدات المستوردة ذات التكنولوجيات العالية الصديقة للبيئة من دفع الرسوم الجمركية ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى، في إطار تحفيز المؤسسات على استيراد التكنولوجيات الحديثة الأقل تلويثًا والصديقة للبيئة. مما قد يساعد على انتشار دائرة النشاطات الاقتصادية غير الملوثة للبيئة. وبالتالي تخفيف الضغوط على البيئة والمؤسسات الإنتاجية وضمان التنافسية مع استقرار الأسعار.

ولضمان نجاعة وفعالية الإعفاءات والتحفيزات كبديل دائم أو مؤقت عن الضرائب والرسوم البيئية، يمكن ربطها بعدة شروط أو عوامل<sup>1</sup>:

- نوع النشاط المرغوب في تحسين أدائه البيئي؛

- دراسة موقع النشاط، كأن تتم إقامة المشروع في مناطق غير قريبة من التجمعات السكانية أو المصادر والمرافق الأساسية للسكان؛

- إعادة استثمار الأرباح المحققة جراء الامتيازات، لضمان لاستمرار المشروعات البيئية واستمرار تخفيض حدة الأنشطة الملوثة؛

### المطلب الثالث: التطور التشريعي لموضوع الجباية البيئية

لقي موضوع البيئة وحماتها اهتماما بالغا خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي لا سيما مع بداية التسعينات، من خلال سن القوانين وتأسيس العديد من الضرائب والرسوم على مستوى المنظمات الحكومية لأغلب دول العالم. كما شهدت هذه الفترة انعقاد مؤتمر قمة الأرض الأولى سنة 1992 بريو-دي-جانيرو البرازيل، مؤتمر كيوتو باليابان سنة 1998، ثم مؤتمر جوهانسبورغ في قمة الأرض الثانية بجنوب إفريقيا سنة 2002.

<sup>1</sup> برحمون حياة، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 154-155.



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### الفرع الأول: نشأة الجبائية البيئية

تتمثل السياسة البيئية في الإجراءات الضرورية التي من شأنها أن تحافظ على البيئة وتعمل على تحسين نوعيتها لتجنب الأضرار الحالية والعمل على إزالتها أو التقليل منها إلى أدنى مستوى ممكن بشكل يوفر حياة أفضل للأجيال القادمة ولكي يتم تجسيد تلك السياسة البيئية لأبد من أن تستند إلى أدوات اقتصادية مساعدة لتطبيقها. ويعتبر النظام الضريبي بما يتضمنه من أشكال مختلفة من الضرائب والحوافز الضريبية إحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث. حيث يجمع الاقتصاديون على أن أولى الدراسات الاقتصادية التي تبنت فكرة الجبائية البيئية تعود إلى العالم الاقتصادي البريطاني "آرثر سيسيل بيغو" Arthur Cecil Pigou، على إثر نشر كتابه المشهور "اقتصاد الرفاهية" سنة 1920، الذي دعا فيه إلى ضرورة معالجة البعد أو التأثير الخارجي لفعل الإنتاج أو الاستهلاك من خلال الاستناد إلى شظايا الفحم الحجري التي تتطاير من مداخن القطارات البخارية وتسبب في احتراق الحقول والغابات المحاذية للسكك الحديدية. فطرح "بيغو" فكرة وضع ضريبة على تلك الأضرار الناجمة عن تطاير الشظايا، تتحملها شركة السكك الحديدية. وأن هذه الضريبة من شأنها أن تحفز الشركة على البحث عن تجهيزات تمنع تطاير الشظايا وبالتالي المساعدة في الحد من الأضرار<sup>1</sup>، حيث تم فيما بعد اعتماد "مبدأ الملوث يدفع" على أساس ذلك.

وفي العصر الحديث تم اللجوء إلى الوسائل التحفيزية للمحافظة على البيئة من خلال منح إعفاءات وامتيازات جبائية للحد من التلوث، حيث تم تطبيق هذا النظام من الضريبة البيئية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 تحت اسم "ضريبة النفقات" تهدف إلى الإعفاء الجزئي أو الكلي من دفع تلك الرسوم إذا تم امتثال المؤسسة الملوثة للتدابير المتعلقة بمكافحة التلوث. ثم بدأ الاهتمام الدولي يتزايد بذلك النوع من الآليات لاسيما خلال مؤتمر "ريو دي جانيرو" بالبرازيل سنة 1992 التي سميت بقمة الأرض وتم خلالها إصدار إعلان البيئة الذي أكد على أنه يتوجب على السلطات الوطنية التوجه نحو دعم تدويل تكاليف حماية البيئة واستعمال الوسائل الاقتصادية الضرورية، من منطلق أن كلفة التلوث تقع مبدئياً على عاتق الذي يتسبب بتلوث البيئة، في إطار احترام المصلحة العامة والالتزام بقواعد التجارة الدولية<sup>2</sup>.

خلال بروتوكول "كيوتو" باليابان سنة 1997 تم الإعلان عن جملة من الضرائب البيئية، خاصة تلك المرتبطة بانبعاث الغازات الدفيئة، حيث وقعت 160 دولة على هذا البروتوكول الذي تم انعقاده تحت مظلة الأمم المتحدة بخصوص التغيرات والتحولات المناخية الناتجة عن الغازات المنبعثة

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 344-345.

<sup>2</sup> جلابة علي، سرارمة مريم، أهمية الأدوات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة النموذج الفرنسي، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، ص 93.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

لاسيما انبعاث الغازات الدفيئة التي كانت ضمن أولى الاهتمامات، حيث أقر البروتوكول في تقريره رسوم بيئية مرتبطة بالطاقة والكربون مع ضرورة تطبيقها والعمل بها لاسيما من طرف دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، وأن تكون الالتزامات المتعلقة بتخفيض الانبعاثات الملوثة معبّرًا عنها بالأرقام. وكان لهذا البروتوكول دور كبير في تفعيل الإجراءات الخاصة بتخفيض هذا النوع من الغازات وتحقيق النتائج المرجوة لاسيما على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دمج الرسوم البيئية على المخلفات في إطار سياسة تسيير النفايات<sup>1</sup>.

شهد مؤتمر كيوتو رفض الولايات المتحدة الأمريكية بالتخفيض من الكمية المستهدفة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ونجحت في فرض رأيها. مع ذلك سعت معظم الدول إلى تبني فكرة فرض الضرائب البيئية واعتبارها أحسن وسيلة لحماية البيئة في العصر الحديث على المستويين الدولي والمحلي، وتبنت هذا الطرح كل الدول الأوروبية، تبعتها الكثير من الدول العربية مثل الجزائر، مصر، المغرب، تونس، سوريا ودول الخليج العربي. وذلك من خلال استصدار قوانين الضرائب البيئية وتطبيقها على مستوى المجال الإقليمي لكل دولة. حيث تعد الأدوات الاقتصادية من أنجع الوسائل المعاصرة في مجال حماية البيئة، باعتبار أن الضرائب والرسوم البيئية التي تفرض من قبل الدول تهدف إلى التعويض عن الأضرار التي يتسبب فيها الملوث، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحق في بيئة نظيفة هو حق مطلق للجميع. كما أن الضرائب والرسوم البيئية تعد وسيلة ردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنتج عن عدم الالتزام بالدفع من طرف المكلف<sup>2</sup>. وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى بعض التجارب الغربية في مجال تبني الضرائب والرسوم البيئية.

### الفرع الثاني: الجباية البيئية في تشريعات وتجارب بعض الدول الغربية.

تعتبر الدول المتقدمة لا سيما الغربية منها، رائدة في مجال تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها وصلت إلى مستوى عال من التقدم والرفاهية التي تمكنها من البحث عن البدائل والحلول التي يمكن أن تخفف من وطأة الأضرار التي نتجت عن التطورات أو الثورات المتسارعة الصناعية والتكنولوجية، حيث بادرت إلى تبني سياسات من شأنها المحافظة على العوامل المشتركة التي قد تضمن نوعًا من التوافق بين عملية التنمية التي لا بد منها والمحافظة على البيئة التي يتم العيش فيها، من خلال استحداث الجباية البيئية، كما تم في المقابل تخفيض في نسب بعض

<sup>1</sup> السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة المسيلة 2020، ص.ص 97-98.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 345-346.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

الضرائب لاسيما الضرائب على الأجور والدخل الشخصي، في محاولة للمحافظة على استقرار الضغط أو العبء الضريبي. كما هو مبين في الجدول رقم (3-1) الموالي<sup>1</sup>:

الجدول (3-1): مجالات زيادة الضرائب البيئية مقابل تخفيض الضرائب الشخصية في بعض الدول الغربية

البلد	مجال زيادة الضرائب (الجبائية البيئية)	سنة التطبيق	مجال تخفيض الضرائب	% الدخل المحول
السويد	انبعاثات الكربون والكبريت	1991	الدخل الشخصي	1.9
الدانمارك	مبيعات وقود المحركات، الفحم، الكهرباء، المياه، حرق المخلفات، ملكية المركبات ذات المحرك	1994	الدخل الشخصي	2.5
	انبعاثات الكربون الصناعي، المبيدات، المذيبات الكلورونية، مبيعات البطاريات	1996	الأجور والملكية الزراعية	0.5
إسبانيا	مبيعات وقود المحركات	1995	الأجور	0.2
هولندا	مبيعات الغاز الطبيعي والكهرباء	1996	الدخل الشخصي والأجور	0.8
	مبيعات الطاقة، مفاغ القمامة، إتاوات التزود بالمياه	1999	الدخل الشخصي	0.9
بريطانيا	مفاغ القمامة	1996	الأجور	0.1
فنلندا	مبيعات الطاقة، مفاغ القمامة	1996	الدخل الشخصي والأجور	0.5
ألمانيا	مبيعات الطاقة	1999	الأجور	2.1
إيطاليا	مبيعات الوقود الأحفوري	1999	الأجور	0.2
فرنسا	المخلفات الصلبة، تلوث الهواء والمياه	2000	الأجور	0.1

المصدر: برحمون حياة، الجبائية البيئية كآلية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس 2019/2018، ص 158

كما سيتم التطرق إلى تجارب بعض الدول الغربية في مجال سن وتطبيق أنظمة ضريبية أو تحفيزية، تحافظ على التوازن بين متطلبات التنمية وصيانة البيئة وحمايتها، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، الدانمارك، فرنسا وألمانيا.

أولاً: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول المتقدمة السباقة في اعتماد طرق وأساليب من شأنها أن تحافظ على البيئة من خلال استخدام نظام الرخص في محاربة التلوث، وفق ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> برحمون حياة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

<sup>2</sup> مصباح حراق، مرجع سبق ذكره 2014، ص.ص: 105-106.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

1- برامج حماية البيئة: تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على نظام الرخص القابلة للتداول في إطار برامج حماية البيئة حيث يتم استخدام هذه الرخص في محاربه الانبعاثات الملوثة للهواء والتي يتم تصميمها بنظامين أولهما نظام الحد الأقصى والاتجار الذي يعتمد على وضع حد أقصى للانبعاثات الكلية والذي يسمح من خلالها بحق التبادل التجاري بكمية معينة من الانبعاثات والثاني النظام القائم على الرصيد والذي يسمح من خلاله الاتجار بالرصيد عند إثبات تخفيض الانبعاثات الملوثة إلى ما دون المستوى المحدد المسموح به. حيث أنشأت مؤسسات خاصة لتسيير عمليه الاتجار بالرخص وتوفير المعلومات عن السوق، تبلور من خلالها دور سماسرة الرخص الذين صاروا أطرافا مهمة في عملية تداول الرخص. إذ يمكن لتلك المؤسسات تخفيض التكاليف الكلية لمعاملات الاتجار بالرخص القابلة للتداول وزيادة حجم الرخص المتداولة وتحقيق وفورات من تكاليفها الكلية، مما أدى إلى استحوذهم على الجانب الأكبر من عمليات بيع وشراء رخص التداول المسموح بها في إطار برنامج انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت.

2- البرامج الناجحة للرخص القابلة للتداول: البرامج الناجحة للرخص القابلة للتداول في الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح بين برامج رخص وطنيه أو عامه يتم تداولها على مستوى كافة أنحاء البلاد وبرامج رخص جهويه أو حسب مناطق جغرافية معينة يقتصر تداولها عبر تلك المناطق أو عدة مناطق جغرافية محددة. يهدف هذا التنوع في الرخص القابلة للتداول إلى المفاضلة بين رفع الكفاءة الذي ينتج عنه التوسع في سوق الرخص وخطورة ظهور أماكن أو نقاط ساخنة يتمركز فيها التلوث البيئي من جراء زيادة الاتجار في تلك الرخص. حيث ساهمت معظم أنظمة الرخص القابلة للتداول على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية في عملية حفظ الرصيد التي تحدث عندما يقوم حملة الرخص بتخفيض الانبعاثات الملوثة إلى ما دون المستوى المطلوب بحفظ الرصيد الفائض لاستخدامه في إطار أنشطتها العادية أو بيعه في المستقبل. وتظهر أهمية هذا الطابع بشكل خاص في الحالات التي يتم خلالها تخفيض الملوثات على مراحل زمنية مثل ما هو الحال في بالنسبة لحالة البترين الخالي من الرصاص. ويمكن أن يؤدي تخفيض الانبعاثات إلى ما دون المستوى المطلوب في المراحل الأولى من البرامج المسطرة، إلى زيادة المنافع التي تعود على البيئة، عندما تكون الانبعاثات في أعلى مستوياتها.

ثانيا: تجربة الدانمارك: تعتبر الدانمارك من بين أوائل الدول التي تبنت فكرة المحافظة على البيئة من خلال الاعتماد على الضرائب والرسوم البيئية، حيث تميزت تجربة الدانمارك بما يلي<sup>1</sup>:

1- تبني الضرائب والرسوم البيئية: تبنت معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ تسعينات القرن الماضي إصلاحات جبائية لاسيما فرض ضرائب ورسوم تصحيحية للأضرار البيئية،

<sup>1</sup> برحمون حياة، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 159-163.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

وخفض بعض الضرائب والرسوم التقليدية في محاولة منها لضمان استقرار مستوى ضغط جبائي ثابت، حيث كانت الدول الاسكندنافية المتمثلة في السويد، النرويج، الدانمارك، وفنلندا، من بين الدول السبابة في مجال استخدام الأدوات الجبائية (الجبائية البيئية) في المحافظة على البيئة. فالاهتمام بقضايا البيئة في الدانمارك كان منذ بداية التسعينات من خلال إقرار خطة عمل تمحورت أساسا حول مجال الطاقة.

2- إقرار خطة عمل: تهدف هذه الخطة إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20% مع حلول سنة 2005، مقارنة مع كمية الانبعاثات التي كانت في سنة 1988. شملت خطة العمل ثلاث مراحل أساسية، تم من خلالها القيام بإصلاحات جبائية بيئية جاءت كما يلي:

أ- الفترة 1992-1993: تم سن ضريبة على غاز ثاني أكسيد الكربون بقيمة 17 دولار عن كل طن من الانبعاثات لهذا الغاز، اقتصر في البداية على الأغراض المنزلية، ثم تم تعميم تطبيقه على سائر القطاعات بما في ذلك القطاع الصناعي. غير انه ونظرا لاعتبارات تتعلق بالتنافسية، تم إقرار تخفيضات بنسبه 10% من معدلات الضريبة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للقطاع الصناعي وبمعدلات اقل فيما يخص الصناعات ذات الاستخدام الواسع للطاقة.

ب- الفترة 1994-1998: تم التركيز خلال هذه الفترة على توسيع مجالات فرض الضرائب البيئية التي شملت عدة قطاعات، كالطاقة، النفايات ومياه المجاري بما يساوي 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي. كما شملت رفع الضرائب على المداخل الرأسمالية الكبيرة. في مقابل ذلك تم تخفيض وتبديل الضرائب على العمل بمعدل 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مست تلك التخفيضات، معدلات الاشتراكات الاجتماعية الخاصة بالعمال. وتم خلال سنة 1996 إقرار ضريبة بيئية جديدة على ثاني أكسيد الكبريت بقيمة 1.7 دولار للكيلوغرام، حفزت على استعمال الوقود الأقل تلويثا، لا سيما في المجال الصناعي. كما تم خلال هذه السنة رفع معدلات الضريبة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مجال الأعمال التجارية.

ج- سنة 1998: خلال هذه السنة تم فرض ضريبة جديدة على استهلاك النيتروجين خارج القطاع الزراعي، بالإضافة إلى ارتفاع واضح ومحسوس في نسب ومعدلات الضرائب على الطاقة. فكان لهذه الإصلاحات الأثر البارز والفعال في مجال حماية البيئة وتعديل سلوك الملوثين كما أدت إلى رفع نسبة مساهمه إيرادات الجبائية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي، التي تعتبر أعلى نسب المساهمة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. حيث بلغت 8.63% سنة

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

1995، 10.6% سنة 1998، 9.48% سنة 2007 ثم تناقصت تدريجياً مع بعض تذبذبات حتى صارت 5.76% سنة 2021<sup>1</sup>.

ثالثاً: التجربة الفرنسية: التجربة الفرنسية في مجال المحافظة على البيئة لا تقل أهمية عن باقي التجارب التي ظهرت هنا وهناك، لا سيما على مستوى الدول المتقدمة، حيث تمت تدريجياً من خلال ما يلي<sup>2</sup>:

1- الاهتمام بالبيئة في فرنسا: بدأ الاهتمام بالبيئة في فرنسا منذ مطلع الستينات، حيث تم إصدار قانون لحماية المعادن سنة 1962 وقانون سنة 1964 لحماية المياه، يمنع تفريغ الفضلات والنفايات الصناعية التي تسبب الأضرار للإنسان والبيئة، ثم سن قانون لحماية التنوع البيولوجي سنة 1976 الذي من خلاله تم توفير الحماية لأصناف معينة من الحيوانات والنباتات. تبع ذلك سنة 1977 صدور مرسوم خاص بحماية الحيوانات المنزلية الأليفة وبعض الحيوانات غير الأليفة من خطر الانقراض. كما تم إنشاء وكالة تعنى بجودة الهواء الجوي ونوعيته سنة 1980، ليتم تعديلها سنة 1985. ثم قانون ينظم صيد الأسماك في أعالي البحار والمناطق الاقتصادية سنة 1984. ورسوم بيئية على المواد البتر وكيمياوية بداية من سنة 1989 التي ساهمت في تخفيض حوالي 50% من كمية تلك المواد المستعملة إضافة إلى قوانين أخرى تهدف إلى تحسين وضعيه البيئة وجمال منظرها.

2- استحداث هيئه استشارية: خلال السنوات الأخيرة تم تطوير الضرائب والرسوم البيئية بشكل يتماشى مع التحولات التكنولوجية حيث تم استحداث هيئه استشارية سنة 2012 تتكون من الجهات المكلفة بحماية البيئة على مستوى وزارات البيئة والاقتصاد والمالية، وتجمع بين ممثلي الإدارة والمنظمات وأرباب العمل والنقابات والجمعيات المهتمة بالبيئة إضافة إلى جمعيات المستهلكين والبرلمانيين والسلطات المحلية. سميت هذه الهيئة بلجنة الاقتصاد الأخضر والتي تعمل على إبداء الآراء حول الضرائب والرسوم البيئية، فساهمت في إصدار تشريعات أدرجت عنصر الكربون ضمن الضرائب على الطاقة سنة 2014 وإعادة تقييم مسار الضريبة العامة على الأنشطة الملوثة (TGAP) سنة 2016.

3- نظام الجباية البيئية في فرنسا: يتميز نظام الجباية البيئية في فرنسا بالتنوع من خلال تصنيف الضرائب والرسوم البيئية ضمن أربع مجالات، تشمل الجباية على الطاقة، جباية النقل، جباية

<sup>1</sup> <https://ec.europa.eu/eurostat/fr/data/database?node:> تاريخ الاطلاع 2023/04/19

<sup>2</sup> جلابة علي، سرارمة مريم، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 97-102.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

التلوث والجباية على الموارد الطبيعية، حيث تشمل كل واحدة منها جملة من الضرائب والرسوم وبأشكال مختلفة منها الردعية ومنها التحفيزية، ومن أشهرها نظام المكافأة (Bonus) على السيارات الأقل تلويثا والذي يتم تمويله من حصيلة الرسوم البيئية (Malus). تتراوح قيمة هذا الرسم بين 100 أورو إلى 5000 أورو حسب سلم يتناسب مع نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2).

4- برنامج فرنسا خضراء: في سنة 2007، أعلن الرئيس الفرنسي برنامجا شاملا للبيئة أصبح من خلاله فرنسا خضراء في ظرف عشر سنوات، حيث قرر تخفيض استخدام المبيدات الحشرية التي ثبت ضررها بنسبة 50% في الزراعة في غضون عشر سنوات. كما قرر إيقاف إنشاء مفاعلات نووية جديدة مع استمرار الاعتماد على المفاعلات النووية الموجودة التي تضمن الحد الأدنى للتلوث بالطاقة، لأن التخلي الكلي عن الطاقة النووية سوف يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي وتكريس ميزانية تصل إلى واحد (01) مليار أورو للبحث عن الطاقة البديلة والنظيفة وتحسين ظروف البيئة<sup>1</sup>.

5- النتائج المحققة: النتائج التي تم تحقيقها من الضرائب والرسوم البيئية تبدو أقل مما حققته بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، إلا أن الأدوات الجبائية المستخدمة في فرنسا أثبتت فعاليتها في تحقيق الأهداف البيئية بأقل تكلفة. حيث ساهمت الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق انخفاضات سنوية كان أهمها تخفيض كمية ثاني أكسيد الكربون (CO2) بحوالي 251,84 ألف طن وأكاسيد النيتروجين (NOx) بحوالي 21 ألف طن. ووصلت حصيلة الضرائب والرسوم البيئية في فرنسا سنة 2016 إلى ما يفوق 51 مليار أورو. كما قامت في نهاية 2017 بإعداد برنامج خاص لرفع المسار المخطط له وتثبيتته على المدار 2018 – 2022، يبدأ من 44.6 أورو لكل طن من ثاني أكسيد الكربون (CO2) ليصل إلى 86.2 أورو في عام 2022.

6- إيرادات الجباية البيئية: إيرادات الجباية البيئية المحققة خلال الفترة 1995-2021 بفرنسا عرفت نمو تدريجي، غير أن نسبة مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي عرفت بعض التذبذب، فمن 5.01 % سنة 1995 انخفض إلى 3.78% سنة 2010، ليعود من جديد إلى الارتفاع التدريجي ويصل إلى 4.36% سنة 2021، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (3-2) التالي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> برحمون حياة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

<sup>2</sup> <https://ec.europa.eu/eurostat/fr/data/database?node:> مرجع سبق ذكره.



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

جدول (2-3): إيرادات الجبائية البيئية ونسبها في الناتج المحلي الإجمالي بفرنسا 1995-2021 (مليون أورو)

الضرائب / السنوات	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021
جبائية التلوث	30684	32023	35431	37695	47493	50226	54421
% GDP	2,51	2,17	2,01	1,89	2,16	2,17	2,18
جبائية الطاقة	23804	26300	28382	29830	38569	42121	45496
% GDP	1,94	1,78	1,61	1,5	1,75	1,82	1,82
جبائية على الموارد الطبيعية	1851	2118	2278	2451	3051	2687	3216
% GDP	0,15	0,14	0,13	0,12	0,14	0,12	0,13
جبائية النقل	5028	3605	4771	5414	5873	5418	5709
% GDP	0,41	0,24	0,27	0,27	0,27	0,23	0,23
المجموع	61367	64046	70862	75390	94986	100452	108842
% GDP	5,01	4,33	4,02	3,78	4,32	4,34	4,36

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى <https://ec.europa.eu/eurostat/fr/data/database?node> تاريخ الاطلاع 2023/04/19

يتضح من الجدول أعلاه أن إيرادات الجبائية البيئية في فرنسا تعتمد بالدرجة الأولى على جبائية التلوث التي تفوق نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 2% في أغلب الحالات، تليها الجبائية على الطاقة التي تراوحت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بين 1.5% و 1.94% خلال السنوات الواردة في الجدول. بينما تبقى إيرادات الجبائية على النقل والموارد الطبيعية أقل من ذلك، من خلال استخدام الأساليب التحفيزية والوسائل الصديقة للبيئة بالإضافة إلى إعادة تدوير النفايات واستغلال الطاقات المتجددة.

رابعاً: تجربة ألمانيا: قامت ألمانيا بإجراء إصلاحات جذرية على النظام الجبائي سنة 1999 شمل ذلك إصلاح الجبائية البيئية (الخضراء). حيث بدأت بتطبيق الجبائية على الطاقة كخطوة أولى لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ونجحت بتخفيض نسبة 25% سنة 2005 بالمقارنة مع سنة 1990. كما تزامن مع استحداث تلك الضرائب على الطاقة والتلوث، تخفيض في العبء الجبائي على التشغيل والعمل من خلال التخفيض في الاشتراكات الاجتماعية للعمال وأرباب العمل، ويعود الفضل في ذلك الاهتمام الكبير بالمحافظة على البيئة وحمايتها إلى اهتمامات السكان وتركيز السياسة العامة للدولة على ذلك، قصد امتصاص الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها البيئة بسبب الكثافة السكانية، ارتفاع مستوى التصنيع والاعتماد على الوقود الأحفوري. حيث تسعى السلطات الألمانية إلى محاوله إحداث التوازن بين أهداف ومتطلبات كل من النمو والبيئة، فتوصلت من خلال النتائج التي تم تحقيقها إلى



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

إبراز فعالية الضرائب البيئية في الحد من التلوث وحماية البيئة. كما ساعد ذلك على تبني سياسة المحافظة على البيئة، من خلال استخدام التكنولوجيات النظيفة واستحداث وسائل جديدة لمعالجة المخلفات والنفايات في إطار المبادئ الثلاثة التي تعتمد عليها ألمانيا والمتمثلة في الملوث يدفع، الحيطة والتعاون<sup>1</sup>.

عرفت إيرادات الجباية البيئية بألمانيا تطوراً نوعياً، لا سيما على مستوى الضرائب على التلوث والطاقة منذ سنة 1995 والتي فاقت خلالها 86 مليار وبنسبه مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 4.5%. تزايدت تلك الإيرادات وارتفعت من سنة إلى أخرى حتى صارت 129 مليار أورو سنة 2021 وبنسبة مساهمه بلغت 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>. حيث يبين الجدول رقم (3-3) الموالي تلك التطورات.

الجدول (3-3): إيرادات الجباية البيئية ونسبها في الناتج المحلي الإجمالي بألمانيا 1995-2021 (مليون أورو)

الضرائب / السنوات	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021
جباية التلوث	43407	49543	55599	55178	58073	57476	64714
% GDP	2,29	2,35	2,43	2,15	1,92	1,69	2
جباية الطاقة	36333	42507	46895	46672	48230	47590	54619
% GDP	1,92	2,02	2,05	1,82	1,59	1,4	2
جباية على الموارد الطبيعية	24	26	24	19	10	8	8
% GDP	0	0	0	0	0	0	0
جباية النقل	7050	7010	8680	8487	9833	9878	10087
% GDP	0,37	0,33	0,38	0,33	0,32	0,29	0
المجموع	86814	99086	111198	110356	116146	114952	129428
% GDP	4,58	4,70	4,86	4,30	3,83	3,38	3,60

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى <https://ec.europa.eu/eurostat/fr/data/database?node> تاريخ الاطلاع 2023/04/19 الساعة

يلاحظ من الجدول أن إيرادات الجباية البيئية في ألمانيا عرفت تطوراً تدريجياً ملحوظاً منذ سنة 1995، غير أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كانت في تناقص نسبي، فمن 4.86 بالمائة سنة 2005 تدنت إلى 3.83 بالمائة سنة 2020. حيث تركزت تلك الإيرادات على جباية التلوث بالدرجة الأولى تليها جباية الطاقة بفارق ضئيل، بينما الجباية على الموارد الطبيعية تكاد تكون منعدمة.

<sup>1</sup> برحمون حياة، مرجع سبق ذكره، ص 165.

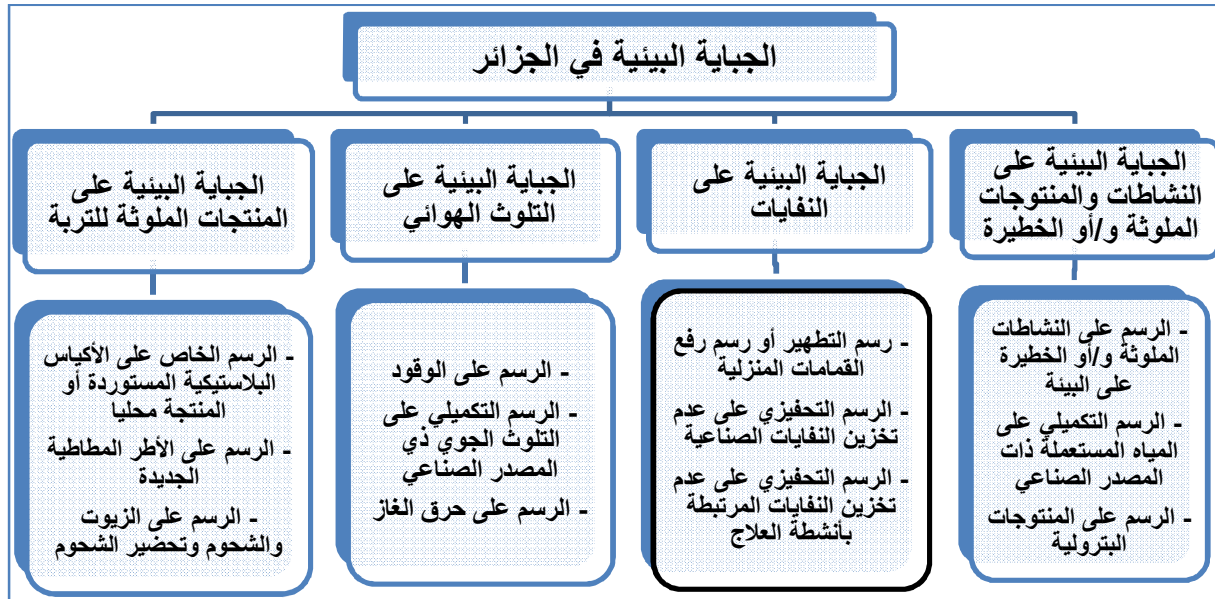
<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره <https://ec.europa.eu/eurostat/fr/data/database?node>

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### المبحث الثالث: واقع الجبائية البيئية في التشريع الجزائري

منذ مؤتمر ستوكهولم سارعت دول العالم إلى تبني سياسات للمحافظة على البيئة من خلال التحرك والسعي إلى سن القوانين وإصدار التشريعات المناسبة. والجزائر كغيرها من الدول بادرت إلى ذلك، بإصدار القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة، جاعلا من خلاله الحماية البيئية مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقضي إلى تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان<sup>1</sup>. فكانت هذه الخطوة بمثابة الانطلاقة والتمهيد لسن قوانين وتشريعات أخرى منها التنظيمية لتأسيس الأجهزة والهيئات المنظمة ومنها العملية الهادفة إلى تأسيس الضرائب والرسوم المناسبة، بداية بسن الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة من خلال قانون المالية لسنة 1992، الذي تبعته لاحقا رسوم، إتاوات ورسوم تحفيزية، سيتم التطرق إلى أهمها من خلال المطالب والفروع التي يمكن تلخيص أهمها في الشكل رقم (3-6) الموالي:

الشكل(3-6): أهم الرسوم المكونة للجبائية البيئية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى القوانين والتشريعات الجزائرية الخاصة بالجبائية البيئية

### المطلب الأول: الجبائية البيئية على النشاطات والمنتجات الملوثة و/أو الخطيرة

تتضمن الجبائية البيئية على النشاطات والمنتجات الملوثة و/أو الخطيرة جملة من الرسوم التي يتم تطبيقها على النشاطات والمنتجات التي تتسبب في إحداث تلوث و/أو أضرار تمس بسلامة البيئة.

<sup>1</sup> القانون رقم 83-03، يتعلق بحماية البيئة، المؤرخ في 05/02/1983، الجريدة الرسمية، العدد 06/1983 الصادرة بتاريخ 08/02/1983.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### الفرع الأول: الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة

أولاً: تأسيس الرسم: تم تأسيس الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة بموجب المادة 117 من قانون المالية (ق.م) لسنة 1992، حددت قيمة الرسم بمبلغ 30.000 دج بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين والتي تمارس نشاطاً واحداً على الأقل خاضع لإجراء الترخيص، و3.000 دج إذا كانت هذه المؤسسات تمارس نشاطاً واحداً على الأقل خاضع لإجراء التصريح. أما بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أقل من شخصين فإن قيمة الرسم تحدد بمبلغ 6.000 دج و750 دج على التوالي. حيث أن المؤسسات المصنفة التي تخضع للتصريح هي تلك المؤسسات التي ينتج عن أنشطتها أخطار يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على الحياة العامة كالصحة والأمن والطبيعة والبيئة، أما المؤسسات المصنفة التي تخضع للتصريح هي تلك التي قد لا تتسبب في إحداث أخطار ومشاكل بيئية<sup>1</sup>.

كما أن أي مؤسسة واردة في قائمة المؤسسات المصنفة، قبل الشروع في تشغيلها أو مباشرة نشاطها حسب تصنيفها تخضع للحصول على رخصة من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليمياً، بناء على طلب يرسل إلى الوالي المختص إقليمياً برفقة ملف في 10 نسخ، يحتوي على أقصى ما يمكن من المعلومات عن المؤسسة المرزعة تشغيلها. أو تصريح يرسل إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً<sup>2</sup>، أو رخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص<sup>3</sup>.

تعضى من هذا الرسم، منشآت استرجاع الزيوت المستعملة واستغلال وتخزين غاز البترول المميع/الوقود<sup>4</sup>.

تقوم المصالح المكلفة بالبيئة سنوياً بالتنسيق مع الجماعات المحلية بإحصاء المؤسسات المعنية الخاضعة لهذا الرسم وتحديد النشاطات وفق قائمة النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة. ثم تحديد المبالغ الواجبة الأداء من خلال تطبيق معامل مضاعف على كل نشاط حسب طبيعة وأهمية النشاط، نوع النفايات وكميتها، حيث خصص لها معامل مضاعف يتراوح بين 2 و6. أما بقية الأنشطة الواردة في قائمة المنشآت المصنفة فقد خصص لها معامل مضاعف قدره واحد (1)<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> السعيد زيات، مرجع سبق ذكره، ص 139.

<sup>2</sup> المرسوم رقم 88-149، يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، المؤرخ في 26/07/1988، المواد 3، 4، 5 و6، الجريدة الرسمية، العدد 30/1988، ص <https://www.joradp.dz.1104>

<sup>3</sup> المرسوم رقم 98-339، يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، المؤرخ في 03/11/1998، المادة 3، الجريدة الرسمية، العدد 82/1998، ص <https://www.joradp.dz.4>

<sup>4</sup> المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020، ص 120

<sup>5</sup> المرسوم تنفيذي رقم 93 - 68، يتعلق بطرق تطبيق الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، المؤرخ في 01/03/1993، الجريدة الرسمية العدد 14/1993، ص <https://www.joradp.dz.31>

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

بعد ذلك يتم إعداد قائمة اسمية لكل بلدية، ترسل إلى المديرية الولائية للضرائب للتكفل بها والقيام بإجراءات المتابعة والتحصيل حسب الاختصاص الإقليمي.

ثانياً: التعديلات: تبعت عملية تأسيس الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة إضافات وتعديلات متوالية عبر الوقت، حيث مست تلك الإضافات المكتملة والتعديلات طرق وكيفية التطبيق، وقيمة الرسم. لاسيما من خلال المواد:

1- المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000: أهم ما جاءت به هذه المادة من تعديلات، ما كان على مستوى المبالغ السنوية للرسم على النشاطات الملوثة التي صارت من خلالها كما هو مبين في الجدول رقم (3-5).

2- المادة 202 من قانون المالية لسنة 2002: التعديلات التي جاءت بها هذه المادة مست المعامل المضاعف الوارد في الفقرة رقم 03 من المادة 117 من القانون رقم 91-25 الخاص بالرسم على النشاطات الملوثة. حيث نصت على أنه يفهرس معامل مضاعف مشمول بين 1 و10 لكل نشاط من تلك الأنشطة تبعا لطبيعته وأهميته ونوع النفايات الناجمة وكميتها، بدلا مما كان بين 1 و6.

الجدول (3-4): المعامل المضاعف المطبق على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة

المعايير	درجة التلوث	المعامل المضاعف
حسب طبيعة وأهمية النشاط	- التصريح؛ - ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي؛ - ترخيص الوالي؛ - ترخيص الوزير.	1 2 3 4
حسب نوع النفايات	- خطيرة على البيئة، مهيجة، مسببة للتآكل؛ - قابلة للانفجار، ملهبة؛ قابلة للاشتعال؛ - ضارة، سامة، محدثة للسرطان، معدية، سامة للتكاثر، مبدلة	1 2 3
حسب كمية النفايات	- أكثر من 100 وأقل أو يساوي 1000 طن/سنة؛ - أكثر من 1000 وأقل أو يساوي 5000 طن/سنة؛ - أكثر من 5000 طن/سنة.	2 2.5 3

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى القانون رقم 336-09، يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة المؤرخ في 2009/10/20

ج رقم 63 بتاريخ 2009/11/04

3- المادة 61 من قانون المالية لسنة 2018: من بين أهم ما جاءت به هذه المادة من تعديلات، تلك التي كانت على مستوى المبالغ السنوية للرسم على النشاطات الملوثة، حيث صارت من خلالها وفق ما هو مبين في الجدول رقم (3-5).

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

كما نصت هذه المادة على أنه يتم تخصيص حاصل هذا الرسم ويوزع على الجهات المعنية وفق النسب التالية:

✓ 33 % لميزانية الدولة؛

✓ 67 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

4- المادة 88 من قانون المالية لسنة 2020: مست التعديلات الواردة في هذه المادة مبلغ الرسم السنوي، حيث يتم مبدئياً تحديد الرسم السنوي على أساس المبالغ الواردة في الجدول رقم (3- 5). على أن يخصص حاصل هذا الرسم ويقسم إلى<sup>1</sup>:

✓ 50 % لميزانية الدولة؛

✓ 50 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

الجدول (3-5): أهم التعديلات التي مست الرسم السنوي المطبق على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة (الوحدة 1000 دج)

لا تشغل أكثر من شخصين			تشغل أكثر من شخصين			المنشآت المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها على الأقل
2020	2018	2000	2020	2018	2000	
68	34	24	360	180	120	لترخيص الوزير المكلف بالبيئة
50	25	18	270	135	90	لترخيص الوالي المختص إقليمياً
9	4.5	3	60	30	20	لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً
6	3	2	27	13.5	9	للتصريح

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

- القانون رقم 99-11، يتضمن قانون المالية لسنة 2000، مؤرخ في 1999/12/23، الجريدة الرسمية العدد 92، المادة 54، ص 23..
- القانون رقم 17-11، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، مؤرخ في 2017/12/27، الجريدة الرسمية العدد 76، المادة 61، ص: 29-30.
- القانون رقم 19-14، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، مؤرخ في 2019/12/11، الجريدة الرسمية العدد 81، المادة 88، ص: 34-35.

### الفرع الثاني: الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي

ترجع أسباب إنشاء الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي إلى حجم المياه الصناعية الملوثة التي يتم إلقاؤها سنوياً في الوسط الطبيعي والتي قدرت بـ 1020 مليون مكعب، تتم معالجة 10% منها فقط قبل صرفها<sup>2</sup>.

أولاً: تأسيس الرسم: تم إحداث هذا الرسم سنة 2003 عن طريق المادة 94 من قانون المالية<sup>1</sup>، يؤسس هذا الرسم على أساس حجم المياه المطروحة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود

<sup>1</sup> القانون رقم 19-14، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، مؤرخ في 2019/12/11، الجريدة الرسمية العدد 81، المادة 88، ص: 34-35  
<https://www.joradp.dz>

<sup>2</sup> السعيد زيات، مرجع سبق ذكره، ص 147.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

القيم المسموح بها، ويحدد وفق نفس الإجراءات والقواعد الخاصة بالرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطرة على البيئة بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي والمعامل المضاعف تبعا لحجم، نوعية وكمية النفايات. يخصص ويوزع حاصل الرسم حسب النسب التالية:

✓ 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛

✓ 20% لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 30% لفائدة البلديات.

ثانيا: التعديلات: التي عدلت لاحقا على مستوى نسب تخصيص وتوزيع حصيلة هذا الرسم، بواسطة قوانين المالية لاسيما المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 صارت عملية تخصيص وتوزيع حاصل الرسم كما يلي:

✓ 50% لفائدة البلديات؛

✓ 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ثم المادة 65 من قانون المالية لسنة 2018 التي صار على إثرها يوزع الرسم المحصل كما يلي:

✓ 16% لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 34% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

✓ 16% لفائدة الصندوق الوطني للمياه؛

✓ 34% لفائدة البلديات.

ثم المادة 92 من قانون المالية لسنة 2020. حيث أصبح يتم حسبها تخصيص وتوزيع حاصل

هذا الرسم تبعا للنسب التالية<sup>2</sup>:

✓ 34% لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 16% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

✓ 16% لفائدة الصندوق الوطني للمياه؛

✓ 34% لفائدة البلديات.

<sup>1</sup> القانون رقم 02-11، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، مؤرخ في 2002/12/24، الجريدة الرسمية العدد 2002/86، المادة 94، ص 35

<https://www.joradp.dz>

<sup>2</sup> القانون رقم 19-14، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، مؤرخ في 2019/12/11، المادة 94، ص36 <https://www.joradp.dz>

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### الفرع الثالث: الرسم على المنتوجات البترولية

أحدث الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 المادة 82، حيث أدرج ضمن المواد من 28 مكرر إلى 28 مكرر 6 من قانون الرسم على رقم الأعمال<sup>1</sup>.

أولاً: مجال التطبيق: يطبق هذا الرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية.. نفس قواعد تأسيس الوعاء، التصفية، التحصيل وقواعد المنازعات المطبقة على الرسم على القيمة المضافة تسري على الرسم على المنتوجات البترولية.

ثانياً: التعديلات: تمت عدة تعديلات على مستوى المادة 28 مكرر تخص أغلبها تعديل قيم الرسم لا سيما بموجب المواد (53 من قانون المالية لسنة 1997، 45 من قانون المالية لسنة 2000، 28 من قانون المالية لسنة 2001، 28 من قانون المالية لسنة 2005، 29 من قانون المالية لسنة 2006، 31 من قانون المالية لسنة 2007، 15 من قانون المالية لسنة 2016، 29 من قانون المالية لسنة 2017 و33 من قانون المالية لسنة 2018، ثم المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020. حتى صارت قيمة الرسم وفقاً للمنتجات والمعدلات إلى ما هي عليه. حيث يلخص الجدول رقم (3-6) أهم تلك التعديلات كما يلي:

الجدول (3-6): أهم التعديلات التي مست قيمة الرسم على المنتوجات البترولية (دج/هكتلتر)

2020	2018	2017	2016	2007	
1.600	1.400	900	600	1	البيتزين الممتاز
1.700	1.300	800	500	1	البيتزين الخالي من الرصاص
1.700	1.400	900	600	1	البيتزين العادي
900	400	200	100	1	الغاز أويل
1	1	1	1	1	غاز البترول المميع / الوقود

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى قوانين المالية لاسيما: - المادة 31 من قانون المالية لسنة 2007؛ - المادة 15 من قانون المالية لسنة 2016؛ - المادة 29 من قانون المالية لسنة 2017؛ - المادة 33 من قانون المالية لسنة 2018؛ - المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020

ثالثاً: الإعفاءات: تعفى من الرسم على المنتوجات البترولية، المنتوجات البترولية الموجهة للتصدير في إطار المبادلات التجارية مع الدول الأخرى.

رابعاً: تحصيل الرسم وتخصيصه: يحصل الرسم على المنتوجات البترولية عند الاستيراد من طرف إدارة الجمارك بناء على تصريح للعرض من أجل الاستهلاك، بنفس الشروط ووفق نفس القواعد المطبقة على الحقوق الجمركية. يخصص حاصل هذا الرسم لصالح ميزانية الدولة بنسبة 100%.

<sup>1</sup> المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الاعمال، 2021، ص: 17-18

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### الفرع الرابع: الرسم على تراخيص استغلال المؤسسات الجديدة المصنفة

تم تأسيس رسم على المؤسسات الجديدة المصنفة من الدرجة الأولى الخاضعة لترخيص الوزير، ومن الدرجة الثانية الخاضعة لترخيص الوالي، ومن الدرجة الثالثة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي، بموجب المادة 123 من قانون المالية لسنة 2021<sup>1</sup>. حيث تخضع المؤسسات الجديدة المصنفة سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص في الفئات الأولى والثانية والثالثة إلى نظام التراخيص. يسدد هذا الرسم مباشرة لدى قابض الضرائب مقابل الحصول على وصل بقيمة الرسم، وتحدد مبالغه كما يلي:

الجدول (3-7): قيمة الرسم على تراخيص استغلال المؤسسات الجديدة المصنفة

القدرة الجبائية للتراخيص بالاستغلال	قيمة الرسم (د ج)
الدرجة الأولى (الفئة 1)	30.000 د ج
الدرجة الثانية (الفئة 2)	15.000 د ج
الدرجة الثالثة (الفئة 3)	5.000 د ج

المصدر: القانون رقم 20-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، مؤرخ في 2020/12/31، المادة 123، ص 43 <https://www.joradp.dz>

تخصص مداخيل هذا الرسم كما يأتي:

✓ 70 % لميزانية الدولة،

✓ 30 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

### الفرع الخامس: الرسم على اعتمادات مكاتب الدراسات الناشطة في مجال البيئة

تم تأسيس الرسم على اعتمادات مكاتب الدراسات الناشطين في مجال البيئة، بموجب المادة 124 من قانون المالية لسنة 2021، حيث تتم عملية تسديد الرسم مباشرة لدى قابض الضرائب في إطار تكوين ملف الحصول على الاعتماد. يحدد مبلغ هذا الرسم حسب الفئات وفق الجدول التالي:

الجدول (3-8): مبلغ الرسم على اعتمادات مكاتب الدراسات الناشطة في مجال البيئة حسب الفئات

فئات مكاتب الدراسات	المبلغ
الفئة أ	5.000 د ج
الفئة ب	4.000 د ج
الفئة ج	3.000 د ج
الفئة د	2.000 د ج
الفئة هـ	1.000 د ج

المصدر: القانون رقم 20-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، مؤرخ في 2020/12/31، المادة 124، ص 43 <https://www.joradp.dz>

<sup>1</sup> القانون رقم 20-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، مؤرخ في 2020/12/31، المادة 123، ص 43 <https://www.joradp.dz>



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

يتم تخصيص وتوزيع المبالغ المحصلة من هذا الرسم كما يلي:

✓ 50 % لميزانية الدولة،

✓ 50 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

### المطلب الثاني: الجبائية البيئية على النفايات

يقدر إنتاج النفايات الصناعية الخطيرة في الجزائر بحوالي 180000 طن في السنة، منتجة أساسا في ولايات عنابة ووهران. أما فيما يخص الزيوت المستعملة فإنه لا يسترد من أصل 140000 طن من الزيوت المسوقة سنويا سوى 8 %، من أجل تثمينها أو إعادة تدويرها في الخارج. كما تشكل الزيوت المستعملة المطروحة والتفريغات غير المراقبة لزيوت السيارات مشكلة بيئية هامة، بالإضافة إلى التزايد السريع في إنتاج الملوثات أدى زيادة خطيرة في تركيز مستويات الغازات التي تزيد من نفاذ الأوزون إلى سطح الأرض، إذ تزايد غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20 % منذ بداية الثورة الصناعية<sup>1</sup>.  
الفرع الأول: رسم التطهير ورفع القمامات المنزلية

أولاً: تأسيس الرسم: يؤسس الرسم الخاص برفع القمامات المنزلية سنويا على الملكيات المبنية باسم المالك أو المنتفع من رفع هذه القمامات. ويتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية. يحدد مبلغ الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية. تم إحداثه بموجب المواد 263 إلى 267 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ثانياً: التعديلات: عرف عدة تعديلات، خاصة على مستوى المادة 263 مكرر 2 التي تحدد مبلغ الرسم، وذلك بموجب المادة 28 من قانون المالية لسنة 1997، المادة 15 من قانون المالية لسنة 2000 ثم المادة 11 من قانون المالية لسنة 2002 و21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015. ثم المادة 25 من قانون المالية لسنة 2020. حيث صارت قيمته حسب تعديل سنة 2020، في حدود ما يلي<sup>2</sup>:

- ما بين 1.500 دج و2.000 دج. على كل محل ذي استعمال سكني؛
- ما بين 4.000 دج و14.000 دج. على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- ما بين 10.000 دج و25.000 دج. على كل أرض مهياة للتخميم والمقطورات؛
- ما بين 22.000 دج و132.000 دج. على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

<sup>1</sup> بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص441.

<sup>2</sup> القانون رقم 19-14، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، مؤرخ في 2019/12/11، المادة 25، ص 10-11 / <https://www.joradp.dz>

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

ثالثا: تحصيل وتخصيص الرسم: يتم تكليف المجالس الشعبية البلدية في أجل أقصاه ثلاث (3) سنوات، بعملية التصفية والتحصيل والمنازعات المتعلقة برسم رفع القمامات المنزلية، وذلك ابتداء من أول يناير سنة 2002. يحصل هذا الرسم لفائدة الجماعات المحلية (البلديات) بنسبة 100%.

كما يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد و/أو القابلة للاسترجاع لمنشأة المعالجة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية

في إطار السعي إلى إحداث طرق وإجراءات جديدة في مجال الجبائية البيئية من خلال تحفيز المؤسسات الصناعية وتشجيعها على عدم تخزين النفايات والمخلفات التي تنتج عن ممارسة أنشطتها. حيث أن إنتاج النفايات الصناعية الخطيرة على البيئة يقدر بحوالي 180 ألف طن سنويا، منتجة أساسا في ولايات عنابة ووهران بحوالي 36% و14% على التوالي. موزعة بين النفايات البيولوجية المتحللة، النفايات العضوية والنفايات القليلة السامة<sup>2</sup>. كما أن ثمة حوالي 325 ألف طن من النفايات الخطرة التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية يتم فرزها كل سنة، بحيث تقدر كمية نفايات الزئبق المخزون في الجزائر بأكثر من مليون طن فيما تم تخزين حوالي 450 ألف طن لحوالي 20 عاما في منطقة الغزوات ووهران. ويتم تخزين هذه النفايات الخطرة حاليا بطريقة غير لائقة<sup>3</sup>.

أولا: تأسيس الرسم: تم تأسيس الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية بموجب المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002<sup>4</sup>. حددت قيمة الرسم بمبلغ 10.500 دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، حيث تخصص قيمة الرسم المحصلة لفائدة المصالح وتوزع حسب النسب التالية:

✓ 10% لفائدة البلديات.

✓ 15% لفائدة الخزينة العمومية؛

✓ 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛

<sup>1</sup> المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، ص.ص: 59-60

<sup>2</sup> بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 441.

<sup>3</sup> بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 445.

<sup>4</sup> القانون رقم 01-21، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، مؤرخ في 2001/12/22، الجريدة الرسمية العدد 2001/79، المادة 203، ص 56.

[/https://www.joradp.dz](https://www.joradp.dz)

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

تستفيد المؤسسات الصناعية المعنية، من مهلة ثلاث سنوات لانجاز منشآت إزالة هذه النفايات ابتداء من تاريخ الانطلاق في تنفيذ مشروع منشأة الإفرار.

ثانيا التعديلات: تم إدخال بعض التعديلات على مستوى قيمة الرسم ونسب توزيعه بواسطة المادة (46) من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 التي صار يوزع بموجبها الى:

✓ 25% لفائدة البلديات.

✓ 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛

ثم المادة 62 من قانون المالية لسنة 2018 التي صار على أساسها مبلغ الرسم 16.500 دج عن كل طن وأن يوزع الرسم المحصل كما يلي:

✓ 36% لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 48% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل،

✓ 16% لفائدة البلديات.

والمادة 89 من قانون المالية لسنة 2020، حيث بموجبها صارت قيمة الرسم تحدد بمبلغ 30.000 دج عن كل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة. كما صارت عائدات هذا

الرسم تخصص وتوزع حسب النسب التالية:

✓ 46% لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 38% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل،

✓ 16% لفائدة البلديات.

الفرع الثالث: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية

في ظل الكم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بأشكال غير صحيحة والتي قدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا. كما بينت دراسة خبرة أن حظيرة حرق النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج، المتواجدة على مستوى المؤسسات الاستشفائية البالغ عددها سنة 2002، 236 مؤسسة منها 64 عاطلة<sup>1</sup>. وجراء ذلك تم تأسيس الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية.

<sup>1</sup> السعيد زنت، مرجع سبق ذكره، ص 142.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

أولاً : تأسيس الرسم: تم تأسيس الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 بسعر مرجعي قدره 24.000 دج للطن، حيث يتم ضبط الوزن المعني وفقاً لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق القياس المباشر. تمنح مهلة ثلاث سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بأجهزة الترميد والملائمة. على أن يوزع حاصل الرسم كما يلي<sup>1</sup>:

✓ 10% لفائدة البلديات.

✓ 15% لفائدة الخزينة العمومية؛

✓ 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛

ثانياً: التعديلات: تم إجراء عدة تعديلات على مستوى أسس وقواعد تأسيس هذا الرسم وتوزيعه لاسيما من خلال المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 التي أضحت بموجبها يخصص ويوزع الرسم المحصل إلى ما يلي:

✓ 25% لفائدة البلديات؛

✓ 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛

والمادة 63 من قانون المالية لسنة 2018 التي صار الرسم المرجعي 30.000 دج للطن، وأن يخصص ويوزع الرسم المحصل كما ما يلي:

✓ 20% لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 60% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

✓ 20% لفائدة البلديات.

ثم المادة 90 من قانون المالية لسنة 2020. حتى صار سعره المرجعي 60.000 دج للطن، أما تخصيص عائدات هذا الرسم فصارت توزع التعديل الأخير كما يلي:

✓ 30% لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

✓ 20% لفائدة البلديات.

<sup>1</sup> القانون رقم 01-21، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، مؤرخ في 2001/12/22، الجريدة الرسمية العدد 2001/79، المادة 203، ص 56.  
/https://www.joradp.dz

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

الفرع الرابع: الرسم على تراخيص تصدير النفايات الخاصة الخطرة  
أسس الرسم على تراخيص تصدير النفايات الخاصة الخطرة، بموجب المادة 125 من قانون المالية لسنة 2021، حيث تتم عملية تسديد الرسم مباشرة لدى قابض الضرائب في إطار تكوين ملف الحصول على رخصة تصدير النفايات الخاصة الخطرة. يحدد مبلغ هذا الرسم بقيمة 5.000 دج.

يتم تخصيص وتوزيع المبالغ المحصلة من هذا الرسم كما يلي:

✓ 60 % لميزانية الدولة،

✓ 40 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

### المطلب الثالث: الجباية البيئية على التلوث الجوي

يقصد بالتلوث الجوي حسب مفهوم القانون رقم 06-138 المؤرخ في 15/04/2006، تلك الانبعاثات المتطايرة في الجو والناجمة عن انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة، من مصادر ثابتة لاسيما المنشآت الصناعية. غير أنه ونظرا للخصوصيات التي تتعلق بالتكنولوجيات المستعملة، يمنح حد خاص مسموح به للقيم القصوى من الانبعاثات، تكون حسب الأصناف الصناعية<sup>1</sup>. كما تم إحداث بعض الرسوم التي من شأنها المساعدة على تقليص التلوث الجوي والتي تطبق على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة المسموح بها من التلوث، لاسيما الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الرسم على المنتجات البترولية، الرسم على الوقود.

الفرع الأول: الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة المسموح بها

أولاً: تأسيس الرسم: تم تأسيس الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة المسموح بها، بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002. حيث يحدد هذا الرسم على أساس نفس الإجراءات الخاصة بالرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطرة على البيئة، لاسيما المبلغ الأساسي السنوي المحدد بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة

<sup>1</sup> القانون رقم 06-138، ينظم انبعاثات الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها، مؤرخ في 15/04/2006، الجريدة الرسمية العدد 24/2006 / <https://www.joradp.dz>

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

1992 المعدلة والمتممة. والمعامل المضاعف الذي يتراوح بين 1 و5 حسب معدل تجاوز القيم المحددة تبعا لطبيعة وأهمية النشاط، نوع النفايات وطبيعتها. يوزع حاصل الرسم كما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ 10% لفائدة البلديات.

- ✓ 15% لفائدة الخزينة العمومية؛

- ✓ 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛

ثانيا: التعديلات: تم إحداث عدة تعديلات فيما يخص قيمة الرسم تماشيا مع التعديلات الطارئة على الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطرة على البيئة، بما في ذلك المعامل المضاعف الذي صار يتراوح بين 1 و10 حسب معدل تجاوز القيم المحددة تبعا لطبيعة وأهمية النشاط، نوع النفايات وطبيعتها. بالإضافة إلى التعديلات التي مست عملية التخصيص والتوزيع، لاسيما بواسطة المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 التي صار يخصص ويوزع حاصل الرسم كما يلي:

- ✓ 25% لفائدة البلديات.

- ✓ 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛

المادة 64 من قانون المالية لسنة 2018 التي يخصص ويوزع مبلغ الرسم المحصل وفق النسب

التالية:

- ✓ 33% لفائدة ميزانية الدولة؛

- ✓ 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

- ✓ 17% لفائدة البلديات.

ثم المادة 91 من قانون المالية لسنة 2020. حيث صار يخصص حاصل الرسم ويوزع وفق

النسب الآتية:

- ✓ 50% لفائدة ميزانية الدولة؛

- ✓ 33% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

- ✓ 17% لفائدة البلديات.

<sup>1</sup> القانون رقم 01-21، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، مؤرخ في 2001/12/22، الجريدة الرسمية العدد 2001/79، المادة 203، ص 57.  
[/https://www.joradp.dz](https://www.joradp.dz)

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### الفرع الثاني: الرسم على الوقود

تم تأسيس رسم على البنزين بالرصاص (العادي والممتاز) بقيمة 1 دج/ للتر، بموجب القانون رقم 01 - 21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المادة 38 منه<sup>1</sup>، والمتضمن قانون المالية لسنة 2002، حيث يقتطع ويحصل كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية، ويتم توزيع الناتج المحصل على الجهات المعنية وفقا للنسب التالية:

✓ 50 % لحساب "الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث"؛

✓ 50 % لحساب "الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

تم إحداث تعديلات على مستوى أسس ومعدلات هذا الرسم مع بداية سنة 2007، من خلال توسيع قاعدة الإخضاع التي شملت مادة الغاز أويل (المازوت) وتعديل قيمة الإخضاع، وذلك بموجب المادة 55 من قانون المالية لسنة 2007، حيث صارت قيمة الرسم على البنزين بالرصاص (العادي والممتاز) بقيمة 0,10 دج/ للتر، والغاز أويل بقيمة 0,30 دج / للتر.

### الفرع الثالث: الرسم الخاص بحرق الغاز المطبق على نشاطات المحروقات

تم تأسيس هذا الرسم بموجب القانون رقم 86- 14 المؤرخ في 19/08/1986 الذي تم تعديله بموجب القانون رقم 19 - 13 مؤرخ في 11/12/2019، المنظم لنشاطات المحروقات<sup>2</sup>، والذي ينص على أنه: في الأصل يمنع حرق الغاز وتنفيسه. غير أنه واستثنائيا، يمكن منح ترخيص بحرق الغاز من قبل الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات بطلب من المؤسسة الوطنية في إطار امتياز المنبع أو بطلب من الأطراف المتعاقدة في إطار عقد المحروقات، أو من قبل سلطة ضبط المحروقات بطلب من المتعامل في نشاطات المصعب أو من صاحب الامتياز. كما يمكن لسلطة ضبط المحروقات منح ترخيص بتنفيس الغاز، على سبيل الاستثناء، أثناء ممارسة نشاطات النقل بواسطة الأنابيب، بطلب من صاحب الامتياز. ويتضمن هذا الطلب وصفا للأعمال المزمع إنجازها وكذلك الوسائل والترتيبات التي يتعين استعمالها للوقاية من المخاطر على الأشخاص وعلى البيئة وعلى الممتلكات.

<sup>1</sup> القانون رقم 01 - 21، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، مؤرخ في 22/12/2001، الجريدة الرسمية العدد 79، المادة 38. [/https://www.joradp.dz](https://www.joradp.dz)

<sup>2</sup> القانون رقم 19 - 13، ينظم نشاطات المحروقات، مؤرخ في 11/12/2019، الجريدة الرسمية العدد 79/2019، المواد 158، 210 - 215. المعدل للقانون رقم 05 - 07 المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 28/04/2005، الذي عدل بدوره القانون رقم 86 - 14 المؤرخ في 19/08/1986. [/https://www.joradp.dz](https://www.joradp.dz)

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

تخضع عمليات حرق الغاز لدفع رسم خاص، غير قابل للخصم، قدره 12.000 دج لكل ألف متر مكعب عادي من الغاز المحروق. يتم تقييم أو تحديد قيمة الرسم في بداية كل سنة مدنية، من قبل الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، على أساس مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تنشره الهيئة العمومية المسؤولة عن نشر هذا المؤشر في الجزائر.

يحسب مبلغ الرسم على أساس الكميات المحروقة خلال سنة مدنية معينة والتعريف الخاضعة للتقييم المتعلقة بالسنة المعنية، والتي يتم تبليغها من قبل الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات فيما يخص نشاطات المنبع، أو من قبل سلطة ضبط المحروقات فيما يخص نشاطات المصب. يتم التصريح بالرسم على حرق الغاز وتسديده لدى إدارة الضرائب من قبل المؤسسة الوطنية في إطار امتياز المنبع، ومن قبل الأطراف المتعاقدة في إطار عقد المحروقات، ومن قبل متعامل المصب في إطار نشاطات المصب، أو من قبل صاحب الامتياز في إطار نشاط النقل بواسطة الأنابيب، وذلك في أجل لا يتجاوز 31 جانفي من السنة الموالية للسنة التي أحرقت خلالها كميات الغاز.

تستثنى من دفع الرسم الخاص كميات الغاز المحروق في الحالات الآتية:

- أثناء تنفيذ نشاطات البحث، وأثناء الاختبارات التجريبية الخاصة بالبئر الاستكشافية و/أو عمليات التحديد، وكذلك أثناء إنجاز النموذج،
- خلال مرحلة انطلاق منشآت جديدة لفترات لا تتجاوز الحدود التي وضعتها الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وسلطة ضبط المحروقات،
- المناطق التي تنعدم فيها أو تفتقر للمنشآت التي تسمح باستعادة و/أو صرف الغاز،
- المنشآت التي تكون محل أشغال المطابقة .

### المطلب الرابع: الجباية البيئية على المنتجات الملوثة للتربة

الفرع الأول: الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محليا  
تم تأسيس الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محليا، بموجب المادة رقم 53 من قانون المالية لسنة 2004، بقيمة 10,50 دج للكيلوغرام الواحد من الأكياس



## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

البلاستيكية المستوردة و/أو المنتجة محليا<sup>1</sup>، على أن يحصل ويدفع لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث. يخصص عائد الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محليا لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

تم إجراء تعديل على مستوى قيمة الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محليا، بواسطة المادة 67 من قانون المالية لسنة 2018، حيث مست عملية التعديل إجراءات التخصيص والتوزيع التي صارت وفق النسب التالية:

✓ 73% لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 27% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

ثم المادة 94 من قانون المالية لسنة 2020 التي مست قيمة الرسم. حيث أصبحت قيمته 200 دج للكيلوغرام الواحد.

### الفرع الثاني: الرسم على الأطر (العجلات) المطاطية الجديدة

أولاً: تأسيس الرسم: تم إحداث الرسم على الأطر المطاطية الجديدة سواء المستوردة و/أو المصنوعة محليا، بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006، بقيمة 10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة و5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة. يتم تخصيص المداخيل المحصلة من هذا الرسم نسبيا إلى المصالح التالية<sup>2</sup>:

✓ 10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي؛

✓ 15% لصالح الخزينة العمومية؛

✓ 25% لصالح البلديات؛

✓ 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛

ثانياً: التعديلات: عرفت المادة المحدثة لهذا الرسم بعض التعديلات لاحقا لاسيما بواسطة المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 التي مست عملية تخصيص وتوزيع المداخيل المحصلة التي صارت كما يلي:

✓ 10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي؛

<sup>1</sup> القانون رقم 03-22، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، مؤرخ في 2003/12/28، الجريدة الرسمية العدد 83، المادة 53. [/https://www.joradp.dz](https://www.joradp.dz)

<sup>2</sup> القانون رقم 05-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2006، مؤرخ في 2005/12/31، الجريدة الرسمية العدد 85، المادة 60. [/https://www.joradp.dz](https://www.joradp.dz)

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

✓ 40 % لصالح البلديات؛

✓ 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ؛

ثم المادة 112 من قانون المالية لسنة 2017 التي عدلت قيمة الرسم فصارت على التوالي 750 دج و450 دج بدلا من 10 دج و5 دج على العجلة المطاطية الواحدة المخصصة للسيارات الثقيلة والخفيفة. كما أن مداخيل هذا الرسم صارت توزع نسبيا وتخصص للمصالح المعنية كما يلي:

✓ 35 % لصالح ميزانية الدولة؛

✓ 30 % لصالح الصندوق الخاص بالتضامن الوطني،

✓ 35 % لصالح البلديات؛

### الفرع الثالث: الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم

أولا: تأسيس الرسم: تم إحداث الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، بموجب المادة 61 من قانون المالية<sup>1</sup> لسنة 2006، بقيمة 12.500 دج عن كل طن مستورد أو مصنع داخل التراب الوطني، والتي ينتج عن استغلالها زيوت مستعملة. بحيث يتم تخصيص مداخيل الرسم المحصلة وتوزيعها نسبيا على المصالح المعنية كما يلي:

✓ 15 % لصالح الخزينة العمومية؛

✓ 35 % لصالح البلديات ؛

✓ 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ؛

ثانيا: التعديلات: عرفت الإجراءات والقواعد المنظمة للرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، فيما بعد عدة تعديلات مست قيمة الرسم حتى صارت 37.000 دج عن كل طن مستورد و/أو مصنع داخل التراب الوطني، لا سيما بواسطة المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 التي عدلت عملية تخصيص وتوزيع الرسوم المحصلة كما يلي:

✓ 50 % لصالح البلديات؛

✓ 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ؛

<sup>1</sup> القانون رقم 05-16، المرجع نفسه، المادة 61.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

ثم المادة 66 من قانون المالية لسنة 2018 التي عدلت في عملية تخصيص وتوزيع حصيلة الرسم والتي أصبحت كما يلي:

✓ 32 % لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 34 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

✓ 34 % لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، أو لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة.

ثم المادة 93 من قانون المالية لسنة 2020. حيث مس التعديل عملية توزيع وتخصيص المداخل التي صارت:

✓ 42 % لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 24 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

✓ 34 % لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، أو لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة.

### المطلب الخامس: ضرائب ورسوم وإتاوات أخرى

بإضافة إلى ما تم التطرق إليه من ضرائب ورسوم بيئية تم استحداثها في الجزائر خلال الربع الأخير من القرن الماضي والربع الأول من القرن الحالي هناك ضرائب ورسوم وإتاوات أخرى لها علاقة بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحسين طرق استغلالها أو الاستفادة منها مثل إتاوة الاقتصاد في كمية الموارد المائية، إتاوة المحافظة على جودة المياه، الرسم على الذبح، رسوم الصيد وغيرها. سنتطرق إلى بعضها

أولا: إتاوة الاقتصاد في كمية الموارد المائية: تأسست بموجب المادة 173 من قانون المالية لسنة 1996<sup>1</sup>، حيث يتم تحديد مجال تطبيق الإتاوة ومعدلها السنوي حسب الصنف كما هو مبين في الجدول رقم (3-9) الموالي:

<sup>1</sup> القانون رقم 95-27، المتضمن قانون المالية لسنة 1996، مؤرخ في 30 ديسمبر 1995، الجريدة الرسمية عدد 82 / 1995، المادة 173. [/https://www.joradp.dz](https://www.joradp.dz)

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

الجدول (3-9): مجال تطبيق إتاوة الاقتصاد في كمية الموارد المائية ومعدلها السنوي حسب الصنف

الصنف (أ)	الصنف (ب)	
كل مرفق مرتبط بشبكة عمومية تسيرها: - المؤسسات الجهوية لإنتاج المياه وتوزيعها -المؤسسات الولائية لإنتاج المياه وتوزيعها -الوكالات أو المصالح البلدية لإنتاج المياه وتوزيعها - الدواوين الجهوية للمساحات المسقية وكذا الدواوين الولائية	كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص الذين يتصرفون أو يستغلون في إطار الأملاك الوطنية العامة للري، منشآت اقتطاع الماء ثابتة كانت أو مؤقتة لاستعمالهم الخاص مهما يكن مصدر المورد، عندما يساوي أو يفوق 500 ألف متر مكعب سنويا، يمكن أن يخفض الحد إلى 100 ألف وفق الشروط الهيدروليكية والهيدرولوجية.	مجال تطبيق الإتاوة
4% من فاتورة الماء الصالح للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالبلاد. لولايات شمال البلاد. 2% من مبلغ فاتورة الماء الصالح للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولايات (الاغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، اليزي، تمنراست، أدرار، بسكرة، ورقلة)	4% من السعر الأساسي للماء الصالح للشرب أو الري حسب الحالة مضروب في كميات المياه المقطعة بالنسبة لولايات شمال البلاد. 2% من مبلغ فاتورة الماء الصالح للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولايات (الاغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، اليزي، تمنراست، أدرار، بسكرة، ورقلة)	المعدل السنوي للإتاوة

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المادة 173 من القانون رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 والمتضمن قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 82/1995.

يتم تحصيل الإتاوة لصالح حساب التخصيص الخاص رقم 302-086 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية". ويوجه ناتجها لضمان مشاركة المستفيدين من المياه في برامج حماية كمية الموارد المائية واقتصادها.

ثانيا: إتاوة المحافظة على جودة المياه: تأسست بموجب قانون المالية لسنة 1996 المادة 174 منه<sup>1</sup>. تحصل لصالح حساب التخصيص الخاص رقم 302-086 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، ولها نفس أحكام إتاوة الحفاظ على كمية الموارد المائية تقريبا، حيث أن مجال تطبيق هذه الإتاوة على مستوى الصنف (ب) يمس كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص الذين يملكون ويستغلون آبارا أو تنقيبات أو منشآت أخرى فردية. كما أنه يمكن تطبيق معاملات زيادة تتراوح ما بين 1 و1.5 كحد أقصى على نسب الإتاوة، من أجل أخذ الشروط الخاصة بكل منطقة بعين الاعتبار من حيث: - حجم المدن؛ - المياه المصرفة؛ - نوعية مياه مجاري الصرف؛ - المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث؛ - هشاشة وسط استقبال المياه؛ - الاستعمالات السفلى للمياه.

<sup>1</sup> القانون رقم 95-27، مرجع سبق ذكره، المادة 174.

## الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة الجبائية

### خلاصة

تستعمل الحكومات السياسة الجبائية لتطوير وتوجيه سياساتها المالية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استحداث ضرائب ورسوم تشكل موارد أساسية لتدعيم الخزينة وتغطية النفقات التي يتطلبها تسيير المرافق العامة للدولة. لكن بعد ظهور أصوات تدق ناقوس الخطر حول ما يحيط بالبيئة لاسيما خلال الشطر الثاني من القرن الماضي، جراء الاستخدام المفرط وغير المنتظم للموارد الطبيعية والتكنولوجيات المستخدمة في استغلالها، إضافة إلى مخلفات إنتاج واستهلاك السلع والخدمات. أدى إلى ظهور محاولات في مجال البحث والتنظير وتمت إقامة الندوات والمؤتمرات الخاصة بالبيئة والأرض والمناخ والخروج بالمقترحات والتوصيات، نتج عنها استحداث ضرائب ورسوم وإتاوات من شأنها تعويض الأضرار الناجمة عن التلوث والأضرار البيئية وتعديل سلوك المنتجين نحو البيئة بالتخفيف من الاستعمالات المضرة لها. أطلق على هذه الضرائب تسميه الجباية البيئية كون أسسها وأهدافها تتصل بالبيئة.

والجزائر كغيرها من دول العالم بادرت إلى تبني سياسات للمحافظة على البيئة وإلى استحداث ضرائب ورسوم وإتاوات من شأنها تعديل أساليب وطرق الإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية، شملت رسوما على الأنشطة الملوثة و/أو الخطرة، على المنتجات الملوثة، على تلوث الماء والتربة والهواء، ...

## الفصل الرابع

علاقة الحماية البيئية بالنمو والتنمية في الجزائر

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

### تمهيد

علاقة البيئة بالنمو والتنمية تمتد منذ القدم، منذ بدأ الإنسان يستغل مكونات البيئة التي يعيش فيها لتوفير ما يحتاجه من مأكّل ومشرب وملبس وسكن يحمي فيه من حرّ الشمس والبرد والمطر، ثمّ تطور تدريجياً ذلك الاستغلال تماشياً مع التطورات الحاصلة في جميع المجالات نتيجة استكشافات الإنسان المتوالية. ذلك التطور في استغلال الموارد الطبيعية نتج عنه تخوف من الاستنزاف للموارد الطبيعية لا سيما مع ظاهره النمو السكاني المتزايد التي نادي بها العالم الاقتصادي "روبرت مالتوس" واعتبرها أكبر عائق للنمو الاقتصادي. لكنّ المشكل لم يقتصر على ظاهره الاستنزاف للموارد الطبيعية، بل تعدى ذلك وصار يهدد مظاهر الحياة من خلال تلوث الماء والهواء والتربة وكثرة الضجيج، بل وتعدى ذلك حتى ظهر تلوث بشكل آخر وخطر في إطار ما يسمى بالتلوث الإشعاعي والتسربات النووية وتأكّل طبقة الأوزون التي تحمي مظاهر الحياة من الأشعة فوق البنفسجية. من خلال هذه العلاقة الوطيدة بين البيئة والنمو الاقتصادي والتنمية، ظهرت أصوات من هنا وهناك تنادي بضرورة التدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ظلّ سرعه التطور التي صاحبت الثورة الصناعية في ثمّ الثورة التكنولوجية بعد ذلك، حيث كان لأبد من وجود حلّ وسط يضمن استمرار عمليه النمو مع المحافظة على البيئة في حدود ما يمكن أن تتحمّله، مع استحداث تكاليف خارجية يمكن من خلالها تعويض الأضرار الناتجة عن عمليه النمو لا سيما عمليات الإنتاج والاستغلال والاستهلاك التي يترتب عنها تلوث وأضرار بيئية. تلك التكاليف تتم صياغتها في شكل ضرائب ورسوم وإتاوات تفرض على الذي يتسبب في عمليه التلوث أو الضرر البيئي من خلال مبدأ الملوث الدافع، أطلق على هذه الضرائب والرسوم التي يتم فرضها على أساس بيئي بالجباية البيئية.

الجباية البيئية إذا هي عامل وسط يضمن استمرار عمليه النمو الاقتصادي التي لا بد منها لضمان العيش الكريم مع ضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها باعتبارها الوسط الذي يكمل مظاهر الحياة الكريمة لجميع الكائنات الحية في إطار ما صار يعرف بالتنمية المستدامة. كما تعتبر الجباية البيئية ضريبة على ما تخلفه عملية التنمية من تلوث وأضرار بيئية، بمثابة تكاليف تعويضية أو ردعية أو تحفيزية، من شأنها أن تساهم في إصلاح الأضرار، التقليل من الملوثات والتحفيز على استخدام الطرق والأساليب النظيفة. حيث سننتقل إلى ذلك في إطار هذا الفصل (الرابع)، من خلال تحليل الإحصائيات التي تم الحصول عليها لاسيما من المديرية العامة للضرائب والموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء. تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، يضم كل مبحث ثلاثة أو أربعة مطالب:

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

---

- المبحث الأول: تطور إيرادات الجباية البيئية ونسب توزيعها في الجزائر خلال الفترة 2009-2021؛
- المبحث الثاني: مساهمة الجباية في توجيه التنمية وتمويل الخزينة؛
- المبحث الثالث: علاقة الجباية البيئية بالنمو الاقتصادي وحماية البيئة.



## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: تطور إيرادات الجباية البيئية ونسب توزيعها في الجزائر خلال الفترة 2009-2021  
 عرفت إيرادات الجباية البيئية تطور ملحوظ خلال الفترة 2009-2021، حيث تجاوز مجموعها 6.535 مليون دج سنة 2009 ليصل إلى 8.837 مليون دج سنة 2014 بنسبة زيادة فاقت 25% عن السنة التي قبلها (2013)، غير أن هذه الزيادة كانت دون المستوى المطلوب والتي شهدت قفزة نوعية خلال السنة المالية (2015) حيث فاقت نسبة الزيادة 375% وذلك من خلال ارتفاع الإيرادات الخاصة بالرسوم على التلوث الجوي التي تجاوزت 36.965 مليون دج لاسيما من الرسم على المنتجات البترولية، مقارنة بالتعديلات التي مست اغلب أنواع الرسوم الممثلة للجباية البيئية خلال السنوات 2017، 2018 و2020. كما هو موضح حسب الجدول رقم (4-1) الموالي:

الجدول (4-1): تطور إيرادات أهم أنواع الجباية البيئية حسب القيم 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

نسبة التغيير	المجموع العام	الرسوم على المنتجات الملوثة للتربة	الرسوم على التلوث الجوي	الرسوم على النفايات	الرسوم على النشاطات والمنتجات الملوثة و/أو الخطيرة	السنوات
	6 535,24	1 705,58	3 200,46	769,78	859,42	2009
-9,28%	5 928,84	1 479,68	3 280,32	423,37	745,47	2010
3,72%	6 149,55	1 257,84	3 504,86	542,03	844,83	2011
5,92%	6 513,50	1 269,36	3 793,70	682,89	767,56	2012
8,11%	7 041,62	1 721,58	3 941,08	507,81	871,15	2013
25,51%	8 837,94	1 402,21	5 855,71	488,04	1 091,98	2014
375,31%	42 007,54	833,42	36 965,51	636,19	3 572,43	2015
93,34%	81 216,54	2 009,33	36 112,51	866,33	42 228,37	2016
70,30%	138 310,82	1 483,21	64 406,89	1 493,25	70 927,46	2017
39,85%	193 430,07	2 088,81	71 765,48	1 190,71	118 385,07	2018
-0,37%	192 711,45	2 078,74	65 683,38	993,12	123 956,21	2019
11,22%	214 340,25	2 868,75	66 628,35	872,36	143 970,79	2020
5,05%	225 168,49	3 714,21	34 511,73	2 821,79	184 120,76	2021

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يلاحظ أن الرسوم البيئية خلال فترة 2009-2014، كانت متواضعة وترتكز على رسوم التلوث الجوي وشهدت قفزة نوعية مع بداية 2015 التي

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

استمرت بزيادات معتبرة لا سيما على مستوى الرسوم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة التي تضاعفت عدة مرات، فمن 3.572 مليون دج سنة 2015 صارت 42.228 مليون دج سنة 2016، ثم 70.927 مليون دج سنة 2017 ثم 118.375 مليون دج سنة 2018 لتصل سنة 2021 إلى مبلغ 184.120 مليون دج لإجمالي الرسوم البيئية، أي بنسبة ( ) من أصل 225168 مليون دج. حيث سيتم التطرق مع بعض التحليل إلى أصناف الرسوم البيئية الواردة في الجدول أعلاه، كما يلي:

**المطلب الأول: تطور إيرادات الجباية البيئية على النشاطات والمنتجات الملوثة و/أو الخطيرة**  
هذا الصنف أو النوع من الرسوم البيئية كما تم التطرق إليه في الجانب النظري يتكون من مجموعة من الرسوم التي تطبق على النشاطات والمنتجات التي ينتج عنها أضرار ومشاكل بيئية تؤثر على شتى مجالات الحياة، كما هو مبين في الجدول رقم (4-2) الآتي:

الجدول (4-2): تطور وتغير إيرادات الجباية البيئية على النشاطات والمنتجات الملوثة و/أو الخطيرة خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

السنوات	الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة	الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	الرسم على المنتجات البترولية	المجموع 1
2009	369,37	0,00	490,05	859,42
2010	562,62	1,06	181,79	745,47
2011	635,17	4,53	205,13	844,83
2012	673,21	2,81	91,54	767,56
2013	731,93	3,66	135,57	871,15
2014	870,97	4,90	216,11	1 091,98
2015	801,44	4,08	2 766,90	3 572,43
2016	900,04	4,48	41 323,85	42 228,37
2017	863,66	12,77	70 051,03	70 927,46
2018	787,85	13,44	117 583,78	118 385,07
2019	896,16	12,26	123 047,79	123 956,21
2020	1 979,50	36,39	141 954,90	143 970,79
2021	2 017,35	17,22	182 086,19	184 120,76

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

كانت البداية من خلال استحداث الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة منذ سنة 1992 والتي أظهرت نتائج متواضعة نوعا ما وتصاعدت ببطء غير أن الرسم على المنتجات البترولية الذي تم استحداثه بموجب المادة 82 من قانون المالية لسنة 1996 وصار من ضمن القوانين الجبائية (المادة 28 مكرر إلى 28 مكرر 6 من قانون الرسم على رقم الأعمال)، أظهر نتائج لا بأس بها انطلاقا من سنة 2015، وكانت له الريادة من حيث الإيرادات المحصلة في إطار هذا الصنف من الرسوم البيئية. بينما إيرادات ونتائج الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي تبدو محتشمة.

يلاحظ من خلال الجدول أن هذا الصنف من الرسوم البيئية كان يعتمد أساسا على الإيرادات المتأتية من الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة حتى سنة 2014، لكن مع بداية سنة 2015 صارت الزيادة للرسم على المنتجات البترولية التي تجاوزت 2.766 مليون دج مقابل 801 مليون دج أي أن الرسم على النشاطات الملوثة، ثم تضاعفت سنويا حتى فاقت 123.047 مليون دج سنة 2019، ثم وصلت إلى أكثر من 182086 مليون دج سنة 2021 مقابل ما يفوق 2017 لصالح الرسم على النشاطات الملوثة، حيث سيتم الاطلاع بنوع من التفصيل على هذه الرسوم كما يلي:

### الفرع الأول: تطور إيرادات الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة

هذا الرسم كان مخصص كليا لصالح الصندوق الوطني للبيئة، حتى سنة 2018 أين صار جزء منه بنسبة 33% يخصص لصالح ميزانية الدولة من خلال المادة 61 من قانون المالية لسنة 2018، ثم 50% بداية من سنة 2020 وفق المادة رقم 88 من قانون المالية لسنة 2020، أما فيما يخص تطور الإيرادات، فكانت محتشمة حتى سنة 2020 أين تضاعفت حسب ما هو مبين من خلال الجدول رقم (3-4) التالي:

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الجدول (3-4): تطور وتغير إيرادات الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة خلال الفترة 2009-2021

(الوحدة مليون دج)

السنة	مبلغ الرسم	نسبة التغير	حصة الصندوق الخاص بالبيئة	حصة ميزانية الدولة
2009	369,37		100%	
2010	562,62	52,32%	100%	
2011	635,17	12,90%	100%	
2012	673,21	5,99%	100%	
2013	731,93	8,72%	100%	
2014	870,97	19,00%	100%	
2015	801,44	-7,98%	100%	
2016	461,98	-42,36%	100%	
2017	863,66	86,95%	100%	
2018	787,85	-8,78%	67%	33%
2019	896,16	13,75%	67%	33%
2020	1 979,50	120,89%	50%	50%
2021	2 017,35	1,91%	50%	50%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب الزيادة في إيرادات هذا الرسم متواضعة أو سلبية في بعض الحالات ما عدا سنة 2010 بنسبة 52.32% وسنة 2020 التي فاقت نسبة الزيادة 120%، حيث يظهر الشكل البياني رقم (1-4) الموالي تطور وتخصيص الرسم.

الشكل البياني (1-4): تطور وتغير إيرادات الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (3-4)

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الفرع الثاني: تطور إيرادات الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي هذا الرسم الذي كانت تخصص عائداته مناصفة بين البلديات والصندوق الوطني للبيئة حتى سنة 2018 حيث صارت 34% لكل من البلديات والصندوق الوطني للبيئة و16% لكل من الصندوق الوطني للمياه وميزانية الدولة وفقا للمادة 65 من قانون المالية لسنة 2018، ومع بداية سنة 2020 وفقا للمادة 92 من قانون المالية لسنة 2020، صارت النسب 34% لكل من البلديات وميزانية الدولة، 16% لكل من الصندوق الوطني للبيئة والصندوق الوطني للمياه. أما فيما يخص تطور ونمو الإيرادات عرف هذا الرسم تأخرا نوعا ما، حيث كانت بداية تسجيل الإيرادات سنة 2010 بمبالغ متواضعة إذا ما قورنت بحجم التلوث الذي تخلفه المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، حيث عرفت تذبذب مستمر بين الزيادات الايجابية تارة والسلبية تارة أخرى حسب ما يبينه الجدول رقم (4-4) الموالي:

الجدول (4-4): تطور وتغير إيرادات الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

السنة	مبلغ الرسم	نسبة التغير	حصة البلديات	الصندوق الخاص بالبيئة	الصندوق الوطني للمياه	ميزانية الدولة
2009	0		0	50%		
2010	1 059		530	50%	530	
2011	4 533	327,91%	2 266	50%	2 266	
2012	2 807	-38,07%	1 404	50%	1 404	
2013	3 657	30,27%	1 828	50%	1 828	
2014	4 900	34,01%	2 450	50%	2 450	
2015	4 084	-16,66%	2 042	50%	2 042	
2016	4 480	9,71%	2 240	50%	2 240	
2017	12 774	185,12%	6 387	50%	6 387	
2018	13 439	5,21%	4 569	34%	4 569	2 150
2019	12 259	-8,78%	4 168	34%	4 168	1 961
2020	36 393	196,87%	12 374	34%	5 823	12 374
2021	17 215	-52,70%	5 853	34%	2 754	5 853

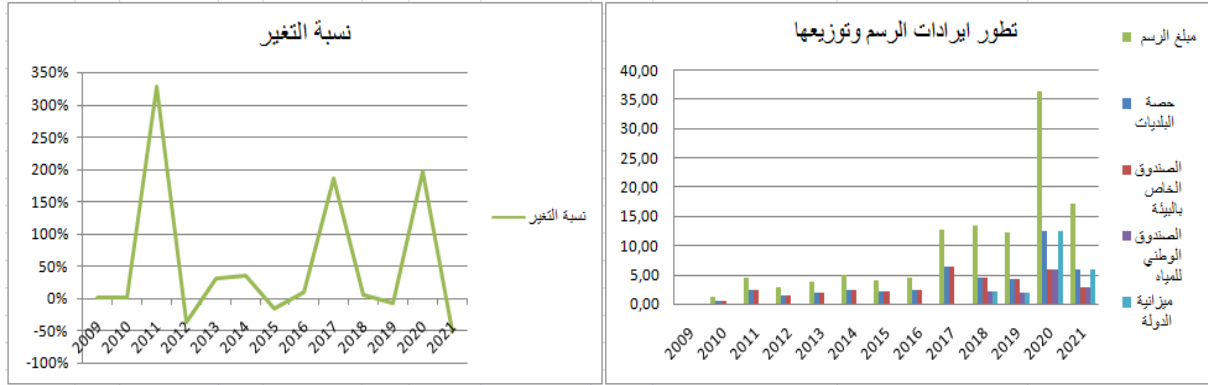
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

يظهر من الجدول أعلاه أن المبالغ المحصلة الخاصة بالرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي متواضعة، حيث بلغت 4.53 مليون دج سنة 2011 ثم بدأت بالتراجع نسبيا وسلبا حتى سنة 2017 أين فاقت 12 مليون دج ثم تراجعت سنة 2019، بعد ذلك عادت إلى الارتفاع سنة

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

2020 بنسبة فاقت 196.87% ثم سلبيا بنسبة 52.70% سنة 2021. حيث يبدو ذلك بكل وضوح من خلال الشكل البياني رقم (2-4) الموالي:

الشكل البياني (2-4): تطور وتغير إيرادات الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي خلال الفترة 2021-2009



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-4)

### الفرع الثالث: تطور إيرادات الرسم على المنتجات البترولية

هذا الرسم احدث سنة (1996) من خلال إدراج الإجراءات الخاصة بتحديد الوعاء وقيمة الرسم وكيفية تحصيله ضمن المواد رقم 28 مكرر إلى 28 مكرر 6 من قانون الرسم على رقم الأعمال. وهو يخصص كليا لصالح ميزانية الدولة والذي عرف بعض التذبذبات خلال بداية الفترة 2009 – 2021، من حيث الإيرادات المحصلة لا سيما سنة 2012 التي شهدت أدنى حد للإيرادات لتعود بالتدرج. حيث يبين الجدول رقم (4-5) الموالي المبالغ المحصلة خلال الفترة المشار إليها وكذا نسب التغير والتوزيع:

الجدول (4-5): تطور وتغير إيرادات الرسم على المنتجات البترولية خلال الفترة 2021-2009 (الوحدة مليون دج)

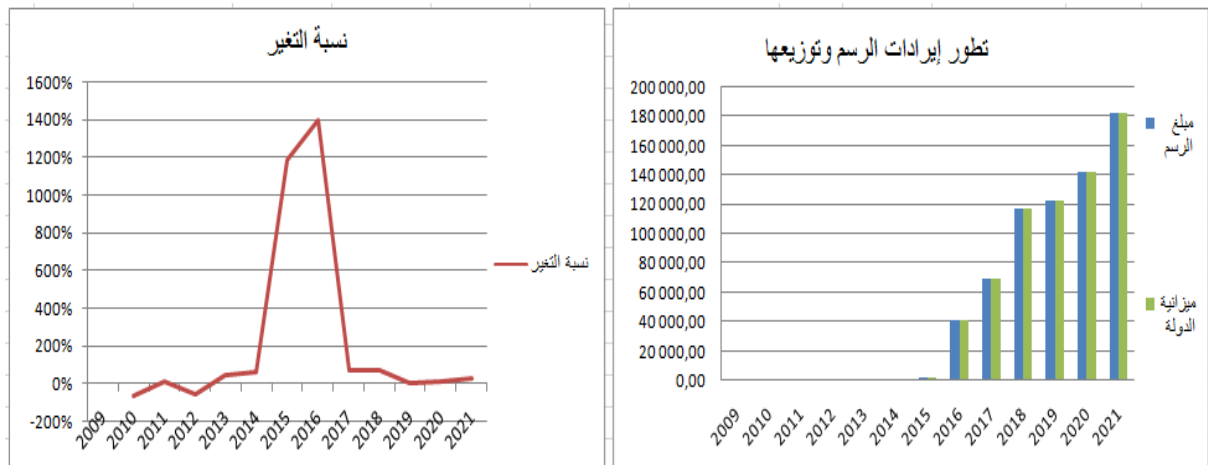
السنة	إيرادات الرسم	نسبة التغير	ميزانية الدولة %100	السنة	إيرادات الرسم	نسبة التغير	ميزانية الدولة %100
2009	490,05	-	490,05	2016	41 323,85	1394%	41 323,85
2010	181,79	-63%	181,79	2017	70 051,03	70%	70 051,03
2011	205,13	13%	205,13	2018	117 583,78	68%	117 583,78
2012	91,54	-55%	91,54	2019	123 047,79	5%	123 047,79
2013	135,57	48%	135,57	2020	141 954,90	15%	141 954,90
2014	216,11	59%	216,11	2021	182 086,19	28%	182 086,19
2015	2 766,90	1180%	2 766,90				

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

يلاحظ من هذا الجدول أن مبالغ الإيرادات المحصلة في إطار هذا الرسم بلغت 490 مليون دج سنة 2009، ثم بدأت بالتراجع حتى وصلت سنة 2012 مبلغ 91 مليون دج، ما يفوق نسبة 185% خلال ثلاث سنوات، ليعود من جديد في تحقيق نتائج ايجابية وقفزات نوعية وصلت إلى نسبة 1180% سنة 2015 بالنسبة لسنة 2014 بقيمة فاقت 41323 مليون دج، ثم ارتفاع بنسبة 1393% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 التي كانت 2766 مليون دج، وتواصلت هذه الزيادات خلال السنوات الموالية لا سيما 2017 و2018 بنسبة 69.52% و67.85% على التوالي، ليصل مبلغ إيرادات هذا الرسم سنة 2021 إلى 182086 مليون دج، أين يظهر ذلك بكل وضوح من خلال الشكل البياني رقم (4-3) الموالي:

الشكل البياني (4-3): تطور وتغير إيرادات الرسم على المنتجات البترولية خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-5)

### المطلب الثاني: تطور إيرادات الجباية البيئية على النفايات

هذا الصنف من الرسوم البيئية يتكون أساسا من مجموعة من الرسوم التي تطبق على النفايات بأشكال وأنواع مختلفة تشمل عملية جمع النفايات والتشجيع على عدم تخريبها من خلال إحداث رسم التطهير ورفع النفايات المنزلية ورسوم تحفيزية على عدم تخزين النفايات الصناعية، والنفايات المرتبطة بأنشطة العلاج. حيث يتبين ذلك من خلال الجدول رقم (4-6) التالي:

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الجدول (4-6): تطور وتغير إيرادات الجباية البيئية على النفايات خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

السنوات	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج	رسم التطهير	المجموع 2
2009	350,55	5,71	413,52	769,78
2010	78,62	0,99	343,75	423,37
2011	135,27	1,56	405,20	542,03
2012	269,70	0,40	412,80	682,89
2013	199,40	1,35	307,06	507,81
2014	165,98	1,03	321,02	488,04
2015	309,70	0,79	325,69	636,19
2016	447,63	0,09	418,61	866,33
2017	1 010,31	1,09	481,85	1 493,25
2018	714,59	3,68	472,44	1 190,71
2019	562,80	3,28	427,04	993,12
2020	415,85	2,93	453,58	872,36
2021	2 178,19	8,78	634,83	2 821,79

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

يتضح من خلال الجدول أن إيرادات هذا الصنف تركز أساسا على رسم التطهير ورفع النفايات المنزلية وبدرجة اقل على الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية بدرجة اقل من سنة 2015، لكن بعد ذلك انعكست الأمور بين هذين النوعين من الرسوم ما عدا سنة 2020، مع مساهمة محتشمة فيما يخص الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج. حيث سيتم التطرق بشيء من التفصيل لأهم الرسوم كما يلي:

### الفرع الأول: تطور إيرادات رسم التطهير ورفع القمامات

إيرادات هذا الرسم لا تتناسب مع كمية النفايات التي يتم جمعها والتخلص منها سنويا، حيث يخصص عائد هذا الرسم كليا لصالح البلديات ولا يعكس الجهود والإمكانات الواسعة التي تم



## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

تخصيصها لهذه العملية، حيث يظهر الجدول الموالي مبالغ الإيرادات السنوية لهذا الرسم خلال الفترة 2009 – 2021 والنسب الخاصة بتغير تلك الإيرادات:

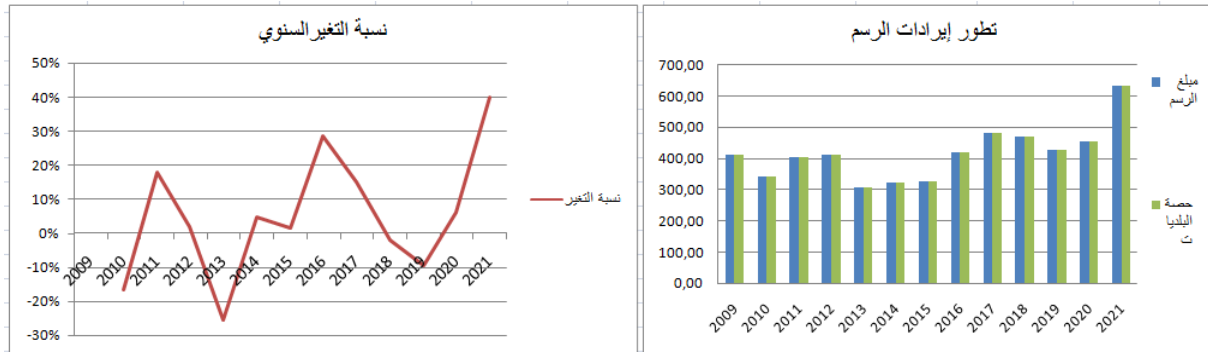
الجدول (4-7): تطور وتغير إيرادات رسم التطهير ورفع القمامات خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

السنة	إيرادات الرسم	نسبة التغير	حصة البلديات %100	السنة	إيرادات الرسم	نسبة التغير	حصة البلديات %100
2009	413,52	-	413,52	2016	418,61	29%	418,61
2010	343,75	-17%	343,75	2017	481,85	15%	481,85
2011	405,20	18%	405,20	2018	472,44	-2%	472,44
2012	412,80	2%	412,80	2019	427,04	-10%	427,04
2013	307,06	-26%	307,06	2020	453,58	6%	453,58
2014	321,02	5%	321,02	2021	634,83	40%	634,83
2015	325,69	1%	325,69				

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2023-2022

يلاحظ أن إيرادات هذا الرسم المسجلة في الجدول تراوحت بين 307 مليون دج و634.8 مليون دج، والتي عرفت تذبذبًا كبيرًا بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى رغم أنها لا تعكس في كل الأحوال النتائج المرجوة من وراء هذا الرسم الذي يشمل كل عمليات التطهير ورفع القمامات والنفايات المنزلية التي تستفيد منها الأسر والمحلات والمصانع، حيث بلغت 413.5 مليون دج سنة 2009 ثم تراجعت بتذبذب حتى وصلت إلى 307 مليون دج سنة 2013، لتعود إلى تحقيق زيادات محتشمة سنويا حتى صارت سنة 2021 بقيمة 634.8 مليون دج. كما يظهر بكل دقة ووضوح من خلال الشكل البياني رقم (4-4) الموالي:

الشكل البياني (4-4): تطور وتغير إيرادات رسم التطهير ورفع القمامات خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-7)

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

### الفرع الثاني: تطور إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية

يهدف هذا الرسم إلى محاولة السيطرة على الأضرار البيئية الناتجة عن تنامي ظاهرة النفايات الصناعية التي تضاعفت منذ بداية الثورة الصناعية ثم طغت مع طغيان الثورة التكنولوجية فصارت تهدد الأخضر واليابس، فكان لزاما على متخذي القرار اللجوء إلى مثل هذه الرسوم في إطار عملية تنوع الرسوم من جهة ووضع محفزات ومزايا من شأنها دفع المعنيين بعملية إحداث التلوث إلى إعادة التفكير في الأساليب المتبعة، قصد الاستفادة من المزايا والحوافز، حيث يتم تخصيص وتوزيع الإيرادات المحصلة من هذا الرسم، ما بين البلديات، الصندوق الوطني للبيئة وميزانية الدولة كما هو مبين من خلال الجدول رقم (4-8) الآتي:

الجدول (4-8): تطور وتغير إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

السنة	مبلغ الرسم	نسبة التغير	حصة البلديات		الصندوق الخاص بالبيئة		ميزانية الدولة	
			25%	87,64	75%	262,91	36%	257,25
2009	350,55	0%	25%	87,64	75%	262,91	36%	257,25
2010	78,62	-78%	25%	19,66	75%	58,97	36%	202,61
2011	135,27	72%	25%	33,82	75%	101,45	46%	191,29
2012	269,70	99%	25%	67,42	75%	202,27	46%	191,29
2013	199,40	-26%	25%	49,85	75%	149,55	46%	191,29
2014	165,98	-17%	25%	41,50	75%	124,49	46%	191,29
2015	309,70	87%	25%	77,43	75%	232,28	46%	191,29
2016	447,63	45%	25%	111,91	75%	335,72	46%	191,29
2017	1 010,31	126%	25%	252,58	75%	757,73	46%	191,29
2018	714,59	-29%	16%	114,33	48%	343,00	46%	191,29
2019	562,80	-21%	16%	90,05	48%	270,14	46%	191,29
2020	415,85	-26%	16%	66,54	38%	158,02	46%	191,29
2021	2 178,19	424%	16%	348,51	38%	827,71	46%	1 001,97

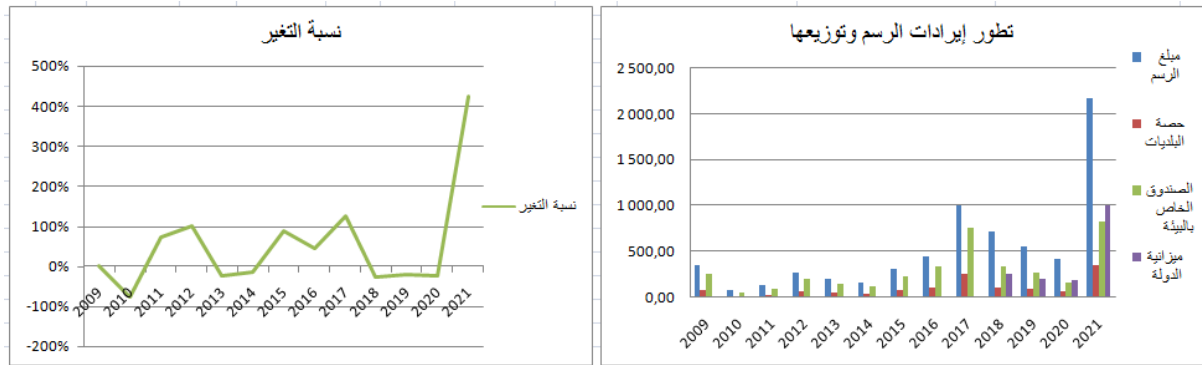
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن المداخيل أو الإيرادات الخاصة بهذا الرسم عرفت تذبذبا مستمرا بين الزيادة والنقصان، حيث بلغت 350.55 مليون دج سنة 2009 ثم 78.623 مليون دج سنة 2010 لتعود وتتراوح بين الزيادة ثم النقصان حتى وصلت إلى 1010.3 مليون دج سنة 2017 لتعود من جديد إلى النقصان التدريجي سنويا حتى وصلت 415.85 مليون دج سنة 2020 ثم 2178.19 مليون دج سنة 2021، أما بخصوص تخصيص وتوزيع الإيرادات المحصلة فكان خلال 2009 – 2017 بنسبة 25% لصالح البلديات و75% لصالح الصندوق الوطني للبيئة، حيث تقلص نصيبهما إلى 16% و48% مع بداية سنة 2018 لصالح خزينة الدولة بنسبة 36% وفقا لقانون المالية لسنة 2018، ثم تقلص نصيب الصندوق الوطني للبيئة بداية من سنة 2020 إلى 38%، لتكون حصة خزينة الدولة 46% وذلك تبعا لقانون المالية لسنة 2020، حيث يظهر ذلك جليا من خلال الشكل البياني رقم (4- 5) الموالي:

الشكل البياني (4-5): تطور وتغير إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية خلال الفترة

2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-8)

الفرع الثالث: تطور إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية

إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، قليلة ولا ترقى إلى مستوى النفايات التي تخلفها هذه الأنشطة يوميا. حيث عرفت انخفاض واضح ومفاجئ سنة 2010 من 5.71 مليون دج سنة 2009 إلى أقل من واحد مليون دج، تلاها تذبذب طفيف خلال السنوات اللاحقة إلى أن وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 2021 بمبلغ سنوي 8.78 مليون دينار، حيث يظهر ذلك من خلال الجدول رقم (4-9) الموالي:

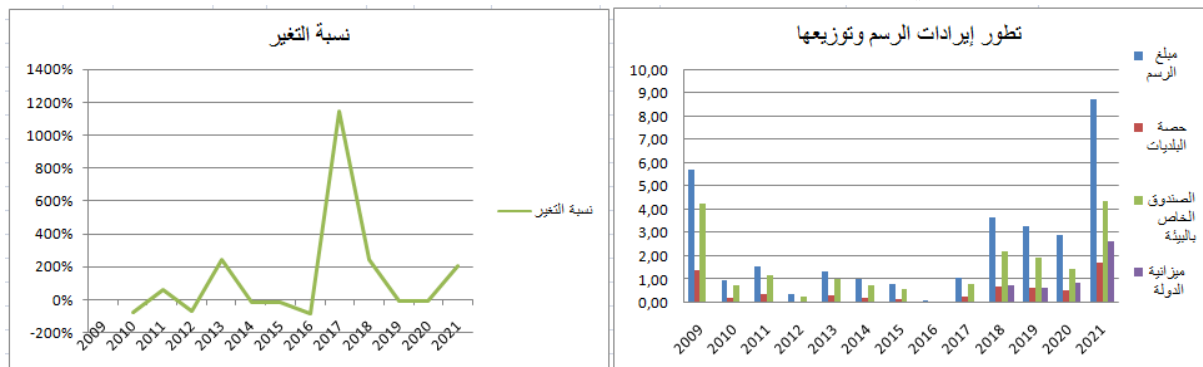
## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الجدول (4-9): تطور وتغير إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

السنة	مبلغ الرسم	نسبة التغير	حصة البلديات	الصندوق الخاص بالبيئة	ميزانية الدولة
2009	5,71		25%	4,28	
2010	0,99	-83%	25%	0,74	
2011	1,56	58%	25%	1,17	
2012	0,40	-75%	25%	0,30	
2013	1,35	240%	25%	1,01	
2014	1,03	-23%	25%	0,78	
2015	0,79	-23%	25%	0,59	
2016	0,09	-89%	25%	0,07	
2017	1,09	1143%	25%	0,82	
2018	3,68	237%	20%	2,21	20%
2019	3,28	-11%	20%	1,97	20%
2020	2,93	-11%	20%	1,47	30%
2021	8,78	199%	20%	4,39	30%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

الشكل البياني (4-6): تطور وتغير إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-9)

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

### المطلب الثالث: تطور إيرادات الجباية البيئية على التلوث الجوي

تشمل الجباية البيئية على التلوث الجوي بعض الرسوم التي تطبق على أساس الأضرار البيئية التي قد تصيب المجال الجوي وتلويث الهواء من غازات ودخان وأتربة أو غبار متطاير والتي تخلفها المؤسسات الصناعية المنتشرة عبر المجال الإقليمي، حيث يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى الرسم على الوقود، المصدر الأساسي للانبعاثات الناتجة عن عوادم وسائل النقل والصناعات المختلفة، والذي أصبح استعماله يشكل خطرا لا سيما على الجهاز التنفسي لدى الكائنات الحية. بالإضافة إلى الرسم على حرق الغاز الذي من شأنه تلويث الغلاف الجوي للككرة الأرضية والتسبب في اتساع ثقب طبقة الأوزون التي تعمل على حماية كوكب الأرض من أشعة الشمس الضارة، كما يشمل رسم تكميلى على هذه الملوثات التي تتسبب فيها المؤسسات الصناعية. حيث يظهر الجدول رقم (4- 10) الموالي هذه الرسوم ومبالغ الإيرادات المحصلة خلال الفترة 2009 – 2021:

الجدول (4-10): تطور إيرادات الجباية البيئية على التلوث الجوي خلال الفترة 2009-2021 (مليون دج)

السنوات	الرسم على الوقود	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	الرسم على حرق الغاز	المجموع 3
2009	3 186,55	13,91	0,00	3 200,46
2010	3 258,64	21,68	0,00	3 280,32
2011	3 471,33	33,53	0,00	3 504,86
2012	3 765,69	28,01	0,00	3 793,70
2013	3 898,70	42,38	0,00	3 941,08
2014	3 998,33	35,94	1 821,44	5 855,71
2015	4 138,06	58,62	32 768,83	36 965,51
2016	4 168,38	46,35	31 897,78	36 112,51
2017	4 622,00	90,00	59 694,90	64 406,89
2018	4 620,93	109,68	67 034,86	71 765,48
2019	3 787,14	59,79	61 836,46	65 683,38
2020	3 953,18	46,90	62 628,27	66 628,35
2021	5 281,23	65,55	29 164,94	34 511,73

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الإيرادات المحصلة في إطار هذا الصنف من أصناف الجباية البيئية كانت خلال الفترة 2009 – 2014 تركز على إيرادات الرسم على الوقود، لكن بداية من سنة

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

2015 صارت الإيرادات المحصلة في مجال الرسم على حرق الغاز تتصدر الطليعة والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي يراوح مكانه مع بعض التطورات من حين لآخر. حيث سيتم التطرق إلى هذه الرسوم بشيء من التفاصيل والتحليل حول تطور إيراداتها وتخصيصها ونسب توزيعها وفق ما يلي:

**الفرع الأول: تطور إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة المسموح بها**

هذا الرسم يعد تكميلي والإيرادات المحققة في هذا المجال تبقى ضعيفة مقارنة مع الرسوم الأخرى لهذا الصنف، والتطور الملحوظ فيما يخص النشاطات الصناعية التي لا يكاد يخلو منها مكان أو جهة، حيث تم تسجيل ما قيمته 13.9 مليون دج سنة 2009، ثم بدأت بالزيادة حتى وصلت إلى 42.38 مليون دج سنة 2013 فركود ثم تطور إلى أن حققت أعلى مستوى لها سنة 2018 بقيمة 109.68 مليون دج، لتعود بالانخفاض المفاجئ خلال السنة المالية 2019. بينما كان تخصيص وتوزيع حاصل الرسم بين البلديات والصندوق الوطني للبيئة حتى سنة 2017. ومع بداية سنة 2018 تم إدراج ميزانية الدولة للاستفادة من جزء من الإيرادات المحصلة. حيث يظهر ذلك بكل وضوح من خلال الجدول رقم (4-11) الموالي:

الجدول (4-11): تطور إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي خلال الفترة 2009-2021 (مليون دج)

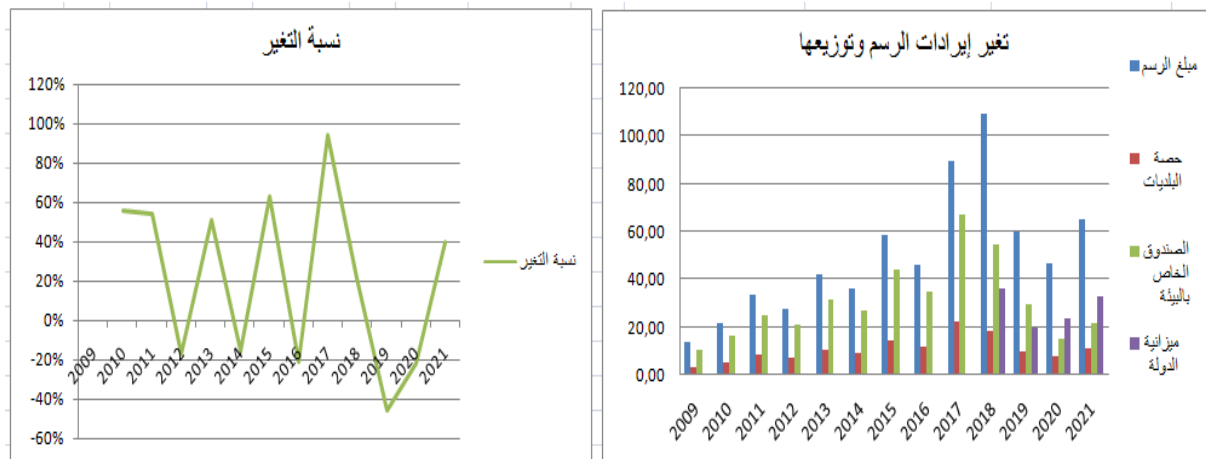
السنة	إيرادات الرسم	نسبة التغير	حصة البلديات	الصندوق الخاص بالبيئة	ميزانية الدولة
2009	13,91	-	25%	75%	
2010	21,68	56%	25%	75%	
2011	33,53	55%	25%	75%	
2012	28,01	-16%	25%	75%	
2013	42,38	51%	25%	75%	
2014	35,94	-15%	25%	75%	
2015	58,62	63%	25%	75%	
2016	46,35	-21%	25%	75%	
2017	90,00	94%	25%	75%	
2018	109,68	22%	17%	50%	33%
2019	59,79	-45%	17%	50%	33%
2020	46,90	-22%	17%	33%	50%
2021	65,55	40%	17%	33%	50%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

يلاحظ من الجدول أن أعلى حد للإيرادات المحصلة لهذا الرسم كانت سنة 2018 بتسجيل قفزة نوعية بمبلغ 109.68 مليون دج مقارنة مع السنة السابقة 2017 بمبلغ 89.99 مليون دج وسنة 2019 بمبلغ 59.79 مليون دج. أما مجال التخصيص وتوزيع الإيرادات فكانت بنسبة 25% لصالح البلديات والحصّة الكبرى بنسبة 75% لصالح الصندوق الوطني للبيئة حتى سنة 2017، ومع بداية سنة 2018 تم إجراء تعديلات مست هذا المجال من خلال تخصيص نسبة من هذه الإيرادات لصالح ميزانية الدولة بنسبة 33% مقابل 17% لصالح البلدية و50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة، ثم سنة 2020 صارت حصة ميزانية الدولة 50% على حساب الصندوق الوطني للبيئة بنسبة 33% مع بقاء حصة البلديات بنسبة 17% وفق قانون المالية لسنة 2020. حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل البياني رقم (4-7) الموالي:

الشكل البياني (4-7): تطور وتغير إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-11)

### الفرع الثاني: تطور إيرادات الرسم على الوقود

هذا الرسم رغم أن إيراداته أفضل من سابقه إلا أن تطورها محدود وبنسب قليلة وإيجابية حتى سنة 2018 التي بلغت إيرادات هذا الرسم خلالها 4.620 مليون دج. ويتم تخصيص تلك الإيرادات لصالح الصندوق الوطني للبيئة مناصفة مع الصندوق الوطني للطرق، حسب ما يظهر في الجدول رقم (4-12) التالي:

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

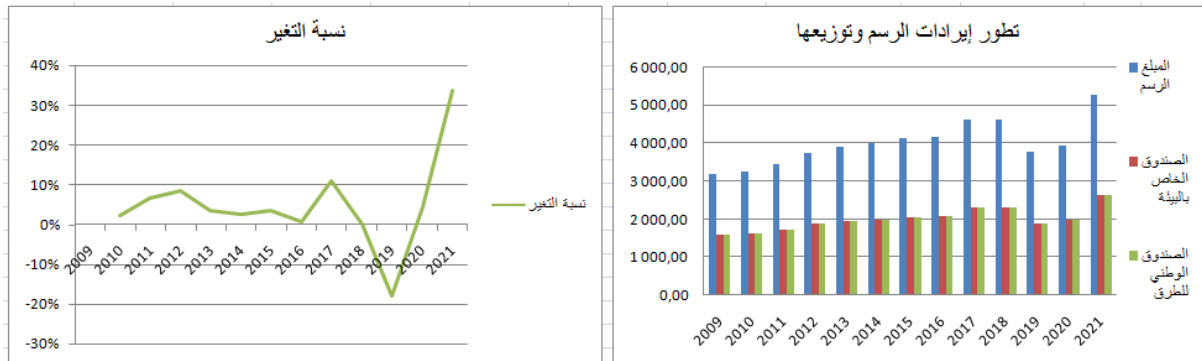
الجدول (4-12): تطور وتغير إيرادات الرسم على الوقود خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

السنة	المبلغ الرسم	نسبة التغير	الصندوق الخاص بالبيئة	الصندوق الوطني للطرق
2009	3 186,55	-	1 593,28	50%
2010	3 258,64	2%	1 629,32	50%
2011	3 471,33	7%	1 735,67	50%
2012	3 765,69	8%	1 882,85	50%
2013	3 898,70	4%	1 949,35	50%
2014	3 998,33	3%	1 999,17	50%
2015	4 138,06	3%	2 069,03	50%
2016	4 168,38	1%	2 084,19	50%
2017	4 622,00	11%	2 311,00	50%
2018	4 620,93	0%	2 310,47	50%
2019	3 787,14	-18%	1 893,57	50%
2020	3 953,18	4%	1 976,59	50%
2021	5 281,23	34%	2 640,62	50%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات المحققة سنة 2018 تغيرت بالنقصان سنة 2019 بنسبة سلبية 18% لتعرف تحسن طفيف ثم زيادة سنة 2021 بنسبة 33.59%. أما عملية التوزيع فتمت بنسبة 50% لكل من الصندوق الوطني الخاص بالبيئة والصندوق الوطني للطرق كما يبدو بشكل واضح من خلال الشكل البياني رقم (4-8) الموالي:

الشكل البياني (4-8): تطور وتغير إيرادات الرسم على الوقود خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-12)



## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

### الفرع الثالث: تطور إيرادات الرسم على حرق الغاز

هذا الرسم الذي يتم تخصيص إيراداته المحصلة لصالح ميزانية الدولة عرف انطلاقا بسيطة سنة 2014 تضاعفت بشكل مفاجئ في السنة الموالية. حيث يوضح الجدول رقم (4-13) تفاصيل ذلك:

الجدول (4-13): تطور وتغير إيرادات الرسم على حرق الغاز خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

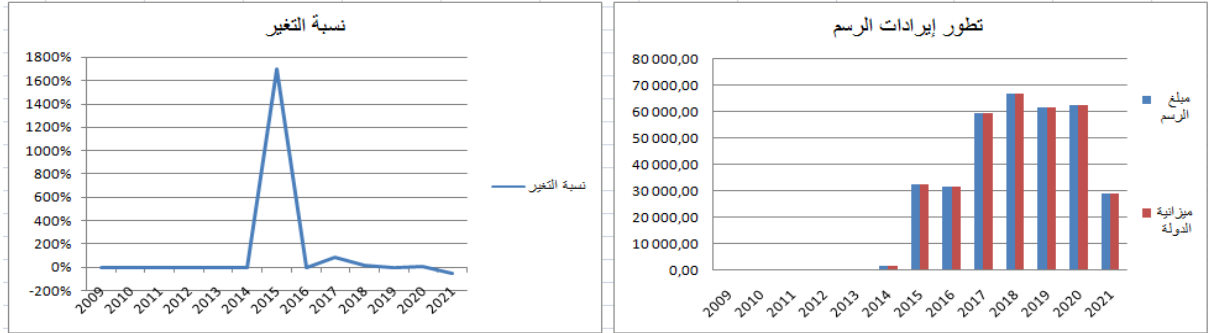
السنة	مبلغ الرسم	نسبة التغير	ميزانية الدولة
2009	0,00	-	100%
2010	0,00	-	100%
2011	0,00	-	100%
2012	0,00	-	100%
2013	0,00	-	100%
2014	1 821,44	-	100%
2015	32 768,83	1699%	100%
2016	31 897,78	-3%	100%
2017	59 694,90	87%	100%
2018	67 034,86	12%	100%
2019	61 836,46	-8%	100%
2020	62 628,27	1%	100%
2021	29 164,94	-53%	100%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2023-2022

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة تطور إيرادات الرسم على حرق الغاز تضاعفت إلى مبلغ 32768 مليون دج بمعدل 1699% سنة 2015، ثم بقيمة 59694 مليون دج أي 87% سنة 2017 مقارنة مع إيرادات سنة 2016، بعدها بقيت في زيادة ونقصان إلى أن حققت أعلى قيمة بمبلغ 67034 مليون دج سنة 2018، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي ثم المفاجئ سنة 2021 بتحقيق ما قيمته 29164 مليون دج ونسبة انخفاض 53.43% عن سنة 2020 كما هو مبين من خلال الشكل البياني رقم (4-9):

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الشكل البياني (4-9): تطور وتغير إيرادات الرسم على حرق الغاز خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-13)

### المطلب الرابع: تطور إيرادات الجباية البيئية على المنتجات الملوثة للتربة

هذا الصنف من الرسوم البيئية يطبق على بعض أشكال التلوث والأضرار التي تلامس التربة والمجال الحيوي لها لا سيما الزيوت والشحوم، العجلات والأطر المطاطية والأكياس البلاستيكية، حيث سيتم التطرق بالتفصيل والتحليل للرسم على الزيوت والشحوم مع الإشارة إلى الرسم على العجلات المطاطية والرسم على الأكياس البلاستيكية نظرا لقلة الإيرادات المحققة الخاصة بهما. حيث يظهر ذلك من خلال الجدول رقم (4-14) الموالي:

الجدول (4-14): تطور إيرادات الجباية البيئية على المنتجات الملوثة للتربة خلال الفترة 2009-2021 (مليون دج)

السنوات	الرسم على الزيوت والشحوم	الرسم على العجلات	الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية	المجموع 4
2009	1 704,510	1,068	-	1 705,578
2010	1 478,530	1,146	-	1 479,676
2011	1 256,680	1,159	-	1 257,839
2012	1 268,287	1,071	-	1 269,358
2013	1 720,318	1,262	-	1 721,580
2014	1 402,157	0,048	-	1 402,206
2015	833,414	0,001	-	833,415
2016	2 009,332	0,000	-	2 009,332
2017	1 482,756	0,455	-	1 483,210
2018	2 088,193	-	0,617	2 088,810
2019	2 078,521	-	0,221	2 078,742
2020	2 852,985	-	15,767	2 868,752
2021	3 714,142	-	0,064	3 714,206

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-14) أعلاه أن إيرادات الجباية البيئية على المنتجات الملوثة للتربة تكاد تنحصر في إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم التي عرفت تذبذب ملحوظ خلال الفترة 2009-2021، وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 2015 بمبلغ سنوي 833.41 مليون دينار، أما أعلى مستوى فكان سنة 2021 بتحقيق ما يفوق 3714 مليون دينار.

### الفرع الأول: تطور إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم

عرف الرسم على الزيوت والشحوم خلال الفترة 2009 – 2021 تذبذبا مستمرا على مستوى الإيرادات المحققة التي بلغت أعلى مستوى لها سنة 2021 بقيمة 3714 مليون دج وأدنى مستوى 833 مليون دج سنة 2015، كما عرفت تغير على مستوى عملية التخصيص والتوزيع للإيرادات المحصلة من خلال تخصيص نسبة لصالح ميزانية الدولة بعدما كان يوزع بالتساوي بين البلديات والصندوق الوطني الخاص بالبيئة. كما هو مبين على الجدول رقم (4-15):

الجدول (4-15): تطور وتغير إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

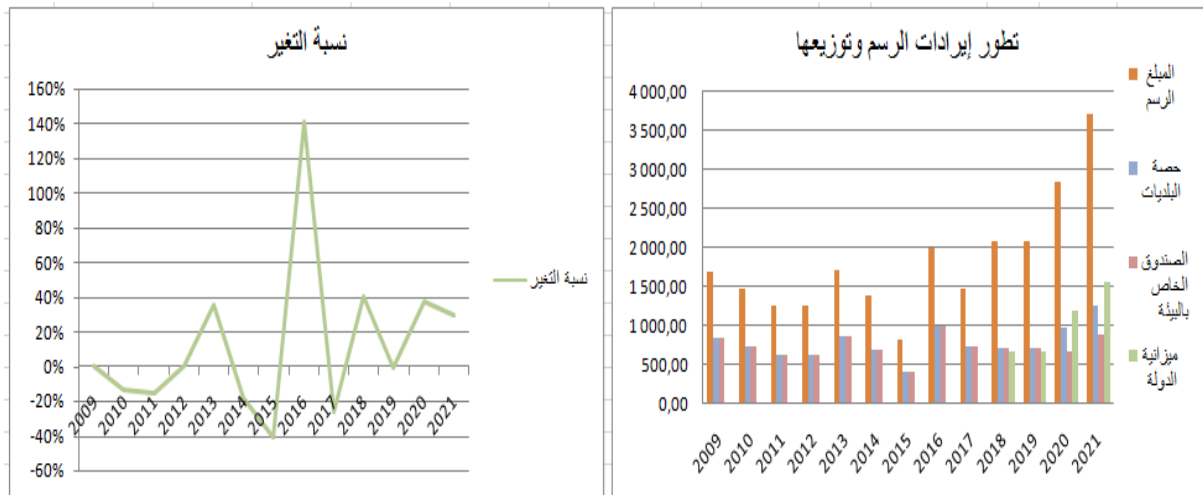
السنة	المبلغ الرسم	نسبة التغير	حصة البلديات		الصندوق الخاص بالبيئة		ميزانية الدولة	
			50%	852,26	50%	852,26	32%	668,22
2009	1 704,51		50%	852,26	50%	852,26		
2010	1 478,53	-13%	50%	739,26	50%	739,26		
2011	1 256,68	-15%	50%	628,34	50%	628,34		
2012	1 268,29	1%	50%	634,14	50%	634,14		
2013	1 720,32	36%	50%	860,16	50%	860,16		
2014	1 402,16	-18%	50%	701,08	50%	701,08		
2015	833,41	-41%	50%	416,71	50%	416,71		
2016	2 009,33	141%	50%	1 004,67	50%	1 004,67		
2017	1 482,76	-26%	50%	741,38	50%	741,38		
2018	2 088,19	41%	34%	709,99	34%	709,99	32%	668,22
2019	2 078,52	0%	34%	706,70	34%	706,70	32%	665,13
2020	2 852,98	37%	34%	970,01	34%	970,01	42%	1 198,25
2021	3 714,14	30%	34%	1 262,81	34%	1 262,81	42%	1 559,94

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات التي تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

يوضح الجدول أعلاه أن إيرادات هذا الرسم المحصلة، بلغت 1704 مليون دج سنة 2009 ثم تراجعت بنسبة 13.26% خلال السنة المالية 2010 ثم تراجعت بنسبة 15% سنة 2011 لتعود من جديد إلى ما كانت عليه سنة 2013، فانخفاض إلى أدنى مستوى خلال الفترة والذي وصل إلى 833 مليون دج سنة 2015، وتعود من جديد إلى الارتفاع بنسبة بلغت 141% سنة 2016، فانخفاض ثم ارتفاع تدريجي إلى أن وصلت إلى أعلى مستوى من الإيرادات المحققة خلال الفترة وذلك سنة 2021 بمبلغ 3714 مليون دج، أما عملية تخصيص وتوزيع الإيرادات شهدت إدراج حصة خاصة بداية من سنة 2018 لصالح ميزانية الدولة بنسبة 32%، ثم 42% بداية من سنة 2020، على حساب النسب التي كانت مخصصة لصالح البلديات والصندوق الوطني الخاص بالبيئة كما يظهر جليا على الشكل البياني رقم (4-10):

الشكل البياني (4-10): تطور وتغير إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم خلال الفترة 2009-2021



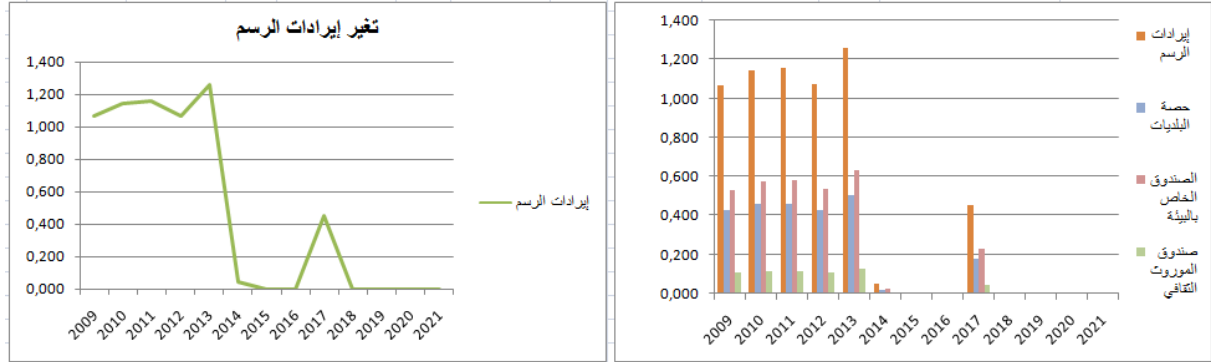
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-15)

### الفرع الثاني: تطور إيرادات الرسم على الأطر المطاطية الجديدة والرسم على الأكياس البلاستيكية

أولا: تطور إيرادات الرسم على الأطر (العجلات) المطاطية الجديدة: إيرادات الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنعة محليا كانت متواضعة إلى حد كبير ولم ترق حصيلتها إلى المستوى المطلوب. حيث أن أعلى قيمة سجلت سنة 2013، كانت في حدود 1.262 مليون دج. ثم انخفضت بعدها وتهاوت حتى تلاشت سنة 2016. ورغم التعديلات التي مست قيمة الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2017 إلا أنها لم تستمر، إذ بلغت خلال تلك السنة 0.455 مليون دينار ثم تلاشت مداخلها خلال السنوات المالية من 2018 إلى 2021. كما يبينه الشكل البياني رقم (4-11) الموالي:

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الشكل البياني (4-11): تغير إيرادات الرسم على الأطر (العجلات) المطاطية الجديدة خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات التي تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2023-2022

ثانيا: تطور إيرادات الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية: الرسم على الأكياس البلاستيكية رغم استحداثه سنة 2004 بموجب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004 إلا أنه لم يحقق مداخيل حتى سنة 2018. على اثر التعديلات التي مست عملية التخصيص بنسبة 73% لميزانية الدولة و27% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل. حسب ما يظهر من الجدول رقم (4-16) التالي:

الجدول (4-16): تطور إيرادات الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية خلال الفترة 2009-2021 (مليون دج)

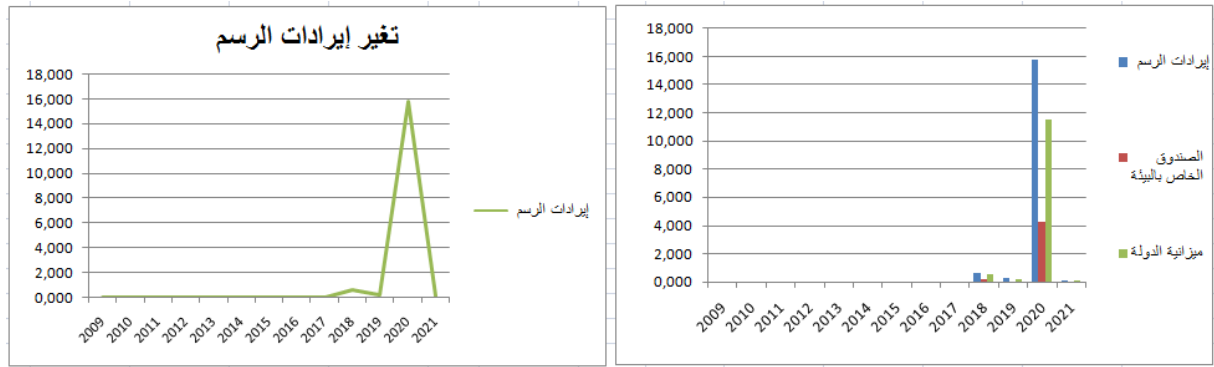
السنة	إيرادات الرسم	نسبة التغير	الصندوق الخاص بالبيئة	ميزانية الدولة
2009	0,000		0,000	
2010	0,000	0,00%	0,000	
2011	0,000	0,00%	0,000	
2012	0,000	0,00%	0,000	
2013	0,000	0,00%	0,000	
2014	0,000	0,00%	0,000	
2015	0,000	0,00%	0,000	
2016	0,000	0,00%	0,000	
2017	0,000	0,00%	0,000	
2018	0,617	0,00%	0,167	73%
2019	0,221	-64,20%	0,060	73%
2020	15,767	7034,01%	4,257	73%
2021	0,064	-99,59%	0,017	73%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات التي تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2023-2022

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

كما يظهر من الجدول بلغت إيرادات الرسم 0.617 مليون دج، ثم 0.221 مليون دج سنّي 2018 و2019. إلا أنها خلال سنة 2020 بلغت 15.767 مليون دج بعد عملية التعديل التي مسك قيمة الرسم فصارت 200 دج للكيلو غرام بدلا من 10.50 دج. وأن نسبة توزيع إيرادات الرسم خصصت منذ استحداثه لصالح الصندوق الوطني الخاص بالبيئة حتى سنة 2017. ومع بداية سنة 2018 تم تخصيص إيرادات الرسم بنسبة 73% لصالح ميزانية الدولة مقابل 27% لصالح الصندوق الوطني الخاص بالبيئة. حيث يبين الشكل البياني رقم (4-12) ذلك التخصيص مع التغير في الإيرادات.

الشكل البياني (4-12): تغير إيرادات الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-16)

### المبحث الثاني: علاقة الجباية البيئية بالتنمية (المساهمة في تمويل الخزينة وتوجيه التنمية)

تشكل إيرادات الجباية البيئية مداخيل إضافية تدعم خزينة الدولة. يتم توزيع تلك الإيرادات على الجهات المعنية لا سيما ميزانية الدولة والجماعات المحلية (البلديات)، التي صارت تستحوذ على ما يفوق نسبه 97% من إجمالي إيرادات الجباية البيئية خلال السنوات الأخيرة. حيث سيظهر ذلك من خلال الاطلاع بالتحليل على توزيع إيرادات الجباية البيئية ومدى مساهمتها في دعم الإيرادات وتوجيه التنمية.

### المطلب الأول: توزيع إيرادات الجباية البيئية

عملية تخصيص وتوزيع الإيرادات الجبائية تخضع في إطار السياسة الاقتصادية إلى تحقيق أهداف ومصالح معينة تتماشى مع السياسات والخطط المرسومة لتنفيذ برامج السلطة السياسية من خلال استحداث صناديق خاصة توكل إليها مهام معالجة وتصليح الأضرار فيما يخص الرسوم والجباية

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

البيئية أو التخصيص المباشر ضمن ميزانية الدولة أو الجماعات المحلية المكلفة أصلا بعملية التنمية والسهرة على توفير الأجواء المناسبة التي تضمن العيش الكريم والظروف الصحية لفئات المجتمع، حيث عرفت عملية توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال بداية الفترة 2009 - 2021 تخصيص شبه كلي لصالح الصناديق الوطنية المسيرة للبيئة والمياه والطرق أو لصالح البلديات المعنية المسؤولة عن الرعاية الصحية والاجتماعية لمواطنيها لكن خلال نهاية هذه الفترة تم تخصيص القدر الأكبر لصالح ميزانية الدولة التي وصلت إلى 97% من مجموع الإيرادات المحصلة سنوي 2019 و2020، كما يظهر من خلال الجداول رقم (4-17) الآتي:

الجدول (4-17): تطور وتغير توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

السنوات	ميزانية الدولة	%	صندوق البيئة	%	للبلديات	%	لجهات أخرى	%	المجموع
2009	490,05	0,07	3 093,06	0,47	1 358,74	0,21	1 593,38	0,24	6 535,24
2010	181,79	0,03	3 008,28	0,51	1 109,33	0,19	1 629,44	0,27	5 928,84
2011	205,13	0,03	3 129,79	0,51	1 078,86	0,18	1 735,78	0,28	6 149,55
2012	91,54	0,01	3 415,71	0,52	1 123,30	0,17	1 882,95	0,29	6 513,50
2013	135,57	0,02	3 726,24	0,53	1 230,34	0,17	1 949,47	0,28	7 041,62
2014	2 037,55	0,23	3 725,91	0,42	1 075,31	0,12	1 999,17	0,23	8 837,94
2015	35 535,74	0,85	3 566,05	0,08	836,72	0,02	2 069,03	0,05	42 007,54
2016	73 221,63	0,90	4 361,69	0,05	1 549,03	0,02	2 084,19	0,03	81 216,54
2017	129 745,93	0,94	4 748,70	0,03	1 505,14	0,01	2 311,04	0,02	138 310,82
2018	185 843,64	0,96	3 953,10	0,02	1 320,71	0,01	2 312,62	0,01	193 430,07
2019	186 070,23	0,97	3 506,93	0,02	1 238,77	0,01	1 895,53	0,01	192 711,46
2020	207 010,68	0,97	3 836,10	0,02	1 511,06	0,01	1 982,41	0,01	214 340,26
2021	214 863,03	0,95	5 397,19	0,02	2 264,90	0,01	2 643,37	0,01	225 168,49

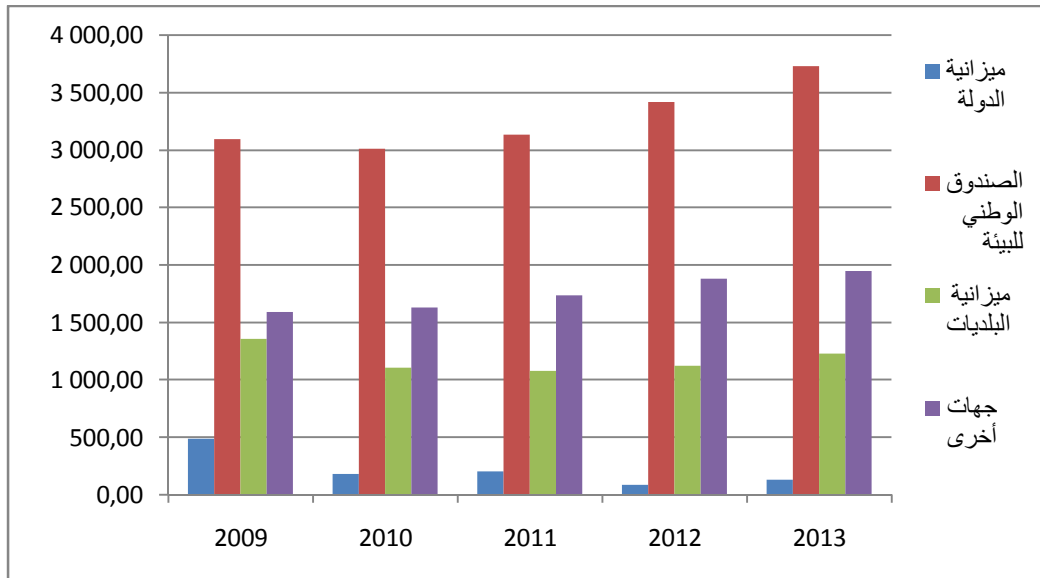
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات التي تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

### الفرع الأول: توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2009 – 2013

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-17) أعلاه أن هذه الفترة الممتدة شهدت تخصيص أغلب عائدات الرسوم البيئية لصالح الصناديق المخصصة لذلك لاسيما الصندوق الوطني للبيئة والبلديات بالإضافة إلى الجهات الأخرى المستفيدة ومنها الصندوق الوطني للطرق، حيث تراوحت النسب المخصصة للصندوق الوطني للبيئة خلال هذه الفترة بين 47% سنة 2009 و53% سنة 2013، أما نصيب البلديات فكان بين 21% سنة 2009 و17% سنة 2013، الصناديق والجهات الأخرى بين 24% و29%، بينما تراوحت الحصص الموجهة لميزانية الدولة بين 7% سنة 2009 و1% سنة 2012. حيث يبين الشكل البياني رقم (4-13) ذلك:

الشكل البياني (4-13): تطور وتغير توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-17)

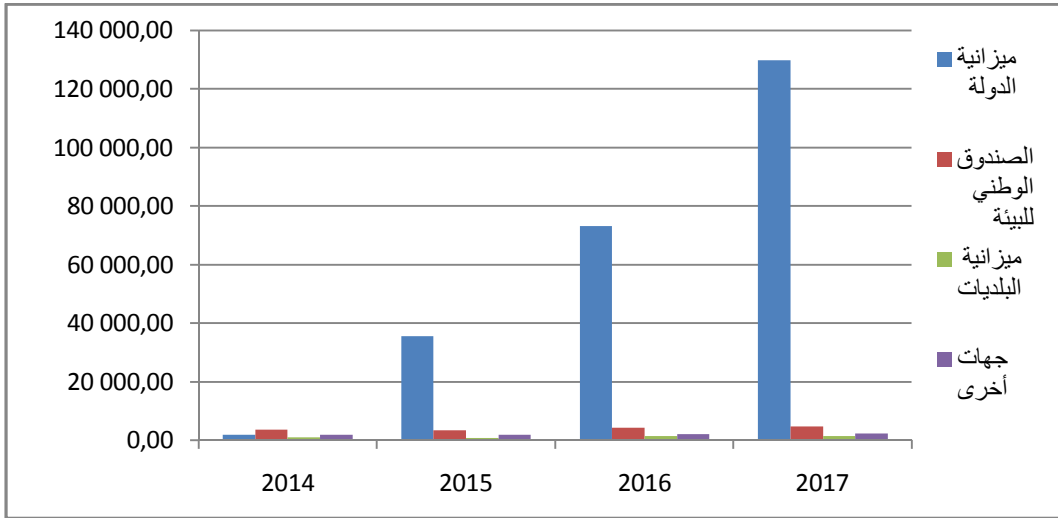
### الفرع الثاني: توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2014 – 2017

خلال هذه الفترة كما يظهر من الجدول رقم (4-17) أعلاه أنها شهدت بداية ارتفاع محسوس في إيرادات الرسوم المخصصة مباشرة لصالح ميزانية الدولة لاسيما الرسم على المنتوجات البترولية والرسم على حرق الغاز، حيث تراوحت بين 85% و94% خلال 2015 و2017 مع تراجع محسوس على مستوى باقي الجهات والمصالح المستفيدة من إيرادات هذه الرسوم البيئية. كما هو موضح من خلال الشكل البياني رقم (4-14) التالي:



## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الشكل البياني (4-14): توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2014 – 2017

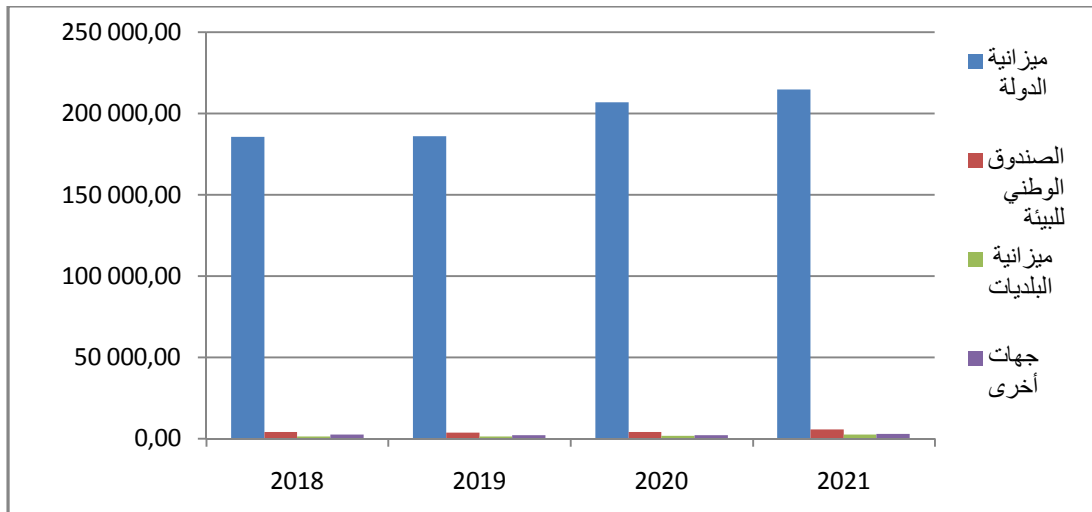


المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-17)

### الفرع الثالث: توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2018-2021

هذه الفترة شهدت بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات الرسوم البيئية المخصصة لصالح ميزانية الدولة، تخصيص جزء من الرسوم الجبائية الأخرى التي كانت من قبل تخصص لصالح الصناديق والجهات والمصالح الأخرى وذلك بموجب قانون المالية لسنة 2018 ثم قانون المالية لسنة 2020 التي رفعت من نسبة الحصاص المخصصة لصالح ميزانية الدولة على حساب تلك الهيئات والمصالح، حيث بلغت نسبة الإيرادات الموجهة والمخصصة لصالح ميزانية الدولة ما بين 97% سنة 2019 و2020 و95% سنة 2021، حيث يظهر ذلك من خلال الشكل البياني رقم (4-15) الموالي:

الشكل البياني (4-15): توزيع إيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2018-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-17)

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

### المطلب الثاني: مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات

الجباية البيئية جزء من الجباية العادية، التي تهدف إلى توفير الإيرادات اللازمة والمناسبة لتغطية النفقات العامة للدولة، وبذلك فإن الجباية البيئية تساهم في تدعيم إيرادات الجباية العادية بطريقة مباشرة، كما تساهم في دعم الإيرادات العامة للدولة.

### الفرع الأول: مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات الجبائية

تخضع الجباية البيئية إلى نفس القواعد والإجراءات المتبعة في إطار الجباية العادية، سواء إجراءات التأسيس، تحديد الوعاء، التسويات، المتابعة، التحصيل والمنازعات، بل وهناك بعض أنواع الضرائب والرسوم البيئية تخضع لإدارة الضرائب، وهي التي تسهر على تأسيسها وتحصيلها غير أن الاختلاف يكمن في أن الجباية البيئية كما سبق من خلال التعاريف السابقة لها، أنها تتم على أساس أو عناصر بيئية لحمايتها إما لتقليل الأضرار أو معالجة تلك الأضرار، حيث سيتم التطرق إلى مدى مساهمة إيرادات الجباية البيئية في إجمالي الإيرادات الجبائية على أساس البيانات والأرقام الواردة في الجدول رقم (4-18) التالي:

الجدول (4-18): مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2009-2021 (مليار دج)

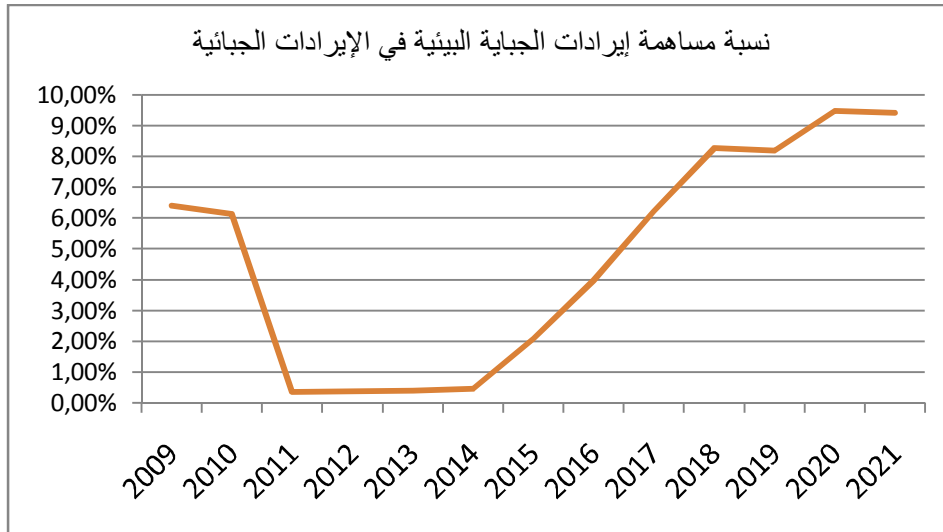
السنوات	الإيرادات الجبائية	نسبة التغير السنوي	الجباية البيئية	نسبة التغير السنوي	نسبة المساهمة
2009	96,42	-	6,17	-	6,40%
2010	87,45	-9,30%	5,37	-12,97%	6,14%
2011	1 529,40	1648,81%	5,51	2,76%	0,36%
2012	1 549,29	1,30%	5,84	5,91%	0,38%
2013	1 568,51	1,24%	6,31	8,04%	0,40%
2014	1 687,04	7,56%	7,97	26,27%	0,47%
2015	1 978,43	17,27%	41,21	417,21%	2,08%
2016	2 040,89	3,16%	81,22	97,10%	3,98%
2017	2 227,90	9,16%	138,31	70,30%	6,21%
2018	2 339,42	5,01%	193,43	39,85%	8,27%
2019	2 356,08	0,71%	192,71	-0,37%	8,18%
2020	2 263,23	-3,94%	214,34	11,22%	9,47%
2021	2 394,08	5,78%	225,17	5,05%	9,41%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الإيرادات السنوية على العموم في اتجاه تصاعدي ما عدا بعض الحالات التي كانت سلبية لاسيما سنة 2010 بنسبة (-9,30%) على مستوى إيرادات الجباية العادية وبنسبة (-12,97%) بخصوص الجباية البيئية، أما من جانب المساهمة فوصلت حتى 9,47% سنة 2020 بينما كانت أدنى مساهمة سنة 2011 بنسبة 0,36%، حيث أن هذه السنة شهدت ارتفاع مفاجئ للإيرادات الجبائية كما يظهر في نسبة التغير السنوي التي فاقت 1648% مقابل ارتفاع نسبي 2,76% على مستوى إيرادات الجباية البيئية، حيث تظهر نسبة المساهمة بأكثر وضوح من خلال الشكل البياني رقم (4-16):

الشكل البياني (4-16): مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-18)

### الفرع الثاني: مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات العامة

تتمثل الإيرادات العامة للدولة في المصدر الأساسي لتسيير شؤونها العامة وتغطية النفقات التي يتطلبها ذلك، حيث تتكون من مداخيل الجباية البترولية والموارد العادية، وهذه الأخيرة تتكون هي الأخرى من ثلاثة عناصر تتمثل في الإيرادات الجبائية، الإيرادات العادية وإيرادات أخرى. وبالتالي فإن الجباية البيئية تدخل ضمن احد مكونات الإيرادات العامة، حيث يمكن معرفة مدى مساهمة الجباية البيئية ضمن إجمالي

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الإيرادات العامة من خلال مقارنة إيراداتها السنوية والتغيرات السنوية التي يتضمنها الجدول رقم (4-19) الموالي:

الجدول (4-19): مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات العامة خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليار دج)

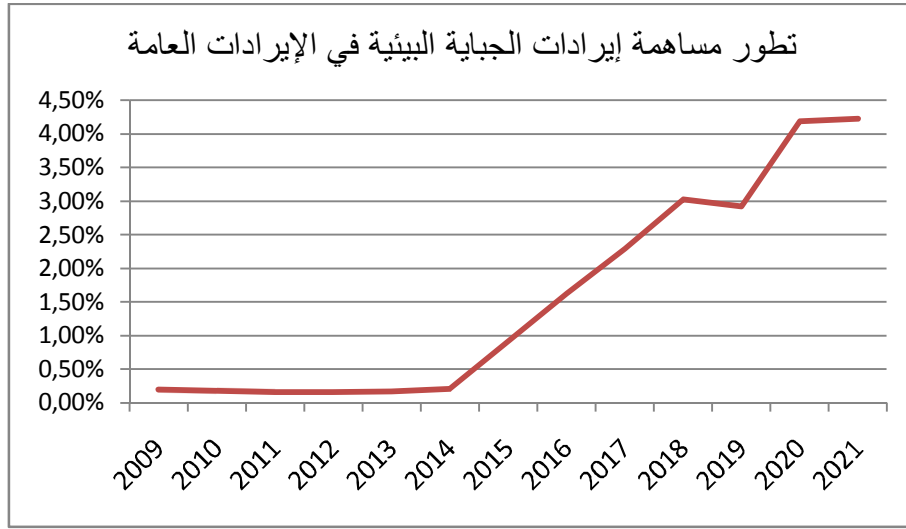
السنوات	المجموع العام للإيرادات	نسبة التغير السنوي	الجباية البيئية	نسبة التغير السنوي	نسبة المساهمة
2009	3 275,36	-	6,17	-	0,19%
2010	3 074,64	-6,13%	5,37	-12,97%	0,17%
2011	3 489,81	13,50%	5,51	2,76%	0,16%
2012	3 804,03	9,00%	5,84	5,91%	0,15%
2013	3 895,32	2,40%	6,31	8,04%	0,16%
2014	3 927,75	0,83%	7,97	26,27%	0,20%
2015	4 552,54	15,91%	41,21	417,21%	0,91%
2016	5 011,58	10,08%	81,22	97,10%	1,62%
2017	6 047,89	20,68%	138,31	70,30%	2,29%
2018	6 389,47	5,65%	193,43	39,85%	3,03%
2019	6 601,58	3,32%	192,71	0,37%	2,92%
2020	5 114,09	-22,53%	214,34	11,22%	4,19%
2021	5 328,18	4,19%	225,17	5,05%	4,23%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023 ومن بيانات الديوان الوطني للإحصاء

يلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة إيرادات الجباية البيئية في دعم الإيرادات العامة خلال الفترة 2009-2021 تراوحت بين 0.15% المحققة سنة 2012 و 4.23% سنة 2021، حيث يبدو أنها في تحسن ملحوظ رغم حصول بعض التذبذب خلال هذه الفترة، والتي لم تكن كبيرة مقارنة بنسب التغير على مستوى الإيرادات العامة التي عرفت تغيرات سلبية لا سيما سنة 2020 بنسبة سلبية 22.53% مقابل التغير النسبي في جانب إيرادات الجباية البيئية بنسبة 11.22%. لذلك ارتفعت نسبة المساهمة من 2.92% إلى 4.19% ثم 4.23% سنة 2021 والسبب في ذلك يكمن في تحسن إيرادات الجباية البيئية على خلفية تفعيل بعض الرسوم الجبائية لاسيما الرسم على حرق الغاز والرسم على المنتوجات البترولية وتحسن في إيرادات الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة والرسم على الوقود. يمكن ملاحظة مدى التغير المستمر في نسب مساهمة إيرادات الجباية البيئية في إجمالي الإيرادات العامة من خلال الشكل البياني رقم (4-17):

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الشكل البياني (4-17): مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات العامة خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-19)

### المطلب الثالث: مساهمة الجباية البيئية في تمويل التنمية

من ضمن الأهداف الأساسية المسطرة جراء استحداث أو سن الضرائب والرسوم هو تمويل الإيرادات العامة التي تحتاجها الدولة لتغطية النفقات العامة في إطار تحقيق متطلبات الحياة الكريمة وتسيير شؤونها. والجباية البيئية تعتبر جزء من ذلك، حيث صارت النسبة الكبرى للإيرادات المخصصة من الجباية البيئية لصالح ميزانية الدولة والجماعات المحلية (البلديات)، حيث سيتم استعراض تخصيص ذلك بشيء من التفصيل والتحليل.

### الفرع الأول: مساهمة الجباية البيئية في تمويل ميزانية الدولة

كما تمت الإشارة إليه أعلاه فإن إيرادات الجباية البيئية التي كانت تخصص لصالح ميزانية الدولة خلال الفترة 2009-2013 جد محدودة أو تكاد تكون معدومة على مستوى أغلب الرسوم البيئية، كما أن الرسوم البيئية المخصصة لتمويل ميزانية الدولة كانت نوعا ما قليلة ولا ترقى إلى مستوى المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية، لكن الفترة الثانية بين 2013 و2017 عرفت تطور ملحوظ على مستوى الإيرادات المخصصة لصالح ميزانية الدولة. أما الفترة الثالثة فشملت بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات الجباية البيئية المخصصة لها كليا، إجراء تعديلات بتخصيص جزء من باقي الرسوم التي كانت لا تستفيد منها، حيث يبين الجدول رقم (4-20) ذلك.

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

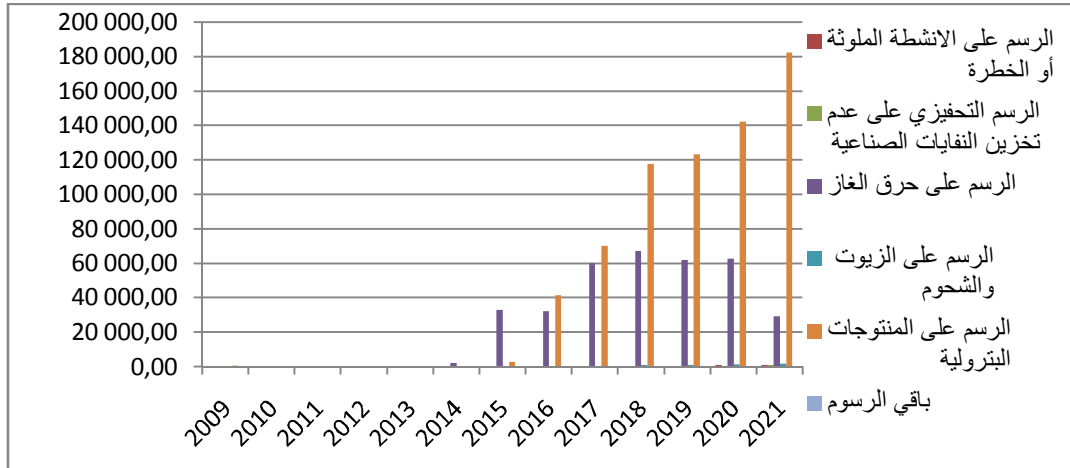
الجدول (4-20): إيرادات الجباية البيئية لتمويل ميزانية الدولة خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

السنوات	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية	الرسم على حرق الغاز	الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا	الرسم على المنتجات البترولية	باقي الرسوم	المجموع
2009	0,00	0,00	0,00	0,00	490,05	0,00	490,05
2010	0,00	0,00	0,00	0,00	181,79	0,00	181,79
2011	0,00	0,00	0,00	0,00	205,13	0,00	205,13
2012	0,00	0,00	0,00	0,00	91,54	0,00	91,54
2013	0,00	0,00	0,00	0,00	135,57	0,00	135,57
2014	0,00	0,00	1 821,44	0,00	216,11	0,00	2 037,55
2015	0,00	0,00	32 768,83	0,00	2 766,90	0,00	35 535,74
2016	0,00	0,00	31 897,78	0,00	41 323,85	0,00	73 221,63
2017	0,00	0,00	59 694,90	0,00	70 051,03	0,00	129 745,93
2018	259,99	257,25	67 034,86	668,22	117 583,78	39,53	185 843,64
2019	295,73	202,61	61 836,46	665,13	123 047,79	22,51	186 070,23
2020	989,75	191,29	62 628,27	1 198,25	141 954,90	48,21	207 010,68
2021	1 008,68	1 001,97	29 164,94	1 559,94	182 086,19	41,31	214 863,03

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

من خلال الجدول أعلاه يظهر ارتفاع إيرادات الرسوم البيئية المخصصة كليا لصالح ميزانية الدولة لاسيما الرسم على حرق الغاز والرسم على المنتجات البترولية التي تجاوزت 182086 مليون دج سنة 2021 من أصل 214863 مليون دج مجموع الإيرادات الجبائية المخصصة لميزانية الدولة لنفس السنة، كما يبين الرسوم التي صار جزء منها يوجه لصالح ميزانية الدولة، والتي تستعمل في تغطية النفقات العامة للدولة في إطار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تظهر جليا إيرادات الرسوم المخصصة لتمويل ميزانية الدولة من خلال الشكل البياني رقم (4-18):

الشكل البياني (4-18): إيرادات الجباية البيئية لتمويل ميزانية الدولة خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-20)

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الفرع الثاني: مساهمة الجباية البيئية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية (البلديات)

بالإضافة إلى رسم التطهير ورفع القمامات والنفايات المنزلية الذي يخصص كليا لصالح ميزانية البلديات، تحسّل هذه الأخيرة على نسب محددة من بعض إيرادات الرسوم البيئية الأخرى لاسيما الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا وكذلك الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية، حيث يظهر ذلك من خلال الجدول رقم (4-21) الموالي:

الجدول (4-21): إيرادات الجباية البيئية المخصصة لتمويل ميزانية الجماعات المحلية (البلديات) خلال الفترة 2009-2021 (الوحدة مليون دج)

السنوات	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية	رسم التطهير	الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا	باقي الرسوم	المجموع
2009	87,64	413,52	852,26	5,33	1 358,74
2010	19,66	343,75	739,26	6,66	1 109,33
2011	33,82	405,20	628,34	11,50	1 078,86
2012	67,42	412,80	634,14	8,93	1 123,30
2013	49,85	307,06	860,16	13,26	1 230,34
2014	41,50	321,02	701,08	11,71	1 075,31
2015	77,43	325,69	416,71	16,90	836,72
2016	111,91	418,61	1 004,67	13,85	1 549,03
2017	252,58	481,85	741,38	29,34	1 505,14
2018	114,33	472,44	709,99	23,95	1 320,71
2019	90,05	427,04	706,70	14,99	1 238,77
2020	66,54	453,58	970,01	20,93	1 511,06
2021	348,51	634,83	1 262,81	18,75	2 264,90

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

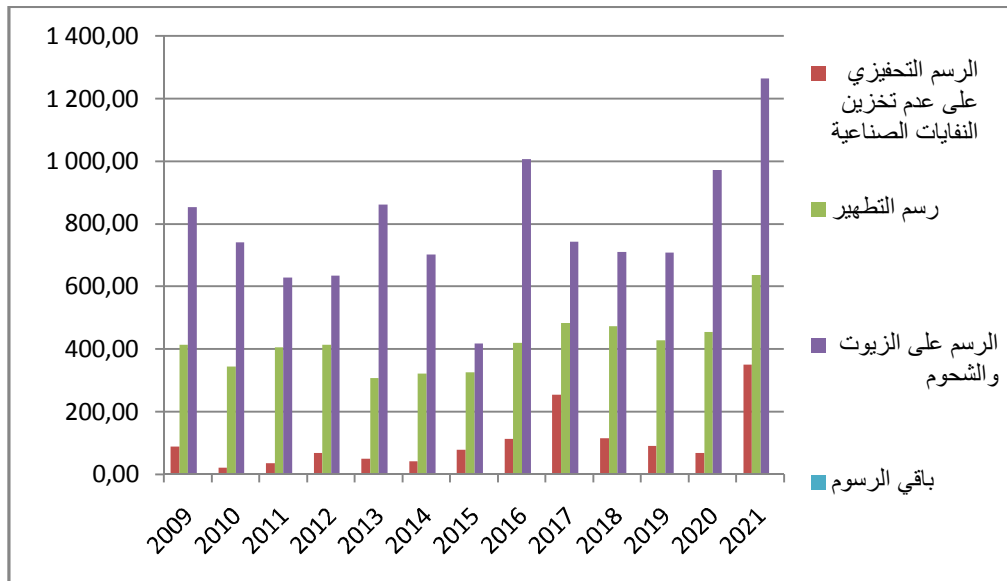
يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن إيرادات رسوم الجباية البيئية، المخصصة لميزانية البلديات تتراوح بين 1358 مليون دج سنة 2009 و2244 مليون دج كأعلى مستوى حقق سنة 2021 مع طفرة خلال سنة 2015 بانخفاض الإيرادات التي كانت 836 مليون دج. أما على

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

مستوى الرسوم فإن إيرادات رسم التطهير ورفع القمامات والنفايات المنزلية رغم أنها تخصص كليا لصالح ميزانية البلديات، إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب أو حتى في مستوى الحصص المتحصل عليها من جراء الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة والمنتجة محليا، التي فاقت 852 مليون دج مقابل 413 مليون دج سنة 2009 أي بما يقارب الضعف حتى وصلت سنة 2021 حوالي 1263 مليون دج مقابل حوالي 635 مليون دج وهذا بلا شك قد يعمل على تحسين الحصص المخصصة لصالح البلديات، لو تم الاهتمام برسم التطهير ورفع القمامات، ومن ثم المساهمة المباشرة في تمويل نفقات الجماعات المحلية (البلديات) وبالتالي المساهمة الفعالة في عملية تنشيط التنمية المحلية، حيث يظهر الشكل البياني رقم (4-19) مساهمة أهم الرسوم البيئية في تمويل ميزانية البلديات.

الشكل البياني (4-19): مساهمة الجباية البيئية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية (البلديات) خلال

الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-21)

### المبحث الثالث: علاقة الجباية البيئية بالنمو الاقتصادي وحماية البيئة

علاقة الجباية البيئية بالنمو الاقتصادي متبادلة، حيث أن النمو الاقتصادي يستمد من استغلال الموارد الطبيعية للبيئة لتحقيق متطلبات الحياة اليومية مخلفا وراء ذلك جملة من الأضرار البيئية التي تتطلب التدخل لوضع حد لتلك الأضرار وصيانتها أو كتعويض عن الضرر في شكل تكاليف إضافية خارجة عن عمليه النمو، تفرض كرسوم وإتاوات وتطبق على الأنشطة والمنتجات المتسببة في



## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الأضرار، يطلق على تسميتها الجباية البيئية. حيث سيتم التطرق إلى علاقة البيئة بالنمو الاقتصادي ثم علاقة النمو الاقتصادي بالجباية البيئية ومدى مساهمة الجباية البيئية في حماية البيئة.

### المطلب الأول: علاقة البيئة بالنمو الاقتصادي

علاقة البيئة بالنمو الاقتصادي علاقة أزلية تمتد عبر حياة البشر باعتبار أن البيئة المصدر الأساسي لأي عمل إنساني، غير أن محاولات الإشارة أو الدراسة الفعلية كانت كما يلي<sup>1</sup>:

### الفرع الأول: تاريخ العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي

علاقة البيئة بالنمو الاقتصادي كانت محل جدل منذ القدم، حيث تنبه الرومان والإغريق إلى مخاطر الإسراف في استغلال الموارد الطبيعية بتآكل التربة وتوسع التصحر جراء إزالة الغابات، وتوصل الاقتصاديون الكلاسيك إلى ضرورة إخضاع الأنشطة الاقتصادية للقيود البيئية، وان النمو دالة للبيئة. كما أن عملية النمو والتنمية تركز أساسا على الموارد الطبيعية. ناقش الاقتصاديون الأمريكيون العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة خلال اجتماع أقيم شهر ديسمبر 1954، حيث قام الاقتصادي "سايمون كوزنتس" بإلقاء محاضرة تحت عنوان النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل، أوضح خلالها انه عندما يزداد الدخل يزداد معه التفاوت في توزيع الدخل حتى مستوى معين، ثم يقل ذلك التفاوت إلى أن يتساوى في النهاية مع استمرار النمو الاقتصادي.

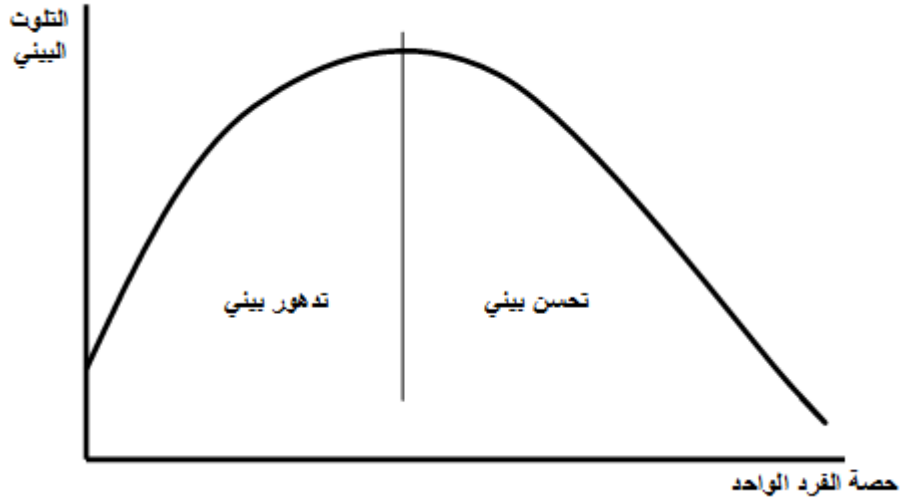
### الفرع الثاني: منحنى "كوزنتس" البيئي

اهتم اغلب الاقتصاديون بتلك العلاقة مع بداية التسعينات واعتبروها وسيلة لوصف العلاقة بين الدخل الفردي ونوعية البيئة، حيث قام "كوزنتس" بتوضيح هذه العلاقة من خلال منحنى عرف باسم "منحنى كوزنتس البيئي" الذي يوضح العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي معبرا عنها بالدخل الفردي وبين الاستدامة البيئية، بحيث يتحرك الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد والتلوث خلال المرحلة الأولى للنمو الاقتصادي بنفس الاتجاه نحو الزيادة حتى يصل مستوى الدخل إلى حد معين. تنخفض الإشعاعات التي تضر البيئة من طرف كل فرد مع زيادة الناتج المحلي بسبب توجه الأفراد نحو الاهتمام بالصحة والمحيط الذي يعيشون فيه (البيئة) مما يؤدي إلى توجه المنحنى نحو الانخفاض حيث يكون المنحنى يشابه عكس الحرف اللاتيني (U)، كما هو موضح في الشكل رقم (4-20) التالي:

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 114-117.

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الشكل (4-20): منحني "كوزنتس" البيئي



المصدر: مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعمولة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2014، ص 115.

يبين الشكل أعلاه أن بداية عملية التصنيع خلال المراحل المبكرة للنمو يتم استخدام الموارد الطبيعية بشكل مكثف على مستوى البلدان النامية، فيشكل ضغطا على البيئة بشكل يؤدي بالمنحنى إلى اتخاذ اتجاه تصاعدي. وعندما يرتفع دخل أفراد تلك البلدان، تتطور رغباتهم وتنتقل إلى مستوى أعلى من سلم الحاجيات، ومن بينها الاهتمام بالبيئة لتحسين وضعية المحيط الذي يعيشون فيه. فيستقر "منحنى كوزنتس" عند ذلك المستوى ثم يتجه بعد ذلك نحو الانخفاض بسبب نمو الثروات التي تحفز الاستثمارات واستيراد التكنولوجيات المتطورة التي تعمل على تحسين طرق الإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية، وبذلك يستقر الضغط البيئي مع زيادة النمو الاقتصادي.

### الفرع الثالث: دراسات حديثة حول علاقة النمو الاقتصادي بالاستدامة البيئية

مع بداية الألفية الثانية توالى عدة دراسات حول علاقة البيئة بالنمو الاقتصادي والتي كانت

تأيد ما وصل إليه "كوزنتس" لا سيما منها ما يلي:

أولا: دراسة "توراس وبويس 1998" التي توصلت إلى أن تحسين مستوى الدخل سيؤدي إلى التحسن في مستوى نوعية الهواء والماء. كما توصلت إلى أن انتشار الوعي البيئي وتحسين مستوى التعليم وتمتع الأفراد بالحرية المدنية والمساواة في الاستفادة من الثروات وانتشار الأفكار السياسية التي تهتم بقضايا البيئة والمجتمع لها دور كبير جدا في تحسين نوعية البيئة.

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

ثانيا: دراسة "جون كروسما وألان كرويغو 2000" اللذان ركزا على العلاقة الايجابية بين النمو الاقتصادي والبيئة خاصة خلال المراحل الأولى.

ثالثا: دراسة "بيمونت 2002" الذي قام بتحليل العلاقة بين معدل دخل الفرد وإطلاق الملوثات البيئية، حيث توصل إلى أن النمو الاقتصادي شرط أساسي لتخفيف التلوث وتحقيق الاستدامة البيئية، كما أن هناك متغيرات أخرى جد مهمة تؤدي دور كبير في تقرير نوعيه البيئة كتوزيع الدخل والتعليم والإعلام.

رابعا: دراسة "بروك وتابلور سنة 2005" وصلا إلى تأكيد ما جاء به العالم الاقتصادي "كوزنتس" بتوجه الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد والتلوث نحو الزيادة ثم تتجه العلاقة نحو العكس أي بالانخفاض نتيجة لتوجه اهتمامات الأفراد نحو الرعاية الصحية والاهتمام بالوسط البيئي.

### المطلب الثاني: علاقة الجباية البيئية بالنمو الاقتصادي

من خلال ما تم التطرق إليه أعلاه بخصوص علاقة البيئة بالنمو الاقتصادي، يمكن التوصل إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية تكون ايجابية في ظل النمو الاقتصادي المتوازن، وان المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة التي يعيش فيها<sup>1</sup>. من خلال استحداث وتبني سياسات تنظم وتأطر ذلك النمو الاقتصادي المتوازن الذي يضمن المحافظة على البيئة وتضبط المشاكل البيئية وتعالجها. ومن بين تلك السياسات استحداث ضرائب ورسوم على التلوث والأضرار البيئية التي تخلفها عملية النمو الاقتصادي، في إطار ما صار يعرف بالجباية البيئية التي وضعت كتكاليف خارجية يتحملها الملوث أو المتسبب في الأضرار البيئية، مما قد يجعله يعيد النظر في الأساليب والطرق المتبعة في عملية الإنتاج والاستهلاك، وتبني سياسات إنتاج أو استهلاك أو استغلال مناسبة من شأنها تحقيق النمو المتوازن وتقليل التلوث والأضرار البيئية إلى الحد المسموح به في إطار عملية النمو. وبذلك فإن علاقة الجباية البيئية بالنمو الاقتصادي تكمن في أن الجباية البيئية نتجت كعلاج للمشاكل البيئية التي تخلفها عمليات التنمية والنمو الاقتصادي، وأن إيراداتها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي كما تساهم في تمويل الصندوق الوطني للبيئة الذي تخصص إيراداته في المحافظة على البيئة وصيانتها.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 117-118.

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

### الفرع الأول: مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي

إيرادات الجباية البيئية كغيرها من أنواع الجباية والإيرادات الأخرى مجتمعة تشكل الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعتبر الجباية البيئية من بين المكونات التي تساهم في تشكيل ذلك الناتج ويمكن قياس مدى تلك المساهمة من خلال مقارنة إيرادات الجباية البيئية السنوية مع الناتج المحلي الإجمالي السنوي (نفس السنة) وفق البيانات الواردة في الجدول رقم (4-22) التالي:

الجدول (4-22): مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2021  
(الوحدة ملياردج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير السنوي	الجباية البيئية	نسبة التغير السنوي	نسبة المساهمة
2009	9 968,03		6,17		0,06%
2010	11 991,56	20,30%	5,37	-12,97%	0,04%
2011	14 588,53	21,66%	5,51	2,76%	0,04%
2012	16 209,60	11,11%	5,84	5,91%	0,04%
2013	16 647,92	2,70%	6,31	8,04%	0,04%
2014	17 228,60	3,49%	7,97	26,27%	0,05%
2015	16 712,69	-2,99%	41,21	417,21%	0,25%
2016	17 514,64	4,80%	81,22	97,10%	0,46%
2017	18 876,18	7,77%	138,31	70,30%	0,73%
2018	20 393,52	8,04%	193,43	39,85%	0,95%
2019	20 501,06	0,53%	192,71	0,37%	0,94%
2020	18 383,80	-10,33%	214,34	11,22%	1,17%
2021	22 021,50	19,79%	225,17	5,05%	1,02%

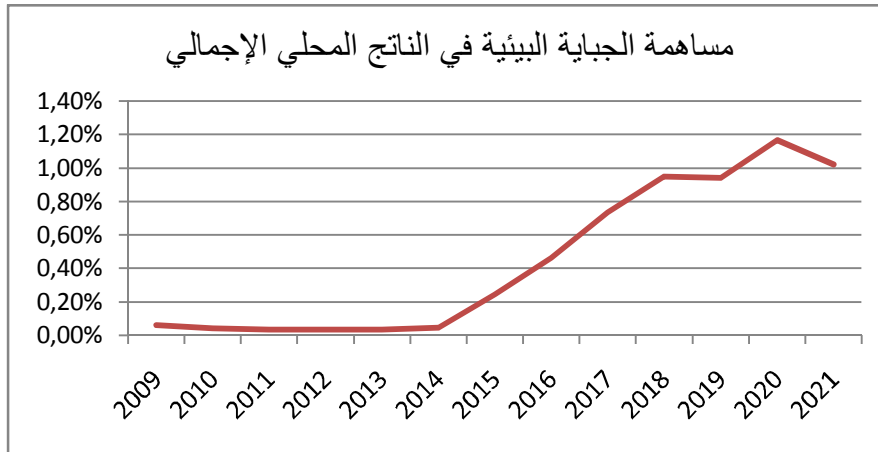
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن الناتج المحلي الإجمالي في تصاعد مستمر من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2009-2021، ما عدا سنتي 2015 و2020، حيث كانت نسبة التغير سلبية 2.99% و10.33% على التوالي بينما وصلت نسب التغير الايجابي حتى 21.66% سنة 2011 و19.79% سنة 2021. بالمقارنة مع التغير السنوي لإيرادات الجباية البيئية الذي كان سلبا سنة 2010 مقابل التغير

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الاجباي في الناتج المحلي الإجمالي الذي كان موجب بنسبة 20.30% والذي أدى إلى انخفاض نسبة المساهمة من 0.06% إلى 0.04%. بينما سنة 2015 التي تظهر أعلى نسبة تغير ايجابية لإيرادات الجباية البيئية خلال الفترة 2009-2021 بمعدل 417% مقابل تغير سلبي بنسبة 2.99% في الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المساهمة من 0.05% سنة 2014 إلى نسبة 0.25% سنة 2015. نسبة مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي مستمرة في الارتفاع من سنة إلى أخرى ابتداء من سنة 2015 حتى وصلت إلى 1.17% سنة 2020، حيث يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسب التغير ايجابي على مستوى إيرادات الجباية البيئية أكثر من ارتفاع نسب التغير في الناتج المحلي الإجمالي. وكل ذلك يرجع إلى التطور الملحوظ في إيرادات الجباية البيئية التي تضاعفت بداية من سنة 2015 بنسبة 4.17% واستمرت بالارتفاع من خلال تفعيل بعض الرسوم البيئية لاسيما الرسم على المنتوجات البترولية والرسم على حرق الغاز على غرار الرسم على الوقود والرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة حيث تظهر تلك التغيرات بشكل واضح من خلال الشكل البياني لنسب التغير والمساهمة، رقم (4-21) الموالي:

الشكل البياني (4-21): مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-22)

### الفرع الثاني: مساهمة الجباية البيئية في تمويل الصندوق الوطني للبيئة

الصندوق الوطني للبيئة تم استحداثه وتحديد مصادر تمويله ومهامه بموجب المادة 189 من قانون المالية لسنة 1992 تحت عنوان الصندوق الوطني للبيئة، بحساب تخصيص خاص رقم 065 - 302 لرعاية البيئة والتكفل بمتطلبات العناية بها. تم تغيير اسمه إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ثم إلى الصندوق الوطني للبيئة والساحل. أعيدت صياغة وتحديد مصادر تمويل الصندوق

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

ومهامه بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 أكتوبر 2017 يتضمن تحديد قائمه الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 065 302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة والساحل، ثم المرسوم التنفيذي رقم 20-157 المؤرخ في 08 جوان 2020.

أولاً: مصادر تمويل الصندوق الوطني للبيئة ومجالات إنفاقها: تحدد مصادر تمويل الصندوق الوطني للبيئة ومجالات إنفاقها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-157 المؤرخ في 08 جوان 2020، كما يلي:<sup>1</sup>

1- إيرادات الصندوق: تتكون إيرادات الصندوق أساساً من الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة، الرسوم الخاصة المحددة بموجب قوانين المالية، حاصل الغرامات المحصلة بعنوان المخالفات للتشريع المتعلق بحماية البيئة، الهبات والوصايا الوطنية والدولية، التعويضات بعنوان النفقات لإزالة التلوث العرضي الناجم عن تفرغ مواد كيميائية خطيرة، المخصصات المحتملة لميزانية الدولة، وكل المساهمات أو الموارد الأخرى.

2- نفقات الصندوق: تتمثل نفقات الصندوق في التكفل بتمويل أنشطة مراقبة البيئة، تمويل أنشطة التفيتش البيئي، النفقات المتعلقة باقتناء التجهيزات البيئية وتجديدها وإعادة تأهيلها، النفقات المتعلقة بالتدخلات الاستعجالية في حالة تلوث بحري مفاجئ، نفقات الإعلام والتوعية والتعميم والتكوين المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة، الإعانات الموجهة للدراسات والنشاطات المتعلقة بإزالة التلوث الصناعي والحضري، المساهمات المالية لمراكز الردم التقني لمدة ثلاث (3) سنوات، ابتداء من وضعها قيد الاستغلال، تمويل أنشطة حماية وتثمين الأوساط البحرية والأرضية، تمويل برامج حماية وإعادة تأهيل المواقع الطبيعية والمساحات الخضراء، تمويل عمليات المحافظة والحفاظ على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية ومكافحة التغيرات المناخية وتثمينها، تمويل أنشطة إحياء الأيام الوطنية والعالمية ذات الصلة بحماية البيئة، تمويل العمليات المرتبطة بمنح جوائز مختلفة في إطار حماية البيئة، التكفل بالنفقات المتعلقة بإنجاز أنظمة الإعلام المرتبطة بالبيئة واقتناء أجهزة الإعلام الآلي، تمويل التقارير والمخططات البيئية، تمويل الأنشطة والإعانات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، تمويل الدراسات المرتبطة بتطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالبيئة.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 20-157. يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص. الصندوق الوطني للبيئة، مؤرخ في 08/06/2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، ص 19.

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

ثانيا: مساهمة إيرادات الجباية البيئية في تمويل الصندوق الوطني للبيئة: من ضمن ما يدخل في تمويل إيرادات الصندوق الوطني للبيئة كما تمت الإشارة إلى ذلك في إطار الجانب النظري نسبة من إيرادات الجباية البيئية لاسيما الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الضرر، نسبة 50% من الرسم على الوقود، نسب من الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ذات المصدر الصناعي والرسم على الزيوت والشحوم إضافة إلى بعض الرسوم الأخرى بحصص متواضعة. حيث يبين الجدول رقم (4-23) الموالي تلك الإيرادات السنوية ونسبة تغيرها من سنة إلى أخرى كما يلي:

الجدول (4-23): إيرادات الجباية البيئية التي تساهم في تمويل الصندوق الوطني للبيئة خلال الفترة 2009-2021

(الوحدة مليون دج)

السنوات	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة	الرسم على الوقود	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية	الرسم على الزيوت والشحوم	باقي الرسوم	المجموع
2009	369,37	1 593,28	262,91	852,26	15,25	3 093,06
2010	562,62	1 629,32	58,97	739,26	18,11	3 008,28
2011	635,17	1 735,67	101,45	628,34	29,16	3 129,79
2012	673,21	1 882,85	202,27	634,14	23,24	3 415,71
2013	731,93	1 949,35	149,55	860,16	35,25	3 726,24
2014	870,97	1 999,17	124,49	701,08	30,21	3 725,91
2015	801,44	2 069,03	232,28	416,71	46,60	3 566,05
2016	900,04	2 084,19	335,72	1 004,67	37,07	4 361,69
2017	863,66	2 311,00	757,73	741,38	74,93	4 748,70
2018	527,86	2 310,47	343,00	709,99	61,79	3 953,10
2019	600,43	1 893,57	270,14	706,70	36,09	3 506,93
2020	989,75	1 976,59	158,02	684,72	27,02	3 836,10
2021	1 008,68	2 640,62	827,71	891,39	28,79	5 397,19

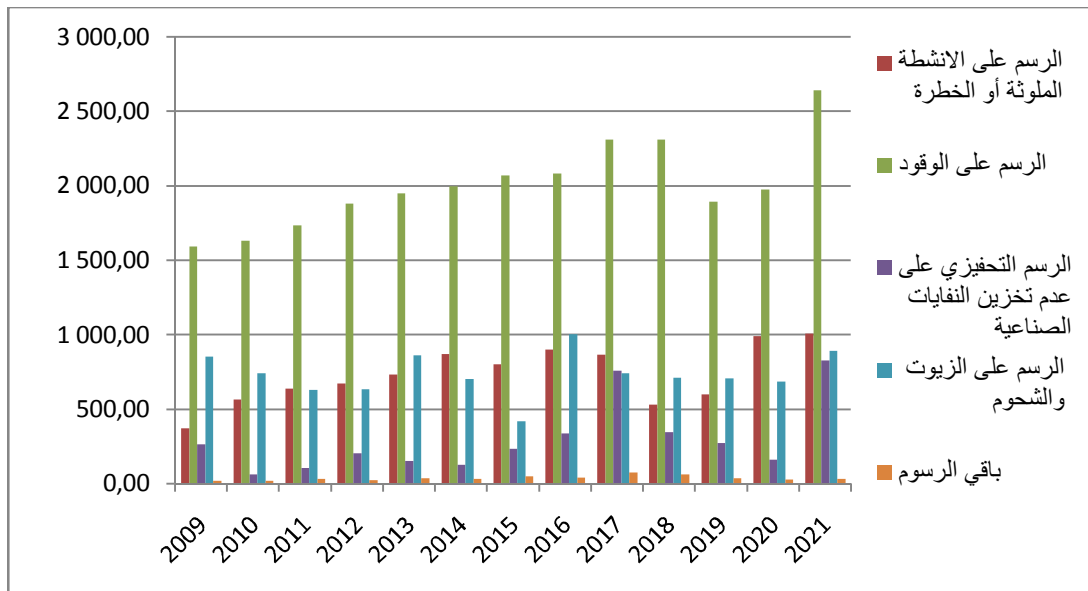
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن إيرادات الجباية البيئية المخصصة لصالح الصندوق الوطني للبيئة في تطور تدريجي ولو بسيط حتى سنة 2017، لكن مع بداية سنة 2018 تراجع نوعا ما، وذلك بسبب التعديلات الواردة في قانون المالية لسنة 2018 وقانون المالية لسنة 2020 بخصوص تخفيض

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

النسب المخصصة لصالح الصندوق الوطني للبيئة، لاسيما الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة التي كانت تخصص كليا لصالح الصندوق والتي صار جزء منها بنسبة 33% مخصص لصالح ميزانية الدولة بداية من سنة 2018، وبنسبة 50% بداية من سنة 2020، رغم ذلك فان الجزء المخصص لصالح هذا الصندوق تجاوز الإيرادات الكلية للرسم على النشاطات الملوثة التي كانت تخصص له كليا، حيث بلغت إيرادات الرسم المخصصة كليا لصالح الصندوق 863.66 مليون دج سنة 2017، بينما بلغت الحصة المخصصة لهذا الصندوق بنسبة 50% ما يفوق 989 مليون دج سنة 2020 و1008 مليون دج سنة 2021، بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات الرسم على الوقود خلال سنة 2021 والتي يستفيد منها الصندوق بنسبة 50% حيث بلغت حصة الصندوق سنة 2021 مبلغ 2640 مليون دج وبالتالي ارتفاع واضح في إجمالي الإيرادات السنوية التي خصصت له (الصندوق الوطني للبيئة) من إيرادات الجباية البيئية سنة 2021 التي بلغت 5397 مليون دج مقارنة مع سنة 2020 أين كانت 3836 مليون دج أي ارتفاع بنسبة 71% بفارق 1561 مليون دج. كما يوضح الشكل البياني رقم (4- 22) تلك التغيرات السنوية والتطور على مستوى الإيرادات الجبائية المخصصة لصالح الصندوق الوطني للبيئة.

الشكل البياني (4-22): إيرادات الجباية البيئية التي تمويل الصندوق الوطني للبيئة خلال الفترة 2009-2021



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-23)



## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

### الفرع الثالث: مساهمة الجباية البيئية في حماية الموارد الطبيعية

بالإضافة إلى بعض الإتاوات ورسوم الاستغلال والاستعمال التي توجه وتخصص مباشرة إلى الجهات المعنية بتسيير تلك الموارد الطبيعية، فإن هناك نسب معينة من إيرادات الجباية البيئية التي تمت الإشارة إليها تخصص لصالح تلك المصالح في صورة صناديق خاصة مكلفة بالحماية والصيانة والقيام بحملات دعائية وإعلامية لصالح حماية البيئة ومن بين ذلك نسبة 50% من الرسم على الوقود المخصصة لصالح الصندوق الوطني للطرف، نسبة من الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي لصالح الصندوق الوطني للمياه ونسبة من الرسم على العجلات والإطارات المطاطية المستوردة أو المنتجة محليا لصالح صندوق الموروث الثقافي، حيث يبين الجدول رقم(4-24) تلك الرسوم والإيرادات المخصصة لكل صندوق.

الجدول (4-24): مساهمة الجباية البيئية في حماية الموارد الطبيعية خلال الفترة 2009-2021 (مليون دج)

المجموع	الرسم على العجلات المستوردة أو المنتجة محليا	الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	الرسم على الوقود 50%	السنوات
	صندوق الموروث الثقافي	الصندوق الوطني للمياه	الصندوق الوطني للطرق	
1 593,38	0,10	0,00	1 593,27	2009
1 629,43	0,11	0,00	1 629,32	2010
1 735,78	0,11	0,00	1 735,66	2011
1 882,95	0,10	0,00	1 882,84	2012
1 949,47	0,12	0,00	1 949,34	2013
1 999,17	0,00	0,00	1 999,16	2014
2 069,02	0,00	0,00	2 069,02	2015
2 084,19	0,00	0,00	2 084,19	2016
2 311,04	0,04	0,00	2 310,99	2017
2 312,61	0,00	2,15	2 310,46	2018
1 895,52	0,00	1,96	1 893,56	2019
1 982,41	0,00	5,82	1 976,59	2020
2 643,37	0,00	2,75	2 640,61	2021

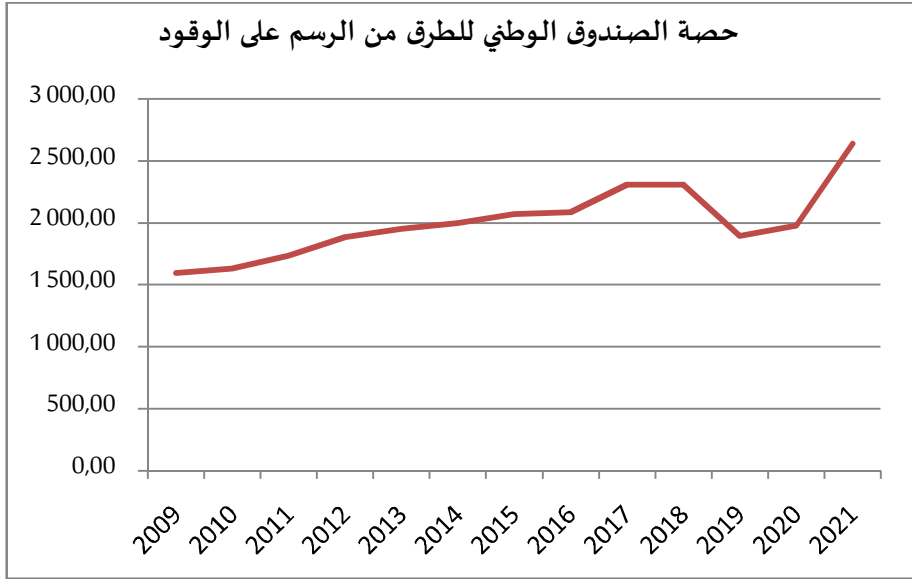
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب 2022-2023

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن إيرادات الرسوم البيئية المخصصة لحماية وصيانة الموارد الوطنية والطبيعية عن طريق بعض الصناديق التي تم استحداثها خصيصا، تأتي في مقدمتها تخصيص نسبة 50% من إيرادات الرسم على الوقود لصالح الصندوق الوطني للطرق. حيث سيتم التطرق إلى ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: مساهمة الجباية البيئية في الصندوق الوطني للطرق: تكمن إيرادات الجباية البيئية المخصصة لصالح الصندوق الوطني للطرق في نسبة 50% من الرسم على الوقود والتي تعد معتبرة من خلال تنامي وتزايد إيرادات الرسم على الوقود، حيث كانت في بداية الفترة الخاضعة للدراسة 1593 مليون دج سنة 2009 ثم صارت 2310 سنة 2018 ثم انخفاض بسيط لتعود إلى الارتفاع سنة 2021 حيث وصلت إلى 2640 مليون دج، أي ارتفاع بنسبة 60% خلال الفترة 2009 - 2021 والتي يمكن ملاحظتها من خلال الشكل البياني رقم (4-23) التالي:

الشكل البياني (4-23): تطورات مساهمة الجباية البيئية في الصندوق الوطني للطرق



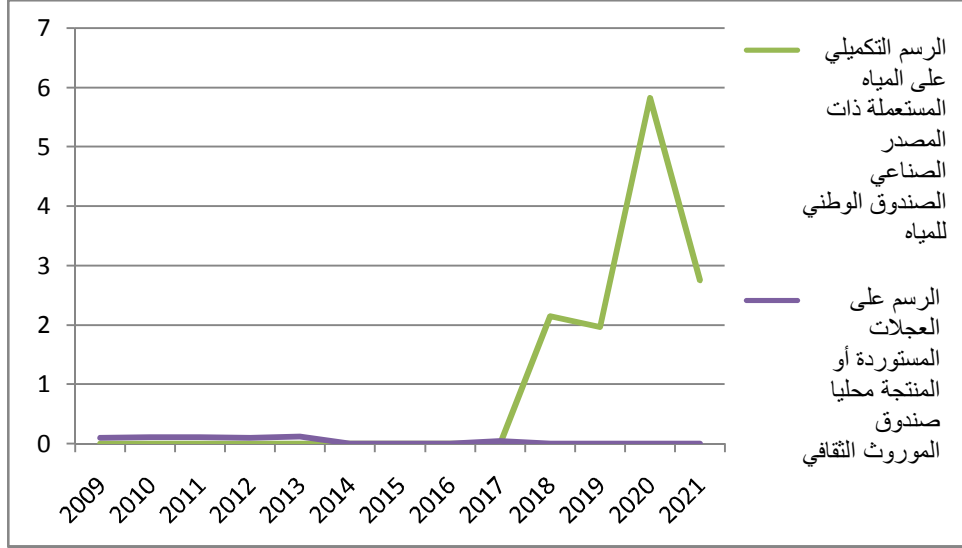
المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-24)

ثانياً: مساهمة الجباية البيئية في الصندوق الوطني للمياه وصندوق الموروث الثقافي: يظهر من خلال الجدول رقم (4-24) أعلاه أن نسبة مساهمة إيرادات الجباية البيئية في إطار الرسوم التي تم التطرق إليها أو إلى إيراداتها خارج الإتاوات ورسوم الاستغلال تبدو متواضعة مقارنة مع حجم المادة أو الوعاء

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

الخاضع لا سيما على مستوى الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي على الكميات المنبثقة التي تتجاوز القيم المحددة المسموح بها، حيث يبين الشكل البياني رقم (4-24) تلك النسب.

الشكل البياني (4-24): تطورات مساهمة الجباية البيئية في الصندوق الوطني للمياه وصندوق الموروث الثقافي



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-24)

### المطلب الثالث: مساهمة الجباية البيئية في تحديث المعدات والوسائل واستغلال الطاقات المتجددة

#### الفرع الأول: تحديث المعدات والوسائل المسببة للتلوث

الهدف الأساسي من الجباية البيئية في العصر الحديث يكمن في محاولة الوصول إلى بيئة نظيفة وخالية من التلوث والمشاكل البيئية، من خلال التحفيز على استعمال أدوات ووسائل صديقة للبيئة خالية من التلوث أو على الأقل التقليل منه إلى الحد الأدنى المسموح به، والذي بإمكان العوامل الطبيعية للبيئة استيعابه والتكفل بتجديده، حيث تكمن تلك التحفيزات في مقارنة التكاليف الخارجية ممثلة في الجباية البيئية مع تكاليف تجديد المعدات والأجهزة الملوثة أو تغيير أساليب الإنتاج والاستغلال مقابل الحصول على بعض المزايا والإعفاءات على مستوى مراحل الانجاز والاستغلال في إطار ما يسمى بدعم وتطوير الاستثمارات من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تم استحداثها خصيصا لتحديث القطاعات الحساسة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك التي لها علاقة بإحداث التلوث والأضرار البيئية مثل النقل، الأشغال العمومية، الصناعة والخدمات،

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

حيث يمكن التطرق إلى ذلك من خلال حجم المشاريع التي تم الإعلان عنها وحجم التمويل المخصص لها خلال الفترة 2015-2019 حسب الجدول رقم(4-25) الموالي:

الجدول (4-25): المؤسسات المعلنة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وحجم تمويلها حسب قطاع النشاط، خلال الفترة 2015-2019

المجموع	القطاعات الأخرى	الخدمات	الصناعات	الأشغال العمومية	النقل	قطاع النشاط السنوات	
						2015	2016
7 950	610	1176	2124	1468	2572	2015	المشاريع المعلنة
7 185	649	1054	2509	912	2061	2016	
5 057	744	429	2 564	803	517	2017	
4 124	648	255	2 291	927	3	2018	
3 029	413	269	1 524	780	43	2019	
1 473,38	223,15	194,15	755,39	126,37	174,32	2015	حجم التمويل مليار دج
1 839,03	318,61	191,69	1 116,95	92,62	119,16	2016	
1 905,21	414,23	151,15	1 103,25	98,32	138,26	2017	
1 673,94	449,45	65,92	1 035,41	121,54	1,62	2018	
797,14	203,48	55,87	462,11	71,72	3,96	2019	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات وإحصائيات وزارة الصناعة والمناجم-[http://atlas-developpement.com/wp-content/uploads/Bulletin\\_PME](http://atlas-developpement.com/wp-content/uploads/Bulletin_PME)

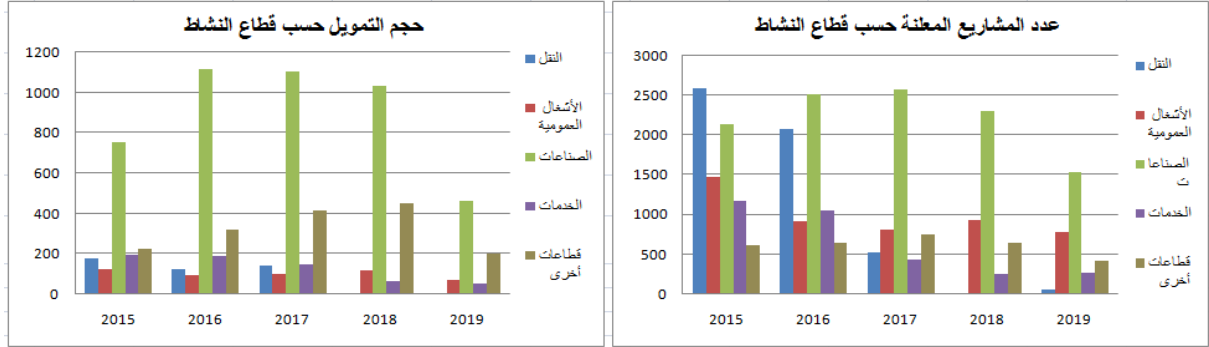
تاريخ الاطلاع 2021/10/20

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الاستثمارات التي تم الإعلان عن استفادتها من المزايا في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) خلال الفترة 2015-2019 في تناقص من سنة إلى أخرى، حيث بلغ عددها سنة 2015: 7950 مشروع، انخفض عددها سنة 2017 إلى 5057 مشروع ثم انخفض إلى 3029 مشروع سنة 2019. تركزت تلك المشاريع وبشكل مكثف على القطاعات التي تسبب في إحداث أكبر قدر من التلوث والأضرار البيئية لاسيما خلال سنتي 2015 و2016، حيث بلغت المشاريع التي تم الإعلان عنها على التوالي: النقل من 2572 إلى 2061 مشروع، الأشغال العمومية 1468 إلى 912 مشروع، قطاع الصناعات 2124 إلى 2509 مشروع. بينما على مستوى كل قطاع فكانت الأولوية من حيث عدد المشاريع لصالح قطاع النقل سنة 2015 التي بلغ عددها 2572 مشروع بقيمة تمويل 174 مليار دج. أما باقي السنوات من 2016 إلى 2019 فكانت الأولوية لقطاع الصناعات التي بلغ

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

عددها سنة 2016: 2509 مشروع بقيمة تمويل تجاوزت 1116 مليار دج مقابل 755 مليار دج سنة 2015 لتمويل 2124 مشروع. حيث يظهر ذلك التوزيع لعدد المشاريع المعلنة وحجم تمويلها من خلال الشكل البياني رقم (4-25) الموالي:

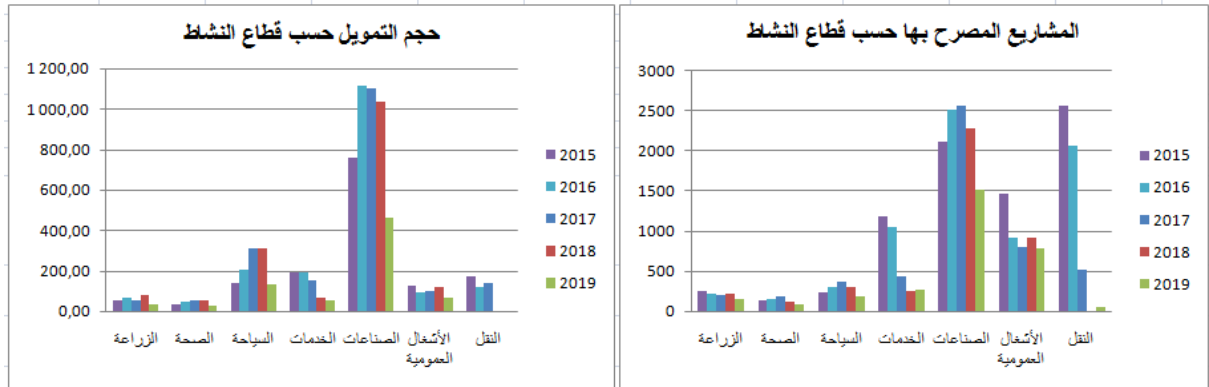
الشكل البياني (4-25): تطور عدد المؤسسات وحجم تمويل قطاعات النشاط في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب السنوات، خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-25)

يبين الشكل البياني رقم (4-25) أعلاه وبكل وضوح، عدد المشاريع وفي المقابل حجم تمويلها، حيث يظهر مدى التفاوت في تكلفة الاستثمارات حسب قطاعات النشاط فمنها ما هو متناسق إلى حد ما مثل قطاع الصناعات باللون الأخضر، ومنها ما هو متفاوت بشكل كبير مثل قطاع النقل باللون الأزرق. بينما يوضح الشكل البياني رقم (4-26) ذلك التطور في عدد المؤسسات وحجم التمويل حسب قطاع النشاط.

الشكل البياني (4-26): تطور عدد المؤسسات وحجم التمويل حسب قطاع النشاط في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم (4-25)

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

### الفرع الثاني: تطوير مجال الطاقات المتجددة في الجزائر

تهدف الجزائر في إطار الحفاظ على الموارد الطبيعية وتخفيف استخدام موارد الطاقة التي ينتج عنها المواد والانبعاثات الملوثة والمضرة بالبيئة والسعي لتحقيق مزيج مستدام يساعد على مواجهة أزمات الطاقة، إلى رفع إنتاجها من الطاقات المتجددة لتعزيز حصتها في توليد الكهرباء. من خلال<sup>1</sup>:

أولاً: الأهداف المسطرة: تهدف الجزائر إلى توليد نحو 15 جيغا وات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2035 من خلال الاعتماد على مصادر أنواع الطاقة التي تزرعها البلاد لا سيما الطاقة الكهروضوئية، الطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح، إضافة إلى توليد الطاقة المشترك والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية. بحيث ارتفع إجمالي سعة الطاقة المتجددة في الجزائر مع نهاية سنة 2021 إلى 567 ميغاواط، من ضمنها 438.2 ميغاواط سعة الطاقة المتجددة دون احتساب سعة الطاقة الكهرومائية. كما أن المنشآت الجديدة للطاقة المتجددة نجحت في إضافة 27.6 ميغاواط منذ نهاية سنة 2019، مسجلة بذلك زيادة قدرها 7% مع نهاية سنة 2021.

ثانياً: النتائج المحققة: سجّل إجمالي سعة الطاقة المتجددة الموصلة بالشبكة خارج المصادر الكهرومائية نحو 401.3 ميغاواط، تضمنت 12 ميغاواط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية الجديدة التي بدأت العمل في 2021. بينما بلغت سعة الطاقة المتجددة خارج الشبكة 36.9 ميغاواط، منها 15.6 ميغاواط على مدار العامين 2020 و2021.

يأتي الجزء الأكبر من إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر عبر محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، مع اتصال أغلبها بالشبكة. حيث تستحوذ الطاقة الشمسية الكهروضوئية على 92% من الطاقة المتجددة خارج الطاقة الكهرومائية، كما يتصل 84% من إجمالي الطاقة الشمسية الكهروضوئية بالشبكة. بينما تستحوذ الطاقة الشمسية الحرارية على 6% والرياح على 2% من مصادر الطاقة المتجددة في البلاد خارج مصادر الطاقة الكهرومائية. حيث نجحت الجزائر في تجهيز نحو 840 مدرسة بأنظمة شمسية مع نهاية سنة 2021، تُقدّر سعتها بنحو 6.7 ميغاواط، كما تسعى إلى إضافة

<sup>1</sup> وحدة أبحاث الطاقة - أحمد عمار، 2022/10/05، الطاقة المتجددة في الجزائر.. 6 أرقام عن أبرز التطورات إنفوغرافيك <https://attaqa.net/>

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

2ميغاواط جديدة تخصصها لنحو 339 مدرسة. ويظهر الشكل رقم (4- 27) الموالى أهم النتائج التي تم تحقيقها في مجال الطاقات المتجددة بالجزائر إلى غاية نهاية سنة 2021.

الشكل (4- 27): تطورات الطاقات المتجددة في الجزائر نهاية سنة 2021



المصدر: وحدة أبحاث الطاقة - أحمد عمار، 2022/10/05، الطاقة المتجددة في الجزائر. 6 أرقام عن أبرز التطورات إنفوغرافيك

تاريخ الاطلاع <https://attaqa.net/2023/03/20>

## الفصل الرابع: علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة في الجزائر

### خلاصة

خلال هذا الفصل تم التطرق إلى أهم التطورات التي مست أنواع الرسوم البيئية على مستوى الإيرادات المحصلة وعملية تخصيصها وتوزيعها خلال الفترة 2009 – 2021، حيث تبين أنها عرفت تطورا ملحوظا لا سيما مع بداية سنة 2015 و2016، بناء على تطور إيرادات الرسم على المنتوجات البترولية والرسم على حرق الغاز بنسب مضاعفه. كما عرفت عملية تخصيص الإيرادات المحصلة وتوزيعها تعديلات عن طريق قوانين المالية، لا سيما قانوني المالية لسنتي 2018 و2020، تم على إثرهما تخصيص نسب معتبرة لصالح ميزانية الدولة من إيرادات مجموعة من الرسوم المحصلة التي كانت لا تستفيد منها مثل الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة بالإضافة إلى تطور الإيرادات المحصلة كليا لصالح خزينة الدولة بعدة أضعاف، مما ساهم في بلوغ حصة ميزانية الدولة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة إلى 97% من إجمالي إيرادات الرسوم البيئية المحصلة.

كما تم التطرق إلى علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية من خلال تحليل مساهمة الجباية البيئية في دعم الإيرادات الجبائية والإيرادات العامة ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى المساهمة في توجيه ودعم التنمية وحماية البيئة من خلال المساهمة في تمويل ودعم إيرادات الصندوق الوطني للبيئة وبعض الصناديق المخصصة لصيانة الموارد والممتلكات، وتوجيه عملية الإنتاج والاستهلاك نحو تحسين الطرق والأساليب المتبعة في إطار عملية النمو والتنمية، من خلال اللجوء إلى تبني سياسات دعم المشاريع الاستثمارية التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة الصديقة للبيئة، والتي من شأنها تقليص التلوث والأضرار البيئية.



خاتمة

## خاتمة

### خاتمة

دفعت حاجة الإنسان إلى الغذاء والكساء منذ القدم إلى البحث عن المصادر الأساسية لتلبية تلك الحاجات من الطبيعة، من خلال استغلال مواردها الخامة وإقامة المصانع. هذه التطورات صاحبها تطور في الرغبات، أدى إلى مضاعفة استغلال الموارد الطبيعية لا سيما مع بداية الثورة الصناعية التي قامت على أساس الاختراعات والبحوث العلمية والاكتشافات التي شملت مختلف مصادر الطاقة بداية من الفحم الحجري والبتترول. تلك التطورات في استغلال المعادن ومصادر الطاقة كان لها الأثر الكبير على تحسين مستوى نوعية الحياة البشرية من حيث إشباع الحاجات المادية من سلع وخدمات. لكن من جهة أخرى، أصبحت الحياة على كوكب الأرض مهددة، جراء استنزاف الموارد وأضرار التلوث الناتج عن استخراج الموارد الطبيعية وعملية تصنيعها ومخلفات عملية الإنتاج والاستهلاك.

أدت المشاكل والأضرار التي تراكمت على البيئة إلى اختلال توازنها، مما أدى إلى البحث عن الحلول والبدائل التي تضمن استمرارية التنمية مع الحفاظ على البيئة، حيث أقيمت بشأن ذلك الندوات والمؤتمرات، فكان من بينها مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة تحت إشراف الأمم المتحدة، ثم مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 بريتو دي جانيرو بالبرازيل حول البيئة والتنمية. كان من بين أهم نتائجه، تبني مفهوم التنمية المستدامة وضرورة إدخال التدابير والإجراءات الفعلية اللازمة لضمان الوصول إلى ذلك المفهوم، من خلال سن القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تقود عملية التنمية الاقتصادية في ظل المحافظة على البيئة. فكان من ضمن تلك الإجراءات فرض ضرائب ورسوم على المنتجات والأنشطة التي تتسبب في عملية التلوث على أساس "مبدأ الملوث يدفع" كمحاولة لتقليل التلوث من جهة وتغطية أضراره من جهة أخرى.

سارعت الجزائر كغيرها من دول العالم إلى تبني فكرة حماية البيئة، من خلال إصدار القانون رقم 83-03 الذي يتعلق بحماية البيئة سنة 1983، كما قامت بتبني أفكار التنمية المستدامة ومحاولة تجسيدها باستحداث ضرائب ورسوم على الأنشطة والمنتجات الملوثة وحرق الغاز والانبعاثات، ثم إصدار جملة من الرسوم البيئية مع بداية سنة 2002، تراوحت بين الأساليب الردعية والتحفيزية، مست مختلف مجالات التلوث ومسببات الأضرار البيئية.

## خاتمة

تم التطرق في هذه الدراسة إلى الجوانب النظرية لكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، البيئة ومكوناتها، التنمية المستدامة والإطار العام للسياسة الجبائية بما فيها الجبائية البيئية. كما تم في الجانب التطبيقي استعراض التطور في إيرادات رسوم الجبائية البيئية خلال الفترة 2009-2021، بشيء من التحليل لتبيان مدى علاقتها بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في تمويل الإيرادات العامة وبعض الصناديق الخاصة والمساهمة في تقليل الأضرار البيئية، حيث تبين أن الجبائية البيئية التي أثبتت نجاعتها في التقليل من التلوث البيئي عن طريق تقليص المنتجات الملوثة والبحث عن بدائل غير ملوثة أو أقل تلويثاً وتساهم في معالجة الأضرار التي لا بد منها في إطار التنمية المستدامة. كما أن الجبائية البيئية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية، بل تعد ضرورة حتمية من أجل حماية البيئة وتحقيق التوازن الذي يضمن تجسيد مبادئ التنمية المستدامة. حيث يمكن حصر أهم النتائج مع الإشارة إلى بعض التوصيات والمقترحات كما يلي:

### أولاً: نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- 1- الجبائية البيئية تساهم في تخفيض التلوث والحد من الأخطار البيئية؛
- 2- الجبائية البيئية تساهم في المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد عملية الاستخراج، الاستغلال، الإنتاج والاستهلاك؛
- 3- تساهم الجبائية البيئية في تمويل الصندوق الوطني للتلوث المخصص لتغطية نفقات الأخطار الناجمة عن التلوث والأضرار البيئية؛
- 4- الجبائية البيئية تساهم في إحداث توازن بين المتطلبات الضرورية والمحافظة على البيئة في إطار ضمان استمرارية الحياة على وجه الأرض وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع التي تأتي عن طريق التنمية؛
- 5- تساهم الجبائية البيئية في تحيين وسائل الإنتاج من خلال استبدال وسائل ومعدات ملوثة بأخرى غير ملوثة أو أقل تلويثاً؛

## خاتمة

6- تساهم الجباية البيئية في دعم الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي؛

### ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

اختبار فرضيات الدراسة كانت كما يلي:

1- الفرضية الأولى: "وجود علاقة طردية بين كل من التنمية الاقتصادية، الأضرار البيئية والجباية البيئية" تحقق الفرضية من خلال وجود العلاقة التبادلية بين الجباية البيئية والأضرار البيئية الناتجة عن التنمية الاقتصادية، حيث أن التلوث والأضرار البيئية تتطلب وجود الجباية البيئية، لتجنب وتخفيف الأضرار البيئية التي تسبب فيها عملية التنمية؛

2- الفرضية الثانية: "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أساس وجود الجباية البيئية" تحقق الفرضية، حيث أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أدت إلى ظهور المشاكل والأضرار البيئية، وهذه الأخيرة كانت السبب في استحداث وسن القوانين والتشريعات الخاصة بالجباية البيئية ؛

3- الفرضية الثالثة: "الجباية البيئية تحقق التوازن بين المتطلبات الاجتماعية ومبدأ الحفاظ على البيئة" تحقق الفرضية من خلال اللجوء إلى الجباية البيئية كحل وسط لضمان استمرارية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في إطار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ؛

4- الفرضية الرابعة: "إيرادات الجباية البيئية في الجزائر تحقق مقاصد التنمية المستدامة" تحقق هذه الفرضية، على أساس مساهمة الجباية البيئية في تمويل الإيرادات العامة والمساهمة في توجيه التنمية نحو الاستغلال، الإنتاج والاستهلاك الأنظف بمنح تحفيزات لا سيما عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

### ثالثا: التوصيات والمقترحات

خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات من أهمها:

1- التركيز على السياسات التحفيزية للحفاظ على البيئة وحماية المنتجات المحلية في إطار المنافسة، بدلا من الرسوم البيئية التي تدرج ضمن أسعار السلع والخدمات فتزحف سعرها وبالتالي تؤثر على المنتج والمستهلك من جهة والمنتجات المحلية من جهة أخرى؛

2- تفعيل القوانين والإجراءات الخاصة بالجباية البيئية على مستوى الإدارات والأجهزة التي تتكفل بعملية متابعة النشاطات والمنتجات الملوثة التي تسمح بتوسيع مجال تطبيقها وحصر أحجامها، أشكالها وكمياتها التي تساعد على تحديد الأسس الخاضعة لها؛

## خاتمة

- 3- توفير وتهيئة الظروف المادية والبشرية والمعنوية الضرورية للجهات القائمة على التكفل بتطبيق التشريعات البيئية والاستعانة بالمصالح والجهات التقنية المتخصصة في المجال؛
- 4- وضع حد أقصى للرسوم البيئية المدرجة كتكاليف قابلة للتخفيض من الأرباح، تكون مدروسة حسب طبيعة وحجم النشاط ونوع أو درجة خطورة النفايات، على أن يتحمل المتسبب في عملية التلوث ذلك الفارق الذي يفوق الحد الأدنى شخصيا؛
- 5- القيام بحملات تحسيسية عبر مختلف وسائل الإعلام المتاحة، من خلال إقامة ندوات وملتقيات وطنية وإقليمية ونشرها عبر وسائل الإعلام المعاصرة؛
- 6- تشجيع المنتجات غير الملوثة وتدعيمها، من خلال إقامة معارض وأسواق أو أجنحة خاصة بالمنتجات الطبيعية غير الملوثة ودعم سبل تعميمها؛
- 7- التفريق بين المنتجات الملوثة والمنتجات النظيفة عن طريق وضع علامات وإشارات خاصة تبين مزايا وعيوب كل منهما مع الإشارة بشكل واضح وصریح إلى المشاكل والأضرار التي تسببها أو تسبب فيها أو المنافع التي تعود على الفرد والمجتمع عند استعمال أو استهلاك كل منها.

### رابعا: آفاق البحث

- موضوع الجباية البيئية لعلاج الأضرار واسع وشائك وما زال بحاجة إلى الكثير من الأبحاث والدراسات:
- يحتاج موضوع الجباية البيئية إلى معايير وأساليب دقيقة وموضوعية محددة لقياس الأضرار والمشاكل البيئية، التي يتبين من خلالها حصر المتضررين، قيمة الضرر، نوعيته، المتسبب الأصلي والرئيسي في الأضرار، حجمها الحقيقي وطرق علمية دقيقة، واضحة وكفيلة لتفاديها ومعالجتها. في إطار محاسبة خاصة بالأضرار البيئية.
  - الاعتماد على المنتجات الخضراء الصديقة للبيئة كضرورة لاختيار المشاريع الاستثمارية لا سيما في البلدان النامية ذات الكثافة السكانية المرتفعة.
  - اعتماد الاقتصاد الدائري كآلية لمواجهة النفايات واستدامة الموارد الإنتاجية.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع

## المصادر

- القرآن الكريم

## المراجع

### أولاً: الكتب

1. اشرف عبد القادر، وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2013،
2. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجية-المشكلات)، مكتبة طريق العلم، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008،
3. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط 1 القاهرة 2014،
4. علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، حوض الفرات/النجف الأشرف، 2017
5. خبايا عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
6. عبد اللطيف مصطفي وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
7. الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دار الهادي، ط 1، بيروت 2006.
8. جلال أمين، تنمية.. أم تبعية اقتصادية وثقافية؟، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1995.
9. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات، ط 1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

## قائمة المصادر والمراجع

10. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعمولة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا-دمشق 2014.
11. مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية وآفاق التنمية المستدامة، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان-الأردن 2016.
12. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
13. فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة.
14. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1 2012.
15. عبد المجيد عمر النجار، قضايا البيئة من منظور إسلامي، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الدوحة، 2004.
16. شادي خليفة الجوارنة، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، ط1، عماد الدين للنشر والتوزيع 2014.
17. شيماء فارس محمد الجبر، الوسائل الضريبية لحماية البيئة، ط1، دار الحامد، عمان-الأردن 2015.
18. علي سالم الشواورة، المدخل إلى علم البيئة، دار المسيرة، عمان-الأردن 2012.
19. دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق 2003.
20. محمد علي سيد امبابي، الاقتصاد والبيئة (مدخل بيئي)، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1998.
21. رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت أكتوبر 1979.
22. عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .



## قائمة المصادر والمراجع

23. محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية ط6، القاهرة 2006.
24. يحيى نهبان محمد، التلوث البيئي أكثر كارثة يواجهها الإنسان، دار جليس الزمان ط1، عمان 2014.
25. وليد حسان عبد الباري، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع ط1، الجيزة 2017.
26. حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، مكتبة العبيكان ط1، الرياض 2007.
27. ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2015.
28. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشرات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2017.
29. عبد الرحمن سيف. سردار، التنمية المستدامة، دار الراية، عمان 2015.
30. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2017.
31. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد.. و.. المنهج، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2006.
32. رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014.
33. حامد عبد المجيد دراز، رمزي علي سلامة، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
34. سعيد عبد العزيز عتمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع - مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية 2011.
35. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1 عمان - الأردن 2011.

## قائمة المصادر والمراجع

36. محمد عباس محززي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ط 4، الجزائر 2008.

37. JEAN BARIL, Le BAPE (Bureau d'audience Public Environnementale) devant les citoyens pour une évaluation environnementale au service du développement durable, Les presses de l'Université Laval, Canada 2006, p 51. [https://www.google.dz/books/edition/Le\\_BAPE\\_devant\\_les\\_citoyens](https://www.google.dz/books/edition/Le_BAPE_devant_les_citoyens), date du 20/05/2023.

38. Michel Prieur, Les indicateurs juridiques, outils d'évaluation de l'effectivité du droit de l'environnement, Institut de la Francophonie pour le développement Durable, Québec, Canada 2018, p39. [https://www.google.dz/books/edition/Les\\_indicateurs\\_juridiques](https://www.google.dz/books/edition/Les_indicateurs_juridiques), du 22/05/2023.

### ثانيا: الأطروحات والمذكرات

39. طاهري الصديق، أثر النظام الضريبي للحد من التلوث البيئي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2015.

40. لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990 - 2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان 2020/2019.

41. حجاوي توفيق، مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد 2016/2015.

42. قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018-2017،

43. محمد طالبي، السياسة الجبائية كأداة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012/2011.

## قائمة المصادر والمراجع

44. برحمن حياة، الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس 2018/2019.

45. مونية شلغوم، " فعالية السياسة الجبائية في الحد من التلوث البيئي"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010/2011.

46. السعيد زنت، دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة المسيلة 2020.

47. العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2010/2011.

48. Nicolas CARUANA, La fiscalité environnementale, Ecole doctorale Sciences Juridiques et Politiques, (ED67) Faculté de Droit et de Science Politique, Centre d'Etudes Fiscales et Financières, AIX-MARSEILLE UNIVERSITE

### ثالثا: المجلات العلمية

49. مصباح حراق، الجباية البيئية: عرض تجارب دولية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 01 الجزائر 2014.

50. فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 7، الجزائر 2009-2010.

51. عبد القادر بوعزة، وحاج دحو عامر، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية 2018، مجلد 24 العدد 108. جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، 31 ديسمبر 2018.

## قائمة المصادر والمراجع

52. ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية 2009، مجلد 18 العدد 46.
53. لجناف عبد الرزاق. محاضرات في مقياس جباية المؤسسات. جامعة الجزائر-3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية، الجزائر. 2018/2017.
54. كمال رزيق، "حاجتنا إلى التعاون الأوروبي - العربي لحماية البيئة من خلال الجباية البيئية،" المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2009.
55. بن عزة محمد، دور الجباية في حماية البيئة من أشكال التلوث - دراسة لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 03/ديسمبر 2013.
56. محمد مسعودي. الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية 2014، العدد 15.
57. حروشي جلول، دور الضريبة البيئية في حماية البيئة والحد من التلوث، مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، ص 211.
58. كمال رزيق، "دور الدولة في حماية البيئة" مجلة الباحث عدد 2007/5.
59. زروط فاطمة الزهراء، دور السياسة الضريبية في الحد من التلوث البيئي، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة بومرداس.
60. جلابة علي، سرارمة مريم، أهمية الأدوات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة النموذج الفرنسي، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية.
61. N. Cherif, H. Benzidane, La fiscalité environnementale en Algérie <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/374/2/2/24729>

### رابعا: القوانين والمراسيم

62. القانون رقم 83-03، يتعلق بحماية البيئة، المؤرخ في 05/02/1983، الجريدة الرسمية، العدد 1983/06 الصادرة بتاريخ 08/02/1983 <https://www.joradp.dz>

## قائمة المصادر والمراجع

63. القانون رقم 91-25، يتضمن قانون المالية لسنة 1992، المؤرخ في 18/12/1991، الجريدة الرسمية العدد 65/1991، <https://www.joradp.dz>
64. القانون رقم 99-11، يتضمن قانون المالية لسنة 2000، المؤرخ في 23/12/1999، الجريدة الرسمية العدد 92/1999، <https://www.joradp.dz>
65. القانون رقم 06-24، يتضمن قانون المالية لسنة 2007، المؤرخ في 26/12/2006، الجريدة الرسمية العدد 85/2006، <https://www.joradp.dz>
66. الأمر رقم 08-02، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المؤرخ في 24/07/2008، الجريدة الرسمية العدد 42/2008، <https://www.joradp.dz>
67. الأمر رقم 15-01، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المؤرخ في 23/07/2015، الجريدة الرسمية العدد 40/2015، <https://www.joradp.dz>
68. القانون رقم 15-18، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، المؤرخ في 30/12/2015، الجريدة الرسمية العدد 72/2015، <https://www.joradp.dz>
69. القانون رقم 16-14، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المؤرخ في 28/12/2016، الجريدة الرسمية العدد 72/2016، <https://www.joradp.dz>
70. القانون رقم 17-11، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، المؤرخ في 27/12/2017، الجريدة الرسمية العدد 76/2017، <https://www.joradp.dz>
71. القانون رقم 10-03، متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر بتاريخ 19/07/2003، الجريدة الرسمية رقم 43 لسنة 2003، بتاريخ 20/07/2003، <https://www.joradp.dz>
72. المرسوم رقم 88-149، يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، المؤرخ في 26/07/1988، المواد 3، 4، 5 و6، الجريدة الرسمية، العدد 30/1988، <https://www.joradp.dz>

## قائمة المصادر والمراجع

73. المرسوم رقم 98-339، يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، المؤرخ في 1998/11/03، المادة 3، الجريدة الرسمية، العدد 1998/82.  
<https://www.joradp.dz>
74. المرسوم تنفيذي رقم 93 - 68، يتعلق بطرق تطبيق الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، المؤرخ في 1993/03/01، الجريدة الرسمية العدد 14 / 1993.  
<https://www.joradp.dz>
75. القانون رقم 19-14، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، المؤرخ في 2019/12/11، الجريدة الرسمية العدد 81، المادة 88،  
<https://www.joradp.dz>
76. القانون رقم 02-11، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، المؤرخ في 2002/12/24، الجريدة الرسمية العدد 86/2002، المادة 94،  
<https://www.joradp.dz>
77. القانون رقم 20-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، المؤرخ في 2020/12/31، المادة 123.  
<https://www.joradp.dz>
78. القانون رقم 01-21، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، المؤرخ في 2001/12/22، الجريدة الرسمية العدد 79/2001،  
<https://www.joradp.dz>
79. القانون رقم 06-138، ينظم انبعاثات الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها، مؤرخ في 2006/04/15،، الجريدة الرسمية العدد  
<https://www.joradp.dz.24>
80. القانون رقم 19 - 13، ينظم نشاطات المحروقات، المؤرخ في 2019/12/11، الجريدة الرسمية العدد 79/2019، المواد 158، 210-215.  
<https://www.joradp.dz>
81. القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 2005/04/28، الجريدة الرسمية العدد 50/2005.  
<https://www.joradp.dz>
82. القانون رقم 03-22، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، المؤرخ في 2003/12/28، الجريدة الرسمية العدد 83، المادة 53،  
<https://www.joradp.dz>

## قائمة المصادر والمراجع

83. القانون رقم 05-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2006، المؤرخ في 31/12/2005، الجريدة الرسمية العدد 85، المادة 60، <https://www.joradp.dz>
84. القانون رقم 95-27، يتضمن قانون المالية لسنة 1996، المؤرخ في 30 ديسمبر 1995، الجريدة الرسمية عدد 82/1995، المادة 173، <https://www.joradp.dz>
85. المرسوم تنفيذي رقم 20-157. يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص. الصندوق الوطني للبيئة، مؤرخ في 08/06/2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35. <https://www.joradp.dz>

### خامسا: التقارير، المنشورات والإحصائيات

86. تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019. [https://www.sdgindex.org/reports/2019-arab-region-sdg-index-and-dashboards-report-\(arabic\)-report-tarikh-2021/03/15](https://www.sdgindex.org/reports/2019-arab-region-sdg-index-and-dashboards-report-(arabic)-report-tarikh-2021/03/15)
87. الأمم المتحدة (الإسكوا)، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020. <https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf> du 04/12/2020
88. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير العربي للتنمية المستدامة العدد الأول، 2015. [https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic\\_1.pdf](https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf)-du 24/12/2020
89. إحصائيات المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل، 2022-2023.

### سادسا: مواقع الانترنت

90. المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020. <https://www.mfdgi.gov.dz>
91. المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021. <https://www.mfdgi.gov.dz>

## قائمة المصادر والمراجع

---

92. المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الاعمال، 2021.  
[ttps://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz)
93. وحدة أبحاث الطاقة - أحمد عمار، 2022/10/05، الطاقة المتجددة في الجزائر.. 6 أرقام عن أبرز التطورات إنفوغرافيك / <https://attaqa.net/> تاريخ الاطلاع 2023/03/20
94. Nikolaos I Stilianakis, researchgate. (2020). researchgate.net.  
<https://www.researchgate.net/figure/Conceptual-model-for-sustainable-development-including-environmental-health-and-air> Consulté le 13/12/2020
95. <https://www.marefa.org/2023/05/28> تاريخ الاطلاع
96. [:https://ec.europa.eu/eurostat/fr/data/database?node](https://ec.europa.eu/eurostat/fr/data/database?node) الاطلاع تاريخ 2023/04/19